



أَمْرُ شِيخِ الْإِسْلَامِ إِبْنِ تَمِيمَةَ وَمَا لَحِقَّهُ مِنْ أَعْمَالٍ

مَطَبُوعَاتِ الْمَجْمَعِ



الْكَلْعَلِيُّ الشَّاذِيُّ

فِي حِزْبِهِ، وَمَا صَنَفَهُ فِي آدَابِ الظَّرِيقَةِ

(يُطَبَّعُ كَامِلاً لِأَوْلَى مَرَّةٍ)

تأليف

شِيخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِبْنِ تَمِيمَةَ

(٦٦١ - ٥٧٩٨ هـ)

تَحْقِيق

عَلَيْيَ بنِ مُحَمَّدِ الْعُمَرَانِ

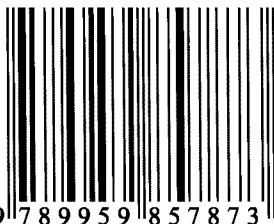
إِشْرَاف

بِكَهْرَبَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمِ زَيْدِي

دَارِ ابْنِ حِذْمَهُ

دَارِ عَطَاءاتِ الْعِلْمِ

ISBN: 978-9959-857-87-3



9 789959 857873

جميع الحقوق محفوظة

لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الثالثة

٢٠١٩ - هـ ١٤٤٠

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

أحد مشاريع



دار عطاءات العلم

هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

info@ataat.com.sa

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: (009611) 300227 - 701974

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

رَاجِعَ هَذَا الْجَزْءُ

شُعُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَوْلَمِيِّ
جَسَدُهُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَشِّاعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

(وخبر العثور على بقية الكتاب)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد سبق لنا قبل ثمان سنوات مضت تحقيق هذا الكتاب، وكانت النسخة الخطية الوحيدة للكتاب آنذاك ناقصة من أولها نحو ١٠ ورقات تقديرًا ذهبت بمقدمة الكتاب كاملة وما بعدها. كما شرحته في المقدمة.

وفيما يلي قليلة وصلتني رسالة إلكترونية من شخص لا أعرفه تبشرني بوجود هذا النص (المقدمة مع أوائل الكتاب) في نسخة أخرى غير النسخة التي عندنا، فطرتُ فرحاً بهذا الخبر الذي أتى بلا ميعاد ولا اجتهاد ولا سابق معرفة بمن وجدها.

وسألني الأخ الفاضل (في رسالته) إن كنتُ أريد هذه النسخة؟! وتعجبت منه يسألني هذا السؤال؟ فكتبت إليه: لا نريدها فقط بل نرحل إليها، وتبذل فيها الثمن، وهل للعلم ثمن؟!

فبادر جزاء الله خيراً إلى إرسالها على البريد الإلكتروني سمعةً بها نفسه، فإذا بها نسخة جيدة في (٢٨ ورقة) محفوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تكمل النقص الواقع في الكتاب، وهو نحو (١٤) ورقة، وتتفق مع النسخة الأولى في (١٤ ورقة) أخرى، تتضمن زيادات في مواضع متعددة، لكنها للأسف ناقصة نحو ثلثي الكتاب، وإن ختمتها الناسخ بما يوحى باكتمالها وعدم نقصها، كما شرحته تفصيلاً عند وصف النسخة.

فكان ذلك كله داعياً لإعادة طبع الكتاب من جديد لتحقيق هذا الجزء

الناقص من جهة، وحافظاً لإعادة النظر في نشرتنا الأولى قراءة وضبطاً من جهة أخرى، لتخرج طبعة مكتملةً للكتاب، مع زيادات وتصحيحات النسخة الجديدةٍ مما استدركناه على طبعتنا السابقة.

فالحمد لله على توفيقه، ونسأله المزيد من فضله، والشكر للأخوين الفاضلين الكريمين: الأخ الذي عثر على النسخة (ولم أعرف اسمه)، والأخ الذي تواصل معي بخصوصها، وأرسلها إلىي، وهو أبو ربعة عارف الغيشي، جزاهما الله خيراً وبارك فيهما.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

علي بن محمد العمار

تحريراً في ٢٨ / ربيع الثاني / ١٤٣٧

في مكة المكرمة

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد. وأصلي وأسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين، وحجة على الخلق أجمعين، من تمسّك بغرزه نجى، ومن افتدى أثره وسلك سبيله ولزم محجّته هدي إلى صراط مستقيم. ومن تكبّب سبيله وحاد عن منهجه أو استبدل به غيره تنازعه الأهواء وتشعّبت به السُّبل.

أما بعد؛ فهذا أثر عزيز من آثار الإمام العلامة أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رحمة الله عليه، خصصه هذه المرة لجواب سؤال ورد إليه عن «حزب البحر» لأبي الحسن الشاذلي (ت ٦٥٦)، ثم جاد الشيخ (وجوّهُ العلميُّ سابغ) ببيان ما في حزبه الآخر المسمّى «حزب البر» من الأخطاء العقديّة، والعبارات الملتبسة، والأدعية الممنوعة الباطلة. ثم أتبعه بنقد كلامه فيما «صنفَه في آداب الطريق في علم الحقيقة».

ولا يخفى أنّ أتباعَ الطرق الصوفية قد استبدلوا الأدعية المرتبة والأحزاب الصوفية المخترعة بما جاء في السنة المطهرة على لسان من لا ينطق عن الهوى، فاستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ فوقعوا في مخالفة الشرع الحنيف، وفاتهُم الخير العظيم.

وقد نبه المؤلف على ذلك في مواضع من كتبه، قال: «المشروع للإنسان أن يدعو بالأدعية المأثورة، فإن الدعاء من أفضل العبادات، وقد نهانا الله عن الاعتداء فيه، فينبغي لنا أن نتبع فيه ما شرع وسَنَّ، كما أنه ينبغي لنا ذلك في غيره من العبادات».

والذي يعدل عن الدعاء المشروع إلى غيره - وإن كان من أحزاب بعض المشايخ - الأحسن له أن لا يفوته الأكمل الأفضل وهي الأدعية النبوية؛ فإنها أفضل وأكمل باتفاق المسلمين من الأدعية التي ليست كذلك وإن قالها بعض الشيوخ ...

ومن أشد الناس عيّناً من يتخد حزبًا ليس بمؤثر عن النبي ﷺ، وإن كان حزبًا لبعض المشايخ ويدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بنى آدم وإمام الخلق وحجة الله على عباده^(١) اهـ.

وقال أيضًا: «وأما ما يفعله من يريد التقرب إلى الله من واجب ومستحب؛ فكلهم يأخذه عن الكتاب والسنّة، فإن القرآن والحديث مملوء من هذا، وإن تكلم أحدهم في ذلك بكلام لم يسنده هو يكون هو أو معناه مسندًا عن الله ورسوله، وقد ينطق أحدهم بالكلمة من الحكمة فتجدها مأثورة عن النبي ﷺ... ولكن كثير من أهل العبادة والزهادة أعرض عن طلب العلم النبوى الذى يُعرف به طريق الله ورسوله فاحتاج لذلك إلى تقليد شيخ.

وفي السلوك مسائل تنازع فيها الشيوخ لكن يوجد في الكتاب والسنّة من النصوص الدالة على الصواب في ذلك ما يفهمه غالب السالكين، فمسائل السلوك من جنس مسائل العقائد كلها منصوصة في الكتاب والسنّة، وإنما اختلف أهل الكلام لما أعرضوا عن الكتاب والسنّة، فلما دخلوا في البدع وقع الاختلاف. وهكذا طريق العبادة عامّة ما يقع فيه من الاختلاف إنما هو

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٢/٥٢٥).

بسبب الإعراض عن الطريق المشروع، فيقعون في البدع، فيقع فيهم الخلاف»^(۱) اهـ.

وقد كان للمؤلف بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ نشاط كبير في تصحيح عقائد الناس والتحذير من البدع، وكشف تلبيساتهم على العامة، فوقع بينه وبين كثير من الصوفية على اختلاف طرقيهم ومذاهبهم: نزاعاتٌ ومناظراتٌ وردود كثيرة، سواء في دمشق أو إبان إقامته بمصر (بين سنتي ۷۰۵ - ۷۱۲)، ومن أشهرها ما وقع مع زعييمهم ابن عطاء الله السكناوي (ت ۷۰۹) - تلميذ أبي العباس المرسي (ت ۶۸۶) أبرز أتباع أبي الحسن الشاذلي (ت ۶۵۶) - حتى بلغ الأمر أن استعدى ابن عطاء الله السلطة في ذلك الوقت على الشيخ، بحججة أنه يتكلم في مشايخ الطريقة. وفي إحدى المرات جمعَ ابن عطاء الله أكثر من خمس مائة من الصوفية وال العامة، وطلعوا إلى قلعة الجبل حيث نائب السلطنة لشكایة الشيخ، والنيل منه، لكنهم لم يظفروا بطالئل^(۲).

وقد كتب شيخ الإسلام سلسلةً من حلقات النقد خصصها للصوفية وكتبهم وأفكارهم، فمنها:

- نُقد كتاب «فتح الغيب» لعبد القادر الجيلاني. مطبوع.
- ونُقد «الرسالة القشيرية» في كتابه «الاستقامة». مطبوع.
- ونُقد كتاب ابن العريف في التصوف «محاسن المجالس» بكتاب مستقل. ذكره ابن رُشيق.

(۱) «مجموع الفتاوى»: (۱۹/۲۷۳ - ۲۷۴).

(۲) انظر «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص ۱۸۲، ۲۱۵ - ۲۱۴، ۴۲۶).

- ونقد أبا إسماعيل الهروي وكتابه «منازل السائرين».
 - ونقد «المرشدة» لابن التومرت. طبع.
 - ونقد الحكيم الترمذى وكتابه «ختم الأولياء».
 - وكتب رسالة إلى أصحاب الشيخ عدي بن مسافر. طبع.
 - وكتب كثيراً في الرد على ابن عربي وغيره من متكلسي المتصوفة. طبع بعضها.
 - وكتب عن الأبدال والأوتاد والأقطاب عدة رسائل. طبع بعضها.
 - وكتب عن السمع رسائل عديدة.
 - وكتب عن الصوفية ونشأتها وطوابعها وأعلامها والرد عليهم، في كتب خاصة ورسائل كثيرة^(١).
- ويأتي هذا الرد على أبي الحسن الشاذلي في أحزابه وطريقته في السلوك حلقةً جديدةً في هذه السلسلة.
- وستتكلم عن هذا الكتاب في المباحث التالية:

(١) انظر لهذه الكتب وغيرها «مجموع الفتاوى» المجلدين العاشر والحادي عشر، و«جامع المسائل»، و«جامع الرسائل»، وبعض هذه الكتب لم يطبع.

اسم الكتاب، وسبب تأليفه، ومتن الفه

* أما اسمه، فلم نجد ما يدلنا على تسمية المؤلف لكتابه، ولا سماه اسمًا علميًّا أحدٌ من ذكره من تلاميذه أو غيرهم، وليس في نسخة (م) اسم الكتاب؛ لأنَّه قد سقطت منها ورقة العنوان ومقدمة الكتاب، كما سيأتي. وأما الاسم المكتوب في النسخة الثانية (ت) وهو: «كتابُ فيه جوابُ الشِّيخِ الإمامِ تقى الدينِ أبي العباسِ أَحمدِ بنِ تيمِيَةِ الحنبُلِيِّ بِحُجَّةِ اللَّهِ لِلسَّائِلِ عَنْ «حَزْبِ الْبَحْرِ» الْمُنْسُوبِ لِلشِّيخِ أبي الحسنِ الشاذُّلِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى» فليس اسمًا علميًّا أيضًا، بل وصف لموضوع الكتاب وشرح له.

أما من ذكروا الكتاب فلم يزيدوا على قولهم: إنَّ ابنَ تيمِيَةَ ردَ على الشاذُّلِيِّ في حزبه. قال ابن عبد الهادي تلميذه وهو يعدد كتب شيخه: «وجوابُ على حزب أبي الحسن الشاذُّلِيِّ وما يشبهه»^(١). وقال الصفدي: «وللشِّيخِ تقى الدينِ ابنِ تيمِيَةِ مصنَّفٌ في الردِ على ما قاله الشاذُّلِيُّ في الحزب»^(٢). ولذلك رأينا من المناسب أن يكون عنوان الكتاب: «الرد على الشاذُّلِيِّ في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق».

* أما سبب تأليفه؛ فهو جواب على سؤال ورد إليه عن «حزب البحر» للشاذُّلِيِّ، وساق السائلُ الحزبَ كاملاً، وقد ذكر المؤلف أيضًا (ص ١٥٧) في أثناء كلامه أن بعض الطلاب سأله عن هذه الأحزاب وما تضمنته من الأدعية، وأن جوابه كان بسبب سؤالهم، قال: «ولو لا أنه قد اشتهر فسادُ قولِ هؤلاء (أي

(١) «العقود الدرية» (ص ٩٠).

(٢) «الوافي بالوفيات»: (٢٢/٢١٤).

أصحاب الحلول) للسائلين عن هذه الأحزاب لبسطنا فيه الخطاب» اهـ.

* أما تاريخ تأليفه، فلم نجد نصاً بذلك، لكن إذا علمنا أن تاريخ كتابة نسخة (م) كان في سنة (٧٢٣). كما صرّح به ناسخها أيوب العامري – وهو من المعتنين بنسخ كتب المؤلف كما سيأتي – أي أنها نُسخت قبل وفاة المؤلف بخمس سنوات؛ فأصبح يقيناً أن المصنف كَتَبه قبل هذا التاريخ.

أما تحديد تاريخ تأليفه، فيغلب على الظن أنَّه أَلْفَه بمصر إِبَان إقامته هناك بين سنتي (٧٠٥ - ٧١٢) في سُورَة احتدام الصراع بينه وبين طوائف المبتدعة، خاصة الصوفية بأنواعهم، وكان منهم أتباع الشاذلي كابن عطاء الله السَّكَنْدَرِي الصوفي الشاذلي (ت ٧٠٩) صاحب كتاب «لطائف المتن» في مناقب الشاذلي وتلميذه المرسي. كما ذكرنا قبل قليل.

وكان غرض المؤلف من هذا الجواب: بيان الحق ونصيحة الخلق ممن لا يعرفون ما في هذه الأحزاب من الأدعية الباطلة المحرمة. وأشار الشيخ أيضًا أنه تصدّى لهذا الرد لأن بعض الناس قد يجبن عن الكلام في هذه الأحزاب خوفاً من عواقب ذلك^(١).

وذلك يوحى بسطوة شيوخ التصوّف على العوام، وتأثيرهم الكبير على السلطة، فيخشى من يتقدّم للرد عليهم من عواقب ذلك، لكن تلك الأراجيف لم تنفق عند شيخ الإسلام في قوله وثبات عزيمته وحرصه على نفع الناس وإصلاح عقائدهم وسلوكيهم.

* * *

(١) انظر (ص ٢٣٩) من الكتاب.

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه

الكتاب ثابت النسبة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية بأمور:

- ١- أن هذا الكتاب ذكره جماعة من تلاميذ شيخ الإسلام وغيرهم، منهم:
 - أ- ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤)، ذكره في ترجمة شيخه «العقود الدرية» (ص ٩٠).
 - ب- ابن الوردي (ت ٧٤٩)، ذكره في «تاریخه»: (٢٠١ / ٢).
 - ج- الصفدي (ت ٧٦٤)، ذكره في «الوافي بالوفيات»: (٢٢ / ٢١٤) في ترجمة الشاذلي.
 - د- ابن الملقن (ت ٨٠٧) في «طبقات الأولياء» (ص ٤٥٩).
 - هـ- الشعراي في «طبقات الصوفية الكبرى»: (٤ / ٢).
- ٢- أن الكتاب منسوب للشيخ في نسخة (ت) كما في الورقة الأولى منها، وعقب السؤال.
- ٣- أن موضوعات الكتاب تتوافق مع ما قرره شيخ الإسلام في كتبه الأخرى، وقد أشرنا إلى ذلك في مواضع كثيرة من هوامش الكتاب.
- ٤- أسلوب الشيخ المعروف لا يختلف في هذا الكتاب عن باقي كتبه الثابتة عنه.
- ٥- كثيراً ما كان يحيل المصنف على كتبه الأخرى لاستكمال بحث أو مسألة بقوله: «وقد بسطناه في موضع آخر»، أو نحوها من العبارات التي درج ابن تيمية على استعمالها، وقد أح لنا على كتبه في عموم تلك المواضع.

٦- أن المؤلف قد ذكر الشاذلي في عددٍ من كتبه ناقداً إياه بنحو ما ذكره هنا، كما في «الفتاوى»: (٢/٩٦)، (١٠/٧١٣)، (١٤/٣٥٨-٣٥٩)، و«درء التعارض»: (٥/٣٥٣)، و«الرد على البكري» (ص ٤٢٧)، و«الاستقامة»: (٢/١٣٠-١٣١).

٧- أن شيخ الإسلام ذكر في هذا الكتاب (ص ٢٠٤) قاضي اليهود الذي أسلم على يديه بقوله: «ولقد سأله قديماً عبد الله^(١) الذي كان قاضي اليهود ودعوته إلى الإسلام وبينت له أعلامه حتى أسلم وحسن إسلامه...» ثم ذكر قصته معه.

وقد ذكر المؤلف هذه القصة في مواضع من كتبه بنفس هذا السياق أو نحوه. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢/٣٥٩)، (١٣/١٨٧-١٨٨).

٨- أن ناسخ نسخة (م) أيوب العامری من تلاميذ شيخ الإسلام المعروفيين بنسخ كتبه، وهو من صاحب الشيخ أبي عبد الله بن رُشيق - تلميذ شيخ الإسلام وناسخ كتبه - وترافق معه في نسخ كتب الشيخ و مقابلتها، كما سيأتي عند الحديث عنه^(٢).

* * * *

(١) كذا، وصوابه «عبد السيد» كما في «الفتاوى» في المواضع المذكورة، ومصادر ترجمته. انظر «البداية والنهاية»: (١٨/١٠، ١٤٨)، و«الدرر الكامنة»: (٢/٤٧٦).

(٢) (ص ٣٦-٣٧).

تقسيم موضوعات الكتاب

أجاب المؤلف على هذا السؤال عن «حزب البحر» من وجهين:

الوجه الأول: مقدمة تأصيلية طويلة من (ص ٣٧-٣) تكلم فيها عن القواعد الضابطة للعبادات بأنواعها من صلوات وأذكار وغيرها، ومتى تكون العبادة مشروعة، ومتى تكون ممنوعة، وتكلم عن ما إذا اجتمع إلى فعل العبادة تخصيص وقت معين لها لم يحدده الشارع، وعن ما إذا اجتمع إلى ذلك وقوع ألفاظ وعبارات لم يأت بها الشارع أو دخل فيها عبارات غير مشروعة... إلى غير ذلك من الأحوال والأوصاف التي قد تطرأ على العبادات التي لم يشرعها الشارع الحنيف، أو كان أصلها مشروعًا وأضاف إليها الناس ألفاظاً أو أفعالًا أو أوقاتًا لم تأت في الشريعة.

واستطرد المؤلف كعادته في ذكر بعض ما يناسب المسألة، وذكر أمثلة كثيرة لعبادات مخترعة أو مختلف فيها.

وتكلم على الكتب التي جَمَعَت الأدعية وما فيها من أحاديث ثابتة وغير ثابتة، وعلى أحزاب المشايخ وما يقع فيها من ألفاظ خارجة عن الشرع بل قد تخرج إلى الكفر.

ثم ذكر الشاذلي وأنشى عليه وأنه من خير هؤلاء الشيوخ (أصحاب الأحزاب) ومن أفضلهم معرفة وحالاً وأتبعهم للشريعة وتعظيمًا للكتاب والسنّة وتحريضاً على متابعة النبي ﷺ وأنه مع ذلك فلابدّ من عرض كلامه على الكتاب والسنّة سواء قاله هو أو من هو أكبر منه، وضرب لذلك أمثلة، ثم تكلم عن موقف المسلم من هذه الأحزاب، وهل تستعمل في الأذكار أم

لا؟ وما الموقف من أصحابها، وخلص إلى أن الحزب المسؤول عنه وقع فيه ما هو منكر في نفسه من كلمات ودعوات، وأنه يُنكر مطلقاً سواء اتخذ لقراءته وقت محدد أو لا.

وأشار إلى قضية الإنكار على مثل هؤلاء وضوابطها وما يتربّع عليها. وذكر قبل ذلك البدعة والتحذير منها، وتقسيمها إلى حسنة ومذمومة وما فيه.

ثم تكلّم عن مسألة اجتماع المدح والذم في الشخص الواحد، والخلاف في وقوعها في الفعل الواحد، وتحرير مذهب أهل السنة في ذلك.

الوجه الثاني من الجواب: وذكر فيه ثلاثة أمور:

الأول: نقد ما وقع في «حزب البحر» من أخطاء، وهو الحزب المسؤول عنه أصلّة، ويبدأ من (ص ٣٨) إلى (ص ٩٦). وذَكَرَ شيخ الإسلام أن هذا الحزب هو أمثل أحزاب الشاذلي وأقلّها خطأً. وقد ذكر عليه عشرة أوجهٍ من النقد.

الثاني: نقد ما وقع في «حزب البر» ويسمى «الحزب الكبير» من أخطاء، ويبدأ من (ص ٩٧) إلى (ص ١٥٧). وهذا الحزب شرّ من «حزب البحر» كما قال المصنف: «ففيه من الأمور المنكرات والدعوات المحرمات ما يتعين النهي عنه...». وقد ناقش المصنف فيه قضايا عديدة أهمها: ارتباط كلام صاحب الحزب بمتصوّفة الفلسفه أصحاب الوحدة كابن عربي وغيره.

وقد جرى المؤلف في نقه هذين الحزبين على حسب ترتيبهما.

الثالث: نقد ما صنّفه الشاذلي في آداب الطريق في علم الحقيقة، وهو يبدأ من (ص ١٥٨) إلى (ص ٢٣٨). وقد بدأه بنقل كلام الشاذلي كاملاً في ست

صفحات كاملة. ثم ينقل عباراته فقرةً فقرةً ويردّ عليها.

ثم عقد فصلاً من (ص ٢٣٩) بينَ فيه إنصافه للرجل، وأنه لم يحمل
كلامَه ما لم يحتمله.

* * * *

أبرز الملاحظات التي أخذها المؤلف على الشاذلي في هذه الأحزاب

١ - أن فيها الكثير من العبارات والأدعية التي لا يجوز الدعاء بها، لما فيها من المحاذير الشرعية، والاعتداء في الدعاء: كما في (ص ١١٤)، والتناقض (ص ١٠٠)، ووضع الآيات في غير مواضعها (ص ٩٣). ولم يكتف المؤلف ببيان أخطاء الشاذلي، بل كان يضع العبارات الشرعية البديلة، التي تؤدي الغرض المقصود، إما من أدعية الكتاب والسنة، أو من العبارات البديلة التي لا محذور فيها.

٢ - أن الشاذلي وغيره ينقلون من كتب الصوفية المتفلسفة عبارات مخالفة في حقيقتها لدين المسلمين من غير معرفة منهم لذلك، قال المؤلف (ص ٨٢): «وصاحب الحزب وأمثاله من المتأخرین ينظرون في كتب الصوفية التي فيها ما هو مبني على أصول الفلسفة المخالفين لدين المسلمين، فيتلقون ذلك بالقبول، ولا يعرفون حقيقته، ولا ما فيه من الباطل المخالف لدين الإسلام...» اهـ.

وقد نبهَ المصنف إلى ذلك في موضع من الكتاب: (ص ٢١، ٥٩ - ٦٠، ١٤١، ١٨٣).

وقد جَهَد المصنف في ربط كلام الشاذلي بكلام فلاسفة المتصوفة كالغزالى في الكتب المضبون بها، وابن عربى، وإخوان الصفا في رسائلهم، وابن الطفيل، وابن الفارض، وغيرهم. وبين المؤلف أن الشاذلي قد اتكاً على هذه الكتب، واعتمد بعض ما فيها من غير إدراكٍ منه لما تفضي إليه من الباطل، وذلك إحساناً للظن به.

وخلص المؤلف إلى أن أحزاب الشاذلي - مع ثنائه عليه في الجملة - تتضمن ما يُنكر من الذّكر والدعوات، فينبغي إنكار ما فيها مطلقاً، سواء أحدث لها اجتماع راتب أو لم يُحدّث، وذلك بخلاف الأوّراد والدعوات التي يكون جنسها سائغاً لا منكر فيه، فليس الدّعاء بها منكراً إذا فعله الشخص الداعي أو غيره ما لم يُتّخذ ذلك سنة راتبة.

ولقد حاول علي سالم عمار الصوفي الشاذلي - صاحب كتاب «أبو الحسن الشاذلي: عصره - تاريخه - علومه - تصوفه»^(١) - أن يردّ عن الشاذلي ما أخذه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، في ثلاث مسائل ذكرها في كتابه، ولم يذكر من أين نقل كلام ابن تيمية حول الشاذلي إلا في الموضع الأول، فقد كان بواسطة كتاب «جلاء العينين» لنعمان الآلوسي، لكنه لم يوفق في ذلك. ومن اليقين عندي أنه لم يسمع بكتابنا هذا فضلاً عن أن يطّلع عليه. أما المسائل التي ذكرها وحاول تحرير كلام الشاذلي فيها فهي:

الأولى: في الإقسام بالمخلوق والتّوسل والتشفّع به، وهذه ليست في كتابنا هذا.

الثانية: في قول الشاذلي في حزب البحر: «نَسْأَلُك العَصْمَةَ فِي الْحُرْكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ...».

الثالثة: في قوله في حزب البر: «وَلَيْسَ مِنَ الْكَرَمِ أَنْ لَا تَحْسِنَ إِلَّا لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ...».

* * *

(١) (٢٤٩-٢٦٦).

فصلٌ في كلام المؤلف على الشاذلي في كتبه

أنصف المؤلفُ الشاذلي، فذكره في كتابنا هذا (ص ١٨) وأنه من خير مشايخ الصوفية وأكثرهم تعظيمًا للكتاب والسنّة وتحريضًا على متابعة النبي ﷺ، وأن أحزابه خير من غيرها وأقل منكرات مع ما وقع فيها من الألفاظ البدعية والعبارات المنكرة التي توجب إنكار قراءتها فضلًا عن الاجتماع بذلك واتخاذه سنّة.

وقد جاء ذكر أبي الحسن الشاذلي في عدد من كتب شيخ الإسلام في معرض النقد والتنبية على ما وقع في كتبه من مخالفات، وعلى ما نُقل عنه من أحوال، فنذكر ما وقنا عليه.

قال في «مجموع الفتاوى»: (٤/٣٥٨ - ٣٥٩): «وتارة يقولون: يُفعل هذا لأهل المارستان، أي العامة! كما يقوله الشيخ المغربي، إلى أنواع ليس هذا موضع بسطها. ومن يسلك مسلكهم غايتها إذا عَظَمَ الأمر والنهي أن يقول كما نُقل عن الشاذلي: يكون الجمع في قلبك مشهودًا والفرق على لسانك موجودًا. ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي، مثل: أن يدعوا أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه^(١)، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل أفضل منهم! ويذعنون بأدعية فيها اعتداء كما يوجد في أحزاب^(٢) الشاذلي. وقد بسط

(١) ينظر كتابنا هذا (ص ١١٢ - ١١٣).

(٢) في «الفتاوى»: «جواب»، وهو تحريف صوابه ما أثبت.

الكلام على هذا في غير هذا الموضع»^(١).

وقال أيضًا في «الفتاوى»: (٣٦٥ / ١٤): «وصرح بعضهم بأنه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر الله عليه. وادعوا أن هذا كان للنبي ثم انتقل إلى الحسن بن علي ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد حتى انتهى ذلك إلى أبي الحسن الشاذلي، ثم إلى ابنه! خاطبني بذلك من هو من أكابر أصحابهم»^(٢).

وقال في «الرد على البكري» (ص ٤٢٧): «وآخر من جنسه يباشر التدريس وينسب إلى الفتيا، كان يقول: إن النبي ﷺ يعلم ما يعلمه الله ويقدر على ما يقدر عليه الله، وإن هذا السر انتقل بعده إلى الحسن، ثم انتقل في ذرية الحسن إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي. وقالوا: هذا مقام القطب الغوث الفرد الجامع».

وقال في «درء التعارض»: (٣٥٣ / ٥): «ولهذا كان الأئمة منهم كالجنيد وأمثاله يتكلمون بالمباهنة، كقول الجنيد: التوحيد إفراد الحدوث عن القدم. وفي كلام الشاذلي والحرالي بل وابن برّ جان بل وأبي طالب وغيرهم، من ذلك ما يعرفه من فهم حقيقة الحق وفهم مقاصد الخلق».

وقال في «مجموع الفتاوى»: (٩٦ / ٢) مثيراً إليه: «ومن هؤلاء من

(١) هذا النقل من رسالة الحسنة والسيئة، وهذه الرسالة اختصر بعض النساخ مواضع منها فأدخلت في «مجموع الفتاوى» على أنها رسائل مختلفة، فتكرر هذا الكلام عن الشاذلي، انظر «الفتاوى»: (٨ / ٢٣٢ و ١٤ / ٢٢٦)، و«صيانة مجموع الفتاوى» (ص ٧٠، ١٢٤ - ١٢٧).

(٢) ينظر كتابنا هذا أيضًا (ص ٥٢).

يكون طلبه للمكاشفة ونحوها من العلم أعظم من طلبه لما فرض الله عليه، ويقول في دعائه: اللهم أسلوك العصمة في الحركات والسكنات والخطوات والإرادات والكلمات؛ من الشكوك والظنون والإرادة والأوهام السائرة للقلوب عن مطالعة الغيب». وهذه نص عبارة الشاذلي في حزبه^(١).

* * *

(١) انظره في صدر كتابنا هذا (ص ٣) ورد المؤلف (ص ٢٢) من قسم التحقيق.

موضوع الكتاب، وطريقة المؤلف فيه

موضوع الكتاب إجابة لسؤال ورد لشيخ الإسلام عن «حزب البر» لأبي الحسن الشاذلي، فكتب الشيخ هذا الجواب في تأصيل قضية الأدعية والأذكار والعبادات وما يشرع منها وما لا يُشرع إلى موضوعات أخرى متعلقة سبق تلخيصها، ثم تطرق إلى بيان ما في الحزب من المخالفات، ثم زاد إليه ما في «حزب البر» و«كلامه على آداب الطريق» من المخالفات العقدية والسلوكية، تتميماً لمراد السائل، وجُوداً بالعلم، فإن من الجود بالعلم ذُكر ما لم يرد في سؤال السائل مما يفيده وينفعه، ولشيخ الإسلام في هذا الباب أيدٍ بيضاء، كما ذكر ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين»: (٢٩٣ - ٢٩٥).

وقد قسمَ جوابه إلى وجهين رئيسيين ذكرناهما تفصيلاً فيما سبق (ص ١٥)، ومحتواهما باختصار:

- ١ - مقدمة في (٣٧) صفحة.
- ٢ - الرد على حزب البحر (ص ٣٨ - ٩٦).
- ٣ - الرد على حزب البر أو «الحزب الكبير» (ص ٩٧ - ١٥٧).
- ٤ - الرد على كلامه في «آداب الطريق» (ص ١٥٨ - ٢٣٨).
- ٥ - فصل في إنصاف الشاذلي وعدم تحميم كلامه مالا يحتمل (ص ٢٣٩ فما بعدها).

أما طريقة في مناقشة ما في الحزبين، فقد سار على حسب ترتيب كل حزب، بنقل عبارات الشاذلي، ثم تعقبها وبيان ما فيها من أخطاء. أما ما

يتعلق بآداب الطريق فقد نقلَ من كلام الشاذلي ستَ صفحات كاملة، ثم أخذ في الرد عليها فقرة فقرة.

وقد ركَّز المؤلف في نقهـ لحزـ الشاذلي على أمرـين سبقـت الإشارة إليـهما (صـ ١٦ - ١٧).

وهـنا نشير إلى عـدة أمـور تـبرـز طـريقـته فيـ الكـتاب:

الأول: كان هـدفـ المؤـلف هوـ نصـيـحةـ الـخـلـقـ بـبـيـانـ الـحـقـ الـذـي قدـ يـخـفـىـ علىـ كـثـيرـ مـنـ النـاسـ، قالـ (صـ ١٩٠): «ولـولاـ ماـ أـوـجـبـهـ اللهـ نـصـيـحةـ لـلـخـلـقـ بـبـيـانـ الـحـقـ لـمـ كـانـ إـلـىـ بـيـانـ كـلـامـ هـذـاـ وـأـمـثالـهـ حـاجـةـ، وـلـكـنـ كـثـيرـ مـنـ النـاسـ يـأـخـذـونـ الـكـلـامـ الـذـي لاـ يـعـلـمـونـ مـاـ اـشـتـملـ عـلـيـهـ مـنـ الـبـاطـلـ، فـيـقـتـدـونـ بـمـاـ فـيـهـ اـعـتـقـادـاـ وـعـمـلاـ، وـيـدـعـونـ النـاسـ إـلـىـ ذـلـكـ».

الثـاني: أنهـ لمـ يـتوـسـعـ فيـ منـاقـشـةـ القـضـاياـ العـقـديـةـ الـتـيـ يـذـكـرـهاـ؛ لأنـ المـقصـودـ هوـ التـنبـيـهـ عـلـىـ أـخـطـاءـ الـحـزـبـ، انـظـرـ (صـ ٨٩).

الـثـالـثـ: أنهـ إنـماـ أـرـادـ التـنبـيـهـ عـلـىـ بـعـضـ مـاـ فـيـ الـحـزـبـ مـنـ الـأـخـطـاءـ، لـاـ تـتـبـعـ عـبـارـاتـهـ كـلـهاـ، انـظـرـ (صـ ٨٩)، وـذـكـرـ (صـ ١٤٣) أـنـ فـيـ الـحـزـبـ أـمـورـاـ مـنـكـرـةـ لـكـنهـ اـنـتـقـىـ الـبـعـضـ لـيـنـبـهـ عـلـىـ غـيرـهـ.

الـرـابـعـ: أنـ الـمـؤـلـفـ حـرـاصـ فـيـ كـتـابـهـ عـنـ ذـكـرـهـ لـمـ يـتـقـدـ منـ كـلـامـ الشـاذـليـ أنـ يـذـكـرـ جـمـيعـ مـاـ يـحـتمـلـهـ كـلـامـهـ مـنـ الـمعـانـيـ، ثـمـ يـجـبـ عـنـهـاـ وـاحـدـاـ وـاحـدـاـ، وـلـاـ يـتـحـامـلـ عـلـيـهـ، قالـ فـيـ (صـ ٢٤٠): «فـلـهـذـاـ وـلـغـيرـهـ نـذـكـرـ مـاـ تـحـتمـلـهـ الـكـلـمـةـ مـنـ الـمعـانـيـ، لـاـحـتمـالـ أـنـ يـكـونـ قـصـدـ بـهـ صـاحـبـهـ حـقـاـ، مـاـ لـمـ يـتـبـيـنـ مـرـادـهـ، فـإـذـاـ تـبـيـنـ مـرـادـهـ لـمـ يـكـنـ بـنـاـ حـاجـةـ إـلـىـ تـوجـيهـ الـاحـتمـالـاتـ»ـ. وـانـظـرـ (صـ ٨٧، ١٦٣).

الخامس: أن المؤلف منصف في نقهء، فهو يذكر في مواضع عديدة أن في كلام الشاذلي معانٍ صحيحة، أو تحتمل الصحة، ولا يزن الكلام بميزان يميل إلى جهة واحدة، كما في (ص ١٤٧، ١٦٤، ٢٣٩، ١١٧).

قال (ص ١٦٤) بعد أن ساق كلاماً طويلاً: «هذا الكلام وإن كان في بعضه أمور صحيحة موافقة لكتاب والسنة، فيه أمور منكرة باطلة مخالفة الدين المسلمين...».

السادس: أن المؤلف يصحح بعض الألفاظ المدخلة، ويأتي بديل عن الألفاظ المنكرة أو الغامضة، ففي (ص ١٥٠) عند قول الشاذلي: (نسألك الفقر مما سواك والغنى بك حتى لا تشهد إلا إليك)، قال المؤلف: «هذه الألفاظ مجملة قد يراد بها معنى فاسدٌ كما يراد بها معنى صحيحٍ، واللفظ الحسن أن يقال: نسألك الغنى عمّا سواك والفقر إليك».

* * * *

ترجمة أبي الحسن الشاذلي^(١)

* اسمه: علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن تميم بن هرمز بن حاتم بن قصي بن يوسف أبو الحسن الشاذلي، المغربي، الزاهد، نزيل الإسكندرية، وشيخ الطائفة الشاذلية.

والشاذلي: بالشين والذال المعجمتين وبينهما ألف، وفي الآخر لام.
وشاذلة: قرية بإفريقيّة.

قال الذهبي: «وقد انتسب في بعض مؤلفاته في التصوّف إلى علي بن أبي طالب، فقال بعد يوسف المذكور: ابن يوشع بن ورد بن بطّال بن محمد بن أحمد بن عيسى بن الحسن بن علي رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ. وهذا نسبٌ مجهولٌ لا يصح ولا يثبت، وكان الأولى به تركه وترك كثير مما قاله في تواлиمه في الحقيقة».

(١) أهم مصادر ترجمته: «لطائف المتن»: (ص ٧٥ - ٨٩) لابن عطاء الله، «تاريخ الإسلام» (وفيات ٦٥٦، ص ٢٧٣ - ٢٧٤)، «العبر»: (٣ / ٢٨٢)، «تذكرة الحفاظ»: (٤ / ٤) جميعها للذهبي، «تاريخ ابن الوردي»: (٢ / ٢٠٠ - ٢٠١)، «السوفي» بالوفيات: (٢١ / ٢١٤)، «نكت الهميان» (٢١٣) للصفدي، «طبقات الأولياء» (٤٥٨) لابن الملقن، «مرأة الجنان»: (٤ / ١٤٠) لليافعي، «حسن المحاضرة»: (١ / ٥٢٠)، «طبقات الصوفية»: (٤ / ٢) للشعراني، «الكتاكيب الدرية في تراجم الصوفية»: (٢ / ٤٧٠) للمناوي، «شنرات الذهب»: (٥ / ٥٥٩ - ٢٧٨)، «كشف الظنون» (٤٠٤، ٦٦١، ٦٦٢)، «إيضاح المكنون»: (١ / ٥٥٩، ٩٦ / ٢)، «شجرة النور الزكية» (١٨٦) لمخلوف، «سلوة الأنفس»: (١ / ٨٥)، «تاج العروس»: (١٤ / ٣٧٢)، «الأعلام»: (٥ / ١٢٠)، «معجم المؤلفين الصوفيين» (٢٦٧)، وقد أفرده بالترجمة قدّيماً وحديثاً جماعة سندكرهم في آخر الترجمة.

وقد نقل كلام الذهبي مقرأ له: الصفدي وابن الملقن وغيرهما.

ولهذا قال عبد الله السكندرى - وهو من المعتقدين في ولاية الشاذلي -: «لم يكن من أولاد الحسن بن علي من اسمه محمد له عقب، وإنَّ الذي أعقب من أولاد الحسن السبط: زيد الأبلج، والحسن المثنى، كما نصَّ عليه غير واحد»^(١).

ولد سنة إحدى وسبعين^(٢) وخمسماة بقبيلة الأخماس الغمارية، قرب سُبْتَة. وبيلدته نشاً وحفظ القرآن وطلب العلم، ورحل إلى فاس فقرأ على العلماء وقيل إنه كان يعد للمناظرة في العلوم! ثم تاقت نفسه للعبادة فتزهد وتنسِّك وجاهد نفسه وراضها وساح وجال ولزم الخلوة عن الناس.

أخذ أولاً الطريقة بفاس عن محمد بن حرازم بن سيدى علي بن حرازم. ثم جعل يطلب القطب، فبلغ به المطاف إلى العراق فاجتمع بأبي الفتح الواسطي فقال له: تطلب القطب بالعراق وهو في بلادك؟! فرجع إلى المغرب فُوصِّف له ولِيٌ هناك وكان برأس الجبل فصعد إليه، وكان الشيخ عبد السلام بن مشيش، فأفاض عليه من العلوم وقال له: «طلعت إلينا فقيرًا

(١) ومن الغرائب زعمهم أنَّ عبد السلام بن مشيش شيخ الشاذلي لما لقي أبا الحسن الشاذلي - ولم يكن رأه قبل ذلك - قال له على وجه الكشف!: «مرحباً بعلي بن عبد الله بن عبد الجبار...» وساق نسبه إلى النبي ﷺ، ثم قال له: «يا علي ارحل إلى إفريقية واسكن بها بلدًا تسمى شاذلة، فإنَّ الله يسميك الشاذلي، وبعد ذلك تنتقل إلى مدينة تونس ويؤتى عليك بها من قبل السلطة، وبعد ذلك تنتقل إلى بلاد المشرق، وترث فيها القطبانية». انظر «درة الأسرار» (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢) تحريف في كثير من المصادر إلى «تسعين».

من عملك وعملك فأخذت منا غنى الدنيا والآخرة»!! وأخبره بما سيحدث له وأنه سوف يؤذى، وسيتكلم عليه الناس.

فتركه وتوجه إلى الديار الشرقية فمر في طريقه على تونس وأقام بها مدة في (شاذلة) حيث نسب إليها.

ثم اتخذ رباطاً في جبل (زغوان)، وأخذ ينشر دعوته في بلدة (شاذلة) القريبة من رباطه، فسعى به أبو القاسم بن البراء قاضي الجماعة بتونس إلى السلطان أبي زكريا الحفصي فنفاه عن تونس، فانتقل إلى الإسكندرية.

ولما قدم الإسكندرية كان بها أبو الفتح الواسطي - من أقطاب الصوفية - فوقف بظاهرها واستأذنه؟ فقال: طافية لا تسع رأسين. فمات أبو الفتح في تلك الليلة!

ولما شاع أمره وذاع صيته في بلاد المغرب وأصبح معروفاً وتصدّر للإرشاد؛ كثُر خصومه ورموه بالعظام وبالغوا في أذيته، حتى منعوا الناس من مجالسته وقالوا: إنه زنديق. ولما أراد السفر إلى مصر كتبوا إلى سلطان مصر مكتبات: إنه سيقدم عليكم في مصر مغربي من الزنادقة آخر جناه من بلادنا حين أتَلَفَ عقائد المسلمين، وإياكم أن يخدعكم بحلوة منطقه، فإنه من كبار الملحدين، ومعه استخدامات من الجن، فما وصل إلى مدينة الإسكندرية حتى وجد الخبر بذلك سابقاً على مقدمه، فبالغ أهل الإسكندرية في إيدائه، ثم رفعوا أمره إلى سلطان مصر وأخرجوا له مراسيم فيها ما يباح به دمه، فمد يده إلى سلطان المغرب وأتى منه بمراسيم تناقض ذلك فيها من التعظيم والتجليل ما لا يوصف! فتحير السلطان وقال: العمل بهذا أولى، وأكرمه ورده إلى الإسكندرية مكرماً.

وكان الشاذلي ضريراً، وهل أضرّ من صغره أم طرأ عليه بعد ذلك؟
اختلاف في ذلك، وللصوفية من أتباعه فيه اعتقاد كبير.

وسائل إلى الحجّ فحجّ مرات.

قال الذهبي: وهو رجل كبير القدر، كثير الكلام على المقام. له شعر
ونثر فيه مشابهات وعبارات يتكلّف له في الاعتذار عنها.

قال: ورأيت شيخنا عماد الدين^(١) قد فتر عنه في الآخر، وبقي واقفاً في
هذه العبارات، حائراً في الرجل؛ لأنّه كان قد تصوّف على طريقته، وصاحب
الشيخ نجم الدين الأصفهاني نزيل الحرّم، ونجم الدين صاحب الشيخ أبا
العباس المرسي صاحب الشاذلي».

وللبوصيري صاحب البردة قصيدة في مدح أبي الحسن الشاذلي.

وأثني عليه المصنف (ص ١٨) فقال: «وأبو الحسن الشاذلي كان من
خير هؤلاء الشيوخ وأفضلهم معرفةً وحالاً، وأحسنهم اعتقاداً وعملاً،
وأتبّعهم للشريعة، وأكثرهم تعظيمًا للكتاب والسنة، وأشدّهم تحريضاً على
متابعة النبي ﷺ، وله كلمات حسنة في مثل ذلك».

* أشهر من تلمذ له أو تأثر به:

- أبو العباس المرسي صاحب سر الشاذلي - كما يزعمون - وأبرز

(١) يعني الواسطي، ابن شيخ الحرامين، الشيخ الزاهد المعروف (ت ٧١١)، صاحب:
«التذكرة والاعتبار» في ترجمة ابن تيمية والوصية به.

مريديه، دفين الإسكندرية، قال فيه شيخه الشاذلي : عليكم بأبي العباس، يأتي إليه الأعرابي يقول على ساقيه فيخرج من عنده عارفاً بالله !! توفي سنة (٦٨٦) .

- أحمد بن محمد بن عبد الكرييم بن عطاء الله تاج الدين أبو الفضل الشاذلي السكندرى، صاحب أبي العباس المرسي - السالف ذكره - وصنف في مناقبه ومناقب شيخه، وكان المتكلم على لسان الصوفية في زمانه، وهو من قام على شيخ الإسلام تقى الدين ابن تيمية باللغ في ذلك، وكان يتكلم على الناس ، وله في ذلك تصانيف عديدة. توفي سنة (٧٠٩) .^(٢)

* وفاته:

توفي أبو الحسن الشاذلي بصحراء (عَيْذَاب) بمصر في ذي القعدة، في طريقه للحج سنة ست وخمسين وستمائة.

و(عَيْذَاب) - بالفتح ثم السكون وذال معجمة وآخره باء موحدة - بُليدة على ضفة البحر الأحمر، هي مرسى المراكب التي تقدم من عَدَن إلى الصعيد، وكان منها المجاز إلى جدة^(٣) .

ولا يزال ضريحه موجوداً بها إلى الآن، وتقام عنده الكثير من البدع، وقد

(١) «لطائف المتن» (ص ٩١ - ١١٥) لـ تلميذه ابن عطاء الله، و«طبقات الشعراني»:
٢٠ / ٢ .

(٢) «الدرر الكامنة»: (١ / ٩٢)، و«المنهل الصافي»: (١ / ١٠٦) .

(٣) انظر «معجم البلدان»: (٤ / ١٧١)، و«الروض المعطار» (ص ٤٢٣) .

جُدد بناؤه مع غرف للزوار في هذا العصر على يد بعض المصريين. وكل عام يجتمع الكثير من الصوفية الشاذلية في احتفال مولده في العشرة الأوائل من شهر ذي الحجة، حتى عيد الأضحى المبارك، وذلك في مقامه الموجود في صحراء (عيذاب) بالبحر الأحمر، وهو يبعد عن أسوان حوالي (٣٩٠ كلم)^(١).

* بعض أقواله الباطلة واعتقادات الصوفية فيه:

ومن عجائب الشاذلي قوله: قلت: يا رب! لم سميتني بـ«الشاذلي» ولستُ بشاذلي؟ فقيل لي: يا علي ما سميتُك بالشاذلي، وإنما أنت الشاذلي يعني: المفرد لخدمتي ومحبتي!

وقال: إذا عرضت لكم إلى الله حاجةً فتوسلوا إليه بالإمام أبي حامد، يعني الغزالى.

وحكى الكوثري عن أبي الحسن الشاذلي أنه قال: أطلعني الله على اللوح المحفوظ؛ فلو لا التأدب مع جدي رسول الله لقلت: هذا سعيد وهذا شقي^(٢) !!

ومن كلامه: لو لا لجام الشريعة على لسانى لأنخبرتكم بما يحدث في غد وما بعده إلى يوم القيمة!!

(١) انظر موقع <http://www.aswannews.com> على الشبكة العنكبوتية.

(٢) انظر «إرغام المرید شرح النظم العتيد لتوسل المرید برجال الطريقة القشنبدية» (ص ٣٩).

وَقَيْلُ لِلشَّاذِلِيِّ: مَنْ شَيْخُكَ...؟ فَقَالَ: أَمَا فِيمَا مَضَى فَعَبْدُ السَّلَامِ بْنُ
مُشِيشَ، وَأَمَا الْآنَ فَإِنِّي أُسْقِي مِنْ عَشْرَةِ أَبْعَرِ، خَمْسَةَ سَمَاوِيَّةً، وَخَمْسَةَ أَرْضِيَّةً!!
وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ الْمُنْكَرَةِ الَّتِي يَتَعَجَّبُ إِلَيْهَا إِنْسَانُ السَّوَى مِنْ
صِدْرُهَا مَمْنُ يَدْعُى الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ! وَكَيْفَ تَنْطَلِي عَلَى الْعَامَةِ فَضْلًا عَنْ أَنْ
تَرْوِجَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ!

* تصانيفه:

اَخْتَلَفُوا هَلْ لِأَبِي الْحَسْنِ الشَّاذِلِيِّ مَؤْلِفَاتٌ أَمْ لَا؟ فَفَرِيقٌ يَرَى أَنَّ أَبَا الْحَسْنِ
لَمْ يُؤْلِفْ شَيْئًا، بَدْلِيلٍ أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ لَدِيكَ كِتَابًا؟ فَقَالَ: كِتَابِي أَصْحَابِي!

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَلْفُ، وَنَقْلٌ مِنْ كِتَابِهِ، وَرَدَ عَلَيْهَا، كَابِنٌ تِيمِيَّةٌ
وَالْذَّهَبِيُّ وَالْصَّفْدِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ سُمِيَ طَائِفَةً مِنْهَا، وَهَذَا ذِكْرٌ بَعْضُهَا:
- الْأَخْتِصَاصُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْخَوَاصِ.

- التَّسْلِيُّ وَالتَّصْبِيرُ عَلَى قَضَاءِ إِلَهٍ مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِ التَّجْبَرِ وَالْتَّكْبِرِ.
- الْأَحْزَابُ: حَزْبُ الْبَحْرِ، حَزْبُ الْبَرِّ^(۱)، حَزْبُ الْحَفْظِ وَالصُّونِ
وَسُرُّ تَسْخِيرِ عَالَمِ الْكَوْنِ، حَزْبُ الْحَمْدِ فِي أُورَادِ دَائِرَةِ الْأَقْطَابِ،
حَزْبُ الْطَّمْسِ، حَزْبُ الشَّكَايَةِ، حَزْبُ النَّصْرِ، حَزْبُ التَّفْرِيجِ^(۲).
- رِسَالَةُ الْأَمِينِ لِيَنْجُذِبَ لِرَبِّ الْعَالَمَيْنِ، مَرْتَبٌ عَلَى الْأَبْوَابِ.

(۱) وَقَدْ شَرَحْهُمَا - خَاصَّةً الْكَبِيرَ - الْكَثِيرُ مِنَ الصَّوْفِيَّةِ، وَلَهَا اِخْتِصَاصٌ عِنْدَهُمْ!

(۲) وَقَدْ عَدُوا لَهُ أَحَدُ عَشَرَ حَزْبًا.

- السر الجليل في خواص «حسبنا الله ونعم الوكيل».
- العذب السلسلي في خواص «حسبنا الله ونعم الوكيل». ولعله السالف قبله.
- مطالع الأنوار ومظاهر الأسرار.
- وظيفة الاستغفار. وغير ذلك.

* ومن الكتب المفردة في ترجمته:

- دالية البوصيري في مدح الشاذلي.
- المفاخر العلية بالتأثير الشاذلي، لأحمد بن محمد بن عباد.
- درة الأسرار وتحفة الأبرار، لمحمد بن أبي القاسم بن الصباغ الحميري.
- تعطير الأنفاس بمناقب سيدي أبي الحسن وسيدي أبي العباس، علي بن محسن الرميلى (ت بعد ١١٣٠).
- تتميم الكلام على مناقب أبي الحسن الشاذلي، لإبراهيم الدسوقي فرغ منه في سنة (١٢٩٠).

* وقد كتب عن الطريقة الشاذلية العديد من الكتب، ومنها:

- الطريقة الشاذلية وأعلامها، لمحمد درنيقة.
- قضية التصوف (المدرسة الشاذلية)، لعبد الحليم محمود.
- أبو الحسن الشاذلي، لعلي سالم عمار، في جزئين.
- كنوز الجوهر النورانية في قواعد الطريقة الشاذلية. مخطوط.

- الطريقة الشاذلية، لمحمد الحاجي المعروف بعقبة.
- مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلمين: (١٣٧ / ٣ - ١٦٤)،
لإبراهيم حركات.
- معلمة التصوف الإسلامي: (٢ / ٢ - ٦٢)، لعبد العزيز بن عبد الله.

* * * *

وصف النسخ الخطية

للكتاب نسختان، كلتاهما ناقصة: نسخة (م) من الأول، ونسخة (ت) من الآخر، لكنهما تكملان بعضهما.

الأولى: منها صورة في معهد المخطوطات التابعة لجامعة الدول العربية رقم (٦١ - تصوف)، ولم أعرف أين أصلها. تقع النسخة في (١٠٥ ورقات) من القطع الصغير 13×18 في كل صفحة (١٧) سطراً في كل سطر نحو تسع كلمات.

تببدأ النسخة بورقة في ركنها الأيسر تملّك، نصه: «هو المنعم، من كتب الفقير إليه سبحانه وتعالى إبراهيم... زاده، غُفر لهما»، وكتب التاريخ بالأرقام ولم يظهر بوضوح. وفي الصفحة التي تليها كتبت أربعة أسطر فيها فوائد متفرقة في تعريف الجَبْر، ومن هو أبو مجلز. ولم يظهر أكثرها. ثم يبدأ نص الكتاب من الصفحة التالية بقوله: «فصل الوجه الثاني: ما في هذا الحزب من المنكرات...»، وفي الركن الأيسر للصفحة نفسها «ثانية في ذكر الحزب».

وهذه التركيبة تستمر كل عشر ورقات من الكتاب، فهذا يدل على أنه قد سقط من النسخة نحو جزء كامل من تجزئة الناسخ أي نحو ثمانى ورقات أو أكثر، إما بفعل فاعل، أو بما يعرض للمخطوطات من عوامل التلف والضياع.

كما وقع فيها سقط آخر من (٣٠ ب - ٣١ أ).

والخطوطة حالتها جيدة، كُتبت بعض فصولها وعنوانها بالمداد الأحمر فلم تظهر واضحة في التصوير. وقد وقع في بعض صفحاتها تشويش لعله من التصوير، وبعض البياضات في مواضع أخرى.

كما وقع خلل أيضًا في ترتيب بعض أوراقها؛ فكانت الأوراق (١٤-٢١ بـ) حسب ترقيم النسخة – مكانها الصحيح بعد (ق ٢ بـ)، وتكون الأوراق (١٣-١٠ بـ) مكانها الصحيح بعد (ق ٢١ بـ) حسب ترقيم النسخة.

أما ناسخها، وتاريخ نسخها، فقد جاء في آخرها: «نجز يوم السبت السابع من شهر محرم من شهور سنة ثلاثة وعشرين وسبعين مئة تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم أيوب بن صخر بن أبي أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري بالشام المحروس بمدينة حمص المحروسة، والله أعلم».

ثم كتب على جانب الصفحة: «بلغ المقابلة على أصله فصح بحسب الطاقة، والله أعلم».

* التعريف بناسخ المخطوط:

يبدو أن ناسخ هذا الكتاب وغيره من الكتب التي وقفنا عليها بخطه من مؤلفات ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، كان من تلاميذ الشيخ الذين لم يكن لهم شهرة، وربما لم يكن من العلماء أو المشتغلين بالعلم المبرزين؛ بل كان من المحبين للشيخ المعتنين بكتبه ونسخها، بدليل إهمال الترجمة له حتى من أقرب المقربين من ابن تيمية وتلاميذه، كالبرزالي والذهباني وابن كثير وابن عبد الهادي والصفدي وابن شاكر والمقرizi وغيرهم.

واسمه كما هو بخطه في نسختنا: «تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم: أيوب بن أيوب بن صخر بن أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري، بالشام المحروسة، بمدينة حمص المحروسة».

وفي مجموع آخر بخطه فيه رسائل لابن تيمية ذكر الناسخ (أيوب العامري) اسمه مرازاً مطولاً ومحتصراً في (ق، ٥٤، ٦٩، ٥٨، ١١١، ١٧٩). قال في الموضع الأخير: «ووافق الفراغ من تعليقه يوم الخميس السادس عشر شهر رجب من شهور سنة اثنى (كذا) وثلاثين وسبعين متة. كتبه الفقير إلى رحمة ربها الكبير العبد الضعيف المقصى المسيء: أيوب بن أيوب بن صخر بن أيوب بن صخر بن خالد بن وثيق بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري...»، ثم ذكر تاريخ مقابلتها فقال: «قوبلت على أصلها فصحت عليها حسب الطاقة في مجالس آخرهن رابع عشر شهر شعبان سنة اثنى [كذا] وثلاثين وسبعين متة». فقد نسخها بعد وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية بأربع سنين.

ولم أتعثر على ترجمته في شيء من المصادر. وقد كان وقع في اسمه اشتباه في أول الأمر هل هو «أيوب» أو «ليون»؟ والنماذج من خطه تبين مدى هذا الاشتباه، لو لا أن موضعًا من المجموع السالف ظهر فيه الاسم «أيوب» واضحًا لا لبس فيه.

ويظهر من اسمه أنه عربي المحتوى، فهو عامري. ويظهر من ذكره مكان النسخ وهو مدينة حمص مع تباعد ما بين تاريخي النسخ (٧٢٣ و٧٣٢) أنه من أهلها، ولا نعلم متى توفي، غير أنه كان حيًا سنة (٧٣٦) على حسب ما جاء في قيد النسخ في بعض رسائل المجموع المشار إليه.

ويبدو أنه كان صديقاً للشيخ أبي عبد الله بن رشيق المغربي ناسخ كتب شيخ الإسلام والخير بخطه؛ إذ ذكره في المجموع المشار إليه (ق ١٨١) قال: «نقل من خط الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقى الدين أحمد ابن تيمية،

بحضور ترجمانه ولسان قلمه الشيخ شمس الدين أبي عبد الله بن رُشيق، والمقابلة عليه، وهو ممسك بأصل الشيخ - رحمه الله - والشيخ سليمان^(١) يقرأ، وذلك في ثالث شهر جمادى الأولى من سنة ست وثلاثين وسبعين مئة». ويُفهم من بيتهما في بعض ما نسخ أن حاله مثل حال ابن رُشيق في الإعجاز وقلة ذات اليد، والبيتان هما:

أيا قارئا خططي سألك دعوةً
إلى الله في عبد مقرّ بذنبه
عساه يسامحني ويغفر زلتي
ويرزقني رزقاً مقيماً بأهله

وقد كان مهتماً بأخبار شيخ الإسلام، فقد ذكر في المجموع المشار إليه (١٢٦): أن الشيخ المحدث عبد الله الإسكندرى حدّثه غير مرّة بقصته مع ابن تيمية لما رجع من الحج سنة (٧١٥)، وسؤال الشيخ عما قيل من عقيدة أهل كيلان.

ويؤيد ما استظهرناه من كونه تلميذاً لأبي العباس ابن تيمية: ما كتبه على ظهر نسخته من (الحموية الكبرى) التي عنون لها بالقول: «المعارج الروحية القاصدة لمعرفة رب البرية، بالأدلة والنصوص القطعية والأثار السلفية، المودعة في الفتيا الحموية. إملاء الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن تيمية» وتاريخ الفراغ من نسخها السابع والعشرون من رجب (٧٣٠)، وقوله في آخرها: «...غفر الله له ولمن أجاب بها، ولمن تأملها، وأنصف فيها، وامتثل منها ما يجب، وأعرض عن الأهواء والريب، ولسائر المسلمين آمين آمين آمين».

(١) لم أتبين من هو.

وما قاله قبل كتاب «شرح حديث النزول الإلهي»، من تعبيرات المديح التي يغلب على الظن أنها كلامات هذا التلميذ المحب لشيخه، إذ كانت النسخة التي استنسخت منها بخط المؤلف قال: «مسألة: سئلها الشيخ الإمام شيخ الإسلام بقية السلف الكرام، قدوة الخلف، فريد عصره ووحيد دهره، العالم الرباني، المقدوف في قلبه النور الإلهي، موضح المشكلات، مزيل الشبهات بما أيده الله من فهم الآيات البينات والبراهين القاطعات، تقى الدين... فأجاب عن أسرار الحديث، وأقوال العلماء، وأزاح كل مشكل، وأبان الحق في ذلك من الكتاب والسنّة وأقوال الجهابذة الأئمة، وبين في ذلك غلط الغالطين، وحذر فيه من زيف الزائفين، ونفر من تشكيك الشاكرين، وحث على سلوك طريق السلف الصالح، من الصحابة ومن بعدهم من التابعين، وقوى جانب الاتباع وزيف أقوال أهل الأهواء والابتداع، في سائر الأزمان والدهور» **﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهَ لَهُ وُرْقَانًا لَّهُ وَمَنْ نُورٌ﴾** [النور: ٤٠] (١).

ولا يفوتنا أن نشكر الشيختين جُدِيع الجديع وعبد العزيز البِداخ؛ لسعيهما في تصوير هذه النسخة من المعهد المذكور أكثر من مرة.

النسخة الثانية: محفوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لجنة التراث والتاريخ (المكتبة) رقم ١٤٩ [٢١٧] تقع في ٢٨ ورقة، وهي قطعة من أول الكتاب نحو خُمسه، تبدأ من أول الكتاب وفيه السؤال المعروض على شيخ الإسلام ثم الجواب إلى قوله: «فانصرنا على القوم الكافرين» وهو يتنهي في

(١) وقد سبقني إلى التعريف بأيوب العامری (ناسخ هذا الكتاب) الأستاذ البحاثة أبو الفضل محمد بن عبد الله القونوی في أوراق أرسلها إلى جزاه الله خيراً، فما أثبته مستفاد منه مع بعض الإضافات.

مطبوعتنا إلى (ص ١٠٣)، وهي تكمل النقص الواقع في النسخة (م) من أول الكتاب إلى قوله: «والوجه الثاني بيان ما في هذا...» (ص ٣٨) ثم تتفق معها إلى (ص ١٠٣). وخطها نسخي واضح، قليلة الخطأ، معتنى فيها بضبط ما يشكل في مواضع عدة، واضح على طررها أثر المقابلة.

ويلاحظ على النسخة عدة أمور:

الأول: أنها إلى ق ١٨ بخط، ثم من ق ١٩ إلى آخرها بخط مغاير، فهل تعاور على نسخها أكثر من ناسخ؟ أم أن الأوراق الأولى من المخطوط تعرضت للتلف فأعاد كتابة أوراقها ناسخ آخر متاخر؟ الذي يظهر الاحتمال الأول لقرائين:

- ١ - الورق فيما يظهر واحد لا يختلف في مقاسه ولا لونه ونوعه.
- ٢ - أن أول النسخة وقع فيه من اهتراء الورق وتأكله وعبث الأرضة به ما يدل على قدمه، إذ لو كان حديثاً لما وقعت فيه كل تلك العيوب.
- ٣ - على النسخة تصحيحات وإلحاقات ومقابلات بالأصل (ق ١٤) تدل على أنها قديمة، ويظهر لي أن هذه التصحيحات والمقابلات بخط ناسخ القطعة الثانية فالخط يشبهه جداً وليس بخط ناسخ القطعة الأولى يقيناً.

فمن المرجح أن الناسخ الأول نسخ نصف (النسخة) (١٤ ق)، والناسخ الثاني نسخ باقيها وهي أيضاً (١٤ ق) ثم تكفل بمقابلة النسخة كاملة.

الأمر الثاني: في هذه النسخة زيادات متعددة في مواضع متفرقة منها، قد تبلغ نصف صفحة في بعض الأحيان، وكثير من الزيادات تكون في الآيات التي يستشهد بها المؤلف، فيبينما تكتفي نسخة (م) بآيتين أو ثلاث تكون في

نسخة (ت) خمساً أو ستّاً. ويكون مقابل هذه الآيات الزائدة في (م) عبارة «إلى غير ذلك من الآيات»، فهل هو اختصار من الناسخ أو هكذا كتبها المؤلف ثم بدل له الزيادة عليها في إخراج آخر؟ كلا الأمرين محتمل، وإن كنت أميل إلى الاحتمال الثاني بدليل الزيادات في النصوص التي أشرنا إليها قبل قليل. وهذا من فوائد هذه النسخة زيادة إلى كونها استدركت السقط الواقع في أول (م).

الأمر الثالث: أن خاتمة النسخة تدل على اكتمالها وأنه لم يحدث فيها خرم من سقوط أوراق أو تلف أو نحوه، فقد ختمتها باخر آية في سورة البقرة، ثم قال: «سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآلـه وصحبه أجمعين» في هامشها: «بلغت مقابلته على أصله».

فلعل النسخة المنقول عنها لم يكن فيها إلا هذا القدر، والخاتمة المؤذنة بتمام النسخة من تصرف الناسخ. وكان من السائع في النظر أن نظن أن نسخة (ت) كانت إلى تمام نقد المؤلف لحزب البحري ويهتمت النسخة، ثم الحق ما يتعلق بحزب البر وأداب الطريق بعد ذلك، لكن النسخة (ت) لم تنته عند هذا الحد بل شرعت في نقد ما في الحزب الكبير (البر)، فمن الراجح أن النسخة الأم كانت ناقصة، فظن ناسخ (ت) تمام النسخة فختمتها بما يؤذن باكتمالها.

وفي تعليق في طرة إحدى أوراقها ما يدل على أنه قابلها بنسخة أخرى، ففي (ق ٢٩) هامش: «وفي نسخة: لعبدة أجلا دون الموت». وقد يكون نقلها من طرة النسخة الأصل المنقول عنها.



منهج التحقيق

للكتاب نسختان ناقصتان تُكَمِّل إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، الْأُولَى (م) ناقصة من أولها أكثر من عشر ورقات، والثانية (ت) ناقصة تقاصاً كبيراً فلم نجد منها إلا ٣٠ ورقة من أول الكتاب، ولا يخفى ما يواجه المحقق من صعوبات إذا كانت عمدته نسخة فريدة، لاحتمال وقوع سقط أو بياض أو تشويش في النسخة أو تحريف، وكل ذلك وقع في كتابنا هذا، سواء في أوله حيث تفرد به نسخة (ت) أو من أثناءه حيث تفرد به نسخة (م)، أما القَدْرُ الذي اشتراك فيه النسختان فهو لا يتجاوز خمسين صفحة من المطبوع، إضافة إلى رداءة تصوير نسخة (م) عن طريق الميكروفيلم الموجود بمعهد المخطوطات، وقد سلكت في إثبات نص الكتاب الخطوات الآتية:

- أثبتت النصَّ كما هو في نسخة (ت) و(م) فيما انفردت كل واحدة منها به، إلا في الورقات التي اجتمعت للنسختين فإنما قد استفادنا منها جمِيعاً على طريقة النص المختار، وأضفنا الزيادات التي في نسخة (ت) في مكانها مع التنبيه عليها، وأهملنا الاختلافات التي لا أثر لها في النص، ونبهنا على الإشكالات والتحريفات أو الأسقطات المحتملة في النسخة، وصححنا ما غالب على الظن من ذلك، مع الإشارة في الهاشم إلى كل ذلك. وما لم نتمكن من إصلاحه أو كان غير محرر تركناه بياضاً أو أشرنا إلى احتمالات قراءته أو أثبتنا رسمه. وهي مواضع قليلة بحمد الله.

- رجعت في النصوص التي ينقلها المصنف من أحزاب الشاذلي أو ما كتبه في آداب الطريق إلى أصولها، فرجعنا إلى أكثر من نسخة

مخطوطة ومطبوعة لحزب البحر، وإلى نسخة خطية وأخرى مطبوعة من حزب البر أو الحزب الكبير، وعدة مطبوعات في آداب الطريق، وقد أثبنا الفروق المهمة في الهاشم.

- خرّجت الأحاديث والآثار، وعزّزت جميع نقول المؤلف من الكتب التي يصرح بها، أو التي يكتفي بعزوّها إلى مؤلفيها، وعرّفتُ بمن يحتاج إلى التعريف به من الأعلام والفرق ونحوها.
- أحلت على كتب المؤلف الأخرى، سواء التي يشير إليها بقوله: «وقد بسطناه في غير هذا الموضوع». أو نحوها من العبارات. أو لم يشر إليها، وكان في الإحالة زيادة فائدة للباحث.
- كتبت مقدمة للكتاب عرّفت فيها بالكتاب ومنهج المؤلف فيه ومتعلقاته وغيرها من المباحث. وترجمت لأبي الحسن الشاذلي المردود عليه ترجمة مختصرة.
- ختمت الكتاب بفهراس مفصلة؛ لفظية وعلمية.
والحمد لله رب العالمين.

كتبه

علي بن محمد العمار

في مكة المكرمة / في الثامن من رجب / ١٤٢٨
ثم أعدت النظر في التحقيق ومقدمته
في ٣٠ / ربيع الثاني / ١٤٣٧

نماذج من النسخ الخطية
وخط الناـسـخ

معنٰى الوجوٰن يفسِرُ الفِيهِ
يُلْصِفُ بِالصَّفَنِ وَيُهَذِّلُ الْجَنَانِ
يُطَلِّبُ بِالسَّتْرِ وَيُغَزِّلُ مِنَ الْفَيْضِ
مَا كَانَ مِنْ فَيَازِهِ
يُكَلِّسُ بِالْأَسْدِ وَلَا يُجْنِيُهُ مِنَ النَّفَاصِ
يُعْنِصُ بِالْمَاءِ وَالْوَرَقَ تَعَالِ
يُخَصِّ بِالْمَاءِ وَالْوَرَقَ فَلَمَّا مَادَ حَصَنًا
لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَالَمَةِ الْمُكْلَتِيَّةِ
حَلَّ بِهِ مَنْ مُثُلَّاً عَلَيْهِ طَلَقَهُ
لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقاً لِلْوُجُودِ فَلَاهُ
لَمْ يَكُنْ مَكْانَةً لِلْيَابِسِ الْجَوَدِ
لَمْ يَكُنْ أَصْرَ قَاتِلَهُ لِلْعَوْنَى
الْأَلْمَانِيَّاتِ يَرِيدُونَ الْجَنَاحَ
لَمْ يَكُنْ هُوَكَلَاً إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَلَمْ يَكُنْ سُرُّ الْعَلِفِ
لَمْ يَكُنْ يَوْمُ السُّبْتِ
هَذِهِ الْمَدَارِسُ وَسَبَبُهُمْ
لَمْ يَكُنْ يَقْرَئُوا الْكِتَابَ
لَمْ يَكُنْ يَكُنْ الْجَنَّةَ مَلَكُ الْجَنَّةِ



نموذج من كتاب آخر بخط ناسخ (م) ويظهر اسمه جلّيًّا (أيوب بن أيوب ...).

(٢٠)

دخلت في مدح محمد بن عبد الله
بريء

كتاب فتن حرب الشام الامامي
الذى يكتب العباس احمد بن عبد الله الحنبلي
رحمه الله تعالى لبيان عز وجل ربنا
الله العزيم

شمس الدين

الله
لهم

لأنه مسح على كل تهم فالسياسيون والمرجعية الدينية والذين ينادون
لنشأة المواطن على عنفهم فالسيقان القطرية في بعض وسائل
والقرآن الكريم الذي نسب المسلمين على حمل المسؤولية في إصلاح
التعجم لتنذر قوماً آثراً في أحوالهم فهم غالباً لغافل عن الحقائق
والمفاهيم التي يعيشونها في الواقع فالبعض يرى أن المفاهيم
على كل شخص وهم لا يمهدونها في الواقع ومن
الآدلة أن فهم لا يتحققونها من بين أديانهم سلوكاً ومن
ذلك سلوكاً فإننا نفهم بهم كغيري وشاعت المجموعات
الموجهة شاملاً العروبة ودين العروبة والدينية وذريته من
عندها طلاقه من حضرة العرش العظيم الذي يشهد لهم ببراعة
معهم في كل الأمور ويدعوهم إلى الأمور وبالذات للرئاسة
يعينهم في كل الأمور والذات للرئاسة

عمره والده ولهذه ما ينفع كل إلحادي بالرغم من أنه على عهده البعض
البعض في المعرفة التي تكتبه بالمنتهى مما فيه جوازها
البعض في المعرفة التي تكتبه بالمنتهى مما فيه جوازها
بعض في المعرفة التي تكتبه بالمنتهى مما فيه جوازها
والبعض في المعرفة التي تكتبه بالمنتهى مما فيه جوازها

الورقة الأولى من نسخة (ت)

二

الورقة التي بدأ فيها خط الناسخ الثاني لنسخة (ت)

الأنطولوجيا في بعض عناوين غيرها، وإن كانت ملخصاً لكتاب

مقدمة

2

الله رب العالمين



الورقة الأخيرة لنسخة (ت)



مطبوعات المجمع

أَمَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِبْنُ تَمِيمَةَ وَمَا لَحِقَهَا مِنْ أَعْمَالٍ



الْكِتَابُ عَلَى الشَّادِيِّ

فِي حِزْبِهِ، وَمَا صَنَفَهُ فِي آدَابِ الظَّرِيقَةِ

تأليف

شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ تَمِيمَةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

تحقيق

علي بن محمد العمران

إشراف

بِكَرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ زَيْدٍ

دار ابن حذيفه

دار عطاءات العلم

صلٰى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.

ما تقول السادة من العلماء - رضي الله تعالى عنهم أجمعين أمين - في الحزب المنسوب إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه، المعروف بـ «حزب البحر»، وهو الذي ذكره بلفظه، هل معانيه جميعها صحيحة أم^(١) لا؟ وهل في كلماته ما يجب ردّه وإنكاره أم لا؟ وهل وضع الأحزاب على هذه الصورة موافق لطريق السلف الصالح أم هذا أمر مبتدع؟ وأبسطوا القول في ذلك مثابين إن شاء الله تعالى.

والحزب المذكور:

(يا عالي يا عظيم، يا حليم يا عظيم، أنت ربى وعلمك حسيبي، فنعم الرب ربى، ونعم الحبيب حسيبي، تنصر من تشاء وأنت العزيز الرحيم. نسلوك الصفة في المركبات والسكنات والكلمات والإرادات والمحضرات، من الشكوك والظنون، والأوهام السائرة للقلوب عن مطالعة الغيب، فقد ﴿أَتَبْتُلِي الْمُؤْمِنُونَ وَرُلْرُلُوا زِلْزِلًا شَدِيدًا﴾ وَإِذْ يَقُولُ الْمُتَفَقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا أَغْرِرُوا﴾ [الأحزاب: ١٢-١١] فثبتنا، وانصرنا، وسحر لنا هذا البحر كسررت البحر لموسى، وسحرت النار لإبراهيم، وسحرت الجبال والحديد لداود، وسحرت الريح والشياطين والجحن لسليمان، وسحر لنا كل بحر هولوك في الأرض والسماء، والملك والملوك، وبحر الدنيا وبحر الآخرة، وسحر لنا كل شيء يا من يده ملوكوت [ت^(٢)] كل شيء، ﴿كَتَهْيَعَص﴾ ﴿كَتَهْيَعَص﴾، انصرنا فإنك خير

(١) مطموسة في النسخة.

الناصرين، وافتح لنا فإنك خير الفاتحين، واغفر لنا فإنك خير الغافرين، وارحمنا فإنك خير الرحيمين، وارزقنا فإنك خير الرازقين، واهدنا ونجننا من القوم الظالمين، وهب لنا رحمة طيبة كما هي في علمك، واشرها علينا من خرائن رحمتك، واحملنا بها حمل الكرامة مع السلامة والعافية في الدين والدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قادر.

اللهم يسّر لنا أمورنا مع الراحة لقلوبنا وأبداننا، والسلامة والعافية في ديننا ودنيانا،
وكن^(١) لنا أصحاباً في سفرينا، وخليفة في أهلينا، واطلس على وجوه أعدائنا، وامسحهم على
مكانتهم فلا يستطيعون المضي ولا المجيء إلينا «وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ
فَأَسْتَبَقُوا الظِّرَاطَ فَلَمَّا يُبَصِّرُونَ ⑥ وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانِهِمْ فَمَا
أَسْتَطَلْعُ أُمْضِيَا وَلَا يَرْجِعُونَ» [يس: ٦٧-٦٦]، يس ① وَالْقُرْءَانُ الْحَكِيمُ ② إِنَّكَ
لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ ③ عَلَىٰ صَرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ④ تَذَبَّلَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ⑤ لِشَدَّرَ قَوْمًا مَّا اِنْذَرَ
هُبَا بِأُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ⑥ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ⑦ إِنَّا جَعَلْنَا فِي
أَعْيُقَهُمْ أَعْلَلًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَسُونَ ⑧ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ
حَلْفَهُمْ سَدًا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبَصِّرُونَ» [يس: ٩-١]

شاهد الوجه، شاهت الوجه، شاهت الوجه، ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَمِيقِيُّورِ
وَقَدْ حَابَ مَنْ حَمَلَ طَلْمَانًا﴾ [طه: ١١١]، ﴿طس﴾، ﴿حم ① عَسْق﴾، ﴿مَرْجَ الْجَعْنَينِ
يَلْتَقِيَانِ ⑫ بِيَهْمَاءِ بَرْزَخَ لَيَبْعِيَانِ﴾ [المرمن: ٢٠-١٩]، ﴿حم﴾، ﴿حم﴾، ﴿حم﴾،
﴿حم﴾، ﴿حم﴾، ﴿حم﴾، حُمَّ الأَمْرُ، وجاء النصر، فعلينا لا ينصرون.
﴿حم ③ تَزِيلُ الْكِتَبِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ④ غَافِرُ الذُّنُوبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ شَدِيدُ الْعَقَابِ

(١) الكلمة في النسخة مطموسة لم يظهر منها إلا حرف التون.

ذِي الْطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ [غافر: ٣-١].

﴿سِرِّ اللَّهِ﴾ بابا، ﴿تَبَرُّك﴾ حيطانا، ﴿يَس﴾ سقنا، ﴿كَهِيَعَص﴾
كهايتنا، ﴿حَم﴾ عَسَق﴾ حمايتنا، ﴿فَسِكَّهِيَكَهُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة:
١٣٧]، ستر العرش مسؤول علينا، وعين الله ناظرة إلينا، بحول الله لا يقدر علينا، ﴿وَاللَّهُ
مِنْ وَرَائِهِمْ شَجِيقٌ﴾ (٢) **بِلْ هُوَ فَرَأَهُ أَنْ يَحِيدُ** (٣) **فِي لَوْحٍ مَخْفُوظٍ** [البروج: ٢٠-٢٢]، ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا
وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]، ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَوْمَ الْ
صَلَاحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿حَسَنَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلُّتُ وَهُوَ رَبُّ
الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوره: ١٢٩]، بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في
السماء وهو السميع العليم^(١).

* * * *

أجاب الشيخ الإمام تقى الدين ابن تيمية الحراني الحنبلي رحمه الله تعالى:

الحمد لله رب العالمين، الكلام على هذه المسألة من وجهين:

أحدهما: أنه ليس لأحدٍ من الناس أن يجمع الناس على عبادات غير
شرعية، لاسيما إذا جعلت معتادة كالصلوات الخمس، فمن جمع الناس
على أذكار ودعوات وضعها بعض الشيوخ، وجعلهم يعتادون التعبُّد بها، فهو
من أهل البدع، وفي الأذكار والأدعية والعبادات الشرعية غنية عن البدع.

(١) هكذا ساق السائل نص الحزب، وهو كذلك في عدة نسخ خطية وقفٌ عليها، وفي
نسخ أخرى من الحزب فيه زيادة نحو نصف صفحة.

وإذا كان العلماء كرهوا ما أُحْدِثَ من الصلوات المبتَدَعَةِ التي يُجْتَمِعُ عليها في أول رجب، وأول ليلة جمعة منه، وليلة سبع وعشرين من رجب، لاتفاق العلماء [ت ٣] على أن الأحاديث المروية في فضل صوم رجب أو شيءٍ منه أو صلاة تختص به كلهَا كَذَبٌ موضوعة^(١).

كالأحاديث المروية في صلوات الأيام والليالي، وصلاة يوم عاشوراء ونحو ذلك؛ فإن ذلك كله كذب موضوع باتفاق أهل العلم، وليس في عاشوراء شيءٌ مشروع إلا الصيام، وما يروى في الاتصال والخضاب والاغتسال والصلاحة المختصة به والتواتر على العيال = فأحاديث موضوعة على النبي ﷺ عند علماء أهل الحديث، وإن كانت راجحة على بعض الناس. وكذلك صلاة الألفية ليلة النصف من شعبان^(٢).

فإذا كان العلماء المتبوعون للسلف يكرهون مثل صلاة الغائب والألفية ونحوهما؛ لما في ذلك من الاجتماع المعتاد الذي لم يشرعه رسول الله ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون، وإن كان ما في ذلك من الذكر مشروعًا، ولم يستحب هذه الصلوات المحدثة أحدٌ من أئمة المسلمين، لا أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد ولا الثوري ولا إسحاق ولا غيرهم، فكيف بذِكْرٍ ودعاء غير مشروع؟!

(١) أَلْفُ عدد من العلماء في بيان ما ورد في رجب من الأحاديث كالخلال، وابن دِحْيَة في «أداء ما وجب»، وابن رجب في «لطائف المعارف»، والحافظ ابن حجر في «تبين العجب». وانظر «اقتضاء الصراط المستقيم»: (١٣٤ - ١٣٦)، و«الفتاوى»: (٢٣ - ٤١٤) و(٢٥١ - ٢٩٠).

(٢) ينظر «منهاج السنة»: (٤ / ٥٥٥ و ٧ / ٣٩)، و«الفتاوى»: (٢٥ / ٢٩٩ - ٣٠٠).

بل الأئمة العلماء الكبار كرهوا صلاة التسبيح^(١) وضعفوا حديثها كالإمام أحمد وغيره، بل قد بين بعضهم أنه موضوع، ولم يستحبّها على الصفة المأثورة أحدُ من علماء المسلمين، لا أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا الثوري ولا الأوزاعي ولا غيرهم، ولكن نُقل عن ابن المبارك^(٢) أنه رَّخص فيها على غير الصفة المأثورة، وذلك من فقه ابن المبارك؛ فإن فيها أنه يقول بعد السجدة الثانية قبل القيام: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر عشرًا». ومعلوم أن القعدة الطويلة في هذا الموضع مخالفة للصلاحة المشروعة.

وإنما تكلّم الناسُ في جلسة الاستراحة لما فيها من الحديث الصحيح^(٣)،

(١) حديث صلاة التسبيح رُوي عن عدد من الصحابة كلها ضعيفة، وأمثلها حديث ابن عباس أخرجه أبو داود (١٢٩٧)، وابن خزيمة (١٢١٦)، والحاكم: (١/٣١٧). وأخرجه الترمذى (٤٨٢)، وابن ماجه (١٣٨٦) من حديث أبي رافع أن النبي ﷺ قال للعباس به.

وأخرجه أحمد (١٢٢٠٧)، والنسائي (١٢٩٩)، وابن خزيمة (٨٥٠)، وابن حبان (٢٠١١)، والحاكم (١/٢٥٥) من حديث أنس بن مالك.

وقد ضعف أحاديثها الإمام أحمد والعقيلي والترمذى وابن العربي المالكى وابن الجوزي وعدّها في «الموضوعات» (٤٦٥ - ٤٧٠). وضعفها النووي في عامة كتبه، وتعقب من قال بمشروعية صلاتها من الشافعية. وصحّح حديثها جمّع من العلماء. والأدلة تعضد عدم ثبوتها. ينظر «الفتاوی»: (١١/٥٧٩ و ٢٠/٣١ - ٣٢)، و«منهاج السنة»: (٧/٤٣٤)، و«البدر المنير»: (٤/٢٤٣ - ٢٣٥)، وأفردها جماعة بالتأليف كالخطيب وابن الجوزي وابن ناصر الدين وابن طولون وغيرهم.

(٢) نقله الترمذى في «الجامع»: (٢/٣٤٨).

(٣) أخرجه البخارى (٨٢٣).

وتنازعوا هل هي سنة راتبة أو تفعّل للسنة إذا احتيج إليها الاحتمال أن يكون النبي ﷺ فعلها للحاجة لما بذُن فلا تكون سنة، أو يكون فعلها لأنها من سنة الصلاة^(١). وأما قاعدة طويلة فلا تشرع، فرأى ابن المبارك رضي الله عنه أنه لا يمكن إثبات سنة في الصلاة بمثل حديث صلاة التسبيح. وأما سائرها فليس فيها ما يخالف الصلاة الشرعية، فتفعل لكونها من الصلوات التي عُلم أنها مشروعة لا لأجل الحديث الخاص فيها، فإن إثبات علم شرعي في إيجاب أو استحباب لابدّ له من دليل شرعي، لا يجوز إثباته بحديث لا تقوم به الحجة باتفاق العلماء، بخلاف ما عُلم أنه مشروع ورويَت أحاديث في الترغيب فيه، فهذه تجوز روایتها إذا لم يُعلم أنها كذب كما تروى الإسرائيليات على هذا الوجه. وهذا معنى ما رُوي عن بعض الأئمة –أحمد وغيره– من التساهل في أحاديث الفضائل^(٢).

فاما أن يقال: إن هذا مستحبّ من غير دليل شرعي يدلّ على استحبابه، فهذا لا يقوله عالم. فما ثبت أنه مشروع جاز أن يُروى فيه الحديث الذي [ت٤] لا يُعلم أنه موضوع. وما لم يثبت أنه مشروع لا يجوز أن يقال: هو مستحبّ ولا واجب.

والذين استحبوا من المتأخرین^(٣) من أصحاب الشافعی وأحمد رحمهم الله هذه الصلاة خفي عليهم ما علمه الأئمة الكبار من حال الحديث،

(١) ينظر «مجموع الفتاوى»: (٢٢/٤٥١ - ٤٥٢)، و«زاد المعاد»: (١/٢٣٢ - ٢٣٣).

(٢) ينظر «الكتفایة» (ص ١٣٤) للخطیب، و«الجامع»: (٢/١٢٢ - ١٢٣) له، و«المدخل إلى الإکلیل» (ص ٢٩) للحاکم.

(٣) رسمها: «المتأخرین».

فإن ألفاظ الحديث تدل على أنه موضوع.

والمقصود أنه إذا كان مثل هذه الصلاة التي روى حديثها أبو داود والترمذى، وصححه بعض العلماء قد أنكره الأئمة وجمهور العلماء لئلا يعتقد الناس استحباب شيء لم يثبت في الشريعة، فكيف الظن بما ليس له أصل في الشريعة إذا أحدهه بعض الناس واتخذ سنة؟!

ومن العبادات عبادات تشرع أن تفعَّل على حال الانفراد دون الاجتماع، ومنها ما يُشرع الاجتماع عليه أحياناً دون اتخاذ ذلك عادة؛ كما لو صلى الرجل التطوع أحياناً في جماعة، كصلاة الضحى وقيام الليل = جاز، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى بالليل مرتين بابن عباس رضي الله عنهما^(١)، ومرة بحديفه^(٢)، ومرة بغيرهما، وأنه صلى^(٣) بالنهر مرتين بعتبان بن مالك ومن في بيته^(٤)، ومرة بآنس وأمه واليتم.

ولو جعل ذلك جماعة راتبة في المسجد يجتمعون كل يوم يصلون الضحى في المسجد جماعة كصلاة الظهر وهي عن ذلك.

وقد كان جماعة من عباد الكوفة على عهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يخرجون إلى ظاهر الكوفة يتواعدون على الاجتماع ويقولون بعضهم البعض: سبّحوا عشراء، احمدوا عشراء، كثروا عشراء، فخرج عليهم عبد الله بن

(١) أخرجه البخاري (١١٧)، ومسلم (٧٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٤)، ومسلم (٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: يَا قَوْمَ لَأَنْتُمْ أَهْدِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوْ لَأَنْتُمْ عَلَىٰ شَعْبَةِ ضَلَالٍ! وَأَمْرُهُمْ بِالتَّفْرِقِ فَتَفَرَّقُوا وَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يُعْرَفَ أَبْنُ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ^(١).

يقول: إن كان هذا الاجتماع خيراً واختصصتم به دون أصحاب محمد فأنتم أهدي منهم، وإن لم يكن خيراً فأنتم على شعبية ضلاله.

إِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي الْاجْتِمَاعِ الرَّاتِبِ عَلَى الْذِكْرِ الْمُشْرُوعِ جِنْسُهُ وَالصَّلَاةُ الْمُشْرُوعُ جِنْسُهَا، فَكِيفَ بِالْاجْتِمَاعِ الرَّاتِبِ عَلَى ذِكْرِ مَحَدَّثٍ مُصْنَعٍ؟

وقد نصّ على هذا الأصل الأئمة، فذكروا أن الاجتماع غير المشروع إذا اتّخذ سنةً راتبة كره ذلك. وهذا مأثور عن أحمد، وأظنه منقولاً عن مالك وغيره.

وَاللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَىٰ قَدْ شَرَعَ عَلَىٰ لِسَانِ رَسُولِهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مِنَ الْأَذْكَارِ وَالدُّعَوَاتِ الَّتِي تُقَالُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَتُسَمَّى عَمَلًا بَوْمٍ وَلَيْلَةً، وَالَّتِي تُقَالُ عِنْدَ الْأَحْوَالِ الْعَارِضَةِ = بِمَا يَحْصُلُ مَقْصُودُ الْعَابِدِينَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.

مثلاً ما يقال في الصلاة وأدب الصلوات، وطَرَفِ النهار، وعند النوم، وعند التعارض من الليل، والانتباه آخر الليل، وفي صلوات الليل، وعند دخول المسجد والمنزل والخلاء، والخروج من ذلك، وعند الأكل والشرب واللباس، والركوب والنكاح، وعند السفر [ت٥] ودخول السوق، والقيام من المجلس، والوضوء، وما يقال عند الخوف، وعند الكرب، وعند الغمّ، وعند سماع صوت الديك والحمار والكلب، وعند المرض وعيادة المريض، وغير ذلك.

(١) أخرجه الدارمي (٢١٠)، وأبو طاهر في «المخلصيات» (١٢٨٠).

ففي الأحزاب النبوية والأوراد الشرعية غنية لأهل الملة الحنفية. وقد أفرد العلماء لذلك مصنفات، مثل كتاب «الدعا» لابن خزيمة، و«الدعا» لابن أبي عاصم والطبراني، و«الأدعية الصحيحة» للحافظ عبد الغني، والشيخ أحمد الإزبلي^(١). وصنفوا في عمل اليوم والليلة، مثل كتاب النسائي، وصاحبه ابن السنّي، وأبي نعيم الأصبهاني، والمَعْمَري، وكتاب أبي زكريا التزوسي.

مع أن هذه^(٢) الكتب فيها أحاديث كثيرة موضوعة، والموضوع فيها الذي تداوله العلماء خير من أحزاب لم يتداولها إلا جهال! لأن الأحاديث الموضوعة التي يتداولها العلماء لا تكاد تشتمل على شرك أو كفر، بخلاف الأحزاب المبتدةعة، فإنه قد يكون في بعضها من الكفر والإلحاد ما يُناقض أصول الإسلام للأحزاب السبعينية^(٣).

ثم الأذكار والدعوات والعبادات الشرعية فيها من اتباع السنة واجتماع القلوب وحصول الألفة ما هو من أعظم رحمة الله لعباده. وأما الأحزاب المحدثة، فإذا كان كل متبع يصنع لنفسه ولأتباعه حزبًا أوجب هذا من البدع والتفرق والاختلاف والفساد ما لا يحصيه إلا الله تعالى.

(١) ضبطها في (ت): «الإزبلي»! ولم أجد هذه النسبة بهذا الضبط، ينظر «الأنساب»: (١٥٢/١).

(٢) النسخة: «هذا».

(٣) نسبةً لابن سبعين عبد الحق بن إبراهيم قطب الدين أبي محمد المرسي الصوفي (ت ٦٦٩) له حزب الفتح والنور وتجلي الرحمة بالرحمة في عالم الظهور، وله حزب الفرج والاستخلاص بسرّ تحقيق كلمة الإخلاص.

حتى الملاحدة أحدثوا لأنفسهم أحذاباً كابن سبعين وأتباعه، وضمّنواها من الكلمات المزخرفة ما يغرس المستمعين، وهي من أعظم الكفر بالله تعالى ورسوله!

والعبادات أغذيةُ القلوب وأدويةُ لها، فليس لأحدٍ أن يخرج فيها عن سنة المرسلين الذين شرعوا الدين بإذن الله تعالى، فإن الإسلام مبني على أصلين: أن لا يعبد إلا الله، وأن نعبد بما شرع لا نعبد بالبدع. كما قال الفضيل بن عياض رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحَسَنُ عَمَلاً﴾ [الملك: ٢]، قال: أَخْلَصَهُ وَأَصْوَبَهُ^(١).

قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً. والخاص: أن يكون الله، والصواب أن يكون على السنة. وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَأَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً لَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فالعمل الصالح هو الواجب والمستحب، وذلك هو المشروع، وأن لا يشرك بعبادة ربّه أحداً هو إخلاص الدين لله، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: «اللهم اجعل عملي كلّه صالحًا، واجعله لوجهك صالحًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً»^(٢).

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًّا إِلَى اللَّهِ﴾

(١) أخرجه الشعبي في تفسيره: (٣٥٦/٩).

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٩٧)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين»: (٤/٢٦١).

يَإِذْنِهِ ﴿ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦] ، فوصفه بأنه يدعوه إليه بإذنه، بخلاف من ^(١) فإن هذين ضالان كضلال المشركين والنصارى الذين يعبدون غير الله بغير إذن ^(٢) الله، ولهذا ذم الله تعالى النصارى على الشرك والغلوّ وعلى البدع فقال تعالى: ﴿ أَخْتَدُوا أَحْبَارَهُ وَرُهْبَانُهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُورِنَ اللَّهُ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَعَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبه: ٣١] ، وقال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُنُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكُنْ كُنُوا رَبِّيْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ [ت ٦] أَنْ تَتَخَذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالْيَتِيمَ أَرْبَابًا أَيًّا أُمْرُكُمْ بِالْكُفْرِ عَدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠] ، فيبين أن من اتخذ الملائكة والنبيين أرباباً فهو كافر.

وقال تعالى: ﴿ يَأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوْ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ [النساء: ١٧١] ، وقال تعالى: ﴿ لَا تَغْلُوْ فِي دِينِكُوْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَبَعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلٍ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَأَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٣) [المائدة: ٧٧] . وقال تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةَ ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ ﴾ [الحديد: ٢٧] .

(١) فوقها في (ت) ثلاث نقاط (٠٠٠) ومقابلها في الطُّرُّة كلمة لم يظهر منها إلا حرف الطاء، وفي الكلام نقص ظاهر.

(٢) أكثر الكلمة مطموس، ولعلها ما أثبت.

(٣) قوله: ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ سقطت من النسخة.

وقد ثبت في «ال الصحيح»^(١) عن نبينا ﷺ أنه كان يقول في خطبته: «خُيُّرُ
الكلام كلامُ الله، و خُيُّرُ الهدى هدى محمد، و شُرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ
بدعة ضلالة».

والمراد بالبدعة: ما لم يقم دليل شرعي على أنه واجب أو مستحب،
سواء فعلت^(٢) على عهده ﷺ أو لم تُفعَل، كإخراج اليهود والنصارى من
جزيرة العرب وقتال الترك، لما كان مفعولاً بأمره لم يكن بدعة وإن لم يُفعَل
في عهده.

وكذلك جمْع القرآن في المصحف والاجتماع على قيام رمضان، وأمثال
ذلك مما ثبت وجوبه أو استحبابه بدليل شرعي.

وقول عمر رضي الله عنه في التراويف: «نِعْمَت الْبَدْعَة»^(٣) أي هي بدعة في
اللغة، لأن البدعة في اللغة ما فعل على غير مثال، كما قال تعالى: «فَلَمَّا
كُنْتُ بِدِعَائِنَ الرَّسُولِ» [الأحقاف: ٩]، وليس بدعة في الشريعة، فإن كل بدعة
في الشريعة فهي ضلالة كما أخبر به النبي ﷺ.

ومن قال من العلماء: البدعة تنقسم إلى حسن وغير حسن، فمورد
تقسيمه البدعة اللغوية.

ومتي قال: «كل بدعة ضلالة» فمعنى كلامه البدعة الشرعية، ألا ترى أن
علماء الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنكروا الأذان في غير الصلوات

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) «فَعَلَت» كذا ضُبط الفعل في (ت).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٠١)، والبخاري (٢٠١٠).

الخمس كالعديدين وإن لم يكن فيه شيءٌ خاص، وكذلك الصلاة عقب السعي بين الصفا والمروءة قياساً على الطواف، وأمثال ذلك.

فما تركه الرسول ﷺ مع قيام المقتضي كان تركه سنةً و فعله بدعةً مذمومة، ومعنى ذلك أنه إذا كان المقتضي التام موجوداً في حياته كوجوده بعد مماته. فـ^(١) تركه كان تركه سنةً و فعله بدعة، بخلاف ما تركه لعدم المقتضي، ووجود المقتضي بعد موته كجمع المصحف وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وما تركه لوجود المانع كالاجتماع في صلاة التراويح = يدخل في ذلك، فإن المقتضي التام يدخل فيه عدم المانع.

وفي «السنن» والترمذى ^(٢) الحديث الذى صححه الترمذى حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: «وعَطَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَوْعِدَةً ذَرْفَتْ مِنْهَا الْعَيْنَ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنْ هَذِهِ مَوْعِدَةً مُوَدَّعٍ فَمَا تَعْهَدَ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: أَوْصِيكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَإِنَّمَا مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلِيهِمْ بِسْتِي وَسِنَةُ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّبِينَ مِنْ بَعْدِي تَمْسَكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالْتَوَاجْذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمَحْدُثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَ فِي لَفْظِهِ: وَ كُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

فأصل الدين الفاسد إما عبادة غير الله عز وجل، وإما عبادة تُفعَل بغير إذن الله تعالى، أو تحريم ما لم يحرّمه الله تعالى، أو تحليل ما حرم الله تعالى.

(١) (ت): «وما» والمثبت مناسب للسياق.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذى (٢٦٧٨)، وابن ماجه (٤٣)، وأحمد

(١٧١٤٢) وغيرهم. والحديث صححه الترمذى وابن حبان (٥)، والحاكم:

(٩٥/١)، والضياء المقدسي، والمؤلف في «الاقتضاء»: (٨٣/٢)، و«جامع

المسائل»: (٨١/٣) وغيرهم. وله شواهد كثيرة.

ولهذا ذمَ الله تعالى المشركين بذلك في سورة الشورى^(١)، قال تعالى: ﴿أَرْلَهُمْ شُرَكَاءُ شَرٌّ عَلَيْهِمْ مِنَ الَّذِينَ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، ولهذا قال العلماء رضيَ الله عنهم: إن مبني العبادات على التوقيف^(٢) والاتباع لا على الهوى والابتداع.

[ت ٧] وقد قال بعضهم كلمة جامعة: أن أصل كل شر هو معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع.

ولهذا قال بعض السلف: الشريعة كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق^(٣).

وقال عبد الله بن مسعود رضيَ الله عنْهُ: اقتصادٌ في سنة خيرٍ من اجتهادٍ في بدعة^(٤).

وكذلك قال أبي بن كعب رضيَ الله عنْهُ: «ما عبدٌ^(٥) على السبيل والسنة ذكرَ الله خالياً ففاضت عيناه، فاقشعر جلدُه من خشية الله تعالى، إلا تحاثَ عنه خطاياه كما تحاثُ الورق اليابس من الشجر، وما مِنْ عبدٍ على السبيل

(١) في النسخة: «شورى».

(٢) في النسخة: «التوقف» وال الصحيح ما ثبت. وهذه القاعدة تكررت كثيراً في كلام المؤلف. ينظر «الفتاوى»: (١٤١، ٣٣٤ و ٢٢٠ / ٥١٠)، و«الرد على البكري»: (١ / ٢٨٨)، و«الجواب الصحيح»: (٥ / ٧).

(٣) أخرجه من قول مالك بن أنس الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٨٨٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: (٨ / ٣٠٨) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه»: (٩ / ١٤).

(٤) أخرجه المروزي في «السنة» (٨٩)، والطبراني في «الكبير»: (١٠ / ٢٠٧).

(٥) هكذا ضبطها في النسخة، وكان الوجه: «ما [من] عبد» كما سيأتي، وكما في المصادر.

والسنة ذَكَرَ الله تعالى خالياً، ففاضت عيناه من خشية الله تعالى، إِلَّا لَمْ تُمْسِهِ
النَّارُ أَبْدَاً، وَإِنْ اقْتَصَادًا^(١) فِي سَبِيلِ وَسَنَةٍ خَيْرٌ مِّنْ اجْتِهادٍ فِي خَلَافِ سَبِيلِ
وَسَنَةٍ، فَاحْرَصُوا أَنْ تَكُونَ أَعْمَالَكُمْ – إِنْ كَانَتْ اقْتَصَادًا أَوْ اجْتِهادًا – عَلَىٰ
مَنْهَاجِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَنَّتِهِمْ^(٢).

ولهذا لا يوجد أحدٌ خرج في العبادات عن الطريق الشرعية إِلَّا أوجب
ذلك له أحوالاً فاسدة بحسب خروجه، فإن الأحوال النفسانية والشيطانية
نتيجة الخروج عن متابعة الرسل، كما أن الأحوال الرحمانية نتيجة اتباعهم.

ومن هذا الباب يصير من يصير من أرباب الأحوال الشيطانية معاوناً
للكفار من المشركين وأهل الكتاب، كالخفير لهم بياطنه وتجيئه، فإن ذلك
نتيجة عباداته البدعية، كمن كسب مالاً خبيثاً فأنفقه في الظلم والفواحش.

والأحوال نتائج الأعمال، والرجل العابد قد لا يكون له معرفة بالأذكار
والدعوات الضارة والنافعة، حتى إن بعض من صنف في الدعوات ضمنَ
ذلك دعوة الكواكب، فجعل الإشراك بالله تعالى من جملة العبادات، والآخر
صنف حِزبًا ضمنَه دعوة الجن والشياطين!

وهذا وغيره رأيته بالديار المصرية، ورأيتُ من هذا الفن عجائب!
وأصل ذلك الخروج عن الكتاب والسنة، فمتهى خرج الناس عن ذلك تفرقوا
بِهِمُ السُّبُلُ، كما في حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ

(١) النسخة: «اقتاصاد»، والوجه ما أثبتت.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٧)، ومن طريقه الالكائي: (٥٩ / ١)، وابن بطة في
«الإبانة الكبرى» (٢٦١).

الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ خطأً، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه سُبُلٌ، على كل سبيل منها شيطان يدعوك إليه»، ثم قرأ **﴿وَأَنَّ هَذَا صَرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّسِعُوهُ وَلَا تَنْدِعُوا إِلَيْهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾**^(١) [الأنعام: ١٥٣].

وهذه الأحزاب قد يضعها من فيه إلحاد ونفاق أو جهل بأصول الإسلام، فيكون فيها من الكفر والنفاق ما ينافي دين الإسلام كالأحزاب السبعينية، والأحزاب العبيدية، والأحزاب الجنية، ومثل كتاب الدعاء الذي فيه دعوة الكواكب.

ومن هذا الباب العزائم والرُّقى التي فيها ما لا يُعرف معناه، أو يعرف أن فيها شرگاً، فإنه لا يجوز الرُّقية بها بخلاف الرُّقية الموافقة للكتاب والسنة فإنها جائزة.

وأشد من ذلك أحزاب وضعها جماعة من الشيوخ الصالحين الذين ليسوا من جنس هؤلاء الملاحدة، ومع هذا فيها ألوان من المنكرات^(٢).

وأبو الحسن الشاذلي رحمة الله عليه كان من خير هؤلاء الشيوخ وأفضلهم معرفةً وحالاً، وأحسنهم اعتقاداً وعملاً، وأتباعهم للشريعة، وأكثرهم تعظيمًا للكتاب والسنة، وأشدّهم تحريضاً على متابعة النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وله كلمات حسنة في مثل ذلك.

(١) أخرجه أحمد (٤١٤٢)، والمرزوقي في «السنة» (٥)، والنسياني في «الكبرى» (١١٠٩)، وابن حبان (٦)، والحاكم: (٣١٨/٢) وصححه. وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله أخرجه أحمد (١٥٢٧٧)، وابن ماجه (١١).

(٢) في النسخة: «النكرات».

مثل كلام قاله معناه: قد ضمِّنت لنا العصمةُ فيما جاء به الكتاب والسنة، ولم تُضْمَنَ لنا العصمة في الكشف [ت ٨] والإلهام، فإذا اتبعنا الكتاب والسنة كنّا مهتدين وإن لم نعرف حقيقة ذلك، وإذا^(١) أَتَبَعْنَا كَشْفَنَا وَإِلَهَامَنَا خِيفَ علينا أَن نضلّ، أو كما قال.

وهكذا المشايخ الصالحون الذين يقتدي بهم في الدين كانوا على هذا المنهاج، كقول الشيخ^(٢) أبي سليمان الداراني: إنه لتمر بي النكتة من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين اثنين: الكتاب والسنة^(٣).

وقال أيضًا: ليس لمن أُلْهِمَ شيئاً من الخير أن يفعله حتى يسمع فيه بأثر، فإذا سمع فيه بأثر كان نورًا على نور^(٤).

فالشيخ أبو سليمان ذكر الاعتصام بالكتاب والسنة في الواردات العلمية والعملية، وهذا هو الواجب على كل أحد، فإن أفضل المحدثين هو عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما ثبت في «الصحيحين»^(٥) عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم مُحَدَّثُونَ، فإن يكن في أمتي أَحَدٌ فعمّر». وقال: «إن الله

(١) في النسخة: «وإذا».

(٢) النسخة: «شيخ».

(٣) أخرجه أبو عبد الرحمن السُّلْمي في «طبقات الصوفية» (ص ٧٨)، ومن طريقه القشيري في «رسالته»: (٦١ / ١).

(٤) ذكره المصنف في عدد من كتبه، ينظر «الفتاوى»: (٦٩٤ / ١٠، ٥٨٥ / ١١، ٥٩٥)، و«جامع المسائل»: (٤ / ٥٧)، و«الاستقامة»: (٢ / ٩٥)، و«الصفدية»: (١ / ٢٥٤).

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٦٩) عن أبي هريرة، ومسلم عن عائشة (٢٣٩٨).

ضرب الحق على لسان عمر وقلبه»^(١).

وفي الترمذى^(٢) عنه: «لَوْلَمْ أُبَعِّثْ فِيْكُمْ لَبِعْثَ فِيْكُمْ عَمْرٌ»، وفي اللفظ الآخر رواه أحمد وغيره: «لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيًّا لَكَانَ عَمْرٌ»^(٣).

(١) أخرجه أحمد (٥١٤٥)، وعبد بن حميد (٨٥٧) وغيرهم من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَإسناده حسن. وأخرجه أحمد (٩٢١٣)، وابن أبي عاصم (١٢٥٠)، وابن حبان (٦٨٨٩) وغيرهم من طرق عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وله شاهد أيضاً عند أحمد (٢١٤٥٧)، وأبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. وإسناده حسن.

(٢) عزاه المؤلف إلى الترمذى في عدد من كتبه كما في «المنهاج»: (٦٩ / ٦٧ و ٥٠٨ / ٧)، و«الفتاوى»: (٤ / ٤٠٤ و ١١ / ٢٠٤) وغيرها. ولم أجده في الترمذى بهذا اللفظ، وإنما رواه عبد الله بن أحمد في زياداته على «فضائل الصحابة» (٦٧٦) عن عقبة بن عامر، وفي إسناده رجل مبهم، وقد خالف فيه محمد بن عبد الكوفي الإمامُ أَحْمَدُ في روايته عن أبي عبد الرحمن المقرى بإدراجه واسطة بين مشرح بن هاعان وعقبة بن عامر وباباهما لهما، ومخالفته للفظ الحديث المعروف عن عقبة.

ورواه ابن عدي في «الكامل»: (٣ / ١٩٤ و ٤ / ١٥٥) من حديث عقبة بن عامر من طريقين وضعفة، وذكر أن رشدين بن سعد قلب متنه. ورواه أيضاً من حديث بلال (٣ / ٢١٦) وقال: إنه غير محفوظ، وأحد رواته كذاب، ورواوه الديلمي في «مستند الفردوس» (٥١٦٧) من حديث أبي هريرة، قال العراقي: وهو منكر. «المغني عن حمل الأسفار»: (٢ / ٨٣٣). وروي من حديث أبي سعيد الخدري وعصمة بن مالك، وأسانيدها ساقطة. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٩٤، ٥٩٥)، والشوکاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٣٣٦).

(٣) أخرجه الترمذى (٣٦٨٦)، وأحمد (١٧٤٠٥)، والطبراني في «الكبير»: (١٧ / ٢٩٨)، والحاكم: (٣ / ٨٥) وصحح إسناده. وقال الترمذى: حسن غريب.

ومع هذا فالواجب على أبي بكر وعمر وسائر الخلق الاعتصام بالكتاب والسنة ومتابعة محمد ﷺ، وأن يَرِنُوا أقوالهم وأعمالهم الباطنة والظاهرة بالكتاب والسنة.

وأبو بكر أفضل من عمر رضي الله عنهما، فإنه كان صديقاً يتلقى من النبي ﷺ لا يتلقى من قلبه، وعمر كان محدثاً له إلهام وحديث إلهي لكن ليس معصوماً، بل عليه أن يعرضه على الكتاب والسنة.

ومن كانت الواسطة بينه وبين الله عز وجل نور النبوة المحمدية كان أكمل من كان قلبه واسطة له في بعض الأمور لاحتياج قلبه إلى نور النبوة، ولهذا كان أبو بكر يُبَيِّن لعمر أشياء وقعت في قلبه، فيبيّن له فيها الصواب، فيرجع عمر إلى أبي بكر، كما رجع إليه عام الحديبية لما قال له: ألسنا على الحق؟ قال: بلى، قال: أوليس عدوانا على الباطل؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنيا في ديننا؟ فقال: إنه رسول الله، وهو ناصره، وليس يعصيه. قال: أفلم يَعْدُنَا أنا نأته البيت ونطوف به؟ قال: بلى، فأخبرتك أنه يأتيه العام؟ قال: لا، قال: فإنك آتيه تطوف به. رواه البخاري وغيره^(١).

وهذا الجواب أجاب به رسول الله ﷺ لما سأله كما سأله أبو بكر. وهذا يدل على كمال معرفة أبي بكر رضي الله عنه وموافقته للنبي ﷺ، وأنه أكمل في ذلك من عمر وغيره.

وكذلك لما مات النبي ﷺ ظنّ عمر رضي الله عنه أنه لم يُمُت، وقال: إن رسول الله لا يموت حتى يُدْبِرَنا، أي يكون آخرنا، حتى جاء أبو بكر رضي الله عنه،

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٢)، ومسلم (١٧٨٥) من حديث سهل بن حُنيف رضي الله عنه.

فدخل فرآه فقبل بين عينيه بَشِّيْلَةً، وقال: بأبي أنت، أما الموتة التي كتب الله عليك فقد متها، والله لا يجمع عليك موتين، ثم خرج فخطب الناس وقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت. ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَمَا كَحَّمَدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَاتَ مِنْ قَبْلِهِ الرَّسُولُ أَفَإِنَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْقَبَتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَقْلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ أُلْثَمَكُرِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فكان الناس لم يسمعواها حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه، فلا يوجد إلا من يتلوها^(١).

وكذلك بيانه له لما توقف في قتال مانعي الزكاة، وغير ذلك^(٢).

والمحضود هنا [ت ٩] أنه إذا كان مثل عمر الذي هو أفضل الأمة بعد أبي بكر، وهو المأثم المحدث الناطق بالصواب، الذي لو كانت النبوة ممكنةً بعد محمد لكان له = مأموراً^(٣) أن يرد^(٤) ما يُلقى في قلبه إلى الكتاب والسنة، فغيره من الشيوخ والعلماء أولى بذلك، فإنه ليس بعده مثله.

ولهذا قال الجنيد بْن حَمْلَةَ اللَّهِ: علمنا هذا مقيد^(٥) بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصلح له أن يتكلم في علمنا^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١٢٤١، ٣٦٦٧ - ٣٦٦٨، ٤٤٥٢، ٣٦٦٨)، (٤٤٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٩ - ١٤٠٠)، ومسلم (٢٠).

(٣) كتب فوقها في النسخة: «هذا خبر كان».

(٤) كتب فوقها في النسخة تعليقاً: «الصواب: أن يورد، ولكن هكذا في المتنسخ». وما في النسخة صحيح لا غبار عليه.

(٥) النسخة: «مقيداً»، خطأ.

(٦) ينظر «حلية الأولياء»: (١٠ / ٢٥٥)، و«الرسالة القشيرية»: (١ / ٧٩).

وقال سهل بن عبد الله التستري: كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل^(١).

وقال: كل عمل على غير متابعة السنة فهو عفن النفس. يعني أنه اتباع الهوى^(٢).

وقال أبو عثمان النيسابوري: من أمر الكتاب والسنة على نفسه قولًا وعملًا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالبدعة، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَنْ تُطِعُوهُ تَهَتَّدُوا﴾^(٣) [النور: ٥٤].

وكلام المشايخ المقتدى بهم في هذا^(٤) الأصل كثير، وإن كان أحدهم قد يجهد فيخطئ فيثاب على اجتهاده ويُغفر له خطاؤه، فليس من شرط أولياء الله المتّقين أن يكونوا معصومين من الذنوب فضلاً عن الخطأ، بل قد قال تعالى: «وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقَ وَصَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٢٦﴾ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ وَمَا عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٧﴾ لَمَنْ كَفَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَى الَّذِي عَمِلُوا وَلَا يَحْزِيَهُمْ أَجْرُهُمْ بِإِحْسَانِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ»^(٥) [الزمر: ٣٣ - ٣٥]، وقال تعالى: «حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَسْدَدُهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّيْ أَوْزِعِيْ أَنْ أَشْكُرْ بِنَفْسِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَلِحًا تَرَضِهُ وَأَصْلِحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِيْ إِنِّي تُبُّتُ إِلَيْكَ وَلَنِّي مِنَ

(١) ينظر «الإحياء»: (٢/٣٠٢). وذكره المؤلف في عدد من كتبه منسوباً إلى التستري، وفي بعضها إلى أبي عمرو بن نجيف. ينظر «الفتاوى»: (١١/٢١٠)، و«الدرء»: (٥/٣٤٩).

(٢) لم أجده.

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (٣١٩)، والقشيري في «الرسالة»: (١/٨٢).

(٤) النسخة: «هذه»، سهو.

الْمُسْلِمِينَ ﴿٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَعَبِّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيُتَجَاهُوْرُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ
فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الْمُصْدِقُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿٦﴾ [الأحقاف: ١٥-١٦].

وهذا متفق عليه بين أئمة الدين، كما قال مالك وغيره من العلماء
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتَرَكُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فالرجل الصالح الحسن التبعُّد المُجتهد في اتباع الكتاب والسنة إذا كان منه كلام أو دعاء أو ذِكر فيه خطأ لم يُعاقب على ذلك، ولا يسقط به ما يستحقه من الموالاة والمحبة والحرمة، فإن الله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما ذكره سبحانه في دعاء المؤمنين بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنَّ نَسِيَّنَا أَوْ أَخْطَلَنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت في «الصحيح»^(١) أن الله تعالى قال: «قد فعلت».

ولا يجوز أن يُتبع أحدٌ في خطأ يتبيّن أن الكتاب والسنة بخلافه، وما زال لأئمة^(٢) الصحابة والتابعين - الذين لهم في الأمة لسان صدق، وهم عند الأمة من أكابر أولياء الله المتقيين - أقوالٌ خفية عليهم فيها السنة، فلا يُتبّعون فيها، ولا يُساء القول فيهم لأجلها، بل لا بد من اتباع الحق وتعظيم أهل الإيمان والتقوى. وهذا أصلٌ مستقرٌ بين أهل الإسلام.

والذين لهم أحزاب أو أوراد أو أحوال فيها ما يخالف السنة إذا كانوا صالحين مجتهدين في طاعة الله ورسوله، ليسوا بدون المقلد العامي إذا قلد بعض العلماء فيما أفتاه به، إن كان قول ذلك المفتى خطأ في نفس الأمر،

(١) أخرجه مسلم (١٢٦) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) في النسخة: «أئمة» والمثبت يستقيم به السياق.

فكيف بمن يكون مجتهداً بحسب وُسْعِه في طاعة الله تعالى ورسوله ﷺ
وتحري الحق واتباعه من المشايخ أهل العلم والدين؟! فهو لاء من أحق
الناس بأن يقال فيهم: ﴿رَبَّنَا أَعْفَرْلَنَا وَلِإِحْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ
فِي قُلُوبِنَا غَلَّا﴾ [الزمر: ١٠]، ﴿لِلَّذِينَ إِمَانُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

مع أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب بحسب الإمكان،
وبيان السنة وخطأ ما خالفها في ذلك.

وهذه الأحزاب المنقوله عن طائفة من المشايخ^(١) فيها أمور مخالفة
للسنة، فيبانها مع الترحم على المشايخ والصالحين والاستغفار لهم من تمام
الدين.

وقد تنازع المسلمين في كثير من الأمور هل هو عبادة مشروعة أم لا،
فمن اتقى الله ما استطاع وأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر وخطؤه
مغفور له، كتنازعهم في فعل التطوعات ذات الأسباب وقت النهي، كركعتي
الطواف والمُعاادة مع إمام الحي وتحية المسجد وصلوة الكسوف،
وكتنازعهم في صلاة الاستسقاء، وكتنازعهم في صلاة الكسوف برکوعين،
وأمثال ذلك.

وهكذا قد يبلغ بعضهم أحاديث في شيء من جنس العبادات، فيعتقد
مستحبًا فيفعله لذلك، كما يصلى كثير منهم صلاة التسبيح ويستحبها^(٢)،
وكثير من المتأخرین يصلون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب،

(١) بعده في النسخة: «الصالحين» لكنها مضروب عليها.

(٢) (ت): «وتسبحها»، تصحيف.

والألفية في ليلة النصف من شعبان، وفي أول رجب أيضاً، وصلاة يوم عاشر رءا^(١)، وصلوات الأيام والليالي التي ذكرها أبو طالب وأبو حامد والشيخ عبد القادر وغيرهم.

وآخرون يصلون صلاة أم داود^(٢)، إلى أمور آخر يفعلها على وجه التعبُّد قومٌ من أهل الفضل والدين = فهؤلاء يشابون على حُسْن نيتهم وقصدهم العبادة وما فعلوه من المشروع، وما كان من غير المشروع الذي طنوه^(٣) مشروعًا، فيغفر لهم خطأهم فيه.

فمن يُبَيِّنْ له السنة لم يكن له أن يعتقد ما يخالفها، ففي «الصحيحين»^(٤) أن النبي ﷺ بلغه أن رجالاً من أصحابه يقول أحدهم: أما أنا فأصوم ولا أُفطر، وأما الآخر فيقول: أقوم ولا أنام، ويقول الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وأما الآخر فيقول: أنا لا آكل اللحم، فقال ﷺ: «لَكُنِي أَصُومُ وَأَنْظَرُ، وَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ»، فمن رغب عن سنتي فليس مني».

بل قال عبد الله بن عمر: صلاة السَّفَرِ ركعتان، من خالف السنة كفر^(٥).

(١) ينظر ما سبق (ص ٦)، والتعليق عليه.

(٢) وهي صلاة في وسط رجب، ينظر «الاقتضاء»: (١٢٢ / ٢) وقال: فإن تعظيم هذا اليوم لا أصل له في الشريعة أصلًا.

(٣) (ت): «ظنه» والمثبت أنساب للسياق.

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٣٠١ / ١٣) من طريق أبي مالك الجنبي عن جميل بن زيد عن ابن عمر. قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. وأخرجه عبد بن حميد (٨٢٩) والبيهقي: (١٤٠ / ٣) قال البوصيري في «الإتحاف»: رجاله ثقات. وصححه ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣٤٠٠).

يقول: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الرُّكُعَتَيْنِ لَا تَجْزِئُ كُفْرًا.

فليس لأحد أن يعتقد من المستحبات ما لم يدل الدليل الشرعي على استحبابه.

ومما ينبغي أن يُعرَف حتى لا يشتبه المعرف بالمنكر أن من الناس مَنْ يكون له حزبٌ لنفسه؛ كأعدادٍ من الركعات يصلحها بمقدارٍ من القرآن يقرؤها، وله أيضًا دعوات يدعوه بها وأذكار يذكرها، فإذا كان جنس ذلك مشروعاً وليس فيه ما يُنهى عنه فليس هذا بمنكر إذا فعله هو أو فعله غيره، لكن إذا جَعَلَ ذلك سنةً راتبةً للناس يجتمعون عليها اجتماعاً راتباً = فهذا هو المنكر.

وأما إن كان في الذكر والدعوات ما هو منكر في نفسه كالحزب المسؤول عنه وغيره، فهذا يُنكر مطلقاً. ففرقٌ بين ما يكون جنسه سائغاً ليس فيه منكر وإنما المنكر اتخاذُه سنةً، وإحداث اجتماع راتب غير مشروع، وبين ما يكون فيه كلام هو في نفسه منكر. ثم ذلك الكلام له مراتب أيضًا.

وهذا الذي صار في جنس العبادات من الأمور المشروعة وغير المشروعة والأحزاب ونحوها هو نظير ما صار في جنس الاعتقادات من الأمور المشروعة وغير المشروعة، فليس لأحدٍ أن يصنع للناس عقيدةً يدعوهم إليها ويذم ما خالفها إلا ما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف، فإن النبي ﷺ [ت ١١] بين للناس دينهم، وأكمل الله تعالى له ولأمته الدين عقائده وأعماله، فكما أنه ليس لأحدٍ أن يشرع عبادةً لم يأذن الله تعالى بها، فليس له أن يشرع اعتقاداً لم يأذن الله تعالى به.

فإن ما يُذكر من الاعتقاد إما أن يكون موافقاً لخبر النبي ﷺ وإما أن يكون مخالفاً، إذ ليس رسول الله ﷺ في ذلك خبر مثل كثير من الصناعات والطب والحساب، فإن كان المذكور موافقاً لخبر الرسول ﷺ، فينبغي أن يُذكر خبرُ الرسول ﷺ بلفظه ويدعى إليه ولا يدعى إلى ما لم يبين أن الرسول ﷺ أخبر به. وإن كان مخالفاً لخبره لم يجز لأحدٍ أن يعتقده فضلاً عن أن يدعو إليه، فإنه باطل وكذب.

وإن لم يكن مما أخبر به النبي ﷺ، فهذا ليس من الذي أمر الله باعتقاده لا إيجاباً ولا استحباباً، فلا يكون من الدين، بل يكون كالصناعات والأمور العقلية المحسنة كالطب والحساب.

ولهذا ليس لأحدٍ أن يضيّف الاعتقاد الذي يجب اتباعه إلى غير النبي ﷺ، ولا إلى طائفة غير الصحابة. ولا يقول: إن اعتقاد فلان والطائفة الفلانية هو الحق دون اعتقاد فلان والطائفة الفلانية، إلا أن يبيّن أن ذلك هو الذي أخبر به النبي ﷺ، وحيثئذٍ فإضافته إلى النبي ﷺ وأصحابه أولى من إضافته إلى مَنْ هو دونه.

وكثير من الناس أدخلوا في الاعتقادات ألفاظاً مجملةً تتضمّن مخالفة النصوص، فخرجوا عن السنة والجماعة مع ظنهم أن ذلك هو السنة والجماعة، وإنما اعتقاد أهل السنة: ما ثبت عن الرسول ﷺ في القرآن والحديث الصحيح الثابت عنه، واعتقاد الجماعة: ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان.

وليس لكلّ من استحسن عبادةً بذوقه ووجده أن يجعلها من الشريعة والسنة إن لم تأت بها الشريعةُ والسنةُ، ولا لكلّ من رأى رأياً بعقله ونظره أن

يجعله من الشريعة والسنّة إن لم تأت بها الشريعة والسنّة، بل على الخلق كلهم أن يعتصموا بحبل الله جميعاً ولا يتفرقوا في الاعتقادات والأعمال في الأمور الخبرية والأمور الطلبية، وفي العلوم النظرية والعملية، وعلى كل أحد أن يفعل ما وجب عليه من العلم والعمل، فلا يكفيه قيامه بالعلم الواجب دون العمل به، ولا قيامه بالعبادة دون ما وجب عليه من العلم، ولا يكفيه العلم والعمل حتى يكون متبوعاً في ذلك للكتاب والسنّة، ولهذا قال مَنْ قال مِن السلف: الإيمانُ قولٌ وعملٌ ومتابعة للسنّة.

وقال بعضهم: لا ينفع^(١) قول إلا بعمل، ولا قول وعمل إلا بمتابعة العلم، فالقول يتضمن العلم، والعمل يتضمن الإرادة^(٢).

ولهذا لما سلك كثير من طلاب العلم طريق النظر والاستدلال دون العمل الواجب والاعتصام بالكتاب والسنّة = وقعوا في بدع كثيرة كلامية مع الخروج عن الواجب في أعمالهم، فجمعوا بين بدعة وفجور.

ولما سلك كثير من أهل الإرادة والعبادة والزهد طريقة العمل دون ما يجب عليهم من العلم ودون الاعتصام في ذلك بالكتاب والسنّة = وقعوا في كثير من البدع الحالية مع الخروج عن الواجب أيضاً، فجمعوا بين بدعة وجهاً!

فهو لاء يشبهون الضالين وأولئك يشبهون المغضوب عليهم، ولهذا قيل: اخذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنهما لكل مفتون، فالعالم الفاجر فيه [ت ١٢] شَبَّةُ من اليهود، والعابد الجاهل فيه شَبَّةُ من النصارى. قال سفيان بن عُيينة: كانوا يقولون: مَنْ فَسَدَ مِنْ عِلْمَائِنَا فِيهِ شَبَّةٌ

(١) (ت): «يقع»، والظاهر ما أثبت وهي على الصواب فيما سيأتي (ص ٢٥٧).

(٢) سيأتي تخرير هذه الآثار (ص ٧٠).

من اليهود، ومن فسد من عبادنا فيه شبّهٌ من النصارى^(١).

وقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ صِرَاطُ الَّذِينَ أَعْتَدْنَا لَنَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ۖ ۗ أَعْمَلْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَضَالَّتْ ۚ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

وهذه جملة مختصرة بدخل تحتها أمور كثيرة، من هداه الله تعالى لتفصيلها انتفع بذلك نفعاً كثيراً، وعرف أن كثيراً من العلماء والمشايخ يقع في كلامهم وأفعالهم ما لا يسوغ اتباعهم فيه، وإن كانوا مع ذلك من أولياء الله المتقيين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين.

وقد عُلِمَ أن لجماعةٍ من الشيوخ أحزاباً، وهم في ذلك متفاوتون، ببعضهم لم يُحِدِّثْ فيها ذِكْرًا بل جمع ما ذَكَرَه غيره وهي من القرآن والحديث، فهذه لا تُنكر في نفسها وإنما يُنكر اتخاذ الاجتماع عليها سنة راتبة. وهذا أمرٌ يختلف اجتهاد الناس فيه، فقد صار كثيرون ممَّا لم يُشرع الاجتماع المعتمد عليه عادةً للناس، بل وُقِّفَ على ذلك وقوف كالقراءة والحديث وتدرис العلم وغير ذلك.

وقد كثر هذا النوع في كثير من الأمصار، والمعروف والمنكر مراتب. فمن كانوا على طريقة فيها نوعٌ من الخطأ والبدعة، وفيها خير وصواب كثير لم يُنهوا عنها إلا أن يُنقلوا إلى خير منها، وإنما كان فيه خير كثير مع قليل من الشرّ خير مما هو شرّ كله، والشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكتميلها

(١) ذكر المؤلف هذا القول عن سفيان في عدد من كتبه «الاقضاء»: (٧٩ / ١)، «الاستقامة»: (١ / ١٠٠)، و«الفتاوى»: (١ / ١٣، ١٩٧ / ١٦، ١٠٠ / ٥٦٧ وغیرها)، وعزّاهما في مواضع بعض السلف. وذكره ابن القيم في «البدائع»: (٢ / ٤٤٠) وغيره، وابن كثير في «تاریخه»: (١٤ / ٨٢١) معزوّة له.

وتعطيل المفاسد وتقليلها، فينبغي معرفة خير الخيرين وشرّ الشررين، فلا يُزال المنكرُ بما^(١) هو أنكر منه، ولا يفوّت الخير الكثير من الواجب والمستحب باشتماله على شرّ قليل.

بل إذا كان النهي عن المكروه أو المحرام يستلزم تركَ واجبِ مصلحةٍ في الدين أعظم من مصلحة ترك ذلك المكروه والمحرام = لم يجز النهي عنه، كالغزو مع الأمراء الفجّار، فإنه يحصل به مصلحة الجهاد الواجب ودفع العدوّ ما لا يجوز تركه، فلا يُنهى عنه لما فيه من ظلم الولاة في بعض الأمور، بل يُعاونُ الناسُ ولادةً الأمور وغيرهم على ما يفعلونه من البر والتقوى، ولا يعاونونهم على ما يفعلونه من الإثم والعدوان.

وإذا كان ذلك البر والتقوى لكان الفساد أعظم^(٢) لم يُدفع الفساد القليل بفساد أكبر منه.

ولهذا نظائر في أهل العلم والعبادة والإمارة، فكثير من الناس ينظر إلى جهة الذمّ التي في الفعل ولا ينظر إلى ما فيه من المدح، ومن هنا أخطأت الخوارج والمعتزلة ونحوهم حيث نظروا إلى سيئات المسلمين ولم ينظروا إلى حسناتهم، وقالوا: إن الشخص الواحد لا يجتمع في حقه الثوابُ والعقابُ والطاعةُ والمعصيةُ.

وهذا خطأ عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة، بل عندهم أن الشخص الواحد يكون مستحقاً للثواب والعقاب، فيُحمد من

(١) النسخة: «لما».

(٢) كذا في النسخة، والعبارة قلقة.

وَجْهٌ وَيُذْمَّ من وَجْهِهِ، وَيُحَبَّ مِنْ وَجْهِهِ وَيُبْغَضُ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُدْخَلُ فِي الدُّعَاءِ
بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُدْخَلُ فِي الدُّعَاءِ بِاللَّعْنَةِ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُدْخَلُ النَّارَ
فِي قِيمَتِهِ مَدْدَةً ثُمَّ يُخْرَجُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ.

وَهُكُمُ النَّوْعُ الْوَاحِدُ فِي الْأَعْمَالِ، كَالسَّجْدَةِ يَكُونُ تَارِيْخَ طَاعَةِ كَالسَّجْدَةِ
لِلَّهِ تَعَالَى، وَتَارِيْخَ مُعْصِيَةِ كَالسَّجْدَةِ لِلْمُصْنَعِ.

وَنَازَعَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الْجُبَانِيِّ أَبُو هَاشَمَ، وَجَمِيعُ النَّاسِ عَلَى تَخْطِيْثِهِ،
وَهُوَ كَمَا لَوْ قَالُوا بِأَنَّ الْفَعْلَ يَخْتَلِفُ بِالْخَتْلَافِ النِّيَّاتِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
[ت ١٣] «إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَ هَجَرَهُ
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَ هَجَرَهُ إِلَى دُنْيَا يَصِيبُهَا
أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا فَهَجَرَهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

وَهُوَ زَعْمُ أَنَّ الْخَتْلَافَ يَقْعُدُ فِي النِّيَّةِ فَقْطًا، وَأَمَّا الْعَمَلُ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُتَمَاثِلٌ
بِالْأَفْرَادِ، وَهُوَ خَطَأٌ، بَلِ الْعَمَلُ الظَّاهِرُ يَخْتَلِفُ مَدْحُوهٌ وَذُمْمَهُ وَحُسْنَهُ وَقُبْحَهُ
بِالْخَتْلَافِ نِيَّةً فَاعِلَّهُ، فَنَفْسُ السَّجْدَةِ اللَّهُ تَعَالَى حَسَنٌ مُحَمَّدٌ، وَلِلشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ سَيِّئٌ مَذْمُومٌ، قَالَ تَعَالَى: «لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَلَا سَجُودًا
لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ» [فَصِّلَتْ: ٣٧].

وَأَمَّا الْفَعْلُ الْوَاحِدُ بِعِينِهِ كَصُومِ الْيَوْمِ الْمُعِينِ وَالصَّلَاةِ الْمُعِينَةِ وَالدُّعَاءِ
الْمُعِينَ، فَهُلْ يَكُونُ مَحْمُودًا مِنْ وَجْهِهِ مَذْمُومًا مِنْ وَجْهِهِ؟ وَهُلْ يَسْتَحِقُّ بِهِ
فَاعِلَّهُ الْثَّوَابُ مِنْ وَجْهِهِ وَالْعِقَابُ مِنْ وَجْهِهِ؟ وَهُلْ ذَلِكَ مُمْكِنٌ عَقْلًا أَمْ لَا؟
عَلَى قَوْلِيْنِ، فَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ عَقْلًا، وَصَارَ طَائِفَةً مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أهل الكلام وبعض أهل الفقه إلى أنه ليس ممكناً^(١) عقلاً، وهو اختيار القاضي أبي بكر والرازي. ثم ادعى بعض هؤلاء أنما صحّحته الشريعة من ذلك فإنما سقط الفرض عنده لا به.

وأما غير هؤلاء من المعتزلة والمرجئة وغيرهم فأبطل ذلك شرعاً، ووافقهم بعض الفقهاء من أهل الظاهر وبعض أصحاب أحمد، وأما أحمد نفسه وأئمة أصحابه وسائر العلماء فقالوا: إن ذلك ممتنع عقلاً، بل الصلاة في الدار المخصوصة والثوب المخصوص والثوب الحرير وغير ذلك مما نهى الشارع عنه نهياً عاماً ولم يرد نهيًّا خاصًّا عن فعل العبادة معه هل تبطل معه العبادة كما ورد فيه نهيًّا خاص كالصلاحة عرياناً، والصلاحة في المكان النجس؟ هذا مما فيه نزاع معروف بين الفقهاء، وفيه قولان في مذهب أحمد وغيره.

فالناسُ في هذا الأصل على أربعة آقوال:

منهم من يقول: هذا النوع ممتنع عقلاً وشرعًا، ومنهم من يقول: هو جائز عقلاً وشرعًا، ومنهم من يقول: هو جائز عقلاً لكن الشارع منع منه، ومنهم من يقول: هو ممتنع عقلاً ولكن ما ورد به الشرع منه قلنا: سقط الفرض عنده لا به. وهذا أضعف الأقوال.

والصحيح ما عليه الجمهور، وهو أنه يمكن في الجملة أن يُثاب الرجل على عمل من وجه ويعاقب عليه من وجه، لكن هل يسقط الفرض بذلك فلا تجب الإعادة؟ هذه مسألة فقهية يُبحث فيها بالأدلة الفقهية، فإن الفقهاء الأربع وغيرهم متلقون على أن من واجبات الحج ما إذا تركه لم يسقط الفرض بل عليه الحج، ومنها ما إذا تركه سقط فرض الحج وجبر ذلك بدم،

(١) (ت): «ممكناً».

وكذلك واجبات الصلاة جمهورهم كأبي حنيفة ومالك وأحمد على أن من واجباتها ما إذا تركه سهواً لم تلزمه الإعادة، بل يجبره بسجود السهو، بل وفي واجباتها ما إذا تركه عمداً عند أبي حنيفة لا إعادة عليه، وكذلك عند أحمد، كالجماعة في أشهر القولين في مذهبه.

فهذه مسائل تحتاج إلى أدلة خاصة، ومع هذا فإن أوجبنا الإعادة على الإنسان فلا ريب أنه يُثاب على ما فعله من الخير في العبادات التي وجبت إعادتها، فإذا صلى وترك ركناً عمداً بحيث يجب عليه الإعادة فإنه يُثاب على ما فعله من الخير قبل ذلك، وكذلك الحج إذا أمر بإعادته، كالذي يفوته الوقوف فإنه يُثاب على ما فعله أولاً.

فهذا وهذا مما يبيّن أن الفعل الواحد قد يُثاب عليه من وجه وإن كان يُذم عليه من وجه آخر، فكثير من العبادات التي جنسها مشروع وقد نهي عن فعلها على وجه معين إذا فعلها الفاعل على ذلك الوجه ولم يعلم بالنهي = فإنه يُثاب على ما فعل من [١٤] الخير، ولا يعاقب على ما أخطأ فيه.

فالاحزاب التي ليس في دعواتها وأذكارها ما يخالف الشرع من هذا الباب، وأما ما كان في نفس أذكارها ودعواتها منكر كالحزب المسؤول عنه، فهذا ينهي عنه بلا ريب.

ثم من لم يعرف ما فيه من اللوم فإنه يُثاب على ما فيه من الذكر المشروع، وأما الذكر المنهي عنه فقد يحصل له ضرره وفساده كما تحصل الأحوال النفسانية والشيطانية لكثير من الناس.

وهذا باب واسع، والمقصود هنا أن الشاذلي رحمه الله من خيار الشيوخ الذين في أحزابهم ما يُنكر في نفسه، وقد ذكرنا أن الشاذلي رحمة الله عليه من

الخيار هؤلاء الشيوخ، ومع هذا فقد وقع في حزبه وغير حزبه كلمات منكرة توجب^(١) من الناس أن يقرؤوا هذا الحزب، فضلاً عن أن يجتمعوا عليه أو يتخذوا ذلك سنةً راتبةً لها أوقات معتادة ويظهروها في المساجد، فإن إظهار مثل ذلك في دار الإسلام من أعظم المنكرات، فكيف في المساجد؟!

وإذا كان هذا في مثل حزب الشاذلي بِحَمْلِ اللَّهِ الذي هو أرجح من غيره، فكيف بما هو دونه؟!

فهذا جواب عام في هذا الحزب وأمثاله مما يشبه ذلك من العبادات البدعية التي لم يشرعها الله ورسوله.

ومن أمثل ذلك الحزب المتضمن للمسيّعات الذي ذكره أبو طالب المكي في أول كتابه المسمى «قوت القلوب»^(٢) فإن هذا الكتاب فيه أمرور جليلة القدر في الدين، مثل كلامه في مقامات العارفين من الصبر والشكر والرضا والخوف والرجاء والمحبة، ونحو ذلك؟ ولهذا سماه «قوت القلوب» في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد». ولكن تسميته «قوت القلوب» مما أنكره طائفة، وذكر بعضهم أنه رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المنام فذكر له «قوت القلوب» فقال: لا تقل قوت القلوب، فإن قوت القلوب القرآن، ولكن قل: كتاب أبي طالب.

وأجود ما في «إحياء علوم الدين» لأنبي حامد هو مما أخذه من كتاب أبي طالب، فإن أبو طالب كان أعلم منه بالحديث والأثار، وأعلم بأحوال

(١) في (ت): «يجب» وما أثبتته يستقيم به السياق.

(٢) (٢٠ - ١٩/١).

(٣) النسخة: «العلوم».

القلوب، ومع هذا ففي كتابه من الأحاديث والآثار الم موضوعة والأقوال الضعيفة بل المردودة ما قد أنكره عليه كثيرون من أهل العلم والدين، حتى جرد بعضهم القول في ذلك، كالشيخ أبي البيان^(١) في القول له في الاستدراكات على أبي طالب مواضع أجاد فيها الشيخ البيان رحمة الله عليهم أجمعين، وإن كانت الاستدراكات على «الإحياء» أكثر من ذلك لما فيه من المادة الفلسفية التي ليست في كتاب أبي طالب، مع ما فيه من الآثار الم موضوعة والكلام المحدث ما ليس في كلام أبي طالب.

ومن المستدرك على أبي طالب المس بعات التي ذكرها في أول كتابه وعزها إلى حكاية نقلت عن رقبة بن مصقلة^(٢) عن التيمي عن الخضر أنه نقلها عن النبي ﷺ، وذكر فيها قراءة «فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» والمعوذتين وغيرهما سبع مرات، وذكر فيها ثواباً جائز فيه. ولا ريب عند أهل العلم بالنقل أن هذه

(١) أبو البيان الدمشقي: نبا بن محمد بن محفوظ القرشي، من مشاهير مشايخ الصوفية (ت ٥٥٠). ترجمته في «السير»: (٢٠ / ٣٢٦ - ٣٢٧). وقد أشار المؤلف إلى استدراكاته على أبي طالب في «جامع المسائل»: (٦ / ١٢٥)، و«الفتاوى»: (٤ / ٦٦).

(٢) في النسخة هكذا: «إلى رقية حكاية نقلت عن رقية بن مصقلة! وهو تصحيف، ووضع الناسخ فوق «ابن» علامة تشبه الميم (م).

والذى في «قوت القلوب»: (١٩ / ١١) في إسناد هذه الحكاية: «روى ذلك سعيد بن سعيد عن أبي طيبة عن كرز بن وبرة... أنه أنسد له هذه الحكاية عن إبراهيم التيمي عن الخضر». وقد أخرجه من هذا الطريق ابن عساكر في «تاريخه»: (١٦ / ٤٣٠). ولا ذكر لرقبة بن مصقلة في إسناد هذه الحكاية.

وقد جاء ذكر رقبة بن مصقلة - بالسين أو الصاد - في «قوت القلوب»: (١ / ٨٣) لكن في أثر آخر في رؤيته لرب العزة في النوم يقول: وعزتي وجلالي لأكرم من شوئ سليمان التيمي فإنه صلى الغداة بوضوء العشاء الآخرة أربعين سنة.

الحكاية كذب لم يذكرها التيمي أصلًا، وليس في أئمة المسلمين من يعتمد في شيء من المنقول عن النبي ﷺ على مثل هذه الحكاية، ولا يُقل أحدُ منهم عن الخضر عن النبي ﷺ حديثًا، ولو أراد أن يحتج في دين المسلمين بحديث ينقله عن الخضر عن النبي ﷺ لعظم النكير عليه وتوجه طعن أئمة الدين إليه، فإن دين المسلمين وفهم الله تعالى لطاعته أجمعين محفوظ بنقل الثقات المعروفين الذين رأهم الناس وسمعوا كلامهم، لا ينقل من لم يعرف وجوده، ولا يُسمع خطابه. وإنما ينقل مثل هذا جهال الشيعة الذين ينقولون دينهم عن المتظر الذي لا وجود [ت ١٥] له، وجهال العباد الذين ينقولون دينهم عن رجال الغيب وعن الخضر ونحو ذلك. وقد بسطنا الكلام على مسألة الخضر في غير هذا الموضع^(١).

والمقصود هنا أن المنقولات تحتاج إلى نقد ومعرفة، ففيها كذب كثير. كما يعتقد كثير منهم أن الحسن البصري رحمه الله تعالى صاحب علياً رضي الله عنه وأنه سأله ما صلاح الدين؟ فقال: الورع، فقال: ما فساده؟ قال: الطمع.

وقد أجمع أهل المعرفة بالنقل أن الحسن لم يصبح علياً رضي الله عنه، ولا روى عنه شيئاً متصلة، إنما يروي عن أصحابه كالأخنف بن قيس، وقيس بن عبادة^(٢) ونحوهما.

وأما أحزاب آخر قد رأيتها منسوبة إلى طائفة من الشيوخ فيها ألوان لا يتسع لهذا^(٣) الجواب.

(١) ينظر «الفتاوى»: (١/٢٤٩ و٤/٣٣٧ و٢٧/٩٧ - ١٠١)، و«جامع المسائل»: (٥/٦١ - ٥٦ و٩/١٣٧ - ١٣٣).

(٢) النسخة: «عيادة».

(٣) كذا ولعلها: «لها هذا».

[م] فصل (١)

والوجه الثاني: بيان^(٢) ما في هذا الحزب^(٣) من المنكرات، مع أنه أمثل مما هو^(٤) دونه من الأحزاب^(٥)، ونحن نُتبّه على بعض ذلك، على ترتيب الحزب في ذلك:

قوله^(٦): (وعلمك حسيبي).

فإنَّ السنة أن يُقال: حسيبي الله، أو الله حسيبي، ونحو ذلك، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ الْنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشُوهُمْ فَرَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهَ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَوَأَنَّهُمْ رَضُوا مَاءَ اتَّهَمُوهُ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهَ سَيِّئَتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه: ٥٩].

وفي «صحيح البخاري»^(٧) عن ابن عباس في قوله: «حسيبي الله ونعم

(١) «فصل» ليست في (ت)، ومن هنا تبدأ نسخة (م)، ينظر المقدمة.

(٢) من (ت).

(٣) تصحفت في (ت) إلى: «الجواب».

(٤) ليست في (ت).

(٥) قد يزيد المؤلف أحزاب الشاذلي نفسه، فقد قدمنا أن له أكثر من عشرة أحزاب، وقد يزيد أحزاب آخرين من مشايخ الصوفية.

(٦) ساق السائل نص الحزب برمته فلا نكر العزو إلى نسخ مستقلة من الحزب كما كنا قد فعلنا في الطبعة الأولى.

(٧) رقم (٤٥٦٣). وفي «سنن أبي داود» (٣٦٢٧) من حديث عوف بن مالك «إذا غلبك أمرٌ فقل: حسيبي الله ونعم الوكيل» وفي إسناده ضعف، وفيه أيضاً (٥٠٨١) من حديث أبي

الوكيل»: قالها إبراهيم حين أُلقي في النار، وقالها محمد حين قال له الناس^(١): ﴿إِنَّ الْأَنَاسَ قَدْ جَمَعُوا لِكُلِّ فَاحِشَةٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ حَسْبُكُ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]. أي: الله حَسْبُكَ وَحْسُبُ مَن اتَّبعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَن ظَنَّ أَنَّ المعنى: أَنَّ اللَّهَ وَمَنِ اتَّبعَكَ حَسْبُكَ، فَقَدْ غَلَطَ غَلِطًا عَظِيمًا^(٢).

والحَسْبُ: الكافي، فالله هو كافي عبده، كما قال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

وأما مجرد العلم فليس بكافٍ للعباد، فإن الله يعلم الأشياء على ما هي عليه، يعلم المؤمن مؤمناً، والكافر كافراً، والغني غنياً، والفقير فقيراً، فمجرد علمه إن لم يقترن به إرادته للإحسان^(٣) إلى عبده ليفعل ذلك بقدرته لم يحصل للعبد نعمة، ولم تندفع عنه نعمة، فهو – سبحانه – يمْنُ بحصول^(٤)

= الدرداء: «من قال إذا أصبح وإذا أمسى: حسيبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم سبع مرات كفاه الله ما أهمه...» ورجالة ثقات وفي لفظه زيادة منكرة.
وأما «الله حسيبي» فجاءت في بعض الأحاديث كما هو عند البيهقي في «الدلائل»:
(١٥٤/٢).

(١) في (م): «قال لهم الناس» وكأنها جزء من الآية، وما في (ت) أحسن في السياق.
(٢) أطال المصنف في بيان هذا المعنى والانتصار له في غير موضع من كتبه، أوسعها في «منهاج السنة»: (٧/٢٠١ - ٢٠٦). وانظر «مجموع الفتاوى»: (١/٢٩٣، ٣٠٦).
(٣) (١٥٤، ٣٧/١٠، ١٠٧/٣).

(٤) (ت): «إرادة الإحسان».
(٥) (ت): «سبحانه في حصول».

النعم واندفاع النّقم بعلمه وقدرته ورحمته.

ولكنَّ قائل هذه الكلمة أخذها من أثرٍ^(١) إسرائيلي لا أصل له، وهو ما يُروى أن جبريل عَرَض لإبراهيم الخليل^(٢) لِمَا أُلْقِي في المنجنيق فقال: هل لك من حاجة؟ فقال: أما إليك فلا، فقال: سُلْ، فقال: «حسبي من سؤالي علمه بحالٍ»^(٣).

ولهذا قال في الحزب الآخر^(٤): «وأقْرَبْ مِنِي قُرْبًا تمحو به كُلَّ حجاب محققه عن إبراهيم خليلك، فلم يتحرج لجبريل رسولك، ولا لسؤاله منك». أما قوله في هذه الحكاية^(٥): «هل لك من حاجة؟ فقال: أما إليك فلا»،

(١) (ت): «أمر»، تصحيف.

(٢) ليست في (ت).

(٣) ذكر هذا الأثر البغوي في «تفسيره»: (١٦٦ - ١٦٧/٣) بصيغة التمريض، وقال المصنف في «مجموع الفتاوى»: (٨/٥٣٩): «وأما قوله: «حسبي من سؤالي علمه بحالٍ» فكلام باطل خلاف ما ذكره الله عن إبراهيم الخليل وغيره من الأنبياء من دعائهم الله ومسائلتهم إياه، وهو خلاف ما أمر الله به عباده من سؤالهم له صلاح الدنيا والآخرة، كقولهم: «رَبَّنَا آتَيْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ» [البقرة: ٢٠١] ودعاء الله وسؤاله والتوكّل عليه عبادة الله مشروعة بأسباب كما يقدره بها، فكيف يكون مجرد العلم مسقطاً لما خلقه وأمر به» اهـ. وذكر ابن عَرَاق في «تنزيه الشريعة»: (١/٢٥٠) عن ابن تيمية أنه قال: موضوع. وانظر «كشف الخفاء»: (١/٤٢٧ - ٤٢٨)، و«السلسلة الضعيفة» (٢١).

(٤) أي «حزب البر»: (ق٥أ). والعبارة في (ت): «في الحزب الكبير عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام أنه لم يتحرج إلى سؤاله منك، وفي الحزب الكبير أمور متعددة».

(٥) «في هذه الحكاية» من (ت).

فهذا^(١) قد ذكره العلماء كأحمد وغيره^(٢)، وهو موافق للشريعة، فإنَّ كمال التوكل أن لا^(٣) يكون للمؤمن حاجة إلى غير الله، أي: لا يسأل غير الله ولا يستشرف بقلبه إلى غير الله^(٤).

كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَأَنْصِبْ ﴿٧﴾ وَإِلَى رِزْكَ فَأَرْغَبْ﴾ [الشرح: ٨-٧].

وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ما أتاكَ من هذا المال وأنتَ غير سائلٍ ولا مُسْتَشْرِفٌ فَحُذِه، وما لا فِلَّا تُتَبِّعُ نَفْسَكَ»^(٥).

وقال لابن عباس: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، إِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعْنِ

(١) بين أسطر النسخة تعليلات بخط دقيق في تفسير عود الضمائر، فكتب عند (أما قوله): جبريل. وعند (فقال): إبراهيم. وعند (فهذا): جواب أمًا.

(٢) ذكر المصنف رواية أحمد في «مجموع الفتاوى»: (٢٥٩ / ١٠) قال: «ولهذا الما سئلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ عَنِ التَّوْكِلِ فَقَالَ: قَطْعَ الْإِسْتَشْرِفَ إِلَى الْخَلْقِ، أَيْ لَا يَكُونُ فِي قَلْبِكَ أَنْ أَحَدًا يَأْتِيكَ بِشَيْءٍ فَقَيْلَ لَهُ: فَمَا الْحَجَّةُ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: قَوْلُ الْخَلِيلِ لِمَا قَالَ لَهُ جَبَرِيلَ: هَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ؟ فَقَالَ: أَمَا إِلَيْكَ فَلَا». آه.

(٣) «أن» ليست في (م).

(٤) ويؤيد ما في البخاري (٤٥٦٣) وغيره عن ابن عباس: «حسينا الله ونعم الوكيل» قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا الْكُرُبَّا خَشْوُهُمْ فَزَادُهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسَبْنَا اللَّهُ وَنَعَمْ الْوَكِيلُ». وانظر «مجموع الفتاوى»: (٥٣٩ / ٨).

(٥) آخر جه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٤٠٥) من حديث عمر رضي الله عنه. ووقع في (ت): «ولا مشرف» وقد ورد في بعض ألفاظ الحديث عند ابن أبي شيبة (٢٢٤٠٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢١ / ٢).

بِاللَّهِ»^(١).

وقال أيضًا: «مَن يَسْتَعْفِفُ [م٣] يُعَذِّبُ اللَّهُ، وَمَن يَسْتَغْنِي يُغْنِي اللَّهُ»^(٢).
والمستعفُ الذي لا يسأل بلسانه، والمستغني الذي لا يستشرف بقلبه.
فإِنَّ الْغَنَى أَعْلَى مِنِ الْعِقَّةِ، وَأَغْنَى الْغَنَى غَنِّيَ النَّفْسِ، كَمَا ثَبَّتَ فِي
«الصَّحِّحِ»^(٣): «لِيْسَ الْغَنَى عَنْ كُثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغَنَى غَنِّيَ النَّفْسِ».

وفي الحديث الصحيح في صفة السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتُوْنَ وَلَا يَنْطِيرُونَ وَلَا يَعْلَمُونَ رَبَّهُمْ يَتَوَكَّلُونَ»^(٤) فمدحهم بترك الاسترقاء، ووصي النبي ﷺ طائفة من أصحابه

(١) أخرجه أَحْمَدُ (٢٦٦٩)، وَالْتَّرْمِذِيُّ (٢٥١٦)، وَالْحَاكِمُ (٥٤١ - ٥٤٢ / ٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٤٣) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرٍ.

قال الترمذى: حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث كبير عال، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم»: (٤٤ - ٤٦٠): «وقد روی هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة من رواية ابنه علي ومولاه عكرمة وعطاء بن أبي رياح وعمرو بن دينار وعبد الله بن عبد الله وعمرو مولى غفرة وابن أبي ملکة وغيرهم. وأصبح الطرق كلها طريق حنش الصناعي التي خرجها الترمذى. كذا قاله ابن منده وغيره». اهـ. وقال ابن رجب عن إسناد حنش: «وهو إسناد حسن لا بأس به». اهـ. «نور الاقبال» (ص ٣١). ووقع حديث ابن عباس في (ت) بعد حديث: «لِيْسَ الْغَنَى عَنْ كُثْرَةِ الْعَرَضِ».

(٢) أخرجه البخاري (١٤٦٩)، ومسلم (١٠٥٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢١٨) من حديث عمران بن حصين، وأخر جاه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أن [ت ١٦] لا يسألوا الناس شيئاً، فكان السوط يسقط من يد أحدهم فلا يقول
للآخر: ناولني إيهه^(١) .

وأما قوله^(٣): «حسبي من سؤالي علمه بحالتي»، فهذا ليس له إسناد
معروف، بل الذي في «الصحيح»^(٤) أنه قال: «حسبي الله ونعم الوكيل»، لم
يقل: «حسبي من سؤالي علمه بحالتي»^(٥) .

وما نُقل عن الأنبياء المتقدمين إن لم يكن ثابتاً بنقل نبينا محمد ﷺ لم
يُحتجَّ به في الدين باتفاق علماء المسلمين، لكن إذا كان موافقاً لشرعنا ذكرَ
على سبيل الاعتضاد^(٦) لا على سبيل الاعتماد، وما ثبت بنقل نبينا ﷺ عن
شَرْعٍ من قبلنا^(٧) فيه نزاع معروف^(٨) .

وأيضاً: فإن مراسيل أهل زماننا عن نبينا ﷺ لا يُحتجَّ بها باتفاق العلماء،
مع قرب العهد وحفظ الملة، فكيف بمراسيل أهل الكتاب التي ينقلونها عن
الأنبياء، مع بُعد الزمان وكثرة الكذب والبهتان؟!

(١) سياق تخرجه.

(٢) من قوله: «وفي الحديث الصحيح...» إلى هنا زيادة من (ت).

(٣) في (م) بجانبها بخط أصغر: إبراهيم.

(٤) تقدم أنه في البخاري (٤٥٦٣).

(٥) في (م): «ذلك اللفظ» بدلاً من عبارة «حسبي... بحالتي».

(٦) العبارة في (م): «وذكر على سبيل الاعتقاد...» والصواب ما أثبت.

(٧) (ت): «تقدم».

(٨) انظر «المسودة» (ص ١٩٣ - ١٩٤)، و«مجموع الفتاوى»: (١/٢٥٨)، و«الجواب
الصحيح»: (٤٣٦/٢).

ثم إن هذا الأثر يقتضي أن إبراهيم اكتفى بعلم الرب عن سؤاله، وهذا يقتضي^(١) أن العبد لا يسوغ^(٢) له الدعاء اكتفاءً بعلم الرب بحاله، وهذا خلاف ما حكاه الله عن إبراهيم، وخلاف ما اتفقت عليه الأنبياء. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا أَمِنًا وَأَرْزُقُ أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية إلى قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا نَقَبَّلُ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ^{١٣٧} رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسَلِّمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَلَرِنَا مَنَاسِكَأَوْتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ^{١٣٨} رَبَّنَا وَأَعْثَرْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَنْتَلُو عَلَيْهِمْ إِيَّاكَ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُرَزِّكِيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ^(٣) [البقرة: ١٢٦ - ١٢٩]. فهذه دعوات^(٤) متعددة من إبراهيم، وقال تعالى عنه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي أَجْعَلْ هَذَا بَلَدَهُ أَمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ تَقْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ^٥ إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْحَسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١ - ٣٥]، وقد ذكر الله تعالى عن الخليل أنه قال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَأَبْعُدُوهُ وَأَشْكُرُوا اللَّهَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، ولم يقل: حسبكم من ابتغاء الرزق عنده علمه بحالكم. ودعاؤه وسؤاله من أعظم أنواع ابتغاء الرزق عنده^(٥). وأدعية إبراهيم في القرآن كثيرة.

(١) (ت): «لا يقتضي»، خطاء.

(٢) (ت): «يشرع».

(٣) قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ...﴾ إلى ﴿الْحَكِيمُ﴾ من (ت).

(٤) (م): «دعاة».

(٥) من قوله: «وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ...﴾ إلى هنا زيادة من (ت). وليس في (ت) العبارة في آخر الفقرة: «وأدعية إبراهيم في القرآن كثيرة».

وقد ذكر الله عن الأنبياء أنهم دعوه بمصالح الدين والدنيا والآخرة، ونصوص الكتاب والسنّة متظاهرة على الأمر بالدعاة، أمرَ إيجابٍ أو أمر استحباب^(١)، فكيف يقال: إن تركه مشروعٌ لِعلمِ الرب بحال العبد؟!

والحكاية التي تُروى عن بعض الشيوخ: أن سائلاً قال له: تنزل بي الفاقة فأسأل؟ قال: تُذكّر ناسيًا أو تُعلّم جاهلًا؟! قال: فأجلِس وأنظر^(٢)? قال: التجربة عندنا شكّ، قال: فما الحيلة؟ قال: ترك الحيلة^(٣) = إما أنها كذب من الناقل أو خطأ من القائل، وإلا فقد قال تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، وقال: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا حَقِيقَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُحْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(٤) [غافر: ١٤].

(١) انظر «الاستقامة»: (١٢٩/٢) للمصنف.

(٢) (ت): «ولتنظر».

(٣) ذكر نحو هذه الحكاية القشيري في «الرسالة»: (١/٣٠٥) وسياقها: «دخل جماعة على الجنيد فقالوا: أين نطلب الرزق؟ فقال: إن علمتم في أي موضع هو فاطليبوه منه، قالوا: فنسأل الله تعالى ذلك. فقال: إن علمتم أنه يناسكم فذكروه، فقالوا: ندخل البيت فنتوكل [فنتظير ما يكون]? فقال: التجربة شك، قالوا: فما الحيلة؟ قال: ترك الحيلة».

وانظر «الإحياء»: (٤/٢٩١)، و«إتحاف السادة المتقين»: (٩/٤٩٧). ونقل الزبيدي في «الإتحاف»: (٩/٤٩٧) عن أبي الحسن الشاذلي في المعنى نفسه أنه قال: «إن كان ولا بد من التدبر فدبروا أن لا تدبروا».

(٤) هذه الآية ليست في (ت).

وفي الترمذى^(١): «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ»، وفيه^(٢): «لِيْسَأَلُ

(١) (ت): «وفي الحديث»، وهو في «الجامع» (٣٣٧٣). وأخرجه أحمد (٩٧٠١)، وابن ماجه (٣٨٢٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٨)، والحاكم: (٤٩١/١)، والطبراني في «الأوسط» (٢٤٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٦٥)، وغيرهم من طريق أبي المليح عن أبي صالح عن أبي هريرة.

قال الترمذى: «وروى وكيع وغير واحد عن أبي المليح هذا الحديث ولا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو المليح اسمه صبيح» اهـ. ونحوه عن الطبرانى.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد فإن أبو صالح الخوزي وأبا المليح الفارسي لم يذكر بالجرح إنما هما في عداد المجهولين لقلة الحديث» اهـ.

وقال ابن كثير في «التفسير»: (٣٠٨٥/٧) عن إسناد أحمد: «تفرد به وهو إسناد لا بأس به». لكن تعقبه الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٩٧/١١) بقوله: «وهذا الخوزي مختلف فيه؛ ضعفه ابن معين وقواء أبو زرعة، وظن الحافظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه وليس كما قال، فقد جزم شيخه المزى في الأطراف (٦٥/١٣) بما قلته» اهـ. وحسن الألبانى في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٥٤).

وأبو صالح الخوزي هذا، لم يرو عنه غير أبي المليح - وهو ثقة - وقال فيه ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة الرازى: لا بأس به. وقال الحافظ: لى الحديث. وقد تفرد برواية الحديث عن أبي هريرة وتفرد به عنه أبو المليح.

(٢) (ت): «وفي الترمذى»، وليس في مطبوعات الكتاب، وقد عزاه إليه المزى في «تحفة الأشراف»: (١٠٧/١) وغيرها.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٣٣٩٠)، ومن طريقه ابن حبان «الإحسان» (٨٦٦)، والطبرانى في «الأوسط» (٥٥٩١)، وابن عدي في «الكامل»: (٦/٥٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٧٩)، والضياء في «المختار» (١٦١٠، ١٦١١) وغيرهم. من طريق قطن بن نمير عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس مرفوعاً.

ورواه عن جعفر مرسلاً: صالح بن عبد الله أخرجه الترمذى (كما في «التحفة»): =

أحدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا، حَتَّىٰ فِي شَسْعَنْ نَعْلِهُ إِذَا انْقَطَعَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَسِّرْهُ لَمْ

= ١٠٧٩) .(١٠٧٩ ، والقواريري أخرجه ابن عدي (٦ / ٥٣) ، والبيهقي في «الشعب» بعد

قال الترمذى: «هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت البناى عن النبي ﷺ ولم يذكروا أنساً - ثم ذكر الطريق المرسلة وقال: - هذا أصح من طريق قطن عن جعفر بن سليمان» اهـ.

وقال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا جعفر بن سليمان تفرد به قطن بن نسير ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد» اهـ. وقال ابن عدي: «قال رجل للقواريري: إن لي شيخاً يحدث به عن جعفر عن ثابت عن أنس، فقال القواريري: باطل، وهذا كما قال» اهـ.

وقال الضياء في «المختار»: (١١ / ٥): «وقد ذكره علي ابن المديني من مناكير جعفر بن سليمان. قلت: ولا أعلم رفعه إلا قطن بن نسير» اهـ.

لكن تابع قطناً في رفعه سيار بن حاتم أخرجه البزار (٦٨٧٦) عنه عن جعفر مرفوعاً، وزاد فيه: «وحتى يسأله الملح». قال البزار: «لم يروه عن ثابت سوى جعفر». وقال الهشمي في «المجمع»: (٢٢٨ / ١٠): «رجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة». وحسنه الحافظ في «زوائد البزار» (٢١٤٢). لكن سياراً ضعفه غير واحد وله مناكير كما قال العقيلي والأزدي، فلعل هذا منها، والظاهر أن قطناً بن نسير سرقه منه، فقد قال ابن عدي في ترجمته: يسرق الحديث ويوصله! فهذه المتابعة لا تفع بل تضر.

واللفظ الذي ساقه المصنف بزيادة: «فإنه إن لم ييسره لم يتيسر» ليس في حديث أنس عند كل من أخرجه. بل هو في حديث أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «سلوا الله ما بدا لكم من حوائجكم حتى شسع النعل فإنه إن لم ييسره لم يتيسر» أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٨٠) وقال عقبه: «إسناده غير قوي، وقد مضى ما هو أقوى منه. وروى عن عائشة رضي الله عنها موقفاً». والموقوف أخرجه أبو يعلى (٤٥٤٢) وابن السنى (٣٥٥).

يتيسّر».

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَيْكَ فَأُرْعَبْ﴾^(١) [الشرح: ٨-٧].

والنصوص بذلك كثيرة، وليس في الدعاء إعلامٌ جاهل ولا تذكير^(٢) غافل، بل فيه إيمان العبد بقدرة الله ورحمته، وإخلاصه له، وذله وخشوعه له، وهذا تحقيق التوحيد.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع^(٣)، وبين خطأ من قال: إن الدعاء [م^٤] لا يجلب منفعةً، ولا يدفع مضرّة، بل هو تعبد مخصوص^(٤).

وما يذكرون من الحديث الإلهي: «إن سألتنا مالك عندنا فقد اهتمتنا، وإن سألتنا ما ليس لك عندنا فقد اجترأت علينا»^(٥). فهذا من الأحاديث المكذوبة على الله.

وكذلك بين^(٦) خطأ من قال: هو علامة وأماراة. وبين أن الصواب الذي اتفق عليه سلف الأمة: أن الدعاء من أعظم الأسباب في حصول المطلوب ودفع المرهوب، وقد جرب الناس أنَّ من لم يكن سائلاً [ت ١٧] الله سأَلَ

(١) الآياتان من (ت).

(٢) (م، ت): «تذكرة»، والصواب ما أثبت.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى»: (١٤/١٤٣).

(٤) «بل هو تعبد مخصوص» ليست في (ت).

(٥) لم أجده، وقد ذكره في «شرح الحكم العطائية»: (١/١٢٤) عن الواسطي ولفظه: «إن سألتنا ما لك عندنا فقد اهتمتنا، وإن سألتنا ما ليس لك عندنا فقد أسأت الثناء علينا، وإن رضيت أجرينا لك من الأمور ما قضينا لك في الدهور».

(٦) من (ت).

خلقه، فإن النفس مضطرة إلى من يُحصل لها ما ينفعها، ويدفع عنها ما يضرها، فإن لم تطلب ذلك من الله طلبت^(١) من غيره. ولهذا يوجد من يحضر على ترك دعاء الله، ومدح^(٢) من يفعله سائلاً للخلق، فيرغبون عن دعاء الخالق ويدعون المخلوقين، وهذا^(٣) حال المشركين.

الموضع الثاني: قوله: (نسألك العصمة في الحركات والسكنات^(٤) والكلمات والإرادات والخطرات؛ من^(٥) الشكوك والظنون والأوهام السائرة للقلوب عن مطالعة الغيوب).

فهذا الدعاء ينافي حال من يقول: «علمك حسيبي»، فمن اكتفى بالعلم لم يسأل.

ثم يقال: هذا الدعاء لا يجوز لأحد أن يدعو به، بل هو من الاعتداء في الدعاء الذي نهى الله عنه بقوله: ﴿أَذْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِلَهٌ وَلَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِيرَ﴾^(٦) [الأعراف: ٥٥].

قال أبو مجلز^(٧): «مِثْلُ أَنْ يُسَأَلَ مَنَازِلَ الْأَنْبِيَاءِ».

(١) (ت): «يطلب... طلبه».

(٢) (م): «يمدح».

(٣) (م): «هذه».

(٤) «والسكنات» سقطت من (م).

(٥) كتب تحتها في (م) بخط دقيق: «بيان الخطرات».

(٦) انظر «الاستقامة»: (٢/١٣٠ - وما بعدها) للمصنف، و«بدائع الفوائد»: (٣/٨٥٣ - ٨٥٦) لابن القيم.

(٧) أخرجه ابن جرير: (٢٤٩/١٠)، وابن أبي حاتم: (٥/١٥٠٠).

فإذا كان من دون الأنبياء ليس له أن يسأل منازل الأنبياء، فكيف إذا سأله ما هو من خصائص الإلهية؟!

ولا ريب أن رفع الأمور الساترة عن مطالعة الغيوب مطلقاً لا يحصل^(١) لغير الله تعالى، فإنه عالم الغيب والشهادة، وإنما أطلعَ من شاء من خلقه علىٰ قليل مما يشاء^(٢) من علمه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وفي «الصححين»^(٣): «أنَّ الْخَضِيرَ قَالَ لِمُوسَى لِمَا نَقَرَ الْعَصْفُورُ نَقْرَةً فِي الْبَحْرِ: مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعَلِمْتُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا نَقَصَ هَذَا الْعَصْفُورُ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ».

فإذا كان موسى الذي قال الله فيه^(٤): ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَنَفْسِي لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، والخضر الذي قال فيه: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ دُنُونَ الْعَالَمِينَ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] علِمُهما في القليل بهذه النسبة، فكيف بمن هو دونهما^(٥)؟

= وأبو مجلز - بكسر الميم وسكون الجيم - هو: لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، من التابعين (ت ١٠٦). ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٥٠٧ / ٧). وعلى طرة النسخة ترجمة موجزة له بخط دقيق.

(١) (ت): «يُجْعَلُ».

(٢) (م): «عَلَىٰ مَا يَشَاءُ».

(٣) أخرجه البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْ ثَمَانِينَ هُنَّا.

(٤) (ت): «عَنْهُ».

(٥) (ت): «مِنْ دُونِهِمَا».

وقد قال تعالى لأفضل خلقه: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ صَرَّارَ وَلَأَرْسَدَا﴾^(١) إلى قوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَذْرِي أَوْرِبْ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ وَرَتِي أَمْدَا﴾^(٢) عَلَيْهِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٣) إِلَّا مِنْ أُرْتَضَى مِنْ رَسُولِ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَفْفَهُ رَصَدًا﴾^(٤) [الجن: ٢١-٢٧]، وقال له: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَرَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ [م٥] إِنِّي مَلِكٌ إِنْ أَتَبْعِي إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

ثم لو قُدِّرَ أَنَّ هذا الدعاء يُسُوغُ^(٢) أن يدعوه به نبِيٌّ - وإن كان هذا تقديرًا ممتنعاً - فهل يسُوغ أن يُشرع^(٣) لآحاد العامة أن يدعوه بهذا؟ وهل هذا إلا كمن يقول: اللهم اجعلني أعلم ما تعلَّمَ، واجعلني مثلك؟!

ولهذا كان طائفة من المتسبيين إلى الشاذلي يقولون: إنَّ الغوث الفردَ القطبُ الجامعَ يعلم ما يعلمه الله، ويُقدر على ما يقدر عليه^(٤) !! ويقولون:

(١) سياق الآيات في (ت): ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُحِبِّنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَحِدَّ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٥) إِلَّا مِنْ أُرْتَضَى مِنْ رَسُولِ﴾ الآية.

(٢) (ت): «يُشرع».

(٣) «أن يُشرع» من (ت).

(٤) وقد قُتِلَ عن الشاذلي نفسه في أو صاف «الغوث الفرد...» ما هو من صفات الألوهية، وما لا يمكن أن يكون في طاقة البشر. وقد وصف غير واحد من تلاميذ الشاذلي شيخهم بذلك الوصف. انظر «لطائف المتن» (ص ٧٦ وما بعدها) لابن عطاء الله السكندرى، و«الطبقات الكبرى»: (٢/٤، ٧ للشعرانى، و«أبو الحسن الشاذلى»: (١٩٣/١) لعلي عمار.

وقيل: إن الشاذلي ادعى هذه المنزلة - أي: الغوث الفرد القطب الجامع - لنفسه، فُتُّقل عنه أنه قال: سألت الله أن يكون القطب الغوث في بيتي إلى يوم القيمة، فسمعت النداء: يا علي قد استجيب لك! انظر «المفاخر» (ص ١٠٥)، ونحوه في «لطائف

إن النبي ﷺ كان هكذا، ثم انتقل ذلك السر إلى الحسن بن علي، ثم انتقل إلى ذريته^(١)، حتى انتهى إلى الشيخ أبي الحسن، ثم انتقل إلى ابنه^(٢).

وكان بعض أعيان المدرسين الذين قدموا إلى الشام يذكّر ذلك ويبوح به لمن يجتمع به من أصحاب الفضلاء، حتى أخبروني بذلك، وكان هذا الشخص^(٣) يجتمع بي، فيبين له فساد هذا الكلام، وما فيه من الخروج عن دين الإسلام^(٤).

المن» (ص ٧٦) =

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»: (٢٧/١٠٢): «وأما إن قصد القائل بقوله: «القطب الغوث الفرد الجامع» أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه فهذا ممکن، لكن من الممکن أيضًا أن يكون في الزمان اثنان متساويان في الفضل وثلاثة وأربعة، ولا يجزم بأن لا يكون في زمان أفضل الناس إلا واحدًا، وقد تكون جماعة بعضهم أفضل من بعض من وجه دون وجه، وتلك الوجوه إما متقاربة وإما متساوية.

ثم إذا كان في الزمان رجل هو أفضل أهل الزمان، فتسميه بـ«القطب الغوث الجامع» بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تكلم بهذا أحد من سلف الأمة وأئمتها، وما زال السلف يظلون في بعض الناس أفضل أو من أفضل أهل زمانه ولا يطلقون عليه هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان» اهـ. وانظر «فتوى في الغوث والقطب والأبدال والأوتاد - ضمن جامع المسائل»: (٢/٧١ وما بعدها).

(١) (ت): «ذلك في ذريته».

(٢) ذكره أبو العباس المرسي عن شيخه الشاذلي، نقله عنه الشعراي في «طبقاته»: (٢/١٤)، وذكر المصنف نحوه في «مجموع الفتاوى»: (٢٧/١٠٣) و«الرد على البكري» (ص ٢٠٧-٢٠٨).

(٣) «هذا الشخص» ليست في (ت).

(٤) ذكر المصنف هذه الحادثة في «الفتاوى - زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور»:

ولا ريب أن هذا القول شرٌّ من قول النصارى من بعض الوجوه، فإنَّ النصارى ادعوا هذا الغلوًّا في المسيح وحْدَه، فمن قال: إن كثيرًا من الناس يعلم ما يعلمه الله، ويُقدِّر على ما يقدر الله عليه، فقد قال في كثيرٍ من الناس ما يضاهي قول النصارى في المسيح ابن مريم^(١).

ويحكون عن هذا الشیخ -أبی الحسن^(٢)- حکایات لا تخلو من شيئاً: إما كذب من الناقل، أو خطأ من القائل، مثل قوله: ما من ولیٰ الله كان أو يكون إلى آخر الدهر إلا وأنا أعرفه، وأعرف اسمه، واسم أبيه، ومرتبته من الله^(٣). ونحو هذا الكلام الذي لا يجوز أن يدعوه أحدٌ من الأنبياء، فإنَّ أفضل

(١٠٣/٢٧) عن بعض الأكابر من الشیوخ المتأولین لهذا، وذكر أنه بين له فساد قوله. وذكره في «الرد على البكري» (ص ٢٠٨) عن آخر من (الصوفية) يباشر التدريس وينسب إلى الفتيا، ولم يذكر أنه ناظره.

ولما كان شیخ الإسلام ابن تیمية في مصر بين سنتي (٧٠٥-٧١٢) وقع بيته وبين أنواع الصوفية والمبتعدة مناظرات ومتازعات كثيرة، ومن هؤلاء الذين نازعهم ونزاوجوه تاج الدين ابن عطاء الله السكندری (ت ٧٠٩) تلميذ أبی العباس المرسي -المتقدم ذكره - وصاحب «لطائف المتن». انظر «الجامع لسيرة شیخ الإسلام ابن تیمية» (ص ١٨٢، ٢١٤، ٤٢٦، ٤٧٧، ٥٠٧، ٥٣٧).

(١) «ابن مريم» من (م)، وفي (ت): «عليه الصلاة والسلام».

(٢) «أبی الحسن» من (م).

(٣) في «لطائف المتن» (ص ٩١)، و«طبقات الشعراي»: (١٤/٢) عن أبی الحسن الشاذلي أنه قال للناس: «عليكم بالشيخ أبی العباس -يعني المرسي تلميذه - فوالله إنه ليأتيه البدوي يبول على ساقيه، فلا يمشي إلا وقد أوصله إلى الله تعالى. ووالله ما من ولیٰ الله كان أو هو كائن إلا وقد أظهره الله عليه وعلى اسمه ونسبه وحسبه وحظه من الله تعالى عز وجل» اهـ.

الخلق وأكرمهم على الله [ت ١٨] محمد ﷺ لا يعرف أمتَه يوم القيمة إلا بالسِّيما الظاهرَة، كما في الحديث الصحيح لـما قيل له: كيف تعرف من لم يأتِ بعدُ^(١) من أمتَك؟ قال: «أرأيتم لو أن لرجل خيلاً غُرّاً^(٢) مُحَجَّلة في خيل دُهْم بُهْم ألا يعرف خيله؟» قالوا: بلِي يا رسول الله، قال: «إإنكم تأتونَ يوم القيمة غُرّاً مُحَجَّلين من آثارِ الوضوء»^(٣).

وقد قال الله تعالى في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام^(٤): «مِنْهُمْ مَنْ قَصَصَنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ» [غافر: ٧٨]، وكلَّ نبِيٌّ ولِيٌّ لله، فإذا كان أعلمُ الخلق وأعلامُه قدراً لا يعلم كُلَّ نبِيٍّ لله، فكيف يعلمُ غيرُه كُلَّ ولِيٌّ لله؟! وقد قال تعالى: «وَمَنْ حَوَلَ كُمْرَنَ الْأَغْرَابِ مُنَفِّعُونَ وَمَنْ أَهْلَ الْمَدِينَةَ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ هُنَّ تَعْلَمُهُمْ» [التوبَة: ١٠١]. والمنافقون كانوا يُظْهِرونَ الإسلام^(٥)، فإذا كان لا يميّز فَيُمَنِّي شاهده بين^(٦) مَنْ هو مؤمنٌ ومَنْ هو منافق، فكيف^(٧) والعلم بالإيمان العام أيسَر من العلم بالولاية الخاصة؟! فكيف يعلم كُلَّ مَنْ كان ويكون إلى يوم القيمة من أولياء الله؟!

(١) (م): «بعدك». والمثبت من «الصحيح» وغيره، ولفظ النسائي (١٥٠)، وابن حبان

(٦) (١٠٤٦) وغيرهم: «من يأتي بعدك...».

(٢) (م): «لو كان لرجل خيل محجلة». و«بُهْم» ليست في (ت).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) (م): «قال الله تعالى له».

(٥) (ت): «مُظَهِّرِينَ لِلإِسْلَام».

(٦) تصحَّفت «بين» في (م) إلى «من».

(٧) سقطت من (ت).

وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعْرَقُهُمْ بِسِيمَهُرٌ﴾ [م٦] ﴿وَلَتَعْرِفَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، فالمعروفة الأولى بالسيما موقفة على المشيئة، والثانية بلحن القول واقعة، وهذا إنما يكون فيما سمع كلامه.

وقد كان أبو بكر وعمر - وهم أفضلي هذه الأمة بعد نبيها - لا يعلمان كثيراً من المؤمنين في حياتهما^(١)، فكيف يعلم من بعدهما كل من كان ويكون من الأولياء؟!

وقد قيل لعمر رضي الله عنه في بعض المغازي: قُتِلَ فلانٌ وفلانٌ وقوم لا يعرفهم أمير المؤمنين، فقال: إن لم يعرفهم عمر فإن الله يعرفهم^(٢).

وقد كان النبي ﷺ أسرَ إلى حذيفة في غزوة تبوك أسماء جماعة من المنافقين الذين أرادوا الفتاك برسول الله ﷺ ولم يعرفهم غير حذيفة. ولهذا كانوا يقولون: هو صاحب السر الذي لا يعلمه غيره^(٣).

وكان عمر رضي الله عنه إذا مات ميت يقول: انظروا فإن صلى عليه حذيفة صلى عليه عمر^(٤).

فهؤلاء السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار لا يميزون بين

(١) «في حياتهما» ليست في (ت).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٧٥٣)، وابن حبان (٤٧٥٦)، وأصله في البخاري مختصرًا (٣١٥٩).

(٣) كما جاء عن ابن مسعود في البخاري (٣٧٤٣، ٣٧٦١)، و«المسند» (٢٧٥٣٨)، وابن حبان (٦٣٣١).

(٤) ذكره في «أسد الغابة»: (٤٦٨ / ١).

المؤمن والمنافق، فكيف يميز غيرهم بين كل ولئه الله ومن ليس ولئه الله^(١)؟ وأيضاً: فإنَّ العصمةَ من الذنوب مطلقاً لا تحصل لغير الأنبياء باتفاق^(٢) أهلِ العلمِ المعتبرين. والرافضةُ تدَّعِي ثبوتها للأنبياء والأئمَّة.

والسلفُ وجمهورُ الخلف يُثبتونها للأنبياء، بمعنى أنهم لا يُقرُّون على ذنب. وهم باتفاق المسلمين معصومون في تبليغ الرسالة عن أن يُقرُّوا في ذلك على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصودَ الرسالة.

وأما ما لا ينافي الرسالة ولا الطاعة مثل الشك والظن أو الوهم في الأمور الدنيوية، ومثل النسيان في هذه الأمور وغيرها = فهذا لم يُعصِّ منه أحدٌ من البشر^(٣).

بل قد قال النبي ﷺ في تأيير النخل: «ما أرأه يُغْنِي شَيْئاً» وتركوه فصار شيئاً، قال: «إنما ظنتُ ظنّاً فلا تؤاخذوني بالظنّ، ولكن إذا حدثكم عن الله فلن أكذبَ على الله». .

وفي لفظ: «أنت أعلم بأمرِ دنياكم، فاما ما كانَ منْ أمرِ دينكم فإلَيَّ» رواه مسلم^(٤).

(١) من قوله: «وقد قيل لعمر...» إلى هنا زيادة من (ت).

(٢) (ت): «بالاتفاق من».

(٣) ينظر «مجموع الفتاوى»: (١٠/٢٩٢ - ٢٩٧)، و(١٥/١٤٨ - ١٤٧)، و«كتاب التنبوات»: (٢/٨٧٣ وما بعدها).

(٤) اللفظ الأول أخرجه مسلم (٢٣٦١) من حديث طلحة بن عبيد الله رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ. واللفظ =

وكذلك في «الصحيحين»^(١) أنه قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، إِذَا نَسِيْتُ فَذَكَرْتُنِي».

وفي الترمذى وغيره^(٢) عنه أنه قال: «نَسِيَ آدُمُ فَنَسِيَتُ ذَرِيْتُهُ، وَجَحَدَ آدُمُ فَجَحَدَتْ ذَرِيْتُهُ». وهو حديث جيد.

فإذا كان لم يُعْصِم أحدٌ من الأنبياء ولا غيرهم من مثل هذه الظنون والشكوك والأوهام الساترة للقلوب عن مطالعة الغيوب، فكيف يُعْصِم غيرُهم منها^{(٣)؟}!

وأيضاً: فإن قول القائل: «الظنون والشكوك والأوهام الساترة للقلوب» إما أن يجعلها صفةً توضيح، وإما أن يجعلها صفةً تقيد^(٤).

فال الأول: أن يكون مراده [ت ١٩] العصمة من كل شكٍ وظنٍ ووهم؛ لأن

الثاني أخرجه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه، لكن ليس في روايته: «فاما ما كان من أمر دينكم فإلي» وهو في رواية أحمد في «المسندة» (١٢٥٤٤)، وابن حبان (٢١) وغيرها. وهو بنحوه من حديث رافع بن خديج عند مسلم (٢٣٦٢). وفي (ت): «والحديث في صحيح مسلم».

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذى (٣٠٧٦)، والحاكم: (١٣٢ / ١)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١٢ - ١١ / ١). قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روی من غير وجه عن أبي هريرة»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتاج بالحارث بن عبد الرحمن... اهـ. وجوده المؤلف».

(٣) «الساترة... الغيوب» من (ت)، و«فكيف... منها» ليست فيها.

(٤) (ت): «صفة بلا قيد... صفة بقييد».

ذلك يستر القلب عن مطالعة الغيب؛ لأن الشك والظن والوهم ينافي العلم ويضاده، فالضدان لا يجتمعان، فعلى هذا التقدير يكون سؤاله: أن لا يشك في شيء، ولا يظن ظناً، ولا يتوهّم وهما. ومعلوم أنَّ هذا لم يقع لأحدٍ من البشر، بل ما من بشر إلا وقد يشك في أشياء كثيرة، ويظن فيها ويتوهّم.

وفي «الصحيحين»^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «إنكم تختصمون إلى ولعلَّ بعضكم أن يكون الحَنَّ بحُجَّتهِ من بعضٍ، وإنما أقضى بنحوِ ما أسمُعُ، فمن قضيَتْ له من حقِّ أخيه شيئاً فلا يأخذُهُ، فإنما أقطعُ له قطعةً من النار». وفي لفظ: «فاحسِبْه صادقاً»^(٢).

وقد قال تعالى في قصة داود وسليمان عليهما الصلاة والسلام: «فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانٌ» [الأنياء: ٧٩]، وقال تعالى: «قُلْ إِنَّ أَذْرِي أَقْرِبٌ مَا لُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ وَرِيقٌ أَمَدًا» [الجن: ٢٥] وهذا شكٌ.

وقال تعالى: «يَسْأَلُوكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّ الْجِلَّادِ لَا يَجْعَلُهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ» [الأعراف: ١٨٧] فكل المخلوقين يشكون متى تقوم الساعة، وقد سأله جبريل عن الساعة لما أتى في صورة الأعرابي فقال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) في «الصحيحين» أيضًا.

(٣) في حديث جبريل الطويل أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد رُميت أم المؤمنين بالإفك^(١)، وبقي النبي ﷺ مدةً متوقفاً في الأمر حتى استشار علياً وأسامة رضي الله عنهم في فراق أهله، وسأل عنها بريرة، حتى نزل الوحي ببراءتها، وإن كان الغالب والظاهر عنده ﷺ براءتها رضي الله عنها لكن [نزل] الوحي وحصل اليقين. ونظير هذا كثير.

فكيف يتصور أن يكون غير الرسول لا يحصل له شك ولا ظن ولا وهم أصلًا^(٢)؟

فإن أريد [م٧] بذلك الظن والشك والوهم الساتر للقلوب عن مطالعة الغيوب دون غيرها = فمعلوم أن مطالعة الغيب أعظم من العلم بالمشاهدات، فإذا كانت^(٣) المشاهدات التي يعلمها أحد الناس لم يُضم منها أحد من شك وظن ووهم، فكيف بالغيوب؟! لاسيما إن أراد^(٤) بالغيب ما غاب عن مشاهدة البشر مطلقاً، وقد قال لأفضل الخلق: «فَلْ لَا أَقُولَ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولَ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ» [الأنعام: ٥٠]، وكذلك أخبر عن نوح^(٥) أول الرسل.

وأيضاً: فلو قدر أن هذا ممكن - مع أن هذا تقدير ممتنع - فليس هذا مما

(١) حديث الإفك أخرجه البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) من قوله: «وقد قال تعالى في قصة... إلى هنا زيادة من (ت).

(٣) (م، ت): «كان».

(٤) (ت): «أريد».

(٥) (ت): «نوح الذي هو».

يُقْرَبُ إلى الله، ولا أمرَ به أمرٌ بإيجاب، ولا أمرَ استحباب، فإنَّ مجرَّد كون الرجل يعلم ما غاب عن الشاهد لا يقرِّبُ العبد إلى الله، إنما يقرِّبه فِعل الواجبات والمستحبات.

ولهذا قد يطَّلع الجنُّ والشياطين على ما لا يطَّلع عليه^(١) الصالحون، وكذلك الطيور والبهائم، فقد قال الهدى لسليمان: «أَحَاطَتِ بِمَا لَمْ تُخْطُلْ بِهِ» [النمل: ٢٢]، وقد أخبرَ به النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إنَّ البهائم تسمع أصواتَ المعدِّين في قبورهم»^(٢)، ولهذا يُذهب بالبهائم إذا أصاها المغل إلى قبور الكفار والمنافقين، فإنه يحصل لها بسماع أصواتهم من الفزع ما يطلق بطونهم، فإنَّ الفزع يطلق البطن^(٣).

وأيضاً ففي «الصححين»^(٤) عن النبي ﷺ: «أنَّ الجنَّازة إذا احتملها الرجال تقول: يا ويلها أنْ يُذهب بها، فيسمع صوتها كُلُّ شيءٍ إلا الإنسان»^(٥). ولم تكن الجنُّ والبهائم أفضل بذلك من الصالحين.

والكُهَّان قد كانت الجنُّ تخبرهم بما تُسترقه من السمع، ولم يكونوا بذلك خيراً من الصالحين، بل هم من المذمومين لا الممدودين، ونظائر

(١) «لا يطَّلع عليه» مطموسة في (ت).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦٦)، ومسلم (٥٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها بنحوه.

(٣) ينظر «مجموع الفتاوى»: (١٣٩ / ٣٥)، و«مختصر الفتاوى المصرية» (ص ٢٧٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٣١٤)، والنسائي (١٩٠٩)، وأحمد (١١٣٧٢) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. وليس في « صحيح مسلم ».

(٥) من قوله: «ولهذا يُذهب...» إلى هنا زيادة من (ت).

ذلك متعددة^(١).

ولكن هؤلاء الذين يقصدون [ت ٢٠] بالعبادة العلوّ في الأرض، والتشبّه بالإله، كما ي قوله المتكلّفة: إن الفلسفة هي التشبّه بالإله على قدر الطاقة^(٢)= يقعون في أمور من هذا الباب، ولهذا يجعلون الشفاعة ليست سؤالاً لله، إنما هي فيض يفيض على المتشفع^(٣) لتعلق قلبه بالشافع^(٤)، كما ذكر ذلك ابن سينا وأمثاله، ووقع بعض ذلك في كلام صاحب الكتب المظنون بها على غير أهلها^(٥)، وكذلك في كلام صاحب

(١) انظر «منهاج السنة»: (٨/٢٧٤-٢٧٦)، و«فتوى في الغوث والقطب والأبدال والأوتاد- ضمن جامع المسائل»: (٢/٩٤-٩٥).

(٢) نقل المصطف بعض نصوصهم في ذلك في «الصفدية»: (٢/٣٣٢-٣٤٠) ورد عليهم، فنقل نصوصاً لأبي البركات بن ملكاً من كتابه «المعتبر في الحكمة»: (٣/٦)، وذكر أيضاً أن الغزالى في «المقصد الأسمى في شرح الأسماء الحسنى» سلك هذا المسلك في كل اسم من أسمائه تبارك وتعالى، وسماه «التخلُّق»، حتى في أسمائه التي ثبت بالنص والإجماع أنها مختصة بالله كالجبار والمتكبر والإله. وانظر «درء التعارض»: (٢/٣٥٥ وما بعدها)، و«بدائع الفوائد»: (١/٢٨٨-٢٨٩).

(٣) (م): «الشفيع».

(٤) انظر «مجموع الفتاوى»: (١/٢٤٥، ١٦٨). وما سيأتي (ص ٢٢) مع التعليق.

(٥) يعني أبو حامد الغزالى (ت ٥٠٥). وهذا الكتاب - المظنون به على غير أهله - نفى جماعةً من العلماء ثبوته للغزالى كابن الصلاح كما في «طبقات الشافعية»: (١/٢٦٣) له، والتاج السبكى كما في «طبقات الشافعية الكبرى»: (٦/٢٥٧) له، لكن شيخ الإسلام لما ذكر هذا النفي قال: «وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلهم بمداد كلامه ومشابهة بعضه بعضًا، ولكن كان هو وأمثاله - كما قدمت - مضطربين لا يثبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوّرون به =

هذا «الحزب» ما يوافق هذا^(١)، ذكره في كتابه الذي صنفه في التصوف^(٢)،

إلى طريقة خاصة للخلق...»، ثم ذكر من رد عليه من العلماء. اهـ من «نقض المنطق»: (ص ٥٥). وقال أيضاً في «النبوات»: (١/٣٩٦ - ٣٩٨) في بيان مسلك الفلاسفة: «وهو ما ذكره أبو حامد في «ميزان العمل» (ص ٤٠٥ - ٤٠٨) وهو أن الفاضل له ثلات عقائد؛ عقيدة مع العوام يعيش بها في الدنيا كالفقه مثلاً، وعقيدة مع الطلبة يدرّسها لهم كالكلام، والثالثة لا يطلع عليها أحد إلا الخواص، ولهذا صنف الكتب المضنون بها على غير أهلها، وهي فلسفة محضة سلك فيها سلوك ابن سينا» اهـ. لكنَّ الشيخ في «مجموع الفتاوى»: (٢٣٨/١٢) بعد أن ذكر أقوال الناس في كتبه مال إلى كونه رجع عنها، فقال: «إن منهم من يقول: بل رجع عنها، وهذا أقرب للأقوال، فإنه قد صرَّح بكفر الفلاسفة في مسائل وتصنيفهم في مسائل أكثر منها...» اهـ. وانظر «مؤلفات الغزالى» (ص ١٥١ - ١٥٥) لعبد الرحمن بدوي. وهذا الكتاب - أعني المضنون به - طبع أكثر من مرة.

(١) نقل ابن عياد في «المفاخر العلية» عن الشاذلي قوله: «الشفاعة هي انصباب النور على جوهر النبوة فينبسط إلى أهل الشفاعة من الأنبياء، والأولياء... وتتدفع الأنوار بهم إلى الخلق» اهـ. والمنقول عن الشاذلي أن له قولين في الشفاعة والوسيلة؛ قوله للعامة من الناس وقولاً للخاصة من المحبوبين أهل الفناة. وهذا يوافق ما سبقت الإشارة إليه عن الغزالى وال فلاسفة من تعدد العقائد. انظر «أبو الحسن الشاذلي»: (١/٢٥٥ - ٢٦٠) لعلي عمار. وانظر كلام الغزالى في الشفاعة في «المضنون به على غير أهله - رسائل الغزالى»: (٤/١٠٤).

(٢) أثبت المصنف أن الشاذلي أَلْفَ بعض الكتب في التصوف، بل نقل منها كما سيأتي في هذا الكتاب، وكذلك الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٦٥٦، ص ٢٧٣)، ونقل منها، والصفدي في «الوافي بالوفيات»: (٢١/٢١) و«نكت الهيمان» (ص ٢١٣). بينما نفى غير واحد أنه وضع شيئاً من الكتب، بل نُقل عنه أنه قال: كتبني أصحابي. انظر «لطائف المتن» (ص ٢٣ - ٢٤)، و«طبقات الشعراني»: (٢/١٣)، وأبو الحسن الشاذلي»: (١١٨/١) لعلي عمار.

ذكره في الشفاعة^(١). وهو وأمثاله يأخذون من أقوال صاحب الكتب المضنوء بها على غير أهلها^(٢) مما يوافق أقوال الفلاسفة ولا يوافق دين الإسلام، وهم لا يجعلون الدعاء تأثير النفس الناطقة في العالم، لا يجعلون ذلك فعلاً يجيئ الله به الداعي^(٣)، ولهم أصول فاسدة قد بُسطَ الكلام عليها في غير هذا الموضوع^(٤).

= أقول: وفي خزائن المخطوطات عدد من الكتب منسوبة إليه في التصوف والأدعية والأوراد لكن تحتاج إلى التثبت من نسبتها.

(١) العبارة في (ت): «هذا الحزب في الشفاعة ما يوافق هذا فهو وأمثاله...»، وسقطت منها عبارة «ذكره في كتابه... التصوف».

(٢) «على غير أهلها» من (ت).

(٣) قال المصنف في «مجموع الفتاوى - التوسل والوسيلة» (١/١٦٧ - ١٦٨): «شفاعة الأنبياء والصالحين على أصلهم - أي الفلسفه - ليست كما يعرفه أهل الإيمان من أنها دعاء يدعو به الرجل الصالح فيستجيب الله دعاءه، كما أن ما يكون من إنزال المطر باستسقائهم ليس سببه عندهم إجابة دعائهم بل هم يزعمون أن المؤثر في حوادث العالم هو قوى النفس أو الحركات الفلكية أو القوى الطبيعية فيقولون: إن الإنسان إذا أحب رجلاً صالحًا قد مات لاسيما إن زار قبره فإنه يحصل لروحه اتصال بروح ذلك الميت، فما يفيض على تلك الروح المفارقة من العقل الفعال عندهم أو النفس الفلكية يفيض على هذه الروح الزائرة المستشفعة من غير أن يعلم الله بشيء من ذلك، بل وقد لا تعلم الروح المستشفع بها بذلك. ومثلوا ذلك بالشمس إذا قابلها مرأة فإنه يفيض على المرأة من شعاع الشمس، ثم إذا قابل المرأة مرأة أخرى فاض عليها من تلك المرأة، وإن قابل تلك المرأة حائط أو ماء فاض عليه من شعاع تلك المرأة فهكذا الشفاعة عندهم...» اهـ.

(٤) سيأتي الكلام عليها في آخر هذا الكتاب. وتكلم عليها المصنف في عدد من كتبه كـ«بغية المرتاد» و«الرد على المنطقين» وغيرهما.

وأيضاً: فإن كان سؤال العصمة مشروعاً فينبغي للعبد أن يسأل العصمة من الذنوب التي^(١) توجب له سخطَ الله وعذابه، فإنَّ ذلك - إن كان ممكناً - أولى بالسؤال من عصمه من موانع العلم بالغيب، فإنَّ هذا بدون تلك العصمة يضره ولا ينفعه^(٢)، وتلك العصمة بدون هذا تنفعه، فطلب ما لا ينفع وترك ما ينفع من قِلَّة المعرفة بما يُطلب في الدعاء.

وبسبُ ذلك ما في النقوس من الكِبْر بالمكاشفات ومطالعة الغيوب، والله تعالى يعاقب هذا الضرب بنقض قصده، كما قال تعالى: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِكَلِيفِهِ﴾ [غافر: ٥٦].

ولهذا يُحكى عن هؤلاء من المكاشفات^(٤) الباطلة ما يطول وصفُه، فإنَّ أحسِنَ الظنُّ بأحدهم حُملَ الأمْرُ علىَ أنه يتخيل أموراً لا حقيقةَ لها فيُخَيِّرُ بخياله^(٥)، أو أَنَّ جنِيًّا يلقى إليه ما يكون كذبًا. فإنَّ أَسْيَءَ الظنُّ به قيل: إنه يتعمَّدُ الكذب، والكشفُ النفسيُّ والشيطاني لابدَّ فيه من الكذب. ولهذا كان الكهَّان - وهم من أهل الكشف الشيطاني - يخلطون بالكلمة مئة كذبة^(٦).

(١) (م): «الذي».

(٢) (م): «يضر ولا ينفع».

(٣) (لا) سقطت من (م).

(٤) (م): «المكاشفين».

(٥) (م): «بحاله»، تصحيف.

(٦) انظر في الكلام علىَ الكشف «الفتاوى - التوسل والوسيلة»: (١٧١ / ١٧٨ - ١٧٩)، و«الفتاوى - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: (١١ / ٢٨٦ وما بعدها) وغيرها.

ومن كان له خبرة بالحكايات المعروفة عن أصحاب هذا «الحزب» وأمثاله وعى^(١) من ذلك أموراً^(٢).

والواحد منهم يدعى في نفسه أنه مثل النبي ﷺ أو أفضل منه، حتى إذا قيل له: النبي ﷺ رأى سدرة المتهى كأنَّ ورقها آذانُ الفيلة، وكأنَّ بقها قلَّ هَجَر^(٣)، يقول هو: رأيتها أصغر من ذلك!! ومن يصحح قوله يتأول ذلك على أنه رأها من بعيد. وهذا من الباطل المحسن، فإنَّ ذلك الموضع لم يصعد إليه غيرُ النبي ﷺ.

ويقول أحدهم: دخلت البارحة الجنة وأصابَ يدي من شوك شجرها، حتى يقول له المُنْكِر عليه: شجرُ الجنة لا شوكَ فيه!

إلى أمورٍ آخرٍ من جنس هذه الحكايات، قد سمعتها أنا وغيري من أتباع هؤلاء، ولو لا أني أكره هَتِيكَتهم^(٤) لسميت كلَّ واحدٍ من هؤلاء، وذكرتُ من حكاياته ما يتبيَّن كثرة ما دخل عليهم من الخطأ والضلال أو التعمد للكذب، وهذا عقوبة من يطلب مطالعة الغيوب.

ولهذا يوجد كثير من السالكين لا يطلبون التقرُّب إلى الله وطلب رضوانه ورحمته والنجاة من عذابه، بل إنما مطلوبهم نوعٌ من المكافحة أو

(١) (ت): «علم».

(٢) كما في الحكايات العجيبة المستنكرة المذكورة في «الطائف المتن» لابن عطاء الله، و«درة الأسرار» لابن الصباغ الحميري، و«المفاحر العلية» لابن عيَّاد.

(٣) كما ثبت في البخاري (٣٥٧٠)، ومسلم (١٦٢) في حديث الإسراء والمعراج من حديث أنس رضيَ الله عنه.

(٤) الهتيبة: الفضيحة. انظر «النهاية»: (٥٥٣/٥) لابن الأثير، و«اللسان»: (١٠/٥٠٢).

التأثير، فيطلبون علمًا يستعملون به على الناس، أو قدرةً يستعملون بها على الناس، وذلك من باب إرادة العلوّ في الأرض والفساد^(١)، فيعاقبهم الله بنقيض قصدهم^(٢).

وكراماتُ أولياء الله تجيءُ ضمِنًا وتبعًا؛ فإنَّهم يقصدون وجه الله، فتجيء المكافئات والتأثيرات تبعًا لا يقفون عندها، ولا تكون هي أكبر همَّهم ولا يبلغ علمهم.

وحواسُّهم إنما يستعملونها لحجَّةٍ في الدين أو لحاجةٍ في الدنيا تُعين على الدِّين، ليتقربوا بها إلى [ت ٢١] الله، لا يستعملونها في مباحثات الدنيا، فضلًا عن استعمالها في محظور نهى الله عنه.

ومَنْ كانت هي أصل قصده فلا بدَّ إن حصل له شيءٌ منها أن [م ٩٦] يستعملها في ما نُهِيَ عنه، فيُعَاقِبُونَ إِمَّا بِسَلْبِهَا^(٣) وإِمَّا بسلب الطاعة حتى يصير أحدهم فاسقًا، وإِمَّا بسلب الإيمان حتى يصير كافرًا. وهؤلاء كثيرون لا سيما في دول الكفار والظالمين، فإنَّهم بسبب إعانتهم للكفار والظلمة بأحوالهم، يعاقبهم الله تعالى على ذلك، كما يعرف ذلك تجربةً ومشاهدةً وسماعًا مَنْ له به خبرة. وعندنا من العلم بذلك ما لا يتسع هذا الموضع لذِكر تفاصيله^(٤).

(١) «والفساد» ليست في (ت).

(٢) (ت): «مقصودهم».

(٣) في (ت) كتب فوق الكلمة كلمة لم أتبينها، رسمها: «ملك».

(٤) انظر «الفتاوى»: (١١/٨٧ وما بعدها)، و(١٩٦/١٨٦ - ١٨٧)، و«المنهج»:
٢٠٦/٨ وما بعدها).

فإن قيل^(١): هو سأّل العصمة من الاعتقادات المانعة من الإيمان، وهي إما شكٌ وإما ظنٌ وإما وهم، وغرضه بذلك ما يذكره طائفة من السالكين من أنَّ النفس إذا رُكِيَّت عن الصفات المذمومة وحُلَّت^(٢) بالصفات الممدودة انتقدت فيها العلوم والمعارف، كما يذكر ذلك صاحبُ الكتب المضنوء بها وغيره في «الإحياء»^(٣) وغيرها.

قيل: الجواب في مقامين:

أحدهما: أنَّ هذا ليس مطلوب الداعي^(٤) لوجه أحدها: أن هذه الطريق فيها اجتناب الأخلاق والأفعال المذمومة^(٥)، وفيها ترك الإرادات المذمومة لا مجرد ترك الاعتقادات الفاسدة، وهذا الداعي إنما طلب العصمة من جنس الاعتقادات، وهو الشكُّ والظنُّ والوهم. فإن الاعتقاد الذي ليس بجازم^(٦); إما راجح، وإما مرجوح، وإنما مساوي^(٧). فطائفة من النُّظار يسمُون الراجح ظنًا، والمرجوح وهما، والمُساوي شَكًّا. وهو اصطلاح أبي عبد الله الرازى^(٨) وغيرها.

(١) وهذا هو الاحتمال الثاني لمعنى (الشكوك...) وتقدير الأول (ص ٥٧).

(٢) في (ت): «وجُلِيت».

(٣) انظر «الإحياء»: (١/٣١ و ٣/٢١).

(٤) العبارة في (ت): «ليس هو مطلوب هذا الداعي».

(٥) من (ت).

(٦) (م): «بجازٍ»، والصواب ما في (ت).

(٧) (ت): «مساوي».

(٨) انظر «المحصول»: (١/١٢) للرازى.

وإن كان هذا أمراً اصطلاحياً وأكثر الفقهاء يقولون: ليس هو^(١) اللغة العامة العربية التي بها نزل القرآن، ومخاطبنا الرسول، بل قد يجعلون الشك مقارناً^(٢) للظنّ الراجح، كما في قول النبي ﷺ: «إذا شكَ أحدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْمَ يَدْرِأْ أَثْلَاثًا صَلَىْ أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرُحْ الشَّكَّ، وَلَيَبْرُأْ عَلَىٰ مَا اسْتَيقَنَ»^(٣)، وفي الحديث الآخر: «فَلْيُتَحِّرَّ الصَّوَابَ»^(٤).

وكذلك مسائل الشك التي تكلم^(٥) فيها الفقهاء، كقولهم: إذا شك هل أحده ألم لا؟ وإذا شك هل طلق ألم لا؟ وإذا اختلط الطاهر بالنجس وشك في عين الطاهر، ونحو ذلك، فإن هذه العبارة عندهم تتناول الراجح والمرجوح والمتساوي، ولهذا يقول بعضهم: إنه يتحرى، ويقول الآخر: إنه لا يتحرى، فالتحرى عندهم يجامع الشك مع أن التحرى لا بدّ فيه من ظن راجح، وهذا مبسوط في موضعه^(٦).

والمقصود هنا أن هذا الداعي طلب تقني ما ليس جازماً من الشك والظن والوهم دون الجازم منها وإن كان غير مطابق، ودون الإرادات الفاسدة، والأعمال الفاسدة.

(١) (م): «وأن هذا أمر اصطلاحي ليس هو...».

(٢) (م): «مخاطبنا الرسول ولغة الفقهاء بل الشك مقارن» والمثبت من (ت).

(٣) آخر جه مسلم (٥٧١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) (ت): «يتكلم».

(٦) انظر «الفتاوى»: (٩ / ٢٣ - ٧).

الثاني: أنه طلب العصمة مما^(١) يمنع مطالعة الغيب، لم يطلب ما يمنع الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورُسُلِه.

فإن قيل: إرادته مطالعة الغيب مطلقاً^(٢)= دخل في المكاففات العامة التي تحصل^(٣) [م ١٠][و] التي لا تحصل، وأكثرها لا ينفع إذا حصل بل قد يضر.

وإن قيل: أراد بمطالعة الغيب نفس المعرفة الواجبة والمستحبة= فلفظ «مطالعة الغيب» لا يدل على ذلك، ولا يفهم منه ذلك.

الثالث: أنه إذا كان المطلوب هو نفس معرفة الله والإيمان به= فالمشروع أن يسأل ذلك ابتداءً لا يسأل العصمة من^(٤) بعض موانعه، فإن الشك والظن والوهم بعض موانع ذلك ليست جميع موانعه؛ إذ الاعتقادات الجازمة الفاسدة أبلغ في المنع، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله أبلغ في المنع، ولم يذكر.

الوجه الرابع: أنه لو قُدِّرَ أنه سأله^(٥) رفع الموانع، فالمطلوب لا يكفي في حصوله زوال موانعه، بل لابد من وجود مقتضيه [ت ٢٢٦]، وإلا ف مجرد عدم المانع بدون المقتضي لا يكون محصلاً للمطلوب^(٦).

(١) (م): «طلب ما...».

(٢) العبارة في (م): «أراد به مطالعته مطلقاً».

(٣) «التي تحصل» ليست في (ت).

(٤) «العصمة من» من (ت).

(٥) (ت): «مثل».

(٦) انظر «الفتاوى»: (٨/١٦٧).

وأما المقام الثاني^(١): فيقال: هب أنه سلك طريق أولئك، فتلك الطريقة فيها باطلٌ كثير من وجوه:

أحدها^(٢): ظنُّ صاحبها أنه بمجرد الزهد والرياضة وتصفية النفس يحصل له ما يحصل لأولياء الله من الإيمان والتقوى، وهذا خطأ؛ فإنَّ ذلك لا يحصل إلا بمتابعة الرسول ﷺ، واتباع ما جاء به من القرآن والإيمان.

ولهذا كان السلف يقولون: الإيمان قولٌ وعملٌ وموافقة للسنة^(٣).

ولفظ بعضهم: لا يُقبل قولٌ إلا بعمل، ولا قولٌ وعملٌ إلا بموافقة السنة^(٤).

وهذا موضعٌ اضطراب فيه كثير من متأخري أهل النظر والكلام، وأهل الإرادة والعمل:

فزعم الأوَّلون: أن طرِيقَ معرفة الله هو النظر والعلم فقط.

وزعم الآخرون: أن طرِيقَ معرفة الله هو الزهد والعبادة فقط.

ثم إن كثيراً من هؤلاء وهؤلاء أعرضوا عن ملازمة الكتاب والسنة، فصار أولئك يسلكون طريقة البحث والنظر والتفكير في الكلام والفلسفة من غير اعتبارٍ لذلك بالكتاب والسنة. وصار هؤلاء يسلكون طريقة العبادة

(١) تقدم المقام الأول (ص ٦٧).

(٢) لم يذكر المؤلف غير هذا الوجه، ولعله طال عليه الكلام فنسى ذكر باقي الوجوه.

(٣) انظر «شرح أصول الاعتقاد»: (١/١٦٦) للالكائي.

(٤) انظر «شرح أصول الاعتقاد»: (١/٥٧)، و«الشريعة»: (٢/٦٣٨ - ٦٣٩) للأجري.

والإرادة والزهد والذكر من غير اعتبارٍ لذلك بالكتاب والسنة^(١).

وطائفة من هؤلاء – أهل طريقة الذكر – قد ينهون عن الذكر^(٢) ويحرمونه، كما ذكره ابنُ عربِي في كتاب «الخلوة»^(٣) وغيره. وقد يأمرُون بذكر الاسم المفرد مُظهّراً أو مُضمّراً، فينتَج^(٤) ذلك لأحدِهم اعتقدات فاسدة، وخيالات غير مطابقة، كما أصَاب أصحابَ الوحدة^(٥).

وطائفة من أولئك – أهل الفكر والنظر – قد لا يمدحون العمل والعبادة والزهد، بل ربما انتقصوا من يفعل ذلك، وكثير منهم يُقرن [١١م] بذلك الفسق واتباع الأهواء، فلا يتورعُ لِأَنَّ الفواحش ولا عن المظالم، ولهذا كان السلف يقولون: احذروا فتنَة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهم فتنَة لِكُلِّ مفتون^(٦).

وكلُّ من هاتين^(٧) الطائفتين مخطئٌ من جهتين؛ من جهة اجتزائه بأحد

(١) انظر «درء التعارض»: (٥ / ٣٥٠ وما بعدها).

(٢) (م): «الفكر»، والمثبت من (ت) هو الصواب، وقد ذكر المؤلف أنَّ هؤلاء كانوا يأمرون بالجوع والسمْر والصمْت مع الخلوة بلا حدود شرعية، بل سهر مطلق وجوع مطلق وصمْت مطلق...» «الفتاوى»: (١٠ / ٤٠٣).

(٣) كتاب «الخلوة» أو الخلوات له مخطوطات كثيرة في مكتبات العالم، انظر «مؤلفات ابن عربِي» (ص ٣٠٦ - ٣٠٨) لعثمان يحيى.

(٤) (ت): «بذكر اسمٍ مفرد... فيفتح».

(٥) انظر «الفتاوى - العبودية»: (١٠ / ٢٢٦ وما بعدها)، (١٠ / ٣٩٦ وما بعدها).

(٦) أخرجه ابن المبارك في «الزهد - زيادات نعيم بن حماد» (٧٥) قال: سمعت سفيان...، وأحمد في «العلل»: (٣ / ١١٨) عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري.

(٧) (م، ت): «هذين».

الواجِهِينَ عن الآخر، ومن جهة خروجه في ذلك عن متابعة الكتاب والسنة. فإنَّ الله بعثَ محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحقّ، وهدَى به النَّاسَ من الظلمات إلى النور، فأمَّرَ المؤمنين بما يُحَصِّلُ لهم الفلاح من العلم النافع والعمل الصالح، فكُلُّ من هذين واجب، وهذا معنى قول السلف: الإيمان قولٌ وعملٌ^(١).

فلا بدَّ من علمٍ ولا بدَّ من عملٍ، وكلاهما واجب في الجملة، فمن ظنَّ أنه بالعلم ينال المطلوب بدون العمل الواجب فقد غلط، ومن ظنَّ أنه بالعمل ينال المطلوب بدون العلم الواجب فقد غلط. وكلٌّ منهما لا بدَّ أن يَزِنَ عملَه وعلمه بالكتاب والسنة.

فمن سلكَ طريقةَ العلم فقط، وأعرضَ عن اتباعِ السنة في علمه، ولم يَرِزِّنه^(٢) بالكتاب والسنة، وأعرضَ عن العمل الواجب، مثل أهل البدع والفحوج من نُظَارِ أهل الكلام والفلسفة = فقد زاغ من هذين الوجهين.

ومَن سلكَ طريقةَ العمل فقط، وأعرضَ عن اتّباعِ السنة في عملِه ووزْنه بالكتاب والسنة، وأعرضَ عن العلم الواجب، مثل أهل البدع والجهل^(٣) من العُبَادِ والزُّهادِ الذين يُبغضون العلم ويُعرضون عن اتّباعِ الشريعة = فقد زاغ من هذين الوجهين.

(١) انظر «السنة»: (١/٣١٧-٣١٠) لعبد الله بن أحمد، و«السنة»: (٣/٥٨٠، ٥٧١)، و«الشريعة»: (٢/٦٣٩-٦٣٨).

(٢) (ت): «وَرَزِّنه».

(٣) (ت): «والجهال».

وأماماً من علِّمَ الْعِلْمَ النَّبُوِيَّ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، أَوْ عَمِلَ الْأَعْمَالَ الشَّرِيعَةَ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَهَذَا زَانُغٌ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ. وَقَدْ أَمْرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَقُولَ: ﴿أَهَدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الظَّالِمِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

وفي الترمذى^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوبٌ عليهم والنصارى ضالُّون». قال الترمذى: حديث صحيح^(٢).

(١) رقم (٢٩٥٣). والحديث أخرجه أَحْمَدُ (١٩٣٨١)، وَأَبُو دَاوُدَ الطِّيَالِسِيُّ (١١٣٥)، وَابْنِ حَبَّانَ «الإِحْسَان» (٦، ٧٢٠٦، ٦٢٤٦)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (١٧ / رَقْم٢٣٦).

من طرق عن سماك بن حرب عن عباد بن حبيش عن عدي بن حاتم.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من طريق سماك بن حرب». وفي سنته عباد، قال الذهبي: لا يعرف، وذكره ابن حبان في «الثلاث»: (١٤٢ / ٥)، ولم يرو عنه غير سماك وهو متتكلم فيه.

وله طريق أخرى عن ابن سيرين عن أبي عبيدة بن حذيفة، يرويها مرة عن حذيفة بلا واسطة ومرة عن رجل عن عدي بن حاتم، أخرجهما أَحْمَدُ (١٩٣٩٧، ١٩٤٠٣)، (١٨٢٦٠) وغيره، لكن ليس فيها اللفظ الذي ذكره المؤلف.

والحديث صحيحه ابن حبان، والمصنف في «الفتاوى»: (٣٦٩ / ٣) وغير موضع، وابن القيم في «مفتاح دار السعادة»: (١ / ١٨٨). له شاهد من حديث أبي ذر، قال الحافظ في «الفتح»: (٩ / ٨): «وأخرجه ابن مردويه بإسناد حسن عن أبي ذر».

(٢) عبارة الترمذى في كتابه (المطبوع)، والمخطوط نسخة الكروخي ق (٢٩٣) هي ما نقلته آنفًا - حسن غريب... - وهي ما نقله العلماء عنه كالمزمي في «التحفة»: (٧ / ٢٨٠) وابن كثير وابن حجر بل والمصنف نفسه في «الاقتضاء»: (١ / ٧٧).

لكنَّ المصنف في مواضع من كتبه كـ«الفتاوى»: (١ / ١٩٧)، وـ«الدرء»: (٨ / ٦٩)، وـ«الجواب الصحيح»: (٣ / ١٦٧) نقل عن الترمذى أنه قال: «صحيح». فالله أعلم.

قال سفيان بن عُيينة: كانوا يقولون: مَنْ فَسَدَ مِنْ عِلْمٍ أَنَا فِيهِ شَبَهٌ مِّنْ [ت ٢٣] الْيَهُودِ، وَمَنْ فَسَدَ مِنْ عُبَادَنَا فِيهِ شَبَهٌ مِّنَ النَّصَارَىٰ^(١).

فَإِنَّ الْيَهُودَ عَرَفُوا الْحَقَّ وَمَا أَعْمَلُوا بِهِ، فَالْعَالَمُ الْفَاجِرُ فِيهِ شَبَهٌ مِّنْهُمْ.
وَالنَّصَارَىٰ عَبَدُوا اللَّهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَالْعَابِدُ الْجَاهِلُ فِيهِ شَبَهٌ مِّنْهُمْ.

وَكُلُّ مَنْ هَاتِينِ الطَّائِفَتَيْنِ الزَّائِغَتَيْنِ تَذَمُّ الأُخْرَىٰ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ:
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ الْأَصَمَّرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾
[البقرة: ١١٣].

وَالنَّاسُ لَهُمْ فِي طَرِيقِ الرِّياضَةِ وَالْزَهْدِ وَالتَّصْفِيَةِ؛ هَلْ^(٢) تَفِيدُ الْعِلْمَ؟
[١٢م] ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ذَلِكَ وَحْدَهُ يُحَصِّلُ الْعِلْمَ، وَرَبِّمَا قَالُوا: لَا يُحَصِّلُ الْعِلْمُ
إِلَّا بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ^(٣) طَائِفَةٍ مِّنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ، كَصَاحِبِ «الإِحْيَا»
وَ«كِيمِيَاءُ السَّعَادَةِ» وَ«مِشْكَانُ الْأَنُوَارِ» وَ«جُواهِرُ الْقُرْآنِ»^(٤) يُشَيرُ إِلَى ذَلِكَ،

(١) تَقْدِيم (ص ٣٠).

(٢) (ت): «وَالْزَهْدُ خَلَافٌ، هَلْ...».

(٣) سقطت من (م).

(٤) كِتَابًا «الإِحْيَا» و«جُواهِرُ الْقُرْآنِ» لَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُمَا فِي (ت). وَجَمِيعُهَا لِأَبِي حَامِدِ الغَزَالِيِّ (ت ٥٠٥)، وَكُلُّهَا مُطَبَّوعَةٌ ثَابِتَةُ النَّسْبَةِ إِلَيْهِ إِلَّا «كِيمِيَاءُ السَّعَادَةِ» فَإِنَّهُ لِهِ نَسْخَتَيْنِ: فَارِسِيَّةٌ مُطَوَّلَةٌ وَهَذِهِ ثَابِتَةٌ، وَأُخْرَىٰ عَرَبِيَّةٌ مُختَصَّرَةٌ مشَكُوكٌ فِي نَسْبَتِهَا. اَنْظُرْ «مَؤْلِفَاتُ الغَزَالِيِّ» (ص ٢٧٥، ٢٧٢).

قَالَ فِي «الإِحْيَا»: (١/٣١): «عِلْمُ الصَّدِيقِينَ وَالْمُقْرِبِينَ - أَعْنِي عِلْمَ الْمَكَاشِفَةِ - فَهُوَ عَبَارَةٌ عَنْ نُورٍ يُظَهِّرُ فِي الْقَلْبِ عِنْدَ تَطْهِيرِهِ وَتَزْكِيَّتِهِ مِنْ صَفَاتِهِ الْمَذْمُومَةِ، وَيُنَكَشَّفُ مِنْ =

لكن قيل: إنه رجع عن ذلك في آخر عمره^(١).

ذلك النور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أسماءها فيتواهم لها معانٍ مجملة غير متضحة، فتتضاح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقة بذات الله سبحانه وبصفاته الباقيات التامات وأفعاله وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة... فمعنى بعلم المكاشفة: أن يرتفع الغطاء حتى تتضاح له جلية الحق في هذه الأمور اتصاحاً يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه، وهذا ممكן في جوهر الإنسان لو لا أن مرآة القلب قد تراكم صدؤها وخبئها بقاذورات الدنيا، وإنما يعني بعلم طريق الآخرة العلم بكيفية تصقليل هذه المرأة عن هذه الخبائث التي هي الحجاب عن الله سبحانه وتعالى وعن معرفة صفاته وأفعاله، وإنما تصفيتها وتطهيرها بالكتف عن الشهوات والاقداء بالأنباء صلوات الله وسلامه عليهم في جميع أحوالهم، فبقدر ما ينجلِي من القلب ويحاذِي به شطر الحق يتلاًّأ فيه حقيقة، ولا سبيل إليه إلا بالرياضية.. وهذه هي العلوم التي لا تسطُر في الكتب ولا يتحدث بها من أنعم الله عليه بشيء منها إلا مع أهله وهو المشارك فيه على سبيل المذاكرة وبطريق الأسرار...» اهـ.

وقال في «كيمياء السعادة - ضمن مجموعة رسائل الغزالى»:(٥/١٣٥ - ١٣٨): «وتحتاج أن تعرف في ضمن ذلك أن القلب مثل المرأة، وللروح المحفوظ مثل المرأة أيضاً؛ لأن فيه صورة كل موجود، وإذا قابلت المرأة بمرأة أخرى حلَّت صورة ما في إحداهما في الأخرى، وكذلك تظهر صورة ما في اللوح المحفوظ إلى القلب إذا كان فارغاً من شهوات الدنيا... ولا نظن أن هذه الطاقة تفتح بالنوم والموت فقط، بل تفتح باليقظة لمن أخلص الجهاد والرياضة، وتخلص من سد الشهوة والغضب والأخلاق القبيحة والأعمال الرديئة...» اهـ.

- وانظر ردود شيخ الإسلام عليه في «الفتاوى»:(٢٢/٦٤ و٦٩/١٢ و١٧/١٢١)، و«بيان تلبيس الجهمية»:(١/٢٦٦ وما بعدها - القاسم)، و«الصفدية»:(١/٢١٢ - ٢١٣)، و«المنهج»:(٥/٤٢٨ - ٤٣٣) وهو مهم).

(١) قال عبد الغافر الفارسي - وهو من جالسه وخبره - : «وكانت خاتمة أمره إقباله على طلب حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أهله ومطالعة «الصحابيين»، ولو عاش لسبق =

وقالت طائفة: إنه لا تأثير لذلك في العلم، ولكن يحصل به ثوابٌ أو يُدفع به عقاب، وهو قول كثير من أهل النظر والكلام والمتفقهة^(١) وغيرهم.

والقول الثالث - وهو الصواب -: أن ذلك عَوْنٌ على بعض العلوم، وشرط في حصول بعض العلوم، ليس مستقلًا بتحصيل العلم، بل من العلم ما لا يحصل إلا به، فإن الفسق والمعاصي تُرِين على القلوب حتى تمنعها الهدایة والمعرفة، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة.

ومن العلوم^(٢) ما تُعين هذه الطريق عليه فيحصل به العلم أيسر^(٣) مما يحصل بدونه، فإن أهل الأعمال الصالحة ييسر الله عليهم العلم^(٤)، كما قال تعالى: «وَلَوْأَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعْظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَشْيِتاً»^(٥) «وَإِذَا لَآتَيْتَهُمْ مِنْ لَدُنْنَا أَجْرًا أَجْرًا عَظِيمًا»^(٦) «وَلَهُدَىٰ تَهْمُرُ صَرَاطًا مَسْتَقِيمًا» [النساء: ٦٦-٦٨]، وقال تعالى: «يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُّلَ السَّلَمِ»^(٧) «وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلْمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِنِهِ» [المائدة: ١٦]، وقال تعالى: «يَتَأَلَّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ قُوَّاللَهُؤَءَامَنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتَنُ كُلُّ كُفَّارٍ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلُ لَكُوْنُوا

= الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام» اهـ. انظر «الم منتخب من السياق لتاريخ نيسابور» (ص ٧٤) للصريفيني، و«تاريخ الإسلام» (وفيات سنة ٥٠٥، ص ١١٨).

(١) من (ت).

(٢) (م): «المعلوم».

(٣) (م): «ليس»، تصحيف.

(٤) (ت): «العمل».

(٥) الآية في (ت) إلى هنا فقط.

تمشون بهم^(١) [الحديد: ٢٨]. وقال تعالى في ضد هؤلاء: «وَنُقْلِبُ أَفْيَدَتَهُمْ وَأَيْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةً» [الأنعام: ١١٠]، وقال: «فَلَمَّا رَأَوْا أَزْاعَ اللهُ قُلُوبَهُمْ» [الصف: ٥]، وقال تعالى: «بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا كُفْرَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا» [النساء: ١٥٥]، وقال تعالى: «وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شَفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا» [الإسراء: ٨٢]، وقال تعالى: «الَّذِي نَذَّرَ الْكَيْبَرَ لَرَبِّهِ هُدَى لِمَن تَقَبَّلَ» [البقرة: ١ - ٢]، وقال: «سَاصِرُفُ عَنْ أَيْمَنِ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ أَيَّتَهُ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَيِّلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سِيِّلًا وَإِنْ يَرَوْا سَيِّلَ الْغَيْرِ يَتَّخِذُوهُ سِيِّلًا» [الأعراف: ١٤٦].

قال سفيان بن عيينة: منع قلوبهم عن فهم القرآن.

وقال تعالى: «كَذَّالِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ حَبَارٍ» [غافر: ٣٥]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهذا بابٌ واسعٌ.

والقرآن يدلُّ على ما أرانا الله من الآيات في أنفسنا وفي الأفاق، كما قال: «سَرِّيهُمْ أَيَّتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ» [فصلت: ٥٣] أي: حتى يتبيّن لهم أن القرآن حق، فقد أخبر أنه سيرٌ عباده من الآيات العيانية المشهودة ما يبيّن أن آياته المسموعة حق^(٢).

(١) الآية في (ت) من قوله: «أَنْقُوا اللَّهَ» إلى «وَيَعْرَفُ لَكُمْ».

(٢) من قوله: «وَقَالَ تَعَالَى فِي ضَدِّ هُؤُلَاءِ...» إلى هنا زيادة من (ت)، وليس فيها قوله: «وَالآياتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ».

(٣) العبارة في (ت): «المشهورة ما يتبيّن أن آياته المبتعدة المنزلة حق».

(٤) انظر «تفسير الطبرى»: (٤٦٢ / ٢٠)، و«الوسط»: (٤ / ٤١) للواحدى، و«معالم التنزيل»: (٧٢ / ٤)، والقرطبي: (١٥ / ٢٤٤).

ولم يُرِد بذلك ما تظنه طائفَةٌ من أهل الكلام أنه أراد^(١) مجرد إثبات العِلْم بالصانع بدلائل الآفاق والأنفس^(٢)، فإن إثبات الصانع كان قد بَيَّنَ أدِلَّته قبل نزول هذه الآية، وقد قال في هذه الآية: ﴿سَرِّيْهُمْ أَيَّتِنَا﴾، وهذا وعدٌ مستقبل. وما دَلَّ عَلَى الصانع وحَدَّه معلومٌ قبل نزول الآية، ولأنَّ الضمير في قوله: ﴿أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ عائد على القرآن، كما يدلُّ عليه السياق.

ومن هذا الغلط ظَنَّ بعضهم أن المراد بدلائل الآفاق والأنفس الطريق النظرية، وهو الاستدلال بالأثر على المؤثر، والمراد بقوله: ﴿أَوْلَئِكَ فِيْكُفِّرُونَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] الاستدلال بالأثر على المؤثر، حتى ظَنَّ ابنُ سينا ونحوه أن طريقتهم في إثبات واجب الوجود بمجرَّد الوجود هو مدلول هذه الآية^(٣).

وآخرون من المتصوّفة ظنوا أن طريقتهم في أنهم يعرفون الله ابتداءً، ثم يعرِفُون به المخلوقات [ت: ٢٤] هو مدلول الآية. والآية دالة^(٤) على أن شهادة الله بصدق القرآن كافية عن الآيات العيانية [م: ١٣] التي سنريهم إياها في

(١) من (ت).

(٢) العبارة في (ت): «مُجَرَّد آيَاتُ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ بِدَلَائِلِ الْأَفَاقِ وَالْأَنْفُسِ وَالآيَاتِ»، «آيَاتٌ» الأولى مصحفة عن «إثباتات»، الثانية مصحفة عن «الآفاق».

(٣) انظر كلامهم وجواب المصنف في «الفتاوى»: (٣٣١/٣)، و«الدرء»: (٣٣٣/٣) - (٣٧٩/٦) رد فيه على الشهريستاني، و«الجواب الصحيح»: (٣٧٨ - ٣٧٩).

(٤) (م): «دلَّت».

(٥) «أَنْ» سقطت من (م).

الآفاق وفي أنفسهم.

ولا ريب أن صدق القرآن المعلوم بها، وبما أرسَل به الرسُل من^(١) الآيات، والمعلوم^(٢) بدلائل الأنفس والآفاق = يتضمن من العلم أضعافَ ما ذكره هؤلاء، فإنَّ في ذلك من العلم بالله، وأسمائه وصفاته، وملائكته وأنبيائه، وأمره ونهايه، ووعده ووعيده، وغير ذلك = ما^(٣) يتضمن الحقَّ مما ذكروه وما لم يذكروه، مع تنزَّهه^(٤) عمَا يدخل في كلامهم من الباطل. وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضوع^(٥).



(١) العبارة في (ت): «المعلوم شهادته بما أرسل الرسول...».

(٢) (ت): «والعلوم».

(٣) (م): «مما» وما في (ت) أصح.

(٤) (م): «تنزيهه».

(٥) أشرنا إلى بعض هذه المواضع فيما سبق.

فصل (١)

وما ذَكَرَ بعد هذا من زلزال المؤمنين وقول المنافقين فهو في القرآن، لكن ذِكره مع هذا الدعاء غير مناسب، فإن هذا إنما يقال إذا كان الوعد من الله ورسوله لا من آحاد الناس. والدعاء بعلم الغيب لا يناسب زوال الخوف، اللهم إلا أن يكون الداعي وعد أصحابه بأمرٍ فلم يحصل، فدعوا أن يطّالع بالغيب حتى لا يخطئ كُشْفُه، وهذا من عدوانه، حيث قَفَى ما ليس له به علم.

الموضع الثالث: قوله في لفظ الحزب المكتوب: (فقد ابْتَلَيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زلزالاً شديداً، وإذ يقول^(٢) المنافقون والذين في قلوبهم مرض...)، فهذا ليس^(٣) بسديد؛ فإن الابتلاء لم يكن لأجل هذا القول، بل كان ليحصل^(٤) لهم من اليقين والصبر، ما ينالون^(٥) به ما وعدهم الله به من الكرامة، كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبُوهُمْ أَنَّ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَقَاءِنَا كُمُّكُمْ مَثُلُّ الَّذِينَ حَنَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ كُمُّ مَسْتَهُمُ الْبَاسَاءُ وَالصَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامُوا مَعَهُ دُمَّتِي نَصَرَ اللَّهَ إِلَّا إِنَّ نَصَرَ اللَّهَ فِي بَيْتٍ﴾ [البقرة: ٢١٤].

الموضع الرابع: وهو يتضمن مواضع متعددة، منها قوله: (وَسَحَرْ لَنَا هذَا

(١) من (م).

(٢) في (م): «فيقول»، والمثبت من (ت) و«الحزب».

(٣) (ت): «وليس هذا».

(٤) ليست في (ت).

(٥) (م): «متاولون»، خطأ.

البحر^(١)، وكلَّ بحْرٍ هو لك في الأرض والسماء، والمُلْك والمملکوت، وبحر الدنيا وبحر الآخرة).

فإن هذا كلام لا يقوله مَن يتصرّر ما يقول! فإن الإنسان إذا كان راكِباً بحراً من البحار فما يصنع حينئذٍ بتسيير البحار البعيدة؟!

ثم قوله: «وبحر الآخرة» من أين في الآخرة بحْرٌ غير جهنم^(٢)؟

وقوله أيضًا: «كل بحر في الملك والمملکوت» المملکوت هو تأكيد الملك أو باطنه وحقيقة^(٣)هـ، فليس هو خارجاً عنه على لغة القرآن وقول سلف الأمة وأئمتها، ولكن بعض المتأخرین زعم أن الملك: عالم الأجسام، وعالم المملکوت: عالم العقول.

(١) «هذا البحر» ليست في (تـ)، وفي «الحزب- درة الأسرار» (ص ٧٥)، و«أبو الحسن الشاذلي - عمار»: (١٩٧/٢) زيادة بعد قوله: «وَسَخَّرَ لَنَا هَذَا الْبَحْرُ [كما سخرت البحر لموسى، وسخرت النار لإبراهيم، وسخرت الجبال والحديد لداود، وسخرت الريح والشياطين والجن لسلیمان]...». وسيشير المصنف إلى هذه التكملة أثناء نقاشه الآتي.

(٢) أخرج أحمد (١٧٩٥٩)، والحاكم: (٤/٥٩٦)، والبيهقي في «الكبرى»: (٤/٣٣٤) وغيرهم عن يعلى بن أمية رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «البحر هو جهنم». وفي سنته ضعف.

وعن سعيد بن المسيب قال: قال علي رضي الله عنه لرجل من اليهود: أين جهنم؟ فقال: البحر، فقال: ما أراه إلا صادقاً **﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْبُورُ﴾** **﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾**. مخففة. أخرجه ابن جرير: (٥٦٨/٢١)، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وأبو الشيخ كما في « الدر المنشور»: (٦/١٤٦).

(٣) تكررت في (مـ).

ومنهم من يُفَرِّق بين عالم الملك والملائكة والجبروت، فيجعل هذا عالم العقول، وهذا عالم النفوس. وهذا يوجد في كلام أبي حامد^(١) وأمثاله، وهو مبنيٌ على قول الفلاسفة الدهريّة الذين يجعلون الملائكة خارجة عن ملك الله، ويقولون: إنهم ليسوا أجساماً يُشار إليها، ولا تتصعد ولا تنزل، ولا توصف بحركة ولا سكون، [م ١٤] ولا هي داخل الأفلاك ولا خارجها، ولا تُرى ولا يُسمع لها كلام. وليس هذا من دين أهل الملل، لا المسلمين ولا غيرهم، وقد بُسيط القول في فساد هذا بما ليس هذا موضعه^(٢).

وصاحبُ الحزب وأمثاله من المتأخرین ينظرون في كتب الصوفية التي فيها ما هو مبنيٌ على أصول الفلسفه المخالفه لدين المسلمين، فيتلقّون ذلك بالقبول، ولا يعرفون حقيقته، ولا ما فيه من الباطل المخالف لدين الإسلام.

مثل ما يوجد في كلامهم من دعوى أحدهم أنه يطّلع على اللوح المحفوظ، وأنه يأخذ مراده^(٣) من اللوح المحفوظ، ونحو ذلك. فإنَّ اللوح المحفوظ^(٤) عند المتكلّفة كابن سينا وأتباعه هو النَّفْس الْفَلَكِيَّة، وعند هم أن نفوس البشر تتصل بالنَّفْس الْفَلَكِيَّة أو بالعقل الفعال في المنام، أو في اليقظة لبعض الناس، وهم يدعون أن ما يحصل للناس من المكاشفة يقظةً

(١) ينظر «معارج القدس» (ص ١٥)، و«قواعد العقائد» (ص ٢٦٤) للغزالى.

(٢) انظر الكلام في ذلك في «مجموع الفتاوى»: (١١ / ٢٣١ - ٢٣٢)، و«الرد على المنطقين» (ص ١٩٦)، و«بغية المرتاد» (ص ٢١٨).

(٣) (م): «مرنداه»! وهو تحريف.

(٤) « وأنه يأخذ مراده...» إلى هنا سقط من (ت)، انتقال نظر.

ومناماً هو بسبب اتصالها بالنفس الفلكلية، والنفس الفلكلية عندهم هي [ت ٢٥] سبب حدوث الحوادث في العالم، فإذا اتصلت بها نفس البشر انقضش فيها ما كان في النفس الفلكلية^(١).

وهذه الأمور لم يذكرها قدماء الفلاسفة، إنما ذكرها ابن سينا ومن تلقى عنه، ويوجد في بعض كلام أبي حامد، وابن عربي، وابن سبعين، وأمثال هؤلاء الذين تكلموا في التصوف والحقيقة على قاعدة الفلسفه لا على أصول المسلمين، ولهذا خرجوا بذلك إلى الإلحاد وإلحاد الشيعة الإسماعيلية، والقراطمة الباطنية.

وهذا بخلاف عباد أهل السنة والحديث وصوفيتهم، كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والسريري السقاطي، والجنيد بن محمد القواريري، وسَهْل بن عبد الله التستري، وعمرٌو بن عثمان المكي، فإن أولئك من أعظم الناس إنكاراً لطريق^(٢) مَن هو خيرٌ من الفلسفه، كالمعتزلة من أهل الكلام، وكالكُلَّابية^(٣)، فكيف بالفلسفه؟!

والمتكلمون في التصوف والحقائق ثلاثة أصناف:

- - قومٌ على مذهب أهل الحديث والسنّة، كهؤلاء المذكورين.

(١) وقد فصل المصنف الرد عليهم في «الرد على المنظرين» (ص ٤٧٤ - ٤٧٤ - فما بعدها)، و«درء التعارض»: (١٠ / ١٨٩)، و«الفتاوى»: (٤٠٢ - ٤٠٣). وغيرها. وانظر ما سيأتي (ص ١٨٨، ١٩٠).

(٢) (م): «على».

(٣) العبارة في (ت): «من الفلسفه من أهل الكلام كالمعتزلة والكلامية».

- وَقَوْمٌ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْكُلَّابِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، كَأَبِي القَاسِمِ الْقُشَّيْرِيِّ وَغَيْرِهِ.
- وَقَوْمٌ خَرَجُوا إِلَى طَرِيقَةِ الْمُتَفَلِّسَةِ، مِثْلُ مَنْ سَلَكَ مَسْلِكَ «رِسَائِلِ إِخْرَانِ الصَّفَا»^(۱)، وَمِنْ ذَلِكَ قَطْعَةٌ تَوْجِدُ فِي كَلَامِ أَبِي حَيَّانِ التَّوْحِيدِيِّ^(۲).

(۱) وهي إحدى وخمسون مقالة، خمسون منها في أنواع من الفلسفة، ومقالة جامعة لأنواع المقالات. ومؤلفوها (إخوان الصفا وخلان الوفا) وهم جماعة من الشيعة الباطنية كتموا أسماءهم - وقد عُرِفُ بعضُهم - اجتمعوا على تصنيف كتاب في أنواع الفلسفة ممزوجة بالشريعة، ثم بثوها في الوراقين فانتشرت في الناس.

قال المصنف: «وهذا الكتاب هو أصل مذهب القرامطة الفلاسفة، وهم ينسبونها إلى جعفر الصادق، ليجعلوا ذلك ميراثاً عن أهل البيت، وهذا من أقبح الكذب وأوضحته فإنه لا نزاع بين العقلاة أن «رسائل إخوان الصفا» إنما صُنِفت بعد المائة الثالثة في دولة بنى بويه قريباً من بناء القاهرة،» بتصرف. انظر «بغية المرتاد»: (۳۲۹/۱)، و«إختار العلماء»: (۱۱۵-۱۰۷/۱) للفقطي.

(۲) انظر «الفتاوى»: (۶/۵۹)، و«بغية المرتاد» (ص ۴۴۹).

وقد زعم المازري أن أغلب مادة الغزالى في التصوف عن التوحيدى، وأن له ديواناً كبيراً في ذلك لم يصلنا منه شيء. نقله عنه المصنف في «شرح الأصفهانية» (ص ۵۶۶-۵۶۹) ثم رد عليه بأنه «لم يكن للمازري من الاعتناء بكتب الصوفية وأخبارهم ومذاهبهم ما له من الاعتناء بطريقة الكلام وما يتبعه من الفلسفة ونحوها، فلذلك لم يعرف ذلك».

قال: «ولم تكن مادة أبي حامد من كلام أبي حيان التوحيدى وحده، بل ولا غالب كلامه منه، فإن أبو حيان تغلب عليه الخطابة والفصاحة، وهو مركب من فنون أدبية وفلسفية وكلامية وغير ذلك - وإن كان قد شهد عليه بالزندة غير واحد وقرنوه بابن الرواundi كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره - وإنما كان غالب استمداد أبي حامد من كتاب أبي طالب =

وأما ابن عربي وابن سبعين وغيرهما ونحوهما فحقائقهم فلسفية، غيرها عبارتها وأخرجوها^(١) في قالب التصوف، أخذوا مُنْخَ الفلسفة فكسوه لحاء الشريعة^(٢).

[م ١٥] وابن سينا ذكر في آخر «إشاراته»^(٣) الكلام على مقامات العارفين بحسب ما يليق بحاله، وذلك يعظمه^(٤) من لم يعرف الحقائق الإيمانية والمناهج القرآنية.

وأبو حامد الغزالى قد ذكر شيئاً من ذلك في بعض كتبه، لاسيما الكتب «المضنوون بها على غير أهلها»، و«مشكاة الأنوار»، و«جواهر القرآن»، و«كيمياء السعادة»^(٥)، ونحو ذلك، ولهذا قال صاحبه أبو بكر بن العربي: «شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلسفه ثم أراد أن يخرج منها فما قدر»^(٦).

= المكي الذي سماه «قوت القلوب»، ومن كتب الحارث المحاسبي وغيرها، ومن «رسالة التشيري»، ومن مشورات وصلت إليه من كلام المشايخ... اهـ.

(١) (م): «آخر جوا».

(٢) أصل العبارة لشيخ الإسلام الهروي كما نقلها عنه المؤلف في «بغية المرتاد» (ص ١٩٣)، وقد قال المصنف مثل ذلك في ابن سينا ونحوه من الفلاسفة، انظر «الفتاوى»: (١٠ / ٤٠٢)، وقاله في الغزالى (٤ / ١٦٤).

(٣) (٤ / ٨٢٧ - ٨٢٨).

(٤) (ت): «معظم عند».

(٥) انظر ما سبق (ص ٦١) بشأن هذه الكتب، ومدى ثبوت بعضها إليه. و«جواهر القرآن» و«كيمياء السعادة» لم يذكرها في (ت).

(٦) ذكر ذلك المصنف في عدد من كتبه «الفتاوى»: (٤ / ٦٦، ١٦٤)، و«الصفدية»: (١ / ٢١١، ٢٥٠)، و«الرد على المنطقين» (ص ٤٨٣).

لكنْ أبو^(١) حامد مع هذا يُكَفِّرُ الفلاسفةَ في غير موضع، ويبين فساد طريقتهم وأنها لا تُحَصِّلُ المقصود^(٢)، وهو في آخر عمره اشتغل بالبخاري، ومات على ذلك^(٣). ولهذا قيل: إنه رجع عن هذه الكتب. ومن الناس من يقول: إنها مكذوبة عليه، ولهذا كثُرَ كلامُ الناس فيه لأجلها، كما تكلَّمَ فيه^(٤) المازِريُّ، والطُّرْطُوشِيُّ، والأَرْغِيَانِيُّ رفيق أبي حامد^(٥)، وبيت^(٦) القُشَيرِيُّ، وابن عقيل، وابن الجوزي، والقرطبي، وأبو البيان الدمشقي، وغيرهم. وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع^(٧).

والمقصود هنا أن لفظ «الملكت والجبروت» في كلام كثير من

(١) (ت): «لَكْنَ أَبَا».

(٢) انظر تكثير الغزالي لهم في «تهافت الفلسفه» (ص ٣٠٧ - ٣١٠) له. وانظر «مجموع الفتاوى»: (١٣ / ٢٣٨).

(٣) انظر ما سبق (ص ٧٥).

(٤) من (ت).

(٥) في (م): «أبو حامد المرغاني»، تحريف، وفي (ت): «والرغائلي»، واضطربت كنيته في عدد من كتب المؤلف «أبو الحسن» و«أبو نصر» و«أبو إسحاق». والذى في طبقة أبي حامد ورقته إما أن يكون أبو نصر الأرغيانى (ت ٥٢٨) أو أبو الفتح الأرغيانى (ت ٤٩٩). ينظر «الصفدية»: (١ / ٢٥٠، ٢١٠)، و«الانتصار لأهل الآخر» (ص ٩٥ - ٩٦ مع هامشه) ومنه استفدت.

(٦) (ت): «وابن»، وقد ورد استعمال «بيت القشيري» في كتب المؤلف، ينظر «الصفدية»: (١ / ٢١٠).

(٧) رجح المصنف في «الفتاوى»: (١٣ / ٢٣٨) أنه أَلْفَ هذه الكتب لكنه رجع عنها بعد ذلك. وانظر ما سبق (ص ٦١).

المتأخرین یریدون به غیر ما أراد الله ورسوله، فیتكلّمون بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنّة، ومرادهم بها غیر ما أراد الله ورسوله؛ فیحصل^(۱) بذلك ضلال لکثیر من الناس، فإنَّ النبِيَّ ﷺ كان یقول في رکوعه وسجوده: «سبحان ذي الجَّرَوْتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ»^(۲)، وهو لم یُرد بالجبروت والملکوت العقول والنفوس التي تقصدهما الفلسفه باتفاق علماء المسلمين، ولا یقول مسلم: إن ملائكة الله الذين وصفهم في كتابه هي العقول العشرة والنفوس الفلكية التي یذكرها الفلسفه.

وھؤلاء الفلسفه یقولون: إنَّ العقل الأول هو المبدع لكُلَّ ما سوى الله، والعقل الفعال العاشر هو المبدع لكُلَّ ما تحت فلك القمر.

ومعلوم أنَّ هذا من أعظم الكفر في [ت ۲۶] دین المسلمين، فإنَّ مسلماً لا يقول: إنَّ ملَكًا من الملائكة خَلَقَ كُلَّ ما تحت السماء، ولا يقول: إنَّ ملَكًا من الملائكة خَلَقَ جميع المخلوقات، بل القرآن قد بيَّنَ كفرَ مَن قال: إنَّهم متولدون عنه، فكيف بمن قال: هم متولدون عنه، وأنَّهم خالقون لجميع المخلوقات؟! قال الله تعالى: «وَقَالُوا أَخْذَ الْرَّحْمَنَ! وَلَدَّا سُبِّحَنَهُ بَلْ عَبَادٌ»

(۱) کتب بعدها في (ت): «لهم» وكأنها مضروب عليها.

(۲) أخرجه أحمد (۲۳۹۸۰)، وأبو داود (۸۷۳)، والنسائي (۱۰۴۹)، والترمذی في «الشمائی» (۳۱۳)، والیهقی: (۲/۳۱۰) وغیرهم من حديث عوف بن مالک. والحديث صححه النووي في «خلاصة الأحكام»: (۱/۳۹۶)، وقال في «الأذکار» (ص ۸۶): «هذا حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي في سننهما، والترمذی في كتاب الشمائی بأسانید صحيحة». وحسنَ الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفکار»: (۲/۷۴-۷۵) وتعقب النووي في تصحیحه له.

مُكَرَّمُونَ ٦٦ **لَا يَسِّقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُرْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ** ٦٧ **يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَصَى وَهُمْ مِنْ حَشْيَتِهِ مُشَفِّقُونَ** ﴿الأَنْبِيَاء: ٢٦ - ٢٨﴾، وقال تعالى: **وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنِ يَشَاءُ وَرَضَى** ﴿النَّجْم: ٢٦﴾، وقال تعالى: **إِنَّ يَسْتَكِيفُ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَكِيفُ عَنِ عِبَادِهِ وَيَسْتَكِيفُ بِرَفَسِيَّ حَشْرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا** ﴿النَّسَاء: ١٧٢﴾.

وقال تعالى: **فَمَا الَّذِي سَاءَمُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفَّقُهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَمَا الَّذِينَ أَسْتَكَنُوكُمْ وَأَسْتَكَنَّهُمْ عَذَابًا إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيَاوَلًا نَصِيرًا** ﴿النَّسَاء: ١٧٣﴾، وقال تعالى: **وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَخَذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا أَيَّامُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴿آل عمران: ٨٠﴾، وقال تعالى: **فَلِمَنْ دُعُوا إِلَيْنَ رَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِيكٍ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَاهِرٍ** ٦٩ **وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْهُمْ إِلَّا لِمَنِ اذْنَ اللَّهُ وَحْنَ إِذَا فِعَّ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ عَلَيْهِ الْكَيْرُ** ﴿سبأ: ٢٢ - ٢٣﴾، وقال تعالى: **فَلِمَنْ دُعُوا إِلَيْنَ رَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الْضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا** ٦١ **أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ** ٦٢ **إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا** ﴿النَّسَاء: ٥٦ - ٥٧﴾. وأمثال ذلك في القرآن كثير^(١).

(١) من قوله: **فَمَا الَّذِي سَاءَمُوا**... إلى هنا زيادة من (ت). وفي (م) عقب الآيات: «والآيات في هذا المعنى كثيرة» ويعني عنها ما في (ت).

وقد بُسِطَ الكلمُ على هذه الأمور^(١) في غير هذا الموضع^(٢)، فإنَّ المرض بهذه الأمور كثيُّرٌ في كثيرٍ من الناس، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم. والمقصود هنا التنبية على بعض ما في هذا الحزب.

وأيضاً: فإنَّ هذا الحزب صنف ليُدعى^(٣) به عند ركوب البحر، والجُهَّالُ الذين يتلونه كما يتلَّى القرآن يقرؤه أحدُهم وهو في البر ليس له عزمٌ على ركوب البحر، فيبقى داعياً يقول: «سُخْرَ لَنَا هَذَا الْبَحْرُ»، ولا بحرَ عنده!!

وصاحبُ الحزب ذهبَ لِيَحْجَ ويركبُ البحر، فمات ودُفِنَ بصحراء^(٤) عيذاب^(٥) بمكانٍ يُسمَّى: الخَرْجَة، قبل ساحل عيذاب بأيام^(٦)، قبل أن يركب البحر ويُدعوه، فما حصل مقصودٌ لصاحبِه فكيف لغيره؟!

وأيضاً: فقول القائل: (سُخْرَ لَنَا هَذَا الْبَحْرُ كَمَا سُخْرَتِ الْبَحْرَ لِمُوسَى) كلامٌ باطلٌ، فإنَّ الله فَرَقَ البحَرَ لِمُوسَى حتى مشيَ على الأرض، لم يركب البحر، وهذا الداعي ليس مطلوبه أن يُفرَقَ له، ولو طلب ذلك لما فَرَقَه^(٧) الله

(١) في (م): «هذا» بدل «هذه الأمور».

(٢) انظر: «الرد على المنطقين» (ص ٤٧٤ فما بعدها)، و«بغية المرتاد» (ص ٢٤٣)، و«الفتاوى»: (١٠ / ٤٠٢ - ٤٠٣، ١١ / ٢٣١ - ٢٣٣) وغيرها.

(٣) (م): «للدعاء».

(٤) (م): «صحراء»!

(٥) عيذاب: مدينة على ساحل البحر الأحمر، سبق التعريف بها في المقدمة عند الكلام على وفاة الشاذلي.

(٦) (ت): «وُدُفِنَ عَلَى السَّاحِلِ بِجَهَنَّمَ».

(٧) (م): «أن يفرقه له... لم يفرقه».

له، فلا يجوز طلب تسخيرٍ كتسخيرِ موسى.

وإن قال: أردتُ به أصلَ التسخير لا صفتة، فقوله: «سَخَّرَ لَنَا هَذَا الْبَحْرُ»
كافٍ فلا حاجة إلى قوله: «كما سخرت البحر لموسى» لأن^(١) فرق البحر
لموسى لا يسمى تسخيراً، بل هو أعظم من التسخير.

وأيضاً: فإنَّ الله قد سخَّرَ لَنَا مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، فالتسخير
نوعان: نوعٌ معتمد، ونوعٌ خارق للعادة.

فإن كان طلب التسخير المعتاد لم يكن في تشبيهه بخوارق العادات دون
غيرها فائدة، بل يقال: سخَّرَ لَنَا كَمَا سَخَّرَتَهُ لِمَن سَلَّمَتَهُ مِنْ عَبْدَكَ، وكما
سخَّرت لَنَا مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وإن أراد به خرق العادة كما خرقت العادة^(٢) لموسى وإبراهيم وداود
وسليمان = كان هذا جهلاً، فإنَّ ركوبَ البحر والسلامة فيه ليس فيه خرق
عادة.

والكلام المعروف في مثل هذا أن يقال: يا من فرقَ البحَرَ لموسى،
وجعل النار برداً وسلاماً على إبراهيم، وألان الحديد لداود^(٣) [ت ٢٧]
وسخَّرَ الريحَ والجَنَّ لسليمان، سخَّرَ لَنَا هَذَا الْبَحْرُ؛ لأنَّ هَذَا وصَفَ اللَّهُ
بكمال القدرة العظيمة^(٤) التي فعل بها هذه الأمور الخارقة للعادة، فيقال: يا

(١) (م): «فلا حاجة إلى التشبيه، مع أن فرق...».

(٢) (ت): «كما خرقها».

(٣) «وألان الحديد لداود» من (ت).

(٤) (ت): «وصف الله تعالى بالقدرة والعظمة».

من فَعَلَ هذَا افْعَلْ بنا هذَا.

وَأَمَّا أَنْ يُقَالُ: «سَخَرْ لَنَا هذَا كَمَا سَخَرْتْ هذَا»، فَلِمَ يُعْرَفُ عَنِ
الْمُتَقْدِمِينَ مُثْلَ هذَا الْكَلَامِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُنْكَرِ الَّذِي لَا يَقُولُهُ مِنْ^(١)
يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ. وَالنَّاُرُ لَمْ تُسَخِّرْ لِإِبْرَاهِيمَ بَلْ جُعِلَتْ عَلَيْهِ بِرَدًا وَسَلَامًا، فَلِمَ
يَتَفَعَّلْ هُوَ بَهَا مَعَ كُوْنِهَا نَارًا بَلْ عُيْرَتْ صَفْتُهَا، وَتَسْخِيرُ الشَّيْءِ يَكُونُ لَمْنَ
يَتَفَعَّلْ^(٢) بِهِ مَعَ بَقَاءِ حَقِيقَتِهِ.

وَكَذَلِكَ مُوسَى فُلِقَ لِهِ الْبَحْرُ، وَلَا يُقَالُ لَمْثِلِ هذَا تَسْخِيرٍ، بَلْ هَذَا أَبْلَغُ
مِنَ التَّسْخِيرِ [١٧م]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَسَخَرَ لَكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ جِمِيعًا
مِنْهُ»^(٣) [الْجَاثِيَةُ: ١٢]، وَقَالَ: «وَسَخَرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ»^(٤) وَسَخَرَ لَكُمُ الْشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ دَائِرَيْنِ وَسَخَرَ لَكُمُ الْأَيَّلَ وَالنَّهَارَ» [إِبْرَاهِيمُ: ٣٢ - ٣٣]، وَقَالَ تَعَالَى:
«وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالثُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِإِمْرِهِ» [الْأَعْرَافُ: ٥٤].

وَقَالَ تَعَالَى: «فَسَخَرْنَا لَهُ الْيَمَّعَ بِأَمْرِهِ رُخَاءَ حِيثُ أَصَابَ»^(٥) وَالشَّيَطِينَ كُلَّ بَنَاءٍ
وَعَوَادِصَ^(٦) وَأَخْرَيْنَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ» [ص: ٣٦ - ٣٨]، وَقَالَ تَعَالَى: «وَجَعَلَ لَكُمْ
مِنَ الْفُلْكَ وَالْأَنْعَمِ مَا تَرِكُونَ»^(٧) لِتَسْتَوُا عَلَى ظُهُورِهِ ثُرَّتَذْكُرُ أَنْعَمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا أَسْتَوَيْتُمْ
عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّذِي سَخَرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ» [الرَّحْمَنُ: ١٢ - ١٣]
وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّا سَخَرْنَا لِجِبَالَ مَعَهُ وَلِسَبِحَنَ بِالْعَشَيِّ وَالْأَشْرَقِ» [ص: ١٨]^(٨).

(١) (ت): «الذِي يَقُولُهُ مِنْ لَا».

(٢) (ت): «الشَّيْءُ أَنْ يَتَفَعَّلْ».

(٣) الْآيَةُ لَيْسَ فِي (ت).

(٤) الْثَلَاثُ الْآيَاتُ الْأُخْرَى زِيَادَةُ مِنْ (ت).

الموضع الخامس: قوله^(١): (وامسخهم على مكانتهم) فإنَّ هذا دعاءً بالمسخ، وهو غير جائز ولا يُجاب، والله أخبرَ أنه لو شاء فعل ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ نَشِاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾ [يس: ٦٧]. والله تعالى مسخَ قوماً فردةً وخنازيرَ لنوعٍ من الكفر، وكذلك يمسخُ من هذه الأمة قوماً فردةً وخنازيرَ، وهذا في أنواعٍ من الكفر؛ كاستحلال المحرّمات؛ من سبّ الصحابة رضيَ اللهُ عنْهُمْ والخمر والمعازف، ونحو ذلك.

وأما المسلم العاصي فلا يجوز الدعاء عليه بالمسخ، ولا يستجاب ذلك، وقد حرمَ الله الاعتداء في الدعاء، والصائل يُدفع بما يكفي شره، فإذا دُعى عليه بما يكفي شره حصل المقصودُ من غير احتياج إلى مسخِه.

الموضع السادس: قول القائل: (بسم الله بابنا، تبارك حيطانا، يس سقينا) دعاء ليس مأثوراً ولا من جنس المأثور^(٢)، وهو مما تنكره القلوب، فإنَّ جَعْلَ كلام الله بمنزلة الباب والسقف والحيطان يحتاج مثله إلى أثر، وإلا فهو بدعة، وقد يُفهم من ذلك انتقاد حُرمته.

الوجه^(٣) السابع: أن يقال: مقصود هذا الدعاء كله تيسير الركوب في البحر ودفع العدوّ، وهذا مطلوبٌ يسير ليس هو من^(٤) أعظم المطالب، فإنَّ غالباً من يركب البحر من الكُفّار والفساق يحصل لهم هذا، ليس هو مما

(١) سقطت من (م).

(٢) (م): «ليس مأموراً... جنس المأمور»، وما في (ت) أصح.

(٣) (ت): «الموضع».

(٤) من (ت).

يُحتاج فيه أن تُبتدَل فيه آياتُ الله وأسماؤه هذا الابتذال.

الوجه الثامن: أَنَّ هذا الدعاء لو كان سائغاً مسروعاً لم يكن مشروعًا إلا من يقصد ركوب البحر، فاما الدعاء به في المساجد والبيوت وغيرها من غير ركوب البحر، فإنه لا يفعله إلا جاهل لا يفقه ما يقول، أو يستهزئ بالله، وعلى التقديرتين^(١) فيستحق العقوبة على ذلك، كمن يقول وهو لا يريد الركوب: «اللهم سَخِّرْ هذَا الفيل و هذَا الجمل و هذَا الفَرَس و البَغْل و الحَمَار» وليس هناك شيءٌ من الدواب، ولا هو يقصد ركوبه! فإنَّ هذا إما جاهل بما يقول أو مستهزئ بمن يناجيه!

أو يقول -ولا طعام عنده وهو لا يريد الأكل-: «اللهم أطعني من هذا الطعام».

الوجه التاسع: أَنَّ هذا فيه انتزاع آيات من القرآن ووضعها في غير موضعها، وآيات أُنْزَلت لمعانٍ استُعْمِلَت في غير تلك المعانٍ، وهذا إن كان سائغاً فيسوغ بقدر الحاجة، فاما أن يُجْعَل ذلك حِزْبًا [١٨م] يُتَلَى كما يُتَلَى القرآن، ويُجْتَمِع^(٢) عليه في أوقات معتادة، فهذا لا يسوغ^(٣).

وقد تنازع الناسُ في قراءة «آيات الحرَس»^(٤) مع أنها قرآنٌ محض لم

(١) (ت): «كل تقدير».

(٢) (م): «ويجتمع».

(٣) صنف في الاقبас غير واحد منهم السيوطي في رسالة ضمن «الحاوي»: (١/٢٥٩ - ٢٨٤)، ورسالة «الاقباس أنواعه وأحكامه» للعسركر.

(٤) وهي آيات تُجمِع وتُخَص بالقراءة وتسمى «آيات الحرَس». وقد اعتاد بعض المشايخ على قراءتها، انظر «السيير»: (٧/٢٢)، و«ذيل طبقات الحنابلة»: (٣/١١٣)،

يُخْلِطُ بغيره، فكرها طائفه^(١) [ت ٢٨٠] من العلماء؛ لأنَّه تلاوة للقرآن على غير الوجه المشروع، فأشبها تنكيس السورة، فإنه منهى عنَّه بالاتفاق، ومن رَّخص في قراءة «آيات الحَرَس» فإنه قد^(٢) جاء بعض ذلك حديث رواه ابن ماجه^(٣).

وأما صاحب هذا الحزب وأمثاله فإنه خَلَطَ كلامَ الله بغيره، ووضعَ

= ٤ / ١٧٧)، وقد عَدَّها أبو شامة المقدسي من البدع، وأنَّها لا أصل لها، في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٢٦١).

(١) (ت): «ومن رخص في ذلك قال: قد...».

(٢) رقم (٣٥٤٩). والحديث هو: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه أبي ليلى قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ إذ جاءه أعرابي فقال: إن لي أناًحاً وجماًعاً. قال: «ما واجع أخيك؟» قال: به لمم. قال: «اذذهب فأتنى به» قال: فذهب فجاء به فأجلسه بين يديه. فسمعته عَوْذَه بفاتحة الكتاب، وأربع آيات من أول البقرة، وأيتين من وسطها، ﴿وَإِنَّهُمْ كُفَّارٌ إِلَّا هُوَ أَحَدٌ﴾، وأية الكرسي، وثلاث آيات من خاتمتها، وأية من آل عمران أحسبه قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ إِلَهٌ إِلَّا هُوَ﴾، وأية من الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ الَّذِي خَلَقَ...﴾ الآية، وأية من المؤمنين: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخْرَى لَا يُرْهِنَ لَهُ بِهِ﴾، وأية من الجن: ﴿وَلَئِنْ يَعْلَمْ جَدِيرِنَا مَا أَنْتَذَ صَدِيقَهُ وَلَا وَلَدَهُ﴾، وعشرين آيات من أول الصافات، وثلاث آيات من آخر الحشر، و﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، والمعوذتين. فقام الأعرابي قد برأ، ليس به بأس.

وآخر جه الطبراني في «الدعاء» (ص ٣٣٠)، والحاكم: (٤٥٨ / ٤) وقال: قد احتاج الشیخان رَجُلَيَّةَ عَنْهَا بِرَوَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ كُلَّهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ غَيْرُ أَبِي جَنَابِ الْكَلَبِيِّ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَعَلَقَ الْذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ، وَقَالَ الْبَوَصِيرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ»: (٢٢٥ / ٢): هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ أَبِي جَنَابِ الْكَلَبِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّةَ.

الآيات في^(١) غير مواضعها، وأيات أُنْزِلت في بيان حال الكفار ومنعهم عن الهدى، واستُعملت في دفع العدو، والله ذَكَرَها مخْبِرًا بها، وهذا ذَكْرُها داعيًّا بها.

وهذا إذا سُوّغ استعماله وقت الحاجة، فلا يجوز أن يجعل حزبًا يُتلنَى ويُجَمَّع عليه، ولو جاز هذا الجاز لـكُلَّ^(٢) شخص أن يصنع في آيات الله وأسمائه مثل هذا، ويصنف شيئاً عَمِيلًا^(٣) لغرض معين مع ما فيه من الخطأ والضلال، ويَجْمَع عليه طائفة من الجهال يتلونه بالغدو والأصال، كما يُتلنَى كلامُ الملك المتعال.

وقد تنازع العلماء في قراءة القرآن بالإدارة^(٤)، كما يُفعَل بالإسكندرية،

(١) (م): «وأما هذا الحزب... كلام الله... الآيات في».

(٢) (ت): «لكان كل».

(٣) «عَمِيل» ليس في (م).

(٤) (ت): «قراءة الإداره». وصفة الإداره: أن يقرأ بعضهم شيئاً من السورة، ثم هذا يتم ما قرأه هذا، وهذا يتم ما قرأه هذا، ومن كان لا يحفظ القرآن يترك قراءة ما لم يحفظه، فلا يحصل لواحد جميع القرآن.

ومن صفاتها: قراءتهم للسورة مجتمعين بصوت واحد.

وخلالصة كلام المصنف فيها: أنها حسنة عند أكثر العلماء، وقد كرهها طوائف من أهل العلم؛ كمالك، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، ومن رَحْصَ فيها بعض أصحاب الإمام أحمد لم يقل: إنها أفضل من قراءة الانفراد، بل قراءة كُلَّ على حِدة أفضل من قراءتهم مجتمعين بصوت واحد.

وأما قراءة واحد والباقيون يستمعون له فلا يكره بغير خلاف، وهي مستحبة، وهي التي كان الصحابة يفعلونها كأبي موسى وغيره.

=

فكرها مالك وطائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم، وقال في «العتيبة» عن مالك^(١) لما سُئل عن القوم يجتمعون ويقرؤون في السورة الواحدة؟ فقال: هذا بدعة، ولم يكن من عمل الناس^(٢). وإن كان رَّحْصَ فيها آخرون منهم ومن غيرهم، مع أنها قراءة كلام الله مَحْضًا.

الوجه العاشر: أن استعمال مثل^(٣) هذا الحزب ذريعة إلى استعمال ما هو شرًّا منه كـ«الحزب الكبير»^(٤)، فإنَّ في ذلك من الأمور المنكرات والدعوات المحَرَّمات ما يتعمَّن النهي عنه على أهل الديانات.

وإن كان قائله فيه زهُدٌ وعبادةٌ، وله دين وإرادة، وكان له نوعٌ من المكاففات وخوارق العادات= فهذا لا يوجب عصمةً صاحبه، ولا علمه بأسرار العبادات، ولا أن يَسُنَّ^(٥) شيئاً من الأذكار والدعوات، إذ السنن المشروعة في أمور الدين للأئمَّة والمرسلين لا لآحاد الصالحين.

= انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣١/٥٠)، و«الاختيارات الفقهية» (ص ٩٨)، و«الاقتضاء»: (٢/١٤٢). وقد ذكر الشاطبي هذه القراءة في البدع المُخَفَّفة. «الاعتصام»: (٢/٢٩٧).

(١) أثر مالك ذكره في «البيان والتحصيل»: (١/٢٩٨)، والنبوى في «التبیان» (ص ١٣٠) والمصنف في عدد من كتبه كما سلف قریباً. وكتاب «العتيبة» لابن حبيب لم يطبع، وهو مضمن في «البيان والتحصيل» لابن رشد.

(٢) «وقال في العتبة...» إلى هنا سقط من (ت).

(٣) من (ت).

(٤) وهو المعروف بـ«حزب البر».

(٥) (م): «يسْتَنَّ».

وذلك مثل قوله في «الحزب الكبير»^(١): (فَالسَّعِيدُ حَقًا مِنْ أَغْنِيَتَهُ عَنِ السُّؤَالِ مِنْكَ، وَالشَّقِيقُ حَقًا مِنْ حَرَمَتَهُ^(٢) مَعَ كثرة السُّؤَالِ لَكَ، فَاغْتَنِ بِفَضْلِكَ عَنِ سُؤَالِنَا مِنْكَ، وَلَا تُحْرِمَنَا مِنْ رَحْمَتِكَ مَعَ كثرة سُؤَالِنَا لَكَ).

فيقال: من المعلوم أنَّ أحداً من المكلَفين لا يستغني عن سؤال الله، بل السُّؤَالُ عَلَيْهِ فَرْضٌ فِي صَلَاتِهِ بِقولِهِ: [م ١٩] ﴿أَهَدِنَا الْصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الظَّالِمِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]،

وقد ثبت في «ال الصحيح»^(٣) أنَّ الله تعالى يقول: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنِ عَبْدِي وَلَعَبْدِي مَا سُأَلَ، إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ اللَّهُ: حَمَدْنِي عَبْدِي، إِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ اللَّهُ: أَنْتِ عَلَيَّ عَبْدِي، إِذَا قَالَ: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قَالَ: مَجْدِنِي عَبْدِي، إِذَا قَالَ: ﴿إِنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَسْتَعِيْنُ﴾ قَالَ: هَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنِ عَبْدِي وَلَعَبْدِي مَا سُأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهَدِنَا الْصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الظَّالِمِينَ قَالَ: فَهُوَ لَاءُ لَعَبْدِي، وَلَعَبْدِي مَا سُأَلَ»^(٤).

وهذا دعاء واجب على كل مسلم في كل صلاة، لا صلاة إلا به، وعند جمهور العلماء أنه رُكن في الصلاة لا تصح الصلاة إلا به، وهو قول مالك

(١) «حزب البر»: (ق ٢٠).

(٢) مخطوطة الحزب: «أحرمتهم».

(٣) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) «وقد ثبت في...» إلى هنا زيادة من (ت).

والشافعي وأحمد في المشهور عنه وأبي يوسف وغيرهم، وعند^(١) بعضهم هو واجب وتاركه مسيءٌ آثم^(٢) وإن لم يوجبا عليه الإعادة، كما ي قوله أبو حنيفة ومحمد^(٣).

ومعلوم أنَّ ما كان واجباً على العبد لم يكن مُستغنياً عنه، إذ لا بد للعبد من أداء الواجبات، والصلة عمود الدين لا تسقط لا عن الأنبياء ولا عن الأولياء ولا غيرهم، ومن اعتقاد سقوطها عن خواص الأولياء فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتيل.

فإنَّ كثيراً من أهل الضلال يعتقدون سقوط الواجبات عن الأولياء الوالصلين إلى الحقيقة، ويتأولون قوله: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَقَّاً يَأْتِكَ الْيَقِيرُ﴾ [الحجر: ٩٩]، قالوا: فإذا حصل اليقين سقطت العبادة. وهذا من جنس قول القرامطة الباطنية من المتكلسفة وغيرهم، الذين يرون العادات رياضة النفس حتى تصل إلى المعرفة التي يدعونها، فإذا وصل إلى المعرفة سقطت عنه^(٤).

ومن المعلوم [ت ٢٩] أنَّ هذا خلاف دين الإسلام، وأنه قد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام: أن الصلوات الخمس لا تسقط عن أحد من

(١) العبارة في (م): «وأحمد والمشهور عند أبي يوسف وعند...».

(٢) من (ت).

(٣) انظر «المغني»: (١٤٦-١٤٧/٢)، و«الوسط»: (١٠٩/٢) للغزالى، و«الذخيرة»: (١٨٢-١٨٣/٢) للقرافي، و«مختصر اختلاف العلماء»: (٢٩٥/١)، و«بدائع الصنائع»: (١٦٠/١).

(٤) وقد رد عليهم المصنف في مواضع كثيرة، انظر «الفتاوى»: (٩٥-٩٦/٢)، (٥٠٣، ١٦٦، ٤١٧/١١)، (٥٤١-٥٣٩). فما بعدها،

الأولىء ولا شيءٌ من واجباتها إلا لعذر شرعيٍّ، مثل سقوط الطهارة للعجز عن استعمالها لعدم أو خوف ضررٍ، وسقوطها بالجنون، وسقوط فعلها بالإغماء. وفي وجوب القضاء نزاع مشهور، ونحو ذلك مما هو معروف في مواضعه.

وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكُمُ الْيَقِينُ﴾ المراد به ما يوْقَنُ به من الموت وما بعده باتفاق السلف^(١)، كما في قوله الذي حكاه عن الكفار: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾^(٢) قَالُوا لَمَنْ كُنُّ مِنَ الْمُصَلَّيْنَ وَلَمْ نَكُنْ نُطْعَمُ الْمُسَكِّيْنَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْحَاطِيْنَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّيْنِ حَتَّىٰ أَتَنَا الْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٧]. ومنه قول النبي ﷺ عن عثمان بن مظعون: «أما هذا فقد جاءه اليقينُ من ربه»^(٣).

ولهذا قال الحسن البصري: «لم يجعل الله لعبد المؤمن أجلًا دون الموت»^(٤).

ولهذا قال الجنيد: تكلمَ قومٌ^(٤) بإسقاط الأعمال، وهذه عظيمة، والذي

(١) نقله الطبرى في «تفسيره»: (١٤ / ١٥٤ - ١٥٧) عن أهل التأويل، والواحدى فى «الوسیط»: (٣ / ٥٣) عن جماعة المفسرين، وانظر رسالة «الإجماع في التفسير» (ص ٣٣٤ - ٣٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٨٧). والعبارة في (ت): «قول النبي ﷺ: أما عثمان بن مظعون فقد أتاه...».

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٨)، وأحمد في «الزهد» (ص ٢٧٢)، وابن المقرئ في «المعجم» (٧٥٠). ولفظه في (ت): «العبد من أجل».

(٤) (م): «قومًا»، وفي مصادر الخبر – في إجابة على سؤال –: «إنَّ هذا قول قومٍ تكلموا...». والعبارة في (ت): «قال الجنيد عن هؤلاء: الزنا والسرقة وشرب الخمر خير من قول هؤلاء».

يُزني ويُسرق أهون من هذا^(١). أو كما قال.

وأيضاً: فإن هذا كلام متناقض، فإنه يسأل أن يغنية عن السؤال فيسقط [م ٢٠] السؤال بالسؤال، ويذكر أن الحرمان قد يقترن بكثرة السؤال^(٢)، وأن السعيد من أغنته عن السؤال، فإن كان هذا الكلام حقاً فصاحب هذا السؤال ليس بسعيد؛ لأنه لم يُغْنِه^(٣) عن السؤال.

وإن لم يكن سعيداً ولكن يطلب أن يكون سعيداً...^(٤) أيضاً في جميع ما يعرض له من الحاجات أن يسأل الله تعالى ذلك فيقضيه له، فالسؤال إن كان سبباً للسعادة فهو مشروع، فلا يسأل الله أن يرفع سبب سعادته، وإن لم يكن سبباً للسعادة فلا يشرع هذا السؤال.

وإن قيل: هذا السؤال بعينه هو سبب السعادة دون غيره = كان هذا معلوماً
البطلان، فإن هذا السؤال لم يسأله أحدٌ من الأنبياء والمرسلين، ولا من
المهاجرين الأولين، وهم أسعد الخلق.

ثم هو متناقض في نفسه، فإن الرغبة في الشيء تناقض الزهد فيه، والسائل مريد للسؤال، فكيف يريد السؤال مع إرادته عدم السؤال؟!

(١) ذكره أبو نعيم في «الحلية»: (٤/٣٨٦)، وأبو القاسم القشيري في «الرسالة»: (١/٧٨-٧٩).

(٢) (م): «أن الحرمان بكثرة السؤال قد يكون».

(٣) (م): «لم يعتذر»، وما في (ت) أصح.

(٤) كلمة طُمِس بعضها لم تتبين لي.

وهو^(١) أراد عدم النوع مطلقاً بإرادة واحدٍ منه، ووجود الواحد من النوع
ينافي عدمه^(٢).

وأيضاً: فيقال: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضِبْ عَلَيْهِ»^(٣)، فكيف يكون^(٤)
السعيد من أغناه عن السؤال؟! والسؤال لله يكون إما واجباً وإما مستحيلاً،
فكيف يكون السعيد من يترك الواجبات والمستحبات؟! قال تعالى:
﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، وقال تعالى: **﴿وَلَى رِبِّكَ فَأَرْعَبَ﴾**^(٥)
[الشرح: ٨]، وقال تعالى: **﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِلَهٌ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾**
[الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: **﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَانَ ضَرَّرُوا لَكُنْ قَسَّتْ قُلُوبُهُمْ**
وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٣]، وقال تعالى: **﴿تَسْجَافُ**
جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ حَوْقًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال تعالى:
﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَرِّعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَا رَعْبًا وَرَهْبًا﴾ [الأنياء:
٩٠].^(٦)

وقد أخبر الله تعالى عن أنبيائه؛ كآدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم سؤاله ودعاه، وهؤلاء أسعد الخلق وأفضلهم، فكيف يكون السعيد

(١) غير واضحة ولعلها ما أثبت.

(٢) من قوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعِيدًا...» إلى هنا زيادة من (ت).

(٣) تقدم تخريرجه (ص ٤٦).

(٤) (ت): «فكيف أن لا يكون ويكون».

(٥) الآية من (ت).

(٦) الآيات الثلاث الأخيرة زيادة من (ت).

من لا^(١) يسأل الله لغناه عن سؤاله؟!

فإن قيل: المراد أن يعطيه بدون السؤال فلا يُحوجه أن يسأل^(٢).

قيل: لم يحصل لأحد جميع مطالبه الدينية والدنيوية بدون السؤال لله تعالى، لا لأولي العزم ولا لمن دونهم، بل سيد الخلق محمد ﷺ كان أعظم الناس سؤالاً لربه، وبذلك أمره ربُّه^(٣) فقال: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَأَنْصَبْ ﴿٧﴾ وَلِلَّهِ رَبِّكَ فَأَرْغَبَ﴾ [الشرح: ٧-٨]، وقال تعالى: ﴿فَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا﴾ [النصر: ٣]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَعْيِنُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأనفال: ٩]^(٤)، وقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْ فِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقد ثبت في «ال الصحيح»^(٥) أنه كان يوم بدر يقول: «اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم... اللهم...» حتى أنزل الله الملائكة...^(٦) وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الرَّسُولُ يُنَذِّلُ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ إِيمَانَ بِاللهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُنْتُهِ وَرَسُولِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رَسُولِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطْعَنَا عُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمُصِيرُ﴾^(٧) لَا يُكْلِفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيَنَا أَوْ أَخْطَلْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ وَعَلَى الَّذِينَ مِنْ

(١) (م): «لم».

(٢) العبادة في (ت): «المراد بذلك... بدون سؤال... إلى السؤال».

(٣) (م): «به».

(٤) الآيات الثلاث زيادة من (ت).

(٥) أخرجه مسلم (١٧٦٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) كلمة مطمئنة لعلها «بالنصر».

قَبْلَنَا رَبَّنَا وَلَا تُحِمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ[ۖ] وَأَعْفُ عَنَّا وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنَّ
مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿١﴾ [البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦].

والادعية في القرآن كثيرة، مثل قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنَّنَا سَيِّئْنَا أَوْ
أَخْطَلْنَا...﴾ الآية، فهذا دعاء شرعه الله لرسوله وللمؤمنين.

والادعية في الأحاديث الصحيحة كثيرة جدًا مما كان يدعوه بها رسول الله
صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويعلّمها للمؤمنين، بل المقام المحمود الذي يغبطه به الأوّلون
وآخرون هو الشفاعة يوم القيمة، وهو سؤال لربه ودعاء له، فإذا كان في
أفضل مقاماته داعيًا لربه، فكيف يكون غيره مُستغنِيًا عن السؤال؟!

وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا إذا توسلوا به واستشفعوا به واستسقوا به إنما
يتوسلون بدعائه وسؤاله، وهذا هو استشفاعهم به واستسقاوهم به، ولهذا
قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحديث الصحيح لما أجدب الناس عام
الرمادة: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبينا فتسقينا، وإننا نتوسل إليك بعم
نبينا فاسقينا»^(٢). فإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه وسؤاله، وتتوسلوا بعده
بدعاء العباس وسؤاله لقربه منه. وكذلك معاوية استسقى بيزيد بن الأسود
الجرشي^(٣) وقال: «اللهم إنا نستسقى إليك بخيارنا [م٢١] بيزيد، يا يزيد ارفع

(١) هنا تنتهي نسخة (ت)، وقد ختمها الناسخ بقوله: «سبحان ربك رب العزة عما
يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد
وآله وصحبه أجمعين». وفي الطرة: «بلغت مقابلة على أصله».

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٠) عن أنس أن عمر... الحديث.

(٣) (م): «الحرشي» - بالحاء المهملة - وهو تصحيف.

يديك إلى الله» فرفع يديه يدعو ويدعون(١).

ولهذا قال العلماء: يستحب الاستسقاء بأهل الصلاح والدين، والأولى أن يكون من أقارب رسول الله ﷺ، فيتولّ إلى الله بدعائهم، ولو كان التوسل بذات النبي ﷺ والإقسام به على الله مشروعًا، لكان التوسل بذاته والإقسام به على الله حيًّا وميتًا أولى من العباس ويزيد بن الأسود وغيرهما؛ لأن ذاته أفضل من ذواتهم، والإقسام به على الله – إن كان القسم بالملحق مشروعًا – أولى من الإقسام بهم، بخلاف ما إذا كان التوسل بدعاء الشخص وسؤاله، فإنه يتعدّر(٢) بموت النبي ﷺ كما يتعدّر الاتمام به في الصلاة والجهاد معه.

ومن هذا الباب: الحديث الذي رواه الترمذى والنسائى وغيرهما عن عثمان بن حُنَيْفَ أَنَّ أَعْمَى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَرْدَعْ عَلَيَّ بَصْرِيِّ، فَأَمْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأْ وَيَصْلِي رَكْعَتَيْنِ وَيَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتُوَجَّهُ إِلَيْكَ بْنَيْكَ مُحَمَّدَ بْنَيِّكَ الرَّحْمَةَ، يَا مُحَمَّدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَتُوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي لِتَقْضِيهَا، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْ فِيَ»(٣).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (٤٤٨/٩)، والبسوي في «المعرفة»: (٣٨١/٢)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد»: (٩/٢١٥).

(٢) العبارة في (م): «فَمَا يَعْدُ»، وكذا في الموضع الثاني، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٢٤٠)، والترمذى (٣٥٧٨)، والنسائى في «الكبرى» (١٠٤١٩)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وابن خزيمة (١٢١٩)، والحاكم: (٣١٣/١). قال الترمذى: حديث حسن صحيح غريب. وصححه ابن خزيمة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيفيين.

فهذا جاء إلى النبي ﷺ يطلب منه سؤاله لله، وأمره النبي ﷺ أن يدعو هو أيضاً، ويتوسل إلى الله بسؤال الرسول، ولهذا أمره أن يقول في الدعاء: «اللهم فشفعْه في»، قال ذلك على أن النبي ﷺ دعا له، وأمره هو أن يسأل الله قبول شفاعة الرسول فيه. وكذلك حديث الأعرابي وسؤاله الغيث وإزالته، وهو في «الصحيحين»^(١).

ومن قال: إن العبد قد يستغني عن سؤال الله ودعائه؛ فهو بمنزلة من قال: إنه يستغني عن عبادة الله وطاعته، بل سؤال الخلق لربهم أكثر من عبادتهم، فإنه يسأل المؤمن والكافر، ولا يعبد إلا المؤمن، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَكُوكُ الْصُّرُفُ الْبَحْرِ حَصَلَ مَنْ تَدَعَوْتَ إِلَيْهِ أَيَّاهُ فَلَمَّا نَجَدْكُوكُ إِلَى الْبَرِّ أَغْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَنُ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

وإن قيل: المراد بذلك: يُلهمه عبادته وطاعته فيغنه عن سؤاله.
قيل: سؤاله ودعاؤه الواجب والمستحب من أكبر عبادات العبد وطاعته، فكانه قال: لا تجعلني أعبدك بسؤالك والتضرع إليك.

وكذلك لمَّا قيل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]. قيل: «عبده» هنا هو الذي يعبد بما أمر، والدعاة الواجب والمستحب من جملة ذلك.
فإن قيل: مراده: حاجات الدنيا، أي: اقضها لي بدون سؤال.

قيل: هذا باطل لوجوه:

(١) البخاري (٩٣٣)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

أحداها: أنه لم يخُصَّ سؤالاً من سؤال.

[م ٢٢] الثاني: أنه قال: (فأَخْوَ الصَّلَاحَ مِنْ أَصْلَحَتِهِ، وَأَخْوَ الْفَسَادَ مِنْ أَضَلَّلَتِهِ، وَالسَّعِيدُ حَقًا مِنْ أَغْنَيَتِهِ عَنِ السُّؤَالِ مِنْكَ) ^(١) وسياق الكلام يقتضي أنه طلب الاستغناء عن طلب الصلاح.

الثالث: أنه يقال: والسعيد مأمور بطلب مصالح دينه ودنياه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَّفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَّفِي النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١].

وقد كان النبي ﷺ في الأدعية المأثورة عنه فعلاً وتعليناً لأمهه يذكر صلاح الدين والدنيا، كقوله: «اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واعافي وارزقني» ^(٢).

وقوله: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دُنْيَاي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي» ^(٣).

وقوله في الحديث الصحيح: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغترم» ^(٤).

وقوله في الصحيح: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من ضلوع الدين

(١) «حزب البر»: (ق ٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٧) من حديث الأشجعي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٨٣٢)، ومسلم (٥٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وغلبة الرجال»^(١).

وقوله في الحديث الصحيح: «اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، مُنْزَل التوراة والإنجيل والقرآن، أعودُ بك من شر كل دابة أنت أخذ بناصيتها، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعده شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنّي الدين وأغبني من الفقر»^(٢).

وفي الترمذى: «ليسأل أحدكم ربّه حاجته كلها حتى يشسّع تعليه إذا انقطع، فإنه إن لم يُيسّره لم يتيسر»^(٣).

وما زال الأنبياء وأتباعهم يسألون الله مصالح دينهم ودنياهם وآخرتهم، فمن هو الذي استغنى عن سؤال الله تعالى؟!

ثم خاصية العبد أن يسأل ربه، وخاصية الرب أن يجيئه، فمن ظن أنه يستغني عن سؤاله فقد خرج عن ربوة العبودية.

وهذا من حماقات الجهل الذين يسلكون مسلك المتفلسفة في العبادات ويقولون: إن المقصود منها إصلاح أخلاق النفس لتسعد للعلم، فيجعلون غاية الإنسان هو العلم، ويجعلون العلم ما يعرفونه من العلم الإلهي، وهم

(١) أخرجه البخاري (٢٨٩٣)، ومسلم (١٣٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تقدم تحريره مطولاً، والكلام على لفظ: «إنه إن لم يُيسّره لم يتسر» (ص ٤٦) حاشية ٢٠.

ضالون في هذا وهذا، كما قد بُسط في موضعه^(١)، فإن نفس حُبّ الله هو من كمال النفس وسعادتها التي لا يتحصل إلا بها، وليس هو^(٢) مقصود، والعلم بالله مقصود لنفسه، والعلم الإلهي الذي عندهم غايتها معرفة وجود مطلق [٢٣م] لا يتصور إلا في الأذهان لا في الأعيان.

وهو لاء يجعلون الدعاء إنما هو قوة للنفس لتأثر في هَيُولِي العالم^(٣)، والشفاعة إنما هي فيض تفيض من الشافع على المشفوع، كما يفيض شعاع الشمس، فليس عند هؤلاء في الحقيقة سؤال الله ولا عبادة له، وعندهم كمال النفس في الفلسفة: التشبيه بالإله على حسب الطاقة، فلا يجعلون العبد عابداً لربه، ولا مستغلياً به، بل تفيض عنه الأمور كما تفيض عن ربّ عندهم، وعن العقول كالعقل الأول، والعقل الفعال، ويَدِعون أن العقول التي يثبتونها هي من الملائكة في لسان الأنبياء، وهذا من أعظم الباطل الذي قد بُسط الكلام عليه في غير هذا الموضع^(٤).

بل الملائكة من أعظم المخلوقات عبادة لله وسؤاله، كما أخبر الله

(١) انظر «الرد على المنطقين» (ص ١٤٥)، و«الصفدية»: (٢/٢٣٢)، و«الفتاوى»: (٩/١٣٦).

(٢) أي العلم الإلهي الذي عندهم.

(٣) الهيولي: لفظ يوناني بمعنى: الأصل والمادة، وفي الاصطلاح: جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورتين: الجسمية والتوعية. انظر «التعريفات» (ص ٢٥٧)، و«التوقف على مهمات التعريف» (ص ٧٤٥).

(٤) انظر ما سبق (ص ٢٠ - ٢٢)، و«الفتاوى»: (١١/٢٢٩ - مما بعدها).

عنهم في كتابه بقوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَكِنْ بِرُوأْفَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَيِّرُونَ لَهُ بِالْأَيْلَلِ وَالْأَنْهَارِ وَهُمْ لَا يَسْعَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨].

ومن ظنَّ أنه يستغني عن سؤال ربِّه دعاه ذلك إلى الاستنكاف والاستكبار، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ الآيات [غافر: ٧]. وفي «الصحيح»: «أن الملائكة تُصلّى على العبد ما دام في مصلاه»^(١).

فأين هذا مما تدعوه الفلاسفة من أن العقل الأول مُبدع كلَّ ما سوى الله، وأنَّ العقلَ الفعالَ مُبدع لكلَّ ما تحت الفلك؟

وقد وقع طائفةٌ من أصولهم في الكتب المنسوبة إلى أبي حامد، مثل «مشكاة الأنوار»، و«المضنوون به» وغير ذلك^(٢)، وكذلك في كتب البواني^(٣)

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨)، ومسلم (٦٤٩/٢٧٤) من حديث أبي هريرة رَجَلَهُ عَنْهُ.

(٢) سبق الكلام على كتبه ومدى ثبوتها وهل رجع عن بعضها (ص ٦١ - ٦٢).

(٣) البواني - نسبة إلى بونة على ساحل البحر بآفرقيا - هو أحمد بن علي بن يوسف أبو العباس المغربي، صاحب المصنفات في علم الحرف منها: «شمس المعارف الكبرى والوسطى والمصرى»، و«لطائف الإشارات» (ت ٦٢٢). انظر «ديوان الإسلام»: (١/٢٥)، و«الأعلام»: (١/١٧٤)، و«كشف الظنون» (٢/٢٠٦٢).

وقد ذكر المصنف البواني وبعض مقالاته في «الفتاوى»: (٤٥١/١٠) فقال: «وكلذك أصحاب دعوات الكواكب الذين يدعون كوكباً من الكواكب ويسجدون له ويناجونه ويدعونه ويصنعون له من الطعام واللباس والبغور والتبركات ما يناسبه، كما ذكره صاحب «السر المكتوم» المشرقي (وهو الفخر الرازي) وصاحب «الشعلة التورانية» البواني المغربي وغيرهما، فإن هؤلاء تنزل عليهم أرواح تخاطبهم وتخبرهم ببعض الأمور، وتقضي لهم بعض الموائع، ويسمون ذلك روحانية الكواكب. ومنهم من يظن أنها ملائكة وإنما هي شياطين تنزل عليهم» اهـ.

المتأخر وأمثاله. وفي كلام صاحب «الحزب» من هذه المواد الفاسدة ما أوجَّهَت مثل هذا الكلام، كما سنتَهُ عليه إن شاء الله، فإنه قد ذكر في مصَفِّ له قطعةً من الحقائق مبنية على أصولٍ متصوفةٍ الفلسفية، ويُشَبِّهُ أن يكون أحدَها من كتب صاحب الكتب المضنون بها، أو من نحوه.

وابنُ عربي، وابن سبعين، وابن^(١) الطفيلي صاحب رسالة حَيٍّ بن يقطان، وابن رُشد الحفيد = يستمدُون من كلامه. ومن هذا الباب وقعوا في الإلحاد الذي شاركوا فيه ملاحدة الشيعة، وهم يسمونه التوحيد والتحقيق، و[هو]^(٢) تحقيق الإلحاد الذي يخرج به الرجل من الدين كما تخرج الشعراً من العجين.

ثم إن صاحب الحزب خرج من ذلك إلى ضرورةٍ من الحلول والاتحاد المقيد أو المطلق، كما سندذكره إن شاء الله.

وأيضاً: فقول القائل: «والشقي حَقًا من حَرَمْتَه مع كثرة السؤال لك» كلامٌ مخالفٌ لما أخبر الله به رسوله، فإنَّ في الصحيح^(٣) عن النبي ﷺ

(١) (م): «أَبَيْ! وَهُوَ خَطَأٌ، وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ طَفَيلٍ القيسي أَبُو بَكْرِ الْأَنْدَلُسِيُّ، الطَّيِّبُ الْفِلِيسُوفُ، لَهُ تَصَانِيفٌ فِي الْفَلَسْفَةِ وَغَيْرِهَا (ت٥٨١). انظر: «عيون الأنبياء»: (٧٨/٢)، و«الإحاطة في أخبار غرناطة»: (٢/٤٧٨ - ٤٨٢)، و«وفيات الأعيان»: (٧/١٣٤).

وهذه الرسالة (حي بن يقطان) غرضه فيها بيان مبدأ النوع الإنساني على مذهب الفلسفه.

(٢) زيادة لعل السياق يستقيم بها.

(٣) كذا في (م)، وقد نسبه المصنف أيضًا لل الصحيح في «الفتاوى - التوسل والوسيلة» =

[م ٢٤] أنه قال: «ما من عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإنما أن يدخر له من الخير مثلها، وإنما أن يصرف عنه من السوء مثلها»، قالوا: يا رسول الله إذا نكثت؟ قال: «الله أكثر»^(١).

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إني لا أحمل هم الإجابة، وإنما أحمل هم الدعاء، فإذا ألمت الدعاء فإن الإجابة معه»^(٢).

وفي «الصحيحين»^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ينزل ربنا كل ليلة إلى

=
= (١) ٢٢٣)، وللصحيحين في «الفتاوى»: (١٠/٣١٩). ولم أجده في «الصحيحين»
ولا أحدهما.

(١) أخرجه أحمد (١١١٣٣)، وابن أبي شيبة: (٦/٢٢)، والبخاري في «الأدب المفرد»
٧١٠)، والبزار (٣١٤٣، ٣١٤٤ - الكشف)، وأبو يعلى (١٥١٥)، والحاكم:
(١/٤٩٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٨٩، ١٠٩٠)، وغيرهم من حديث أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد إلا أن الشيفيين لم
يخرجا عن علي بن أبي الرفاعي». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٤٨/١٠):
رجال أحمد وأبي يعلى وأحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير علي بن علي
الرفاعي وهو ثقة.

وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه آخرجه الترمذى (٣٥٧٣) وقال:
حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. ومن حديث جابر رضي الله عنه آخرجه
الترمذى (٣٣٨١).

(٢) لم أجده، وذكره المصنف في «الاقتضاء»: (٢/٢٢٩)، و«الفتاوى»: (٨/١٩٣)
وذكره تلميذه ابن القيم في غير موضع من كتبه.

(٣) البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: مَن يدعوني فأستجيب له، مَن يسألني فأعطيه، مَن يستغفرني فأغفر له. فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر».

وفي رواية: «لا أسأل عن عبادي غيري»^(١).

وفي «ال الصحيح»^(٢) أيضًا عنه أنه قال: «إن في الليل لساعة لا يوافقها رجلٌ مسلمٌ يسأل الله خيرًا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاها إياه، وذلك في كل ليلة».

وفي «ال الصحيحين»^(٣) عن يوم الجمعة مثله.

وقد قيل: سبب الإجابة إما الطاعة للأمر، وإما الإيمان بإجابته للداعي، فكيف يُقال: إنه يحرم عبده مع كثرة السؤال له؟ وإن هذا هو الشقي حقًا؟! ثم إن هذا سؤال له ممكן أن يكون صاحبه من الأشقياء الذين حرّمهم مع كثرة السؤال، وحيثئذ فيلزم أن لا يُدعى بهدا، فيكون هذا الدعاء باطلًا على قوله، كما هو باطلٌ على موجب الكتاب والسنة.

ومن ذلك قوله: (واذكرنا إذا غفلنا عنك بأحسن مما) ^(٤) تذكرنا به إذا ذكرناك، وارحمنا إذا عصيناك بأتّم مما ترحمنا به إذا أطعناك)^(٥).

(١) أخرجه أحمد (١٦٢١٥)، والنسائي (١٠٢٣٦)، وابن ماجه (١٣٦٧)، وابن حبان (٢١٢)، وغيرهم من حديث رفاعة الجهنمي رضي الله عنه. والحديث صحيح سنده المصنف في «الفتاوی - حديث التزول»: (٣٧٢ / ٥).

(٢) أخرجه مسلم (٧٥٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) البخاري (٩٣٥)، ومسلم (٨٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) نسخة الحزب: «ما» وكذا ما بعدها.

(٥) «حزب البر»: (ق ٣).

فيقال: هذا الدعاء من الأدعية المحرّمة التي لا يستجيبها الله، بمنزلة أن يقال: فَضْل أهل الكفر على أهل الإيمان، وأهل الفجور على أهل البر، وفَضْل الغافلين على الذاكرين! وهذا دعاء بخلاف ما أخبر الله أن يفعله، وبخلاف ما كتبه على نفسه، وسبقت به كلمته، وأخبرت به رُسُلُهُ عنه؛ وقد قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُقْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال: ﴿فَأَنْجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَهُ كُفُّوكَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَنْجَعَلُوهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

فقد أنكر سبحانه على من ظنَّ أنه يساوي بين أهل طاعته وأهل معصيته، فكيف بمن يطلب منه أن يفضل العبد العاصي على المطيع؟! وقد قال تعالى: ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وفي «ال الصحيح»^(١): «من ذكرني في نفسه ذكره في نفسي، ومن ذكرني في ملأ من حلقتي ذكره في ملأ...» الحديث. وفي «ال الصحيح»^(٢): «مَثَلُ الذِّي [٢٥ م] يذْكُرُ رَبَّهُ وَالذِّي لَا يذْكُرُهُ كمثُل الحَيٍّ وَالْمَيِّتِ».

والله تعالى يقول: ﴿وَمَا يَشْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢] فكيف يُسأل الله أن يذكر الميت الغافل بأحسن مما يذكر الحي الذاكِر؟!
وقد قال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقَوْنَ وَيُؤْتُونَ

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (٧٧٩) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْزَكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِإِيمَنِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: (وَاتَّبِعُوا التُّرْزَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)﴾ [الأعراف: ١٥٦-١٥٧].

فقد كتب رحمته لأهل طاعته المتقين لكتابه ولرسوله، وقد أخبر أنهم هم المفلحون، فكيف يكون من لم يطع الله ورسوله، بل يعصيه مثل هؤلاء؟! فهذا من الاعتداء في الدعاء الذي نهى الله عنه.

ولو قال الرجل: اللهم اجعلني أفضل من السابقين الأولين، لكان معتدياً، فكيف إذا قال: اجعل رحمتك لمن يعصيك أتمّ من رحمتك لمن يطيعك؟! والله قد وعد أهل طاعته بقوله: **﴿وَمَنْ يُطِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُدْخِلُهُ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلِيلِهِ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْرُ الْعَظِيمُ﴾** [النساء: ١٣]، وقال: **﴿وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ وَيُدْخِلُهُ نَارًا أَخْلَدِلَّا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِيَّبٌ﴾** [النساء: ١٤].

فإن قيل: قد يُراد بذلك أن المطیع قد يحصل له إعجابٌ وكِبْرٌ، وصاحب المعصية يحصل له ذُلٌّ وخشية.

قيل: من كان عنده كِبْرٌ أو عُجبٌ أو رباء فليس مطیعاً بل عاصياً، ومعصية^(١) الكِبْر والعجب والرباء أعظمُ من معصية شرب الخمر، فالشارب الخاشع الخائف من ربه أقرب إلى رحمة ربِّه من الصائم المتكبِّر المُعْجَب المُرَائِي. فمن ظنَّ أن الطاعة صُورَ الأَعْمَال فهو جاهم، بل اسم الطاعة يتناول طاعة القلب بالخوف والرجاء والإخلاص لله والشكروغير ذلك، أعظم مما يتناول طاعة البدن كالصيام والقيام والصدقة، قال الله تعالى:

(١) (م): «ومعصيته»، وكذا ما بعدها.

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُؤْلِمُ وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَسْرِقِ وَالْمَعْرِبِ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧].

وقد أجمع المسلمون على أن مجرد أعمال البدن بدون عمل القلب لا يكون عبادة ولا طاعة لله، وأن كل عمل لا يُراد به وجه الله فليس هو عبادة له. وفي «ال الصحيح»^(١): «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضِيَّةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»، وهذا باب واسع.

وقد يقال: المراد إذا وقَعنا في الغفلة والمعصية تداركنا برحمتك وإنْقذنا منها إلى الذكر والطاعة أعظم مما تفعل إذا لم^(٢) نقع في ذلك.

قيل: هذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أن يقال: فهذا طالب لأن يجعله ذاكراً مطيناً، لا أن يكون مذكوراً [م ٢٦] مرحوماً في حال الغفلة والمعصية أعظم مما يكون حال الذكر والطاعة.

والثاني: أنه لا يسوغ أن يدعوه بأن ينقله من حال الغفلة والمعصية إلى حال أفضل مما ينقله في حال الذكر والطاعة، بل إذا كان يريد الانتقال إلى حال أفضل من حاله، فهو إذا كان ذاكراً مطيناً يطلب الانتقال إلى ذكر هو طاعة أفضل من ذلك الذكر والطاعة، فهو إن طلب أن يكون لأهل الغفلة والمعصية من الكرامة أعظم مما لأهل الذكر والطاعة مع مقامهم على ذلك فهذا ممتنع، وهو مُراغمة لدين الله.

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٢) (م): «إذا وقَعنا م...»، وكلمة «وقَعنا» هنا لا معنى لها.

وعلى كُلّ تقدير لا نجعل الغافل وال العاصي أفضل من الذاكر المطيع لا في الحال ولا في الابداء، اللهم إلا إذا مُكِرَ بالذاكر المطيع فانتقل غافلاً عاصياً، وانتقل الآخر ذاكراً مطيناً، فهذا ممکن، لكن لا يجوز لأحدٍ أن يدعوا الله بأن ينقله من حال الذّكر والطاعة إلى حال الغفلة والمعصية.

ومن هذا الجنس قوله: (واجعل سيناتنا سينات من أحببت، ولا تجعل حسناتنا حسنات من أبغضت، فالإحسان لا ينفع مع البغض منك، والإساءة لا تضرُّ مع الحبّ منك) ^(١).

فإن القادر يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فهو لا يبغض الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو يبغض الكفار فلا يحبهم، فحبه سبحانه مستلزم للحسنات، وبغضه مستلزم للسيئات.

فقوله: «الإحسان لا ينفع مع البغض» ليس بسديد، بل الإحسان الذي يستحق أن يسمى إحساناً - وهو فعل الواجب والمستحب كما أمر ظاهراً أو باطنًا - لا يكون إلا مع حبه لا مع بغضه.

ومن كان باطنه خلاف ظاهره وقال: إن عمله رباء أو إعجاب أو نفاق أو ريب وعدم إيمان، فهذا ليس عمله إحساناً. وكذلك من ارتدَّ عن الإسلام فردهُ أحبطَ عمله بما بقي محسناً. وكذلك السيئات لا يُحبها الله، والمسيء لا يحبُ الله إساءاته، وإذا كان فيه إيمان وفجور فالله يحب إيمانه لا فجوره على مذهب أهل السنة والجماعة الذين لا يقولون بخلود أهل الكبائر في النار، ولا يقولون بأن المعاصي تُحيط بالإيمان كله، بل يقولون: «يُخرجُ من النَّارَ مَن

(١) «حزب البر»: (ق ٤) .

في قلبه مثقال ذرة من إيمان»^(١)، كما صع ذلك عن النبي ﷺ، فإنهم يقولون: [م] الشخصُ الواحد يجتمع فيه ما يحبه الله من الطاعة، وما يبغضه الله من المعصية، ويستحقُ الثوابَ على حسناته والعقاب على سيئاته.

وقد يعتذر عن صاحب الحزب بأن المراد: جعل سيدنا مغفورةً بما يحبه من التوبة والحسنات لنكون ممن يحبه من التوابين، ولا يجعل حسناتنا حابطة بما يبغضه من الكفر والمعاصي.

لكن يقول الطاعن: سياق كلامه، وأوله وآخره يدل على أنه ليس هذا مراده، فإن كلامه يقتضي أنه لا ينظر إلى ما تفعله العباد من الطاعات والمعاصي والأدعية والذكر والغفلة، بل يطلب من رب بدون الطاعة والذكرة والدعاء ما هو فوق ما يحصل بذلك، فيطلب منه أن لا يكون مع الذكر والإحسان من الخاسرين.

وهذا كلامٌ يتضمن إلغاء الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وجعل النعيم والعقاب يحصل للعباد بخلاف ما أخبرت به الرسل عن الله من وعده ووعيده.

ومثل هذا الرأي يحصل لقوم من الناس من المتصوفة وغيرهم من أهل الإرادة، سالكين طريق التأله والزهد والفقير، إذا نظروا إلى القدر والمشيئة المطلقة أعرضوا عمّا جاءت به الرسل من الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولا ريب أن هذا ضلالٌ مبين، وخروج عن اتباع السنن.

وأمثل من هؤلاء في العلم والقول طائفةٌ من أهل الكلام والفقه

(١) أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

والتصوف من المثبتين للقدر يقولون: إن الأمر يصدر عن مشيئة محسنة بلا حكمة ولا رحمة، وأنه ليس في المخلوقات أسباب ولا قوى. فهذا قولٌ قاله طائفه، وإن كان السلف وجمهور الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وجمهور أهل الكلام على خلافه، لكنَّ هؤلاء مع هذا يقررون بالأمر والنهي والوعد والوعيد، ويقولون: إرسال الرسل، وإنزال الكتب، مما صدرت عن الرب بمشيئته، وعلِّمَتْ هذه الأمور بالسمع، وعلمَتْ قواعدها لإخبار الله بها، فهم يقولون وسائر الملائكة: لا يجوز أن يُسأل ما قد أخبر أنه لا يفعله.

فقول صاحب الحزب مردود على أصحابهم أيضًا كما هو مردود على أصل الجمهور، وبمثل^(١) هذا الرأي الفاسد يفترى كثير من السالكين الناظرين إلى محضر القدر، فإنهم إذا شهدوا الربوبية العامة والقيومية^(٢) الشاملة لكل شيء، وشهدوا الحقيقة الكونية، ورأوا توحيد الربوبية= ظنوا أن الكمال هو في الفناء في توحيد الربوبية، وهذا غلط عظيم وضلال مبين [٢٨م]. وقع فيه كثيرٌ من السالكين^(٣).

وكان قد وقع بين الجُنيد وأصحابه وبين طائفه من الصوفية في زمانه كلام في هذا المقام، وهم يُسمونه: الجَمْع، فقال الجُنيد بعد هذا المقام: الفرق الثاني: تحقيق العبودية لله، وهذا الفرق الذي انتقل إليه المؤمن^(٤)، فإنَّ

(١) (م): «ومثل».

(٢) (م): «القيومة» وستأتي على الصواب (ص ١٥٣).

(٣) انظر «الفتاوى»: (٢/٤٥٧)، (٨/١٠١)، (٣٦٩)، (١٠/٤٩٧).

(٤) من قوله: «تحقيق العبودية...» إلى هنا لحق، لكن لا توجد إشارة واضحة لمكانه، فلعله هنا.

العبد كان في الفرق الأول يشهد أكثر المخلوقات، فانتقل إلى الجمع، فيشهد وحده الربوبية الشاملة لكل شيء، ثم بعد هذا عليه أن يشهد الفرق الثاني، وهو الفرق بين المؤمن والكافر، والبر والفاجر، وبين الذين آمنوا وعملوا الصالحات وبين المفسدين في الأرض، فيشهد أن لا إله إلا الله، فيفرق بينه وبين ما سواه، بأنه هو الإله الذي يستحق العبادة دون ما سواه، وأن عبادته بطاعة رس勒ه، فيعبد الله بطاعة رسوله، فهذا فرق إلهي نبوّي شرعي، وبه بعث الله الرُّسُل وأنزل الكتب.

والفناء في هذا المقام: أن ينفي عبادة الله عن عبادة ما سواه، وبمحبته عن محبة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبخوفه عن خوف ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وهذا هو دين الإسلام الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب.

وأمّا الفناء في توحيد الربوبية؛ فذاك نقصٌ عن الشهود الواجب، وحسب صاحبه أن يكون معذورًا لغلبة الوارد عليه لا أن يكون مشكورًا، وهو كحال من غاب بمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكره، وبالمعروفه عن معرفته؛ حتى فني من لم يكن، وبقي من لم يزل. فهذا حال عارض لبعض السالكين، ليس هو من لوازم السلوك، ولا هو غاية للسالكين، بل هو حال ناقص يَكون العجز صاحبَه عن الشهود المطابق للحقيقة.

فإن ذلك هو أن يشهد الأمر على ما هو عليه، فيشهد عبوديته المحسنة، ويشهد ربوبية ربّه، ويشهد - مع كونه لا يعبد إلا إياه، وأنه يعبد بما شرع لا يعبد بالبدع - أنه هو الذي جعله كذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله. فيحصل له من الشكر، وشهود المِنَّة، والبراءة من الحول والقوّة، ما يُحقق مع

إخلاصه لله توكله عليه، وشكراً له، وهو الذي^(١) سماه الجنيد وأصحابه: الفرق الثاني، وهو الفرق الشرعي، والأول الذي انتقلوا عنه هو الفرق الطبيعي، فصاحب هذا يفرق بين الأمور بأمر الله ورسوله، وذاك بهواه ونفسه^(٢).

ولمّا تكلم الجنيد بهذا نازعه فيه طائفة من الصوفية، وبعضهم لامه^(٣) فيه، ووقع فيه كلام كثير، قد ذكر بعضه أبو سعيد بن الأعرابي في «أخبار النساك»^(٤)، ولهذا صار الجنيد قدوةً في هذه الطريق، بخلاف أبي الحسين النوري^(٥) ونحوه [٢٩م] ممن^(٦) اضطرب في هذا المقام، وتكلّم في الجنيد وأصحابه، وتكلّم فيه الجنيد وأصحابه، فإنَّ أولئك حصل لهم أمورٌ نُكِرَت عليهم، والجنيد نفعه الله بقيامه بالأمر والنهي.

(١) يحتمل أن يكون هنا موضع اللحق الذي تقدمت الإشارة إليه في الصفحة السابقة، واحتماله هناك أقوى.

(٢) ذكر المصطف ما وقع للجنيد مع بعض الصوفية في عدة موضع، انظر «الفتاوى»: (٢٧٨/١٩)، (٣٥٥/١٤)، (٤٩٧، ٢٤٣)، (٤٩٧، ٢٤٥)، (٢٤٥/١١).

(٣) (م): «كلامه» ولعلها ما أثبت.

(٤) لم يشر عليه بعد، وهو من مصادر أبي نعيم في «الحلية» كما صرّح به في (٢/٢٥)، ونقل منه الذهبي في موضع في «السير»: (١٥/١٥)، (٤٠٩)، (٤٠٩/٤)، (٥٧٩)، (٤٠٨/٩).

(٥) هو: أحمد بن محمد البغدادي أبو الحسين النوري المعروف بابن البغوي، من مشايخ الصوفية، ومن أقران الجنيد (ت ٢٩٥). ترجمته في «طبقات الصوفية» (ص ١٦٤ - ١٦٩) للسلمي، و«حلية الأولياء»: (١٠/٢٤٩ - ٢٥٥)، و«الرسالة القشيرية»: (١/٨٣)، و«السير»: (١٤/٧٠).

(٦) (م): «من».

فَكُلُّ شِيْخ سالِكٍ لَم يَقِم بِالْأَمْر وَالنَّهِي مَتَابِعًا فِي ذَلِك لِكِتَاب وَالسَّنَة
وَالإِيمَان = فَإِنَّ اللَّه لَم يُرِدْ بِهِ خَيْرًا، كَمَا ثَبَّت فِي «الصَّحِيفَة»^(١): «مَنْ يُرِدَ اللَّه بِهِ
خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّين». فَمَنْ لَمْ يُفَقِّهْ فِي الدِّين لَم يُرِدْ بِهِ خَيْرًا.

فَمَنْ سَلَكَ الطَّرِيقَ شَاهِدًا لِتَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ، غَيْر مُتَفَقِّهٍ فِي الْأَمْر وَالنَّهِيِّ
وَلَا عَامِلٌ بِذَلِك، فَإِنَّه ضَالٌّ مُضَلٌّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَناَقَصَ فِي طَرِيقِهِ لِيَنْظُرَ فِي
حَقُوقِ اللَّه تَعَالَى بَعْيَنَ الْقَدْرِ، وَفِي حَظْوَظِهِ بَعْيَنَ هَوَاهُ، إِذَا نَظَرَ إِلَى الْكُفَّارِ
وَالْفَجَّارِ نَظَرَ بَعْيَنَ الْقَدْرِ، إِذَا نَظَرَ إِلَى مَنْ آذَاهُ أَوْ قَصَّرَ فِي حَقِّهِ - وَلَوْ كَانَ مِنْ
خِيَارِ أُولَيَاءِ اللَّهِ - نَظَرَ بَعْيَنَ الْهُوَى، فَذَمَّهُ وَعَابَهُ^(٢) وَطَلَبَ عِقَابَهُ، وَرَبِّمَا سَعَى
فِي قَتْلِهِ بِبَاطِنِهِ أَوْ ظَاهِرِهِ لِهُوَى نَفْسِهِ لَا لِحَقِّ رَبِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ سَلْبَهُ حَالَهُ،
لِنَوْعِ مِنَ الْحَسَدِ وَالْهُوَى لَا لِأَجْلِ الْأَمْرِ وَالْتَّقْوَى، وَيَقُولُ: إِنِّي مُتَصَرِّفٌ
بِالْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ مَجْمُلٌ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ النَّبُوِيِّ الشَّرِعيِّ الَّذِي بَعَثَ
بِهِ رَسُولَهُ، وَبَيْنَ أَمْرٍ نَفْسَانِيٍّ أَوْ شَيْطَانِيٍّ يُلْقَى فِي بَاطِنِهِ مِنْ جَهَةِ النَّفْسِ
وَالشَّيْطَانِ.

وَالْأَحْوَالُ ثَلَاثَةٌ: رَحْمَانِيُّ، وَنَفْسَانِيُّ، وَشَيْطَانِيُّ^(٣).

فَالرَّحْمَانِيُّ مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُمَا فِيْنَ النَّفْسِ
وَالشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِئَانٌ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا بِالْقَدْرِ.

(١) البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) (م): «وعيشه»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) تكلم المصنف على هذه الأحوال في عدد من مصنفاته، انظر: «الفتاوى»:
(٤٩٧/٢٧)، (٦٣٥/١١)، (٤٩٧/٢٧)، (٣٥/١٠٨)، (١١٩-١٠٨/٣٥)، وابن القيم في
«الروح» (ص ٤٨٢-٥٨٧)، و«مدارج السالكين»: (٤٨١/٢).

ونرى صاحب هذا المقام الفاسد يحتاج بالقدر، وبعضهم يروي أنَّ أهلَ الصُّفَةَ قاتلوا النبيَّ ﷺ شهودًا للقدر وتوحيدًا للربوبية، وهذا من أعظم الفريدة على الرسول ﷺ وعلى أصحابه^(١)! وهذا حال المشركين الذين احتجُوا بالقدر على ترك التوحيد، وقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشَرَّكَنَا وَلَا إِبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمَنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فإن طرد صاحب هذا القول مقاله انتهى إلى شركِ عباد الأوثان من العرب وغيرهم، فإنهما كانوا مقررين بتوحيد الربوبية، ولكن عبدوا غيرَ الله بغيرِ إذنِ الله، فمن عبدَ غيرَ الله، أو عبدَ الله بغير شرعيه، فيه شوبٌ من شبه المشركين والنصارى، وإذا تعلق مع ذلك بتوحيد الربوبية كان كالبشر الذين تعلقوا بتوحيد الربوبية.

والمشايخ المستقيمون^(٢) كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني^(٣)، ومعرف الكُرْخِي، وأمثالهم، هم المتبعون

(١) قال المصنف في «الفتاوی»: (١١/٥٢): «فمن لم يؤمن بأنَّ محمداً رسول الله إلى جميع العالمين، وأنه يجب على جميع الخلق متابعته، وأنَّ الحلال ما أحلَّه الله والحرام ما حرمَه الله والدين ما شرعه= فهو كافر مثل هؤلاء المنافقين ونحوهم ممن يجُوز الخروج عن دينه وشرعيته وطاعته... ويحتاجون بما يفترونه: أنَّ أهل الصُّفَةَ قاتلوه، وأنهم قالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه. يربدون بذلك القدر والحقيقة الكونية دون الأمر والحقيقة الدينية. ويحتاج بمثل هذا من ينصر الكفار والفحار ويخرفهم بقلبه وهمته وتوجهه...» اهـ بتصرف. وانظر: (٣٨٤/١٠).

(٢) (م): «المستقيمين».

(٣) هو: عبد الرحمن بن عطية أبو سليمان الداراني الدمشقي، من كبار مشايخ الصوفية (ت ٢١٥). ترجمته في «طبقات الصوفية» (ص ٧٥ - ٨٢) للسلمي، و«الحلية»: (٩/٦٢ - ٢٥٤)، و«الرسالة القشيرية»: (١١/٦١ - ٢٨٠)، و«السير»: (١٠/١٨٢).

للكتاب والسنّة، والصوفية المتبعون لهم هم صوفية أهل السنّة والحديث في اعتقادهم وفي عملهم، فهم [يؤمنون]^(١) بما أخبر به الرسول، ويَمْتَلِئُونَ ما أمر به، يصدقونه في خبره، ويطيعونه في أمره، ومن كان كذلك فهو من أولياء الله المتقين [٣٠] الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون.

وآخرون من المتصوّفة دخلوا في نوع من بدع الجهمية الذين ينفون الصفات أو بعضها، ويشهدون الجَبْر والقَدْر مُعرضين عن الأمر والنهي، فهؤلاء إذا حققوا طريقهم انتهوا إلى البقاء في التوحيد والصفات، والفناء في الأمر والنهي.

ومن هنا دخل متصوّفة المتكلّسة الذين جمعوا مع هذا وهذا القول بِقَدَمِ الأَفْلَاكِ، وأن النبوة فيض، وأن العبادات وسائل إلى حصول الفيض الذي يصير به الإنسان مثل موسى بن عمران!

وخرج مِنْ هَنَا مَنْ جَعَلَ النَّبُوَةَ مُكْتَسِبَةً، فَطَلَبَ أَنْ يَصِيرَ نَبِيًّا كالسَّهْرَوْدِيُّ المَقْتُولُ، وَابْنِ سَبْعِينَ وَغَيْرِهِمَا.

ومن الصوفية من يكون مُثبّتاً للصفات راداً على الجهمية، لكن يلحظ الجَبْر وإثبات القَدْر شاهداً لتوحيد الربوبية، معرضاً عن الأمر والنهي، ويجعل هذا غاية، كما وقع طرف من ذلك في «منازل السائرين»^(٢) وأحدَه

(١) زيادة لازمة.

(٢) لأبي إسماعيل الهروي (ت ٤٨٠)، في مواضع عديدة، من ذلك قوله: «إن مشاهدة العبد الحُكْم لم تدع له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة؛ لصعوده من جميع المعاني إلى معنى الحُكْم». انظر شرحه «مدارج السالكين»: (١ / ٢٥٠) لابن القيم وقال عقبه: «هذا الكلام إن أُخِذَ على ظاهره فهو من أبطل الباطل». وقد رد المصنف =

عنه ابن العريف في «محاسن المجالس»^(١).

وقد صار لفظ «الصوفية» لفظاً مجملًا يدخل فيه من هو صديق ومن هو زنديق، فإنَّ من صدَّقَ الرسولَ فيما أخبر وأطاعه فيما أمر، إذا حقق ذلك صار صديقاً، ومن أعرض عن خبره وأمره حتى أخبر بنقض ما أخبر، وأمرَ بخلاف ما أمر، فإنه يصير زنديقاً. وهذا حال الملاحدة الذين يتسبون إلى الصوفية، كالقائلين بوحدة الوجود ويسمون ذلك تصوفاً. وقد بُسيط الكلام على لفظ التصوف وما يتعلَّق به في غير هذا الموضوع^(٢).

[ومن ذلك قوله: (فليس كرمك مخصوصاً بمن أطاعك وأقبل عليك، بل هو مبذول بالسبق لمن شئت من خلقك، وإن عصاك وأعرض عنك)]^(٣).
... لابد لهم أن يمَّ عليهم بسبب ذلك من الإيمان والطاعة، وإلا فمع

= على الهروي في غير موضع، انظر «المنهج»: (٥/٣٥٩)، و«الفتاوى»: (١٣/٢٢٩)،
وما سيأتي (ص ١٠٤).

(١) ابن العريف هو: أحمد بن محمد بن موسى الصنهاجي أبو العباس الأندلسي، الصوفي (ت ٥٣٦). ترجمته في «الصلة»: (١/٨١)، و«وفيات الأعيان»: (١/١٦٨ - ١٧٠)، و«السير»: (٢٠/١١١ - ١١١). وكتابه «محاسن المجالس» في التصوف مطبوع، وانظر «كشف الظنون»: (٢/١٦٠٩). وللمصنف رسالة مستقلة في الكلام على تصوف ابن العريف. انظر «أسماء مؤلفات ابن تيمية - ضمن الجامع» (ص ٣٠٢) وقد تصحَّف فيه إلى «ابن الشريف» فليصحح. ولا ينافي نقد طويل لكتاب ابن العريف في «طريق الهجرتين».

(٢) انظر «الفتاوى»: (١١/٣٦٩)، (١١/١٩٥، ٧-٥).

(٣) سقط من (م) الورقة (٣٠ ب - ٣١). وما بين المعکوفين أثبتناه من «حزب البر»: (ق ٥) لأنَّ ما باقي من كلام المصنف ردُّ على هذا المقطع من كلام الشاذلي.

موت العبد على العصيان والإعراض عن الله لا يجعله كالمحظىين المقربين عليه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَارِ﴾ [ص: ٢٨].

والله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه، ويُخبر بها كذلك، ويكتبها كذلك، كما ثبت في «ال الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «ما منكم من أحد إلا وقد علم مقدمة من الجنة والنار». قالوا: أفلأ ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا، اعملوا فكلا ميسراً لما خلق لكم، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فسييسر لعمل أهل الشقاء».

فلما استأذنوه أن يتتكلوا على السابقة نهاهم وأخبرهم أن السابقة سبقت بالسعادة بعملها، والشقاوة بعملها، لم يُسْبِق بسعادة مجردةٍ وشقاوة مجردةٍ، فمن ييسر له العمل أهل السعادة حتى يموت على ذلك كان هو الذي سبقت له السعادة، وبالعكس.

وأما قول^(٣) القائل: «كرمك مبذول بالسبق لمن شئت من خلقك وإن عصاك وأعرض عنك».

إن أراد به ما ينزله للكافار والفحار من نعيم [٣٢م] الدنيا فهذا صحيح،

(١) (م): «أن يجعل».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) مطموسة في (م) ولعلها ما أثبتت.

لَكُنَ الْمُؤْمِنُ لَا يَطْلُبُ مَجْرِدَ ذَلِكَ، فَإِنَّ نَعِيمَ الدُّنْيَا مَعَ عَذَابِ الْآخِرَةِ لَا يَطْلُبُهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُذَا تَنَازُعٌ أَهْلُ السَّنَةِ الْمُبْتَدُونَ لِلْقَدْرِ فِي الْكَافِرِ، هَلْ عَلَيْهِ نَعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ؟ عَلَى قَوْلِيْنَ مَعْرُوفِيْنَ لَهُمْ؛ قَيْلٌ: النَّعِيمُ الَّذِي يَعْقِبُهُ عَذَابٌ لَيْسَ بِنَعْمَةٍ، وَقَيْلٌ: بَلْ هُوَ نَعْمَةٌ.

وَفَصْلُ الْخُطَابِ: أَنَّهُ نَعْمَةٌ مَقِيدَةٌ، وَلَيْسَ نَعْمَةً مَطْلَقَةً تَامَّةً، وَلَهُذَا الْمَيْدَنُ دُخُولٌ فِي قَوْلِيْهِ: ﴿أَهَدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦].

وَإِنْ أَرَادَ أَنْكَ تَبَذَّلَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لِمَنْ عَصَاكَ مَا تَبَذَّلَهُ لِأَهْلِ الطَّاعَةِ، وَأَنْكَ تَسُوِّيَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، فَهَذَا مَا أَنْكَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ ظَنَّهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَجَعَلُ الْمُسِلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]. وَالآيَاتُ فِي عَدَمِ التَّسْوِيَةِ كثِيرَةٌ، وَقَدْ تَقْدَمَ مِنْهَا جَمْلَةٌ مَا فِيهِ حُسْنٌ حَالٌ أُولَائِهِ وَقُبْحٌ حَالٌ أَعْدَائِهِ^(١). فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مُشَيَّئَةَ اللَّهِ قَدْ تَقْتَضِيَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

وَلَا رِيبَ أَنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ، وَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَكِنْ مِنَ الْأَمْوَارِ أَمْوَرٌ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشَاؤُهَا، فَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَفْعُلُهُ، وَسَبَقَتْ كَلْمَتُهُ أَنَّهُ يَفْعُلُهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَفْعُلُهُ، وَكَتَبَ فِي الْلَّوْحِ الْمَحْفُوظِ أَنَّهُ يَفْعُلُهُ = إِنَّهُ لَابْدَ أَنْ يَفْعُلَهُ، وَهُوَ لَا يَشَاءُ نَقِيْضُهُ، وَهَذَا مُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ.

ثُمَّ جَمِيعُ الْمُسْلِمِيْنَ يَقُولُونَ: حَكْمُتُهُ وَعَدْلُهُ مُسْتَلِزُمٌ أَنَّهُ يَشَاءُ ذَلِكَ وَلَا

(١) تَقْدَمُ (ص ١١٣ - ١١٤، ١١٦، ١٢٤).

يشاء نقيضه، وتفضيل أهل طاعته على أهل معصيته من هذا الباب؛ لأنَّه لا يكون منه إلَّا ذلك، ولا يشاء نقيضه قط.

فقول القائل: «إن كرمك مبذول بالسبق لمن شئت من خلقك وإن عصاك وأعرض عنك» كلامٌ مجمل، فإنه إن أراد: أنه قد يكون سبق له أنه يتوب وأنك تشاء توبته، فهذا كلام صحيح. وكذلك إن أراد: أنك تغفر له بأسباب المغفرة كالحسنات الماحية، والشفاعة المقبولة، ونحو ذلك.

وإن أراد: أنك تُكرِّم العصاة مثل كرامة المطيعين أو أفضل منها مطلقاً مع موت هذا على الطاعة وموت هذا على الكفر والفسق والعصيان= فهذا خطأ مخالفٌ للنصوص والإجماع، بل ومخالف لحكمة الله وموْجِب كلماته.

وقول القائل: إن الاعتبار بالسابقة أو بما سبق به العلم، ونحو ذلك، كلامٌ صحيح، لكن يُعلم مع ذلك أن علم الرَّبِّ حقٌّ مطابق للمعلوم، فهو يعلم الأشياء على ما هي عليه، لا يكون علمه بخلاف الواقع. فهو سبحانه إذا [٣٣] عَلِم أنه سيخلق السموات والأرض، ويقيم القيمة، فهو يعلم أنه يفعل ذلك بمشيئته وقدرته، لا أن ذلك يكون بدون مشيئته وقدرته.

وإذا عَلِم أن السُّعداء يدخلون الجنة، وأن الأشقياء يدخلون النار، فهو يعلم أن الأشقياء يدخلون النار بکفرهم وفسوقةهم، وأن السعداء يدخلون الجنة بالإيمان، فإنه يُخْرِج من النار مَنْ في قلبه مثقال ذرة من إيمان^(١)، والله تعالى ينشئ للجنة حَلْقاً في الآخرة يدخلهم الجنة بفضل رحمته^(٢).

(١) تقدمت الإشارة إلى الحديث قريباً.

(٢) كما ثبت من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٤٨٥٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٤٦).

وأما النار فلا يدخلها عند جمهور المسلمين إلا من اتبع الشيطان، قال تعالى: ﴿لَا مَلَائِكَةَ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبَعَكَ مِنْهُ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فأقسم أنه ليملأها من أتباع إبليس، ومن لم يعص الله لم يتبع إبليس، وإذا امتلأت بآتباعه لم يكن لغيرهم فيها موضع.

وقد ذهب طائفة من الناس إلى أن النار قد يدخلها من لا ذنب له، وهو قول من يقطع أن أطفال المشركين يدخلون النار، وقول من يجوز ذلك بلا تكليف، وهذا قوله طائفة من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف، ولكنَّ جمهور الناس على نقىض ذلك^(١). وقد ثبت في «الصحيحين»^(٢) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «كُلُّ مُولودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَإِبْوَاهُ يُهُوَّدَانُهُ وَيُنَصَّرَانُهُ وَيُمَجَّسَانُهُ، كَمَا تُتَّجُّ الْبَهِيمَةُ بِهِيمَةً جَمِيعَهُ مَنْ تَحْسُّ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءٍ»، ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا هذه الآية: ﴿فَظَرَّتِ اللَّهُ أَلَّا قَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

وفي «ال الصحيح»^(٣) قيل: يا رسول الله، أرأيتَ مَنْ يموتُ من أطفال المشركين وهو صغير؟ فقال: «الله أعلمُ بما كانوا عاملين». وفي «ال صحيح»^(٤) عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ سُئلَ عن أطفال المشركين فقال: «الله أعلمُ بما كانوا عاملين».

(١) انظر «الفتاوى»: (٧)، (٤٨٤)، (١١)، (١٨٧).

(٢) البخاري (٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٨٣)، ومسلم (٢٦٦٠).

فالنبي ﷺ لم يحكم على مجموعهم بجنة ولا نار، بل أحوال على علم الله بما كانوا عاملين، وهذا هو المنصوص عن أئمة السنّة كأحمد وغيره^(١)، وهو الذي حكاه أبو الحسن الأشعري في «المقالات»^(٢) عن أهل السنّة والحديث. وقال: وبكل ما ذكرناه من قولهم نقول، وإليه نذهب.

ثم هؤلاء الذين يقفون؛ فيهم من يقول: يجوز أن يدخلوا جميعهم النار أو الجنة بلا أمرٍ ولا نهي. ومنهم من يقول: بل يمتحنون في الآخرة، فمنهم من يدخل الجنة ومنهم من يدخل النار بمعصيته في الآخرة، وقد جاءت بذلك آثار عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين، وهو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنّة [م ٣٤] وال الحديث.

وقد قال طائفة عن أحمد وغيره: إنهم يدخلون النار، واختاروا ذلك كالقاضي أبي يعلى وغيره، وذلك غلطٌ على أحمد، وسبب الغلط: أن أحمد سُئل عنهم، فأجاب أنهم على حدث النبي ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين» وهذا الحديث في «الصحيح» من حديث أبي هريرة وابن عباس، كما

(١) انظر «الاعتقاد» (ص ١٩٤ - ١٩٦) للبيهقي، و«شرح أصول الاعتقاد» (٩٩٤ - ١٠٠١) للللاكائي، و«الفتاوى»: (٤ / ٤٥٢، ٢٤٧، ٢٧٧، ٢٨١). وقد نبه الإمام ابن القيم في «أعلام الموقعين»: (٥ / ٢٠٠ - ١٩٩) وغيره إلى أن معنى قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين» ليس هذا قولًا بالتوقف كما ظنه بعضهم، ولا قولًا بمجازاة الله لهم على ما يعلمه منهم عاملوه لو كانوا عاشوا، بل هو جوابٌ فصل، وأن الله يعلم ما هم عاملوه وسيجازيهم على معلومه فيما يظهر منهم يوم القيمة لا على مجرد علمه، كما صرحت به سائر الأحاديث واتفق عليه أهل الحديث أنهم يمتحنون يوم القيمة، فمن أطاع دخل الجنة، ومن عصى دخل النار» اهـ.

(٢) «مقالات الإسلاميين»: (١ / ٣٤٩ - ٣٥٠).

تقدّم^(١).

وقد رُوي في حديث آخر: أن خديجة سالت النبيَّ ﷺ عن أطفال المشركين؟ فقال: «هم في النار»، فقالت: بلا عمل؟ فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(٢)، فظنَّ القاضي أبو يعلى ومن وافقه أنَّ أَحْمَدَ أَخْذَ بِحَدِيثِ خَدِيجَةَ هَذَا، وفِيهِ أَنَّهُم مِنْ أَهْلِ النَّارِ. وَهَذَا غَلَطٌ عَلَى أَحْمَدَ، فَإِنَّ حَدِيثَ خَدِيجَةَ مَوْضِعٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَأَحْمَدَ أَجْلٌ مِنْ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اعْتَمَدَ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ الْمُتَقْدَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ حَدِيثٌ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْجَزْمُ بِكُوْنِهِم مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَفِيهِ قَوْلُهُ: «الله أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»، وَهَذَا قَوْلٌ مُتَنَاقِضٌ.

وقالت طائفة: إنَّهُمْ كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، كَابِنُ حَزْمٍ وَأَبْيُ الفَرْجِ ابْنُ الْجُوزِيِّ
وَغَيْرُهُمَا^(٣).

(١) قریباً (ص ١٢٨).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١١٣١)، وابن أبي عاصم في «السنّة» (٢٢٠)، وفي سنه محمد بن عثمان، قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال»: (٧٧/٥): لَا يُدْرِئَ مَنْ هُوَ، فَتَشَكَّسَ عَنْهُ فِي أَمَاكِنٍ، وَلَهُ خَبْرٌ مُنْكَرٌ. ثُمَّ ساقَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ زَوَادِيَّ عبد الله، وَقَالَ الْهَيْثِمِيُّ فِي «المجمَعِ»: (٢١٧/٧): لَمْ أَعْرِفْهُ. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٣ / رقم ٢٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٠٤١) من طريق الأزرق بن قيس عن عبد الله بن الحارث - أو ابن بريدة - عن خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قال الذهبي في «السير»: (١١٣/٢): «فِيهِ انْقِطَاعٌ». فَإِنَّ عبد الله بن الحارث وابن بريدة لم يدركا خديجة. وقد حكم عليه المصنف بالوضع أيضًا في «درء التعارض»: (٨/٣٩٨ - ٣٩٩)، (٩/٦٤) و«المنهج»: (٢/٣٠).

(٣) ذكر المصنف الأقوال في المسألة والأدلة، والغلط على أَحْمَدَ فِيهَا فِي عَدْدٍ مِنْ كُتُبِهِ، =

والمقصود هنا أنه لم يثبت بدليل يعتمد عليه أن الله يعذب في الآخرة من لم يُذنب، ودلائل القرآن والستة يدلان على نقيض هذا القول، والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لكنَّ هذا مما عُلِمَ أنه لا يشاوه بالأخبار الصادقة، وبموحِّب حكمته، وبمقتضى أسمائه الحُسْنَى وصفاته العُلَى، كما أنه قد عُلِمَ أنه لا يُخرج أهل الجنة منها، بل خالدون فيها أبداً، وأنها لا تفنى أبداً.

وعُلِمَ أنه لا يُخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، كما أخبرت بذلك النصوص^(١). وهو سبحانه لو عَذَّبَ أهلَ سماواته وأرضه لعذَّبَهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم وكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، لكن قد عُلِمَ أنه لا يعذب المتقين، ولا يسويهم بالفجّار المذنبين.

والأصلُّ العامُ في هذا الباب: أنه لا يدخلُ الجنةَ إلا مؤمن، وكلُّ مؤمن فلابدَّ له من دخول الجنة، وأنَّ كُلَّ كافرٍ فلا بدَّ له من دخول النار، فمن آمن بالرسل فإنَّه لا بدَّ له من الجنة، ومن كذَّبَ الرسل فلا بدَّ له من العذاب.

ومن لم يصدقُهم ولم يكذُّبُهم لكونه لم تبلغه الرسالة = لم يكن من هؤلاء ولا من هؤلاء، بل يحال أمره على علم الله، وقد جاءت الآثار بأنَّ هؤلاء يُرسَلُ إليهم الرسل في الدار الآخرة^(٢)، وحينئذٍ فینعم المؤمن ويُعاقب

كما في «درء التعارض»: (٨/٣٩٨ - ٣٩٨ - فما بعدها)، (٩/٦٤)، و«المنهج»: (٢/٣٠٦)، و«الفتاوى»: (٤/٣٠٣)، (٢٤/٣٧٢). وانظر «طريق الهجرتين»: (٢/٨٤٢ - ٨٤٢). (٨٧٧).

(١) انظر ما سبق قريباً (ص ١٢٤).

(٢) قال المصنف في حكاية هذا القول وترجيحه وتقوية الأحاديث الواردة في الامتحان: «والأكثرُون يقولون: لا يجزي على علمه بما سيكون حتى يكون فيمتحنه يوم

المكذب. فهذا حكم من كان في الدنيا، وأما من ينشئه الله للجنة في الدار الآخرة فليسوا من هؤلاء^(١).

[م ٣٥] ومن ذلك قوله: (وليس من الكرم أن لا تُحسِن إلَّا لمن أحسن إليك وأنت المفضل العلي)^(٢)، بل من الكرم أن تُحسِن إلى من أساء إليك وأنت الرحيم الغني^(٣)، وقد أمرتنا أن تُحسِن إلى من أساء إلينا فأنت أولى بذلك مِنَّا)^(٤).

فيقال: إحسان الله إلى عباده ليس من جنس إحسان المخلوق إلى المخلوق مكافأة له على إحسانه، فإن العباد كما ثبت في الحديث الصحيح الإلهي: «إن الله يقول: يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتنتفعون، ولن تبلغوا ضرري فتضرونني»^(٥)، وليس لمخلوقٍ عند الله يدُ يستحقُ أن يكافئه على

القيمة ويمتحن سائر من لم تبلغه الدعوة في الدنيا؛ فمن أطاع حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار. وهذا القول متقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم، وقد روي به آثار متعددة عن النبي ﷺ حسان يُصَدِّق بعضها بعضاً، وهو الذي حكاه الأشعري في «المقالات»: (٣٤٩ / ١) عن أهل السنة والحديث، وذكر أنه يذهب إليه. وعلى هذا القول تدل الأصول المعلومة بالكتاب والسنّة كما قد يُسْطِي في غير هذا الموضوع، وبين أن الله لا يعذب أحداً حتى يبعث إليه رسولًا اهـ. من «درء التعارض»: (٩ / ٦٤).

(١) تقدم تخریج حديث الإنساء (ص ١٢٧).

(٢) في الحزب: «الغنى».

(٣) في الحزب: «العلي».

(٤) «حزب البر»: (ق ٥١).

(٥) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

ذلك. بل أهل السنة المثبتون للقدر متفقون على أن العباد لا يجب لهم على الله تعالى بأنفسهم شيء، واتفقوا على أن الله منجز لهم ما وعدهم إياه.

وتنازعوا هل يوجب نفسه على نفسه ويحرّم نفسه على نفسه؟ على قولين:

أحدهما: أنه لا يوجب ولا يحرّم، وما ورد من ذلك محمول على الإخبار لا على الطلب.

والثاني: أنه يوجب ويحرّم كقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: «يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّماً فلا تظالموا»^(١).

والقدريّة الذين يقولون: إنه يجب عليه بمقتضى القياس، لا يقولون إن أحداً من الخلق يُحسّن إليه، بل هم متفقون على أنه المحسن إلى عباده الرحيم بهم.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَحَسَنَنِي أَحَسَنَنِي لِأَنفُسِكُمْ وَإِنَّ أَسَأْتُرُ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وفي الصحيح المتقدم^(٢): «يا عبادي إنما هي أعمالكم أخصّها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

والله تعالى وإن كان يحب المتقين والمحسنين والصابرين والتوابين،

(١) هو حديث أبي ذر السابق.

(٢) الحديث السابق.

ويفرح بتوبة التائبين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات = فهو الذي جعلهم كذلك، هو الذي جعل المسلم مسلماً، والمصلحي مصلحياً، كما قال الخليل: ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وقال: ﴿رَبِّ أَجْعَلَنِي مُقِيمَ الْأَصْلَوَةَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [ابراهيم: ٤٠].

وإذا كان كذلك فليس يمكن أن يكون للعبد على ربه نعمة حتى يُقال: إنه أحسن إليه، بل إحسانُ العبد إلى نفسه، وإرضاؤه لربه، وثوابُ ربه له = هو من نعمة ربه عليه وإحسانه إليه، كُلُّ نعمةٍ منه فَضْلٌ وكُلُّ نعمةٍ منه عَدْلٌ.

وأمر الله عباده ليس ل حاجته إليهم كأمر المخلوق للمخلوق، مثل ما يأمر السيد عبده، والأمير جنده. ولا نَهِيَهُ بِخَلَا عليهم، بل أَمْرُهُ لهم بالطاعة، وتوفيقهم لها، وإثابتهم عليها = كُلُّ ذلك من إحسانه، أَمْرَهُم بالمعروف ونهاهم عن المنكر، وأَحَلَ لهم الطيبات [٣٦] وحرَمَ عليهم الخبائث، فالعبد إذا اعصاه ظَلَمَ نفسه وضرَّ نفسه، لم يضرَ الله شيئاً.

والناس في أمره ونهيه على ثلاثة أقوال^(١):

منهم من يقول: هو صادر عن مَحْضِ المشيئة، فقد يأمر بما يضر العباد، وقد ينهى عما ينفعهم، وهو لا يُسأَل عما يفعل. وهذا قول من يجعل المشيئة يجوز أن تتناول كُلَّ مقدور، وأنَّ الظُّلْمَ ممتنع لذاته، وأنَّ الحكمة ليست إلا مُطابقةَ العلم. وهذا قول طائفه من أهل الكلام المثبتين للقدر ومن اتبعهم

(١) تكلم المصنف على هذه المسألة والخلاف فيها في مواضع، انظر: «درء التعارض»: (٤٠٥/٨)، و«الفتاوى»: (٨/٨٢)، و«المنهج»: (١/١٣٤)، (٣٩/٣). وانظر «شفاء العليل»: (١/٣٤٣ وما بعدها) لابن القيم.

من الفقهاء.

ومنهم من يقول: بل لا يأمر عبداً معيناً إلا لأن ذلك الأمر مصلحة له، ولا ينهاه إلا لأن ذلك النهي مفسدة له، والعبد هو الذي اخترع الطاعة والمعصية من غير معونة من الله امتاز بها المطيع على العاصي. وهذا قول المعتزلة ونحوهم من القدريّة.

ومنهم من يقول: بل أمر العباد بما فيه منفعة لهم إذا أطاعوه، ونهامهم عما يضرهم إذا عصوا، فمن فعل ما أمر به لم يكن الفعل إلا مصلحة في حقه، والمنهي عنه مفسدة في حقه. وأما نفس الأمر والنهي فذلك من الله، وله حكمة في ذلك كما له حكمة في خلقه، وذلك رحمة منه لعموم الخلق وإن لم يُصب بعضهم، كالمطر الذي^(١) والشمس التي بطبعها^(٢)، وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام.

وتقابل^(٣) الناسُ في محبة الله ورضاه؛ هل هي بمعنى الإرادة أو هي أمر آخر أخص؟

فقالت القدريّة وطائفة من المُثبتين: هي بمعنى الإرادة، وقال أكثر أهل السنة المثبتين للقدر: بل هي أخص من الإرادة، فالقدريّة يقولون: ما أحب الكفر والفسق والعصيان فلم يُرِدْه، فكان في ملکه ما لا يريده، وشاء ما لا يكون، وكان ما لا يشاء. وإذا حلف الرجل ليصلينَ الظهرَ الواجب عليه غداً

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) هكذا رسم الكلمة ولم يتحرر معنى هذه الجملة.

(٣) غير واضحة، ولعلها ما أثبت بدليل ما بعدها.

إن شاء الله ولم يصل حَنَثٌ؛ لأن الله شاء ذلك بِزُعمِهم.

والمقابلون لهم من المُشِّيَّة يقولون: هو أراد ما العباد فاعلوه، فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فما وُجِدَ من الكفر والفسق والعصيان فهو بإرادته، فيكون بمحبته ورضاه، وما علم كونه عندهم فقد أراد كونَه، وأحبَّ كونَه، ورضيَ كونَه.

فإذا قيل لهم: فقد قال: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفَّارُ﴾ [الزمر: ٧]، و﴿لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

قالوا: لا يرضاه دينًا كما أنه لا يريد دينًا. ولا يرضاه ممن لم يفعله [٣٧م] كما أنه لم يُرِدْ منه.

فقيل لهم: فقولوا: إنه لا يحب فعل المأمور ولا ترك المحظور، وقولوا: إن ما أمر الله به ورسوله، فإنه لا يحبه ولا يرضاه، ولكن يحب ويرضى ما يكون، سواء كان كفراً أو إيمانًا.

وقولوا^(١): إنه لا يريد ما وقع من الكفر والفسق والعصيان، فإنه لم يرده دينًا كما تأولتم قوله: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفَّارُ﴾، وأنتم تطلقون ما أطلقه المسلمون مِنْ أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وقد قال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، فهذا قول قد وقع بمشيته وقد أخبر أنه لا يرضاه. وقال تعالى: ﴿أَتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ وَ﴾ [محمد: ٢٨] وما أُسْخَطَه لم يرضه، مع أنه قد أراده.

(١) (م): «قوله» ولعلها ما أثبت.

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع^(١)، والمقصود هنا التنبية عليها، فإن كثيرًا من الخائضين في هذه المواقع تجدهم متقابلين، هؤلاء يثبتون حقًا وباطلًا، وهؤلاء يثبتون حقًا وباطلًا، وخيار الأمور أو سلطتها، وهي طريقة سلف الأمة وأئمتها رضي الله عنهم أجمعين.

فإن قال هذا المدعى: أنا أريد بالإحسان إليه: فعل ما يرضاه من الطاعة، وبالإساءة إليه: فعل ما يُسخطه من المعاصي.

قيل له: وإن أراد هذا فهو مخطئ أيضًا من وجوه:

أحدها: أن إطلاق القول بأن الطاعة إحسان إلى الله، وأن المعصية إساءة إلى الله= بدعة، فإن التعبير بهذا اللفظ عن هذا المعنى بدعة، والألفاظ التي يعبر بها عن صفات الله يُتَحَرَّى بها الاتباع دون الابداع، لا سيما في مقام المناجاة والدعاة.

والمفهوم من هذا اللفظ أن العبد يُحسن إلى الله بالطاعة، وهذا باطل، فإنه إنما يحسن إلى نفسه، والله هو المنعم عليه بذلك، والله سبحانه غني عن غيره من كل وجه، ولو لم يكن رضاه متضمناً لِنفع الفاعل، فكيف إذا كان رضاه للعباد بالشكر يتضمن النفع لهم بذلك.

وكذلك المعصية وإن كان يبغضها ويكرهها ويمقت فاعلها، فإنه لا يقال: هي إساءة إلى الله. أما على مذهب أهل السنة المثبتين للقدر، فإنه هو الذي خلقها لحكمة في ذلك على قول من ثبت الحكم، أو لم يحضر المشيئة على قول من لا يُعَلِّم أفعاله وأحكامه.

(١) انظر «الفتاوى»: (٦/١١٦) (٨/٨٢) وما بعدها، (١٥٩) وما بعدها، (٢٣٥) وما بعدها).

وإذا كان هو الخالق لها مع قدرته على أن لا يخلقها لم يُجز أن يقال: إن غيرَه أساء إليه بها لوجهين:

أحدهما: أن الخلق عاجزون [م ٣٨] عن ذلك، كما قال تعالى: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتتفعون، ولن تبلغوا ضرّي فتضرون»^(١).

والثاني: أنه إذا كان هو الخالق لها بمشيئته وقدرته لحكمة يحبها أو لمحض مشيئته، امتنع أن تكون ضارة له؛ لأن الغني عن كل شيء، القادر على كل شيء، العالم بكل شيء يمتنع أن يضره ما يفعله بقدرته ومشيئته، فإن المخلوق العالم بما يضره، الغني عنه، القادر على تركه لا يفعله، فكيف بأعلم العالمين، وأقدر القادرين، وأحكم الحاكمين، وأغنى الأغنياء؟!

ثم من لم يُعلل يقول: فعله لا يُعلل، ومن يُعلل يقول: له في ذلك حكمة خلق ذلك لأجلها، ومن فعل شيئاً لمرادٍ له يحبه لم يكن متضرراً بحصول محبوبه ومراده.

وهولاء يقولون: وإن كان مبغضاً للعصية، كارهاً لها، ماقتًا لها، فهذا لا ينافي كونه خلقها وأرادها لحكمة في ذلك، وهو يحب الغاية التي خلقها لأجلها، كالمريض الذي يريد شرب الدواء وهو يبغضه، فهو يريد لمحبته العافية الحاصلة به، فهو وإن كان مراداً له لحكمة يحبها فهو مبغض له في نفسه، فهو كذلك ما خلقه من الشياطين والمعاصي خلقها لحكمة، وهو يبغض تلك المخلوقات المرادة.

وعلى قول هؤلاء فلا تكون المعاصي إساءة إليه إذ كان هو الخالق لها

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) وقد تقدم.

لحكمته، بل لو كان المُحدِث لها غيره لم يكن مسيئاً إليه إذا كان قصده تلك الغاية المحبوبة له، فمن فعل مع غيره ما يوجب حصول محبوبه لم يكن مسيئاً له، وإن كان في ذلك بعض ما يكره، فكيف إذا كان هو الفاعل؟!

وأما مذهب القدرية من المعتزلة وغيرهم وإن قالوا: إن العبد أحدث المعصية بدون مشيئة الله وقدرته لا يقولون: إنها إساءة إلى الله، ولا أنها تضر الله، بل المعتزلة متفقون على أن علل أفعاله وأحكامه عائدة إلى المخلوق لا إليه، وهم غُلاةٌ في النفي، فلا يصفونه بفرحٍ أو غضبٍ يقوم به، ولا حبٌّ ولا رَحْمٌ ولا سخط، بل ولا بإرادة تقوم به، وإنما ذلك كله عندهم مخلوقات منفصلة عنه، ومثل هذا لا يُسمى إساءة إلى الله بلا ريب.

والمقصود أن هذا ليس إساءة إلى الله على قول كل طائفة من طوائف المسلمين.

الوجه الثالث^(١): أنه جعله إذا عاقب المسيئين لم يكن كريماً، بل لا يكون كريماً إلا إذا أحسن إليهم. وهذا جهل، فإن الله كريم جواد مع عقوبته لل مجرمين، فإن كل نعمة منه فضل، [٣٩] وكل نعمة منه عدل، وعقوبته للظالمين لا ينافي كرمه وجوده باتفاق المسلمين، بل هو محمودٌ على كل ما يفعله، وكل فعله حَسَنٌ جميل، وذلك أن الكرم والبخل للناس فيه أقوال:

أحدها: أن البخل يرجع إلى الاعتقاد والخوف، وهو خوف ذهاب المال إذا أنفقه، كما يقول ذلك من مناظري القدرية والفلسفه،

(١) كذلك في (م)، ولم يذكر الوجه الثاني، وقد تقدم الأول (ص ١٣٧)، وسيأتي الرابع (ص ٩٤).

كالقاضي أبي بكر^(١) والقاضي أبي يعلى وغيرهما، وهؤلاء يقولون: فِعله متعلق بمحض المشيئة لا علة له، والظلم هو الممتنع لذاته، وكل ممکن فهو عدل. وعلى هذا فالله عالم بكل شيء لا يخاف شيئاً، فيمتنع وصفه بالبخل. وأما الكرم فهو فِعل ما فعله، فكل ما فعله فهو الكرم عندهم.

والقول الثاني: قول القدريّة الذين يقولون: فَعَلَ بِكُلِّ عَبْدٍ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ من النعم الدينية، وفي النعم الدنيوية قولهن، لكنَّ العبد هو الذي صرفَ نعمته في معاصيه، وهؤلاء يقولون: ما لم يوجد من الإحسان لم يكن مقدوراً له.

الثالث: قول الفلاسفة الذين يقولون: هو موجُبٌ بذاته، ففعله من لوازمه ذاته، والعقوبات أمور لازمة لذاته لا يتصور انتفاءها، فلا يكون تركها مقدوراً.

الرابع: قول جمهور المسلمين الذين يقولون: إنه كريم جواد عَدْل يخلق ما يشاء ويختار، وهو على كل شيء قدير، وأنه يفعل ما يفعل لحكمة، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وما يخلقه من الآلام والعقوبات يخلقها لحكمة له في ذلك، لا تحصل تلك الحكمة بدون ذلك المخلوق، فهو على غاية الجود والكرم في إرادته، وغاية القوة والمُكْتَنة في قدرته، لكنَّ فِعل الشيء يقتضي فعل لوازمه وترك ما ينافي، فوجود أحد الضدين يستلزم ترك الآخر، ووجود الملزم يقتضي وجود اللازم.

وحيثئذ فقول القائل: «ليس من الكرم عقوبة العصاة» باطلٌ على كل قولٍ، أما على قول الأولين؛ فكل ممکن كرم. وأما على قول الطائفـة الثانية

(١) هو الباقلاني (ت ٤٠٤).

والثالثة؛ فإن نقيض ذلك ممتنع، وترك الممتنع لا ينافي الكرم. وأما على قول الرابعة؛ فلأنَّ ذلك مخلوق لحكمةٍ لا تحصل إلا به، فلو لم يُخلق لفاتٍ^(١) تلك الحكمة التي يستحقُ ربُّ أنْ يُحْمَد لأجلها، ويوصَف بالجود والكرم.

وإذا كان كذلك كان من تمام الكرم ما يُخلقه من العقوبات التي لا يحصل الكرم التام إلا بها. وهذا بخلاف الواحد منا، فإنه قد يُعاقب من أساء إليه لا لحكمةٍ في ذلك ولا [٤٠] لرحمةٍ، بل لمحض حظٌّ نفس الذي قد يكون مذومًا أو لا يكون محمودًا، والله تعالى لا يفعل إلا ما يُحْمَد عليه، فله الحمد على كل الحال.

والواحد مِنَّا إذا عفى عنِّي من أساء إليه كان أفضَل له وأعظم لأجره ومتزنته عند الله، والله تعالى لا يفعل شيئاً يكون تركه أكمل له في حقّه، بل كل ما يفعله فهو الأكمل الذي لا أكمل منه، فإنَّ كماله من لوازِم ذاته، وهو غير مفتقرٍ في ذلك إلى غيره، لامتناع افتقاره إلى غيره بوجهٍ من الوجوه، وإذا كان كماله من لوازِم ذاته، وهو لا يقف على غيره، كان كماله واجبَ الحصول^(٢) ممتنع القِدَم.

وهو سبحانه المستحقُ لغاية المدح وكمال الثناء، وأفضل العباد لا يُحصي ثناءً عليه، بل هو كما أثني على نفسه. وقد بُسط الكلام على هذه المقامات الشريفة التي هي من محارات العقول في غير هذا الموضوع^(٣).

(١) (م): «الفات».

(٢) (م): «الحصول».

(٣) انظر «منهاج السنة»: (٤/١٦) وما بعدها.

وقد قال طائفة كأبي حامد^(١) وغيره: ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم؛ لأنَّه لو كان ممكناً ولم يفعل لكان بخلاً ينافق الجود، أو عجزاً ينافق القدرة. وأنكر ذلك آخرون ونسبوه في ذلك إلى الفلسفة، وقالوا: إذا كان أهل السنة ينكرون على القدرية الذين يقولون: إنَّ إصلاح العباد ليس ممكناً، فكيف بهذا؟

وقال آخرون: فَصُلُّ الخطاب أنه إنْ أَرِيدَ بذلك أنَّ الله لا يقدر على غير ما فعل، أو أنَّ ذلك ممتنع لذاته = فهذا خطأ، وهو يُشَبِّه قول الدهريّة القائلين بالمحظ بالذات.

وإن قيل: إنه على كل شيء قدير، ولو شاء لفعل غيرَ ما فعل، ولو شاء أن يؤتي كلَّ نفسٍ هداها لفعل، لكنَّ فَعَلَ ما فَعَلَ لحكمة، والمشروط بغيره يمتنع وجوده بدون شرطه، فليس ممتنعاً لنفسه وإنما امتنع لغيره، ومن فَعَلَ مراده ولو الزم مراده لـم يكن يتراك ما ينافي مراده عاجزاً، إذ الجمع بين النقيضين ممتنع لذاته، وإنما العاجز من إذا أراد شيئاً لم يمكنه فعله، والممتنع لذاته ليس شيئاً باتفاق العقلاء، فهذا قول أكثر المسلمين.

وأما من لا يقول بحكمةٍ ولا تعليل، ولا جودَ عنده ولا رحمةٍ إلا وجود المراد = فهو لا يقول بهذا، إذ هو يقول: يجوز تخصيص أحد المُتَمَاثِلَيْن دون الآخر لا لـمُخْصِّصٍ بل لمُحِضِ الإرادة، فلا يتصور عنده بخل. فهو لاء يطعنون في كلام أبي حامد بناءً على هذا الأصل، وهذه الأمور مبسوطة في

(١) كما في «إحياء علوم الدين»: (٤/٢٧٥) وعبارته: «... وليس في الإمكان أصلاً أحسن منه ولا أتم ولا أكمل، ولو كان وأدَّخره مع القدرة ولم يتفضل بفعله لكان بخلاً ينافق الجود وظلماً ينافق العدل، ولو لم يكن قادرًا لكان عجزاً ينافق الإلهية».

غير هذا الموضع^(١). والمقصود هنا التبيه على ما يناسب هذا الكلام.

[٤١] الوجه الرابع: قوله: (كيف وقد أمرتَنا أن نُحسِّن إلى من أساء إلينا، فأنت أولى بذلك منا)^(٢).

فهذا أيضًا منكر، ليس كل ما أمر الله به العباد يجوز أن يُطلَب منه، فضلاً عن أن يقال: أنت أولى منا بفعل ما أمرتنا به، أو أنت أولى بفعل نظيره!! فإن الله أمر بالركوع والسجود والصيام والطواف بالبيت وبين الصفا والمروءة، ونحو ذلك من الأفعال، ولا يُقال: أنت أولى بذلك منا، والله أمرنا أن ندعوه تضرُّعًا وخُفْيَةً، وليس هو أولى بذلك منا. ونظائر هذا كثيرة.

ولكنَ الدعاء المشروع في مثل هذا قوله ﷺ لعائشة: «قُولي: اللهم إنك عَفُوٌ تُحِبُّ العَفْوَ فاغْفِرْ عَنَّا»^(٣) فيُطلَب منه ما يحبه.

(١) انظر «الفتاوی»: (٢١٣/٢)، (٨/٣٩٩).

(٢) «حزب البر»: (ق٥١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٣٨٤)، والترمذى (٣٥١٣)، والنمسائى في «الكبرى» (٧٦٦٥)، وابن ماجه (٣٨٥٠)، والحاكم: (١/٥٣٠) من طرق عن كھمس عن عبد الله بن بريدة عن عائشة به.

قال الترمذى: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشیخین. ولم يتعقبه الذهبي، وفيه نظر. وصححه النwoي في «الأذكار» (ص ٢٧٧)، وابن القيم في «أعلام المؤقين»: (٥/٢٥٨)، وهذا الطريق هو أحسن طرقه. وقد تكلم في سماع ابن بريدة من عائشة الدارقطنی والبیهقی، وفي الحديث اختلاف على بعض رواته. انظر «العلل»: (١٥/٨٨-٨٩) للدارقطنی، و«الفتوحات الربانیة»: (٤/٣٤٦) لابن علان.

وبعض العامة يقول في دعائه: «اللهم إنك أمرتنا أن نعتنق عيذنا ونحن عيذك فأعتقنا، وأمرتنا أن نغفر عنمن ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا فاعف عننا، وأمرتنا أن نحسن إلى من أساء إلينا، وقد أساءنا إلى أنفسنا فاحسّن إلينا». وهذا الدعاء ليس من الأدعية الشرعية النبوية التي يُحتج بها.

وفيه جهلٌ من وجه آخر وهو قول القائل: «وقد ظلمنا أنفسنا وأساءنا إلى أنفسنا»، فإن هذا لا يشبه عفو العافي عن ظلمه، وإحسانه إلى من أساء إليه. فليس هو مثلاً مطابقاً لو كان التمثيل في ذلك حَقّاً.

وبالجملة فعل الرب لا يُقاس بأفعال العباد، بل من أعظم الأصول التي أنكرها أهل السنة على المعتزلة ونحوهم من القدرية: قياس أفعال الرب على أفعال العباد وبالعكس، وقالوا: هم مُشبّهة الأفعال، فإنهم يجعلون الحَسَنَ من العبد والقبيحَ منه حَسَنًا من الرب وقبيحًا منه، وليس الأمر كذلك، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاتاته ولا أفعاله. والله تعالى يحب من العباد أمورًا اتصف بها، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرْ يُحِبُّ الْوَئْرَ»^(١)، وقال: «إِنَّهُ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»^(٢)، و«أَنَّهُ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ»^(٣)،

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذى (٢٧٩٩)، والبزار (٩٩٦)، وأبو يعلى (٧٨٦)، وابن عدي في «الكامل»: (٦-٥/٣) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

قال الترمذى: حديث غريب، وخالد بن إلياس يُضعَّف.

أقول: وأكثر النقاد على تضييف خالد تضعيفًا شديداً وقد تفرد بالحديث، قال أحمد والنسياني: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال =

و«أنه طيْبٌ لا يقبل إلّا طيّباً»^(١)، ونحو ذلك، وقال: «الراحِمُونَ يرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»^(٢). فهو يحب اتصف العبد بهذه الصفات وتعيّده بهذه المعاني المحبوبة.

وهذا قد طرّد بعض الناس كأبي حامد الغزالى وغيره، وجعلوا العبد يتصرف بالجبار والمتكّبّر على وجه فسروه، وجعلوا بذلك تخلّقاً بأخلاق الله، ورووا حديثاً: «تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ»^(٣)، وأنكر ذلك عليهم آخرون كأبي عبد الله المازري وغيره، وقالوا: ليس للرب خلق يتخلّق به العبد، وقالوا: هذه فلسفة كُسْبَيَّت عباءة^(٤) [٤٢] الإسلام، وهو معنى قول الفلاسفة: الفلسفة التشبّه بالإله على قدر الطاقة^(٥).

= أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها غرائب وأفراد. انظر «تهذيب التهذيب»: (٣/٨٠-٨١).

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الحميدي (٦٠٢)، وأحمد (٦٤٩٤)، وأبو داود (٤٩٤)، والترمذى (١٩٢٤)، والحاكم: (٤/١٥٩)، وغيرهم عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو عنه به.

قال الترمذى: حسن صحيح. وصححه الحاكم، والحافظ في «الفتح»: (١٨٨/٣).

(٣) لم أجده مستنداً، وذكره القشيري في «رسالته»: (١/٣٢٥) من قول داود عليه السلام، وذكره المصنف في «بيان تلبيس الجهمية»: (٦/٥١٨) وقال: «هذا اللفظ لا يعرف عن النبي ﷺ في شيء من كتب الحديث، ولا هو معروف عن أحد من أهل العلم، بل هو من باب الموضوعات عندهم...». وذكره ابن القيم في «مدارج السالكين»: (٣/٢٥٢) وقال: باطل. وقال الألبانى في «السلسلة الضعيفة» (٢٨٢٢): لا أصل له.

(٤) (م): «عبارة».

(٥) انظر ما سبق حول هذه المسألة (ص ٦١).

وبالجملة فالاتصاف والتخلق والتعبد بما أحبَّ الله من العباد الاتصاف به، وهو من صفاته كالعلم والرحمة والإحسان والجمال الشرعي ونحو ذلك هو حقٌّ، كما دلَّ عليه الكتاب والسنة، بخلاف الكبرياء ونحوه، فإنه قد ثبت في «ال الصحيح»^(١) أنَّ الله يقول: «الْعَظِيمُ إِزَارِي وَالْكَبِيرُ رِدَائِي فَمَنْ نَازَ عَنِي وَاحِدَةً مِنْهَا عَذَّبْتُهُ». .

وصفات الله نوعان؛ نوعٌ يختص به كالإلهية، فليس لأحد أن يتصرف بذلك، فإنه لا إله إلا الله. ونوعٌ يتصرف عباده منه بما وهب لهם، كالعلم والرحمة والحكمة، فهذا وإن اتصف به العبد فالله تعالى لا كفواه سبحانه، فهو منزَّه عن النقائص مطلقاً، ومنزَّه عن أن يكون له مثُلٌ في شيءٍ من صفات كماله، بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل، وهو منزَّه فيها عن التمثيل.

وأما صفات النقص فهي منتفية عنه مطلقاً، وهو موصوف بالكمال الذي لا غايةَ فوقَه، منزَّه فيه عن التمثيل، إثبات بلا تمثيل وتزييه بلا تعطيل، ثبتت له الأسماء الحسنى والصفات العلية، ونفي عنَّه مماثلة المخلوقات في شيء منها.

وأما الصفات والأفعال التي تختصُّ العبد، كالذل والخوف والرجاء والتضرع والافتقار والسؤال ونحو ذلك، فهذه وإن أمر الله بها العبد فهو سبحانه منزَّه عنها، لا تُطلب منه. وإذا كان ما أمر فإنه قد يُحسنُ منه وقد لا يحسن، لم يعجز أن يقال: أنت قد أمرتنا بذلك فأنت أحقُّ به منا، هذا إذا كان المطلوب مما يسوغ طلبه منه، كالإحسان والعفو والمغفرة.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضيَ اللهُ عنه.

فاما إذا كان مُنْزَهًا عنه كالإحسان إلى من أساء إليه، فهذا خطأ لوجهين:
 لأنّه لا يقال: إنَّ العبد يُحسن إلى الله وسييء إليه، ولأنّه لا يُقال: أفعل كذا
 لأنّك أمرتنا به وأنت أحق أن تفعل ما أمرتنا بفعله، بل هذا يقوله^(١) الأكفاء
 بعضهم مع بعض؛ كالإنسان الذي يأمر الناس بطاعة الله ورسوله، فهو أحق
 منهم بفعل ما أمر، كما قال تعالى: ﴿أَتَأُمْرُونَ النَّاسَ بِالْإِيمَانِ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ
 وَأَنَّمُّ تَلْعُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]. ومن قال مثل هذا في حق الله
 فهو جاهل إن لم يعرف حقيقة ما قال، وإن عرف حقيقته وأصرَّ على ذلك
 فهو كافر.

ولا ريب أن كثيراً من أهل العبادة والنسُك والتَّائُل ينادي الله ويدعوه
 بأمور منكرة، كما قد يعبده بعبادات مبتدعة، ويكون قصده الخير واتباع
 السنة، لكن يغلط لجهله، فهذا قد يغفر الله له [٤٣] ويرحمه بحسن قصده،
 ولكن يجب النهي عما أخطأ فيه ويبين له الصواب، فإن أصرَّ على استصواب
 مخالفة الرسل قُتل.

ومن ذلك قوله: (وَاقْرُبْ مِنِي بِقَدْرِ تَكْ قَرِبًا تَمْحُقُ بِهِ^(٢) كُلَّ حِجَابٍ
 مَحْقُوتَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، فَلَمْ يَحْتَاجْ لِجَهْرِيْلِ رَسُولِكَ وَلَا لِسُؤَالِهِ مِنْكَ^(٣)،
 وَحَجَبَتْهُ بِذَلِكَ عَنْ نَارِ عَدُوكَ^(٤)، وَكَيْفَ لَا تَحْجَبَ عَنْ مَضَرَّةِ الْأَعْدَاءِ مِنْ

(١) (م): «يقال».

(٢) مخطوط الحزب: «به عنني».

(٣) «منك» زيادة ثابتة في نسخة الحزب، وفيما سينقله المؤلف قريباً.

(٤) مخطوط الحزب: «عدوه».

غنيته^(١) عن منفعة الأحباب^(٢)^(٣).

فأما قوله: «فلم يَحْتَجْ لِجَبْرِيلَ رَسُولَكَ» فكلامٌ صحيح، فإن إبراهيم قال: «حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»^(٤) ولم يلتفت قلبه إلى غير الله، لا جبريل ولا غيره.

وأما قوله: «وَلَا لِسُؤَالِهِ مِنْكُ» فهذا كلامٌ لم يقله ثقة عن إبراهيم، وهو مخالفٌ لما حكاهُ الله عن إبراهيم من سؤاله ودعائه، بل قوله: «حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» هو دعاءٌ في حقيقة الأمر، وقد تقدم التنبية على نظير هذا المَا ذكر في «الحزب»^(٥) سؤال الله أن يغنيه عن سؤاله، وذكرنا أن سؤال الله تارة واجباً وتارة مستحبًا^(٦)، والواجبات لابد منها والمستحبات لا يُطلب من الله الغنى عنها، فإن ذلك طلبٌ من الله لنقص الدرجة وخفض المرتبة.

مثل أن يقول: اللهم لا تجعلني أفعل نافلةً ولا أتقرب إليك بتطوع، ونحو ذلك، والله يحب من عبده التقرب إليه بالنافل بعد الفرائض كما في «صحيح البخاري»^(٧) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يقول الله تعالى:

(١) مخطوط الحزب: «غنيته».

(٢) مخطوط الحزب: «الأحباب».

(٣) «حزب البر»: (ق ١٥).

(٤) سبق تحريرجه (ص ٣٨).

(٥) يعني: «حزب البحر». وانظر ما تقدم (ص ٩٧).

(٦) كذلك في النسخة، والوجه الرفع «واجب... مستحب».

(٧) رقم (٦٥٠٢).

«من عادئ لي ولِيًّا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرَّب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرَّب إلى النوافل حتى أحبه...» الحديث.
وفي الأحزاب^(١) أمور أخرى...^(٢)، ومتن خرج الإنسان عن الأحزاب
النبوية والأذكار والدعوات الشرعية كان كالسالك مُنيَّات الطريق فقد [يقع]
في^(٣) الضلال من حيث لا يدرى، وقد يتداركه الله برحمته.

وفي «الصحيحين»^(٤) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله علمني دعاءً أدعوه في صلاتي، فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم».

فهذا أفضـلـ الخلقـ بـعـدـ الـأـنـبـيـاءـ لـمـ يـدـعـ فـيـ صـلـاتـهـ بـدـعـاءـ حـتـىـ سـأـلـ النـبـيـ عـلـيـهـ أـنـ يـعـلـمـهـ ذـلـكـ، وـعـلـمـهـ دـعـاءـ مـضـمـونـهـ طـلـبـ المـغـفـرـةـ وـالـرـحـمـةـ مـنـ اللهـ. وـهـؤـلـاءـ تـجـدـ أـحـدـهـمـ يـخـتـرـعـ أـنـوـاعـاـ مـنـ الـأـدـعـيـةـ تـضـمـنـ طـلـبـ نـوـعـ مـنـ الإـلـهـيـةـ، أوـ مـاـ هـوـ مـنـ خـصـائـصـ النـبـوـةـ، فـأـيـنـ هـذـاـ مـنـ هـذـاـ؟ـ!

وهـذاـ كـوـلـهـ: (وـقـدـ وـسـعـتـ كـلـ شـيـءـ مـنـ جـهـاتـيـ بـعـلـمـكـ فـسـعـ ذـلـكـ
برـحـمـتـكـ [مـ ٤٤ـ] كـمـاـ وـسـعـتـهـ بـعـلـمـكـ)^(٥).

فـإـنـ هـذـاـ كـلـامـ مـنـ يـعـتـقـدـ أـنـ اللهـ لـمـ يـسـعـ كـلـ شـيـءـ رـحـمـةـ، لـكـنـ قـدـ يـسـعـهـ

(١) غير واضحة في (م).

(٢) ثلاث كلمات لم تتبيـنـ.

(٣) كلمة غير واضحة، وما أثبته مقترـحـ.

(٤) البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٤٢٧٠).

(٥) «حزب البر»: (قـ ١ـ).

وقد لا يسعه، والله أخبر أنه وسع كل شيء رحمةً وعلماً، فكلاهما واقع بسعة علمه بكل شيء، وسعة رحمته كل شيء، وهذا له بسط ليس هذا موضعه. فكذلك قوله: (وقدّسنا عن كلّ وصفٍ يُوجّبُ نقصاً مما استأثرت به).^(١)

وكذلك قوله: (نَسْأَلُكَ الْفَقْرَ مَا سُوَّاكَ وَالغَنِيَّ بِكَ، حَتَّىٰ لَا نَشَهِدَ إِلَّا إِيَّاكَ).^(٢)

فإن هذه ألفاظ مجملة قد يراد بها معنىً فاسدً، كما قد يراد بها معنىً صحيحً، وللهذه الحسن أن يقال: نسألك الغنى عما سواك والفقير إليك.

وقوله: «حتى لا نشهد إلا إياك» إذا أريد: حتى لا نشهد معطياً ورباً وإلها إلا إياك كان حسناً، وإذا أريد به: حتى لا نشهد إلا إياك، فنغيّب بك عن شهود المخلوقات، فهذا فناء ناقص، وهو من عوارض الطريق، ليس بواجب ولا مستحب، ولكن قد يعرض بعض السالكين لضعفه، فيُعذّر فيه لا يُحْمَد عليه.

وقد يعني به: حتى لا نشهد موجوداً إلا إياك، وهذا مشهد أهل الإلحاد القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد.

وقد تكلمنا على أقسام الفناء في اصطلاح السالكين، وبيننا أنه يراد به ثلاثة معان؛ أحدها: محمود، والثاني: منقوص، والثالث: إلحاد.^(٣)

(١) «حزب البر»: (ق ١ ب).

(٢) «حزب البر»: (ق ١ ب).

(٣) انظر ما مضى (ص ٧٠ - ٧١)، وما سيأتي (ص ١٦١، ١٦٢، ٢١١، ٢١٢).

فالاول: أن يفني عبادته عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبمحبته عن محبة ما سواه، وبخوفه عن خوف ما سواه، وبرجائه عن رجاء ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه. وهذا حقيقة التوحيد الذي أرسل الله به الرسَلَ وأنزل به الكتبَ، وهذا حال الأنبياء وأتباعهم. والفناء عن عبادة السُّوئِيْ يُقارنه البقاء بعبادته تعالى، فهذا الفناء يقارنه البقاء، وهو حقيقة قول: لا إله إلا الله.

وأما النوع الثاني: وهو الفناء عن شهود السُّوئِيْ ويسمى الاصطلام، ومنه الفناء في توحيد الربوبية، وهو أن يغيب بشهوده عن شهوده، وبمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكره، وبمعرفته، فيفني بالمعروف عن المعرفة والعارف.

وهذه الحال ليست واجبة ولا مستحبة، وليس حال الأنبياء ولا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ولا أكابر المشايخ الصالحين، ولكن هو حال يعرض لطائفةٍ من السالكين، كما يذكر عن أبي يزيد^(١) وعن غيره أنه قال في هذا المشهد: «سبحاني»^(٢)، أو «ما في الجبة إلا الله»^(٣)!

(١) هو: طيفور بن عيسى بن سروشان أبو يزيد البسطامي – نسبة إلى بسطام بلدة بخراسان – من كبار الصوفية (ت ٢٦١). ترجمته في «طبقات الصوفية» (ص ٦٧ - ٧٤) للسلمي، و«الحلية» (٩/٢٥٤ - ٢٨٠)، و«رسالة القشيري» (١/٥٧ - ٥٨)، و«السير» (١٣/٨٦).

(٢) ذكره عنه أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢/١٤٤)، والغزالى في «الإحياء» (١/٤٨) وقال: لا يصح عنه، والمصنف في مواضع من كتبه بصيغة التمريض.

(٣) ذكره عنه المصنف في مواضع من «الفتاوى» (٨/٣١٣)، (١٢/١٩٩)، و«المنهج» (٥/٣٥٧). وقد جمع عبد الرحمن بدوي كتاباً في شطحات الصوفية، وأورد فيه =

ونحو ذلك.

ويحكون أن شخصاً كان يحب آخر، [م ٤٥] فألقى المحبوب نفسه في اليم، فألقى المحب نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت فما أوقعك؟ فقال: غبت بك عنّي، فظننت أنك أني^(١).

وهذه الحال إذا زال معها عقل الإنسان الذي هو مناط التكليف بسبب غير محروم كان معدوراً، وإن كان بسبب محروم فقال مثل ذلك، فهو مذموم على ذلك.

وهل يكفر إذا زال بما تستهيه النفس كالخمر؟ فيه نزاع معروف عند العلماء، وأما بما لا تستهيه الطابع كالبنج، فقيل: هو كالسكران بالخمر، وقيل: كال茗ون.

ومن زال عقله بالسماع ونحوه، فهو على هذا التفصيل. وأما في حال العقل؛ فمن قال هذا كان كافراً يجب قتله إن لم يتب.

وكثير من السالكين تعرض له هذه الحال في بعض الأوقات، فإذا حضرت فريضة قام إليها، ومنهم من يحفظ عن المعاصي، وهذا الصدقهم في حال حضور العقل حفظوا في حال غيبة العقل. لكن بكل حال ليس

= كثيراً من كلمات البسطامي، وليس هذه منها، انظر هامش تحقيق «المنهج». والذي عُرف بهذه العبارة أبو منصور الحلاج المقتول على الزندقة سنة (٣٠٩)، انظر «وفيات الأعيان»: (١٤٥/٢).

(١) ذكر المصنف هذه الحكاية في عدد من كتبه: في «الفتاوى»: (٢/٤٨٢، ٣٦٩، ٣١٤)، «المنهج»: (٥/٣٥٦)، و«الجواب الصحيح»: (٣٣٨/٣)، «الجواب الصحيح»: (٥/٢٤٩، ٦/٢٦).

العبد مأموراً بالمقام في هذه الحال، وهي تُحمد من جهة انجذاب القلب إلى ربه، ومن جهة توجّهه إليه وتألّهه إِيَاه، ويسمىها بعض الناس: الجمع الأول.

وطائفة من الناس جعلوا هذا المقام هو غاية السالكين، وأحسن منازل السائرين إلى الله، وقالوا: إن العبد حيتٌ لا يستحسن حسنة ولا يستتبّح سيئة، وهذا هو الغاية في كلام صاحب «منازل السائرين» الملقب بشيخ الإسلام من الإشارة إلى علو هذا المقام^(١)، ما^(٢) أنكره عليه حُذاق العارفين. ولهذا يعلل هؤلاء المحبّة والتوكّل وغيرهما، ويجعلون ذلك من مقامات العامة، ويجعلون مقام الخاصة مشاهدة الربوبية العامة والقيومية الشاملة. ولا يصلون إلى الفرق الثاني وهو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، وأنه المعبد دون ما سواه، وأن إلهيته بأن نعبد، وعبادته بأن نطّيعه، وطاعته بأن نطّيع رسوله^(٣).

وهذا المقام مما حققه الجنيد رضي الله عنه وأمثاله من أئمة أهل الطريق الذين يقتدي بهم، الذين يلاحظون الأمر والنهي كالشيخ عبد القادر^(٤) ونحوه من المتأخرين. وهؤلاء هم الذين قالوا: قدمنا هذا - أي طريقنا هذه -

(١) أي مقام الفناء، وتقدمت إشارة المصنف إلى نحو هذا فيما سبق (ص ٧٥) ونقلنا بعض عباراته في ذلك والتعليق عليه.

(٢) تحتمل: «مما».

(٣) انظر ما سبق (ص ١١٨) مع التعليق.

(٤) هو: عبد القادر بن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست - أي العظيم القدر - محبي الدين أبو محمد الجibli الحنفي، الزاهد المشهور (ت ٥٦١). ترجمته في «السير»: (٤٣٩ / ٢٠)، و«ذيل طبقات الحنابلة»: (٢٠٩ - ١٨٧ / ٢)، و«البداية والنهاية»: (٤١٩ / ١٦).

على رقبة كلّ ولّيٌ لله، أي: على كلّ ولّيٌ لله أن يتبع الأمر والنهي الإلهي النبوى الشرعى المحمدى، ويحّكم على نفسه الكتاب والسنة، ولا يخرج عن ذلك [م ٤٦] لا لذوق يخالفه أو وجىء أو حالٍ أو مشهد أو غير ذلك، بل يزن أذواقه ومواجده وأحواله وحقائقه بالكتاب والسنة^(١).

والذين نازعوا الجنيد في هذا كأبى الحسين النورى^(٢) وأمثاله من المتتصوفة حصل لهم من الاضطراب ما أوجب أموراً، مع أن النورى رحمه الله كان أصح من غيره وأعلى.

ولكن جاء قوم آخرون انحطّوا عن هذه الدرجة^(٣)، فصاروا يشهدون الحقيقة الكونية القدريّة، ويرونها هي الغاية، وأنَّ صاحبها لا يحتاج إلى الحقيقة الإلهية النبوية الشرعية، بل يتصرّف بما يَجده ويندوقه^(٤)، والوَجْد والذوق إن لم يكن موافقاً للأمر كان من اتّباع الهوى. ولهذا تجد كلَّ من يحتاج بالحقيقة إنما هو متبع لهواه لا مطيع لمولاه، لا يحتاج بعلم، إذ لو كان عنده علم لقال به، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

(١) وعبارات بعضهم في ذلك مشهورة؛ كقول الدارانى: ربما يقع في قلبي النكتة من نكت القوم أيامًا، فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة. وقول الجنيد: من لم يحفظ القرآن، ولم يكتب الحديث لا يُقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة. وغيرهما انظر «رسالة القشيري»: (١١/٦١-٧٩).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ١٢٠).

(٣) وهذا هو النوع الثالث من أنواع الفناء، وهو الفناء عن وجود السُّوى.

(٤) تحتمل: «ويندوقه».

(٥) (م): «وقال».

أَشْرَكُنَا وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَّالِكَ كَذَّالِكَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى
ذَاقُوا بَأْسَنَاقُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مَنْ عِلِّمَ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَعْمَلُونَ إِلَّا أَظَلَّنَ وَإِنْ أَنْتُمْ
إِلَّا تَحْرُصُونَ ﴿٤٨﴾ [الأنعام: ٤٨].

ومن هؤلاء من يقول: إنما رجع إلى الأمر والنهي لأجل العامة، أو لئلا يُخرب المارستان^(١)، إشارة إلى أن الأمر والنهي حينئذ سلكه العارف لمصلحة العامة لا لحاجته إليه. وهذا من الجهل بالفرق بين توحيد الإلهية وبين توحيد الربوبية، وبين الأمر الديني الشرعي النبوي الإلهي، والأمر الكوفي القدرى، وقد بُسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضوع^(٢).

وأصحاب هذا المشهد قد يتقلل أحدهم من هذا إلى الوحدة، ولهذا يقولون: السالك يشهد أولاً طاعة ومعصية، ثم يشهد طاعة بلا معصية، ثم لا يشهد لا طاعة ولا معصية.

وقد يقول بعضهم: يكون أولاً فقيراً، ثم يصير نبياً، ثم يصير إلهًا، وحيثئذ يدخلون إلى النوع الثالث من الفناء، وهو فناء المُلْحِدين الذين يقولون:

(١) نسب المصنف هذا القول إلى الشيخ المغربي كما في «الفتاوى»: (٨/٢٣١)، (١٤/٣٥٨). والمارستان - بفتح الراء وكسرها - دار المرضى أو المستشفى، وهو فارسي معَرب، وأصله بيمارستان - بكسر الموحدة وسكون الياء بعدها وكسر الراء - بيمار عندهم هو المريض، وأستان بالضم: المأوى، ثم خُفَّف فحُذِفت الهمزة، ولما حصل التركيب أسلقوها الياء والباء عند التعرير. انظر «قصد السبيل»: (١/٣٢٠)، (٢/٤٣١) للمحبى، و«تاج العروس»: (٨/٤٧١).

(٢) انظر «الفتاوى»: (٨/٢٣١)، (١٠/٢١٧)، (١١/٢٤٤ - ٢٤٨)، (١٣/٢١٤)، (١٤/٣٥٨).

الوجود واحد؛ كابن عَرَبِي وابن سَبْعين وابن الفارض والقُوْنَوي والتَّلِمسَاني وأمثالهم من يجعل الوجود الخالق هو الوجود المخلوق، وربما جعلوه حَالًا فيه، ومذهبهم دائِر بين الاتِّحاد والحلول. ولكن قد لا يرضون لفظ الاتِّحاد، بل يقولون: الْوَحْدَة، لأنَّ الاتِّحاد يكون بين شيئَيْن، وهم يقولون: الْوَجْدَ وَاحِدٌ لَا تَعْدُدُ فِيهِ، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْوَاحِدِ بِالْعَيْنِ وَالْوَاحِدِ بِالنَّوْعِ. فإنَّ الْمَوْجُودَات مُشَتَّكَةٌ فِي مُسْمَى الْوَجْدَ، كَمَا أَنَّ النَّذَوَات مُشَتَّكَةٌ فِي مُسْمَى النَّذَاتِ، وَلَكِنْ لَيْسَ وَجْدُهَا وَجْدُهَا، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ ذَاتُهَا هِيَ ذَاتُهَا، وَالْقَدْرُ الْمُشَتَّكُ هُوَ كُلُّ مُطْلَقٍ، وَالْكُلُّ الْمُطْلَقُ لَا يَوْجِدُ كُلَّاً مُطْلَقًا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، بل كُلُّ مُوجَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لَهُ مَا يَخْتَصُ بِهِ، لَا يُشارِكُ فِيهِ غَيْرُهُ فِي الْخَارِجِ، فَهَذَا الْإِنْسَانُ الْمُعَيْنُ لَا يُشارِكُ هَذَا الْإِنْسَانُ الْمُعَيْنَ فِيمَا يَخْتَصُ بِهِ مِنْ إِنْسَانِيَّتِهِ الْخَاصَّةِ، وَحَيْوَانِيَّتِهِ الْخَاصَّةِ، وَوَجْدُهُ الْخَاصُّ، وَلَكِنْ هُوَ وَغَيْرُهُ يُشَتَّرِكُانِ فِي مُطْلَقِ الْحَيْوَانِيَّةِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ وَالْوَجْدَ، وَنَحْوُ ذَلِكِ.

وَهَذِهِ الْمُشَتَّكَات لَا تَخْتَصُ وَاحِدًا مِنْهَا، وَلَا تَوْجِدُ فِي الْخَارِجِ مُشَتَّكَةً مُطْلَقاً، بل لَا تَوْجِدُ إِلَّا مُعِيْنَةً مُخْتَصَةً، وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^(١).

فَإِنَّهُ بِسَبِيلِ الْاَشْتِبَاهِ فِي هَذِهِ الْكَلِيلَاتِ الْمُطْلَقاً ضَلَّ طَوَافِفَ مِنْ أَهْلِ الْعِلُومِ النَّظَرِيَّاتِ وَالذَّوْقِيَّاتِ، وَإِذَا كَانَ وَجْدُ الْمَخْلُوقِ الْمُخْتَصُ بِهِ لَا يُشَرِّكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ وَإِنْ كَانَ يَشَابِهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَالْخَالِقُ تَعَالَى أَبْعَدَ عَنْ أَنْ يُشارِكَ غَيْرَهُ فِيمَا يَخْتَصُ بِهِ سَبْحَانُهُ وَتَعَالَى.

(١) انظر «الصفدية»: (٢/٢٧٦ وَمَا بَعْدُهَا)، و«الفتاوى»: (٧/٤٠٦)، (٤/٥٩).

ولولا أنه قد اشتهر فساد قول هؤلاء للسائلين عن هذه الأحزاب لبسطنا فيه الخطاب، و«صاحب الحزب» إن لم يكن من هؤلاء ففي كلامه ضرب من الفلسفة الفاسدة، وضرب من مذهب الحلولية القائلين بالحلول الخاص أو العام، وهذا مما ابتلي به طوائف من متأخرى الصوفية، لا سيما المستمدرين من كلام صاحب «مشكاة الأنوار»، والكتب المضمنون بها على غير أهلها^(١)، فإنَّ في كلام هؤلاء قطعة من قول النصارى وفلاسفة النصارى.

كما في قول طائفة من متأخرى أهل البدع من متكلمي الفقهاء قطعة من قول اليهود وفلاسفة اليهود، كقول الجهمية من المعتزلة وغيرهم الذين يقولون: إنَّ الله لا يُرى في الآخرة، وأنَّ كلام الله مخلوق لم يقم بذاته.

والفلسفهُ منهم يقولون: هو فيض فاض على النفوس ليس له وجود في الخارج، وهو قول الاتحادية ونحوهم من فلاسفة النصارى وال مشايخ لهم من مبتدعة الصوفية.

ومَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ [٤٨م] وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ، وَمَا فِي طِرائقِ النَّاسِ مَا يَوْافِقُ ذَلِكَ وَمَا يَخْالِفُهُ، لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْفَرْقَانُ الْإِلَهِيُّ النَّبُوِيُّ الْمُحَمَّدِيُّ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ اللَّهَ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ.



(١) هو الغزالى، وقد تقدم البحث في نسبة هذه الكتب إليه (ص ٦١).

فصل

ومما يشبه كلام هؤلاء قول صاحب «الحزب» فيما صنفه في آداب الطريق في علم الحقيقة^(١)، قال في آخره:

(الطريق طريقان؛ طريق خاصة وطريق عامة، وأعني بالخاصة المحبوبين الذين هم أبدال الأنبياء^(٢).

فأما طريق الخاصة؛ فهو طريق علوي تضمحل العقول في أقل القليل من شرحها. ولكن عليك بمعرفة طريق العامة؛ وهو طريق الترقّي من منزل إلى منزل إلى أن ينتهي إلى منزل هو مقعد صدق عند مليك مقتدر.

فأول منزل يطّوئ المحب للترقي منه إلى العلي هو النفس، فيشتغل بسياستها ورياضتها إلى أن ينتهي إلى معرفتها، فإذا^(٣) عرفها وتحقق بها فهنا لك تُشرق عليه أنوار الثاني^(٤) وهو القلب، فيشتغل بسياسته ومعرفته. فإذا صحّ له ذلك ولم يبق عليه منه شيء رُقِي إلى المنزل الثالث وهو الروح^(٥).

(١) هذه القطعة الطويلة من كلام الشاذلي ساقها ابن الصباغ الحميري في «درة الأسرار» (ص ١٦٨ - ١٧١)، والشعراني في «طبقاته»: (١١ / ٢ - ١٢)، وستذكر الفروق بين ما ساقه المؤلف وبين هذه المصادر، ورمزنا للأول (د) وللثاني (ش).

(٢) العبارة في د: «وأعني بالخاصة المحبوبين الذين هم أبدال الرسل، وأعني بالعامة المربيدين الذين هم أبدال الأنبياء فعلى جميعهم السلام». فلعله وقع سقط في الأصل.

(٣) د: «فإن».

(٤) د: «عليه الأنوار. المنزل الثاني...».

(٥) بعده في د: «فيشغل بسياستها ومعرفتها».

فإذا تَمَّتْ لِهِ الْمُعْرِفَةُ بِهِ هَبَّتْ عَلَيْهِ أَنوارُ الْيَقِينِ شَيْئًا فَشَيْئًا، حَتَّى إِذَا آنَسَتْ بِصَرِيرَتِهِ بِتَرَادِفِ الْأَنوارِ عَلَيْهَا بَرَزَ الْيَقِينُ عَلَيْهِ [بِرُوزًا] لَا يَعْقُلُ فِيهِ شَيْئًا^(١) مَا تَقْدِمُ لَهُ مِنْ أَمْرٍ الْمُنَازِلُ الْثَلَاثَةُ. فَهُنَاكَ يَهْمِيمُ^(٢) مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَمْدُدُ اللَّهُ بِنُورِ الْعُقْلِ الْأَصْلِيِّ فِي أَنوارِ الْيَقِينِ، فَيَشْهُدُ مَوْجُودًا لَا حَدَّ لَهُ^(٣) وَلَا غَايَةَ، بِالإِضَافَةِ إِلَى هَذَا الْعَبْدِ، وَتَضَمِّنُ حُلُّ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ فِيهِ، فَتَارَةً يَشْهُدُهَا^(٤) فِيهِ كَمَا يَشْهُدُ الْيَنَابِيبَ^(٥) فِي الْهَوَاءِ بِوَاسْطَةِ الشَّمْسِ، فَإِذَا انْحَرَفَ نُورُ الشَّمْسِ عَنِ الْكُوَّةِ فَلَا يَشْهُدُ لِلْيَنَابِيبِ^(٦) أَثُرًا. فَالشَّمْسُ الَّتِي يَبْصُرُ بِهَا^(٧) هُوَ «الْعُقْلُ الْفَرْدَوْيِيُّ» بَعْدَ الْمَادَةِ بِنُورِ الْيَقِينِ.

فَإِذَا اضْمَنَ حُلُّ هَذَا النُورِ ذَهَبَتِ الْكَائِنَاتُ كُلُّهَا وَبَقَى هَذَا الْمَوْجُودُ، فَتَارَةً يَفْنِي وَتَارَةً يَبْقِي، حَتَّى إِذَا أَرِيدَ بِهِ الْكَمَالُ نُودِي^(٨) مِنْ نَدَاءٍ خَفِيًّا لَا صَوْتَ لَهُ، فَيُمْدَدُ بِالْفَهْمِ عَنْهُمْ^(٩)، إِلَّا أَنَّ الَّذِي تَشْهُدُهُ غَيْرُ اللَّهِ لَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، فَهُنَاكَ

(١) العَبَارَةُ فِي د: «عَلَيْهَا أَبْرَزَ الْيَقِينَ بِرُوزًا لَا يَعْقُلُ، فَيَنْشَأُ مَمَّا...».

(٢) د: «يَهْمِيمُ».

(٣) د: «فَيَشْهُدُهُ مَشْهُودٌ لِأَحْوَالِهِ...» وَفِيهِ تَحْرِيفٌ.

(٤) (م): «يَشْهُدُ مَا». وَالإِصْلَاحُ مَا سَيَّأَتِي، وَمِنْ د، ش.

(٥) د: «الْيَنَابِيَّةُ»، ش: «الْبَنَاءُ بَيْتًا».

(٦) د: «الْيَنَابِيَّةُ».

(٧) العَبَارَةُ فِي ش: «وَتَارَةً لَا يَشْهُدُهَا لَانْحَرَافِ نُورِ الشَّمْسِ عَنِ الْكُوَّةِ، فَالشَّمْسُ الَّتِي يَبْصُرُ بِهَا...».

(٨) مِنْ قَوْلِهِ: «كُلُّهَا وَبَقِيَ...» إِلَى هَنَا ساقِطٌ مِنْ د.

(٩) د، ش: «عَنْهُ».

يتتبه من سكرته فيقول: أي رب أغثني فإني هالك^(١)، فيعلم بقيتاً أن هذا البحر لا ينجيه منه إلا الله.

فحينئذ يقال له: إن هذا الموجود هو العقل الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «أول ما خلق الله العقل»، وفي خبر آخر: «قال له: فأقبل، فأقبل...» الحديث^(٢)، فأعطي هذا العبد [م ٤٩] الذل والانقياد لtower هذا الموجود، إذ لا يقدر على حَدَّه^(٣) وغايته فعَجَز عن معرفته.

فقبل له: هيئات لا تعرفه بغيره^(٤)، فأمَدَ الله عز وجل بنور أسمائه، فقطع ذلك كلمح البصر أو كما شاء الله - نرفع درجاتِ من نشاء - فأمَدَ الله بنور الروح الرباني، فعرف به هذا الموجود. فُرُقِي إلى ميدان الروح الرباني، فذهب جميع ما تخلَّى به هذا العبد، تخلَّى عنه بالضرورة وبقي كلا^(٥) شيء موجود، ثم أحياه الله بنور صفاته فأدرجه بهذه الحياة في معرفة هذا الموجود الرباني^(٦).

(١) د: «فإني جاھلک! وش: «يا رب أثبّتني وإلا أنا هالك».

(٢) سيأتي تخریجهما (ص ١٩٣) عند کلام المصنف عليهمما أثناه رده على هذا الكلام.

(٣) د: «أخذه».

(٤) من قوله: «فعَجَز عن...» إلى هنا ساقط من ش، وبعده: «فإذا أمد الله...».

(٥) د: «وتخلَّى عنه بالضرورة ويقول كل...»، وش: «العبد وما تخلَّى عنه بالضرورة وبقي كلا موجود...». وكان في (م): «كل شيء» والإصلاح من موضع آتٍ في الكتاب، وش.

(٦) د: «صفاته فأدرکه... الوجود الرباني».

فلما استنشق من مبادئ صفاته كاد^(١) يقول: هو الله. فلحقته العناية الأزلية فنادته، ألا إن هذا الموجود هو الذي لا يجوز لأحدٍ أن يصفه^(٢)، ولا أن يعبر عن شيء^(٣) من صفاته لغير أهله، لكن بنور غيره يعرفه^(٤)، فأمده الله بنور سرّ الروح، فإذا هو قاعد^(٥) على باب ميدان السرّ، فنظر فعرف أوصاف الروح الرباني بنور السر^(٦)، فرفع همته ليعرف هذا السر^(٧) فعمي عن إدراكه، فللاشت جميع أوصافه كأنه ليس بشيء، ثم أمدَّ الله بنور ذاته فأحياه به حياة^(٨) باقية لا غاية لها، فنظر جميع المعلومات^(٩) بنور هذه الحياة، فصار أصل الموجودات نوره شائع^(١٠) في كل شيء لا يشهد^(١١) غيره.

فنودي من قريب: لا تغتر بالله، فإن المحجوب من حُجب بالله^(١٢)، إذ مجال أن يحجب غيره فحيّ بحياة استودعها الله فيه، فقال: أي ربّ بك منك

(١) ش: «كان».

(٢) ش زبادة: «بصفة».

(٣) ش: «عنه بشيء».

(٤) د: «يُعبر به».

(٥) ش: «وَجَدَ نَفْسَهُ جَالِسًا».

(٦) «فنظر فعرف أوصاف الروح الرباني بنور السر» سقط من ش.

(٧) د، ش: «هذا الموجود الذي هو السر...».

(٨) ش: «أَحْيَا حَيَاةً».

(٩) (م): «العلويات» وستأتي على الصواب في كلام المصنف، وكذلك في د، ش.

(١٠) العبارة في ش: «وَوَجَدَ نُورُ الْحَقِّ شَائِعًا».

(١١) د: «لا يُعرِف».

(١٢) د، ش: «عَنِ اللَّهِ بِاللَّهِ».

إليك، أقل عثري، فإني أعوذ^(١) بك منك، حتى لا أرى غيرك.

فهذه سبيل الترقى إلى حضرة العلي الأعلى، وهي طريق المحبين أبدال الأنبياء، والذي يعطى^(٢) أحدهم من بعد هذا لا يقدر أحد أن^(٣) يصف منه ذرة^(٤).

قال: وأما الطريق المخصوص بالمحبوبين، فهو^(٥) منه إليه^(٦)، إذ محال أن يتوصل إليه بغيره.

فأول قدم لهم بلا قدم أن ألقى إليهم^(٧) من نور ذاته، فغَيَّبُهم بين عباده، وحَبَّ إليهم الخلوات، وصَرَّ^(٨) الأعمال الصالحات، وعَظَمَ عندهم رب الأرض والسموات، فبینا هم كذلك إذ ألبسهم ثوب العدم، فنظروا فإذا هُم بلا هم^(٩).

(١) العبارة في د: «أن يحجبه غيره فيحيى بحياته استودع الله فيها... فأقل...». وفي ش: «أن يحجبه غيره وهناك يحيى حيَا... ثم قال: أعوذ بالله...».

(٢) ش: «وما يعطيه الله تعالى لأحدهم».

(٣) د: «من بعد لا يقدر أن...»، وش: «من بعد هذا المنزل...».

(٤) بعده في د، ش: «والحمد لله على نعمائه» وزاد التفصيلية في د.

(٥) ش: «وأما طريق المحبوبين الخاصة بهم فإنه ترقى».

(٦) بعده في د، ش: «به».

(٧) د: «عليهم»، ش: «إذ ألقى عليهم».

(٨) بعده في د، ش: «لديهم».

(٩) ش: «لا هم».

ثم أردا عليهم ظلمةً غيَّبَتْهم عن نظرهم، بل صار^(١) عدماً لا علة له، فانطمست جميع العلل، وزال كل حادث فلا حادث ولا وجود، بل ليس إلا العدل الذي لا علة له، وما لا علة له فلا معرفة تتعلق به.

اضمحلَّت المعلمات وزالت المرسومات زوالاً لا علة [م٥٠] فيه، وبقي من أشير إليه لا وصف له ولا صفة ولا ذات، فاضمحلَّت النعوت والأسماء والصفات، فلا اسم ولا صفة ولا ذات. فهناك ظهر من لم يَرُّ ظهوراً لا علة له^(٢)، بل ظهر بسره لذاته في ذاته ظهوراً لا أولية له، بل نظر من ذاته لذاته في ذاته فحَيَّ هذا العبد^(٣) بظهوره حيَاً لا علة لها، فظهر بأوصاف جميلة كُلُّها لا علة لها^(٤)، فصار أولاً في الظاهر فلا ظاهر^(٥) قبله، فوُجِدَت الأشياء بأوصافه، فظهر^(٦) بنوره في نوره.

فأول ما ظهر سره، فظهر به قلمه^(٧)، ثم ظهر أمره في سره، وظهر بأمره الدواة في نور العلم بنور القلم^(٨)، ثم ظهر عقله بأمره في أمره، وظهر به عرشه في نور لوحه بنور وجهه^(٩). ثم ظهر روحه بعقله في عقله، فظهر بروحه

(١) د: «صاروا»، ش: «فصار نظرهم».

(٢) د: «علة له فيه»، ش: «علة فيه».

(٣) ش: «لذاته في ذاته فهناك يحيى العبد...».

(٤) «فظهر بأوصاف جميلة كلها لا علة لها» سقط من ش.

(٥) د: «الظهور فلا...»، ش: «ظهوره لا ظاهراً».

(٦) د، ش: «فظهرت». وبهذا المقطع ينتهي ما في ش مما ساقه المصنف.

(٧) د: «قلبه».

(٨) د: «أمره الذوات في قول القدم».

(٩) «بنور وجهه» سقطت من د.

كرسيه في نور^(١) عرشه. ثم ظهر قلبه بروحه في روحه، فظهر بقلبه حجمه في نور كرسيه بنور كرسيه. ثم ظهرت نفسه بقلبه في قلبه، وظهر بنفسه فلك للخير والشر في نور حجمه بنور حجمه. ثم ظهر جسمه بنفسه في نفسه، وظهر بجسمه أجسام العالم كلها^(٢) الكثيف من أرضٍ وسماء، وعلى الجملة كل كثيف في نور الفلك^(٣).

* * *

فيقال: هذا الكلام وإن كان في بعضه أمور صحيحة موافقة للكتاب والسنة، فيه أمور منكرة باطلة مخالفة لدين المسلمين. فمنها ما هو مبنيٌ على أقوال الفلسفه الباطنية، ومنها ما هو من مذهب الحلولية، ومنها غير ذلك.

فأما تقسيمه الطريق إلى طريق خاصةً وعامةً، وجعله الأول طريق المحبين والثاني طريق المحظوظين، فيقال: كُلُّ ولِيِّ اللَّهِ فَهُوَ مُحِبُّ اللَّهِ وَهُوَ مُحِبُّ الْعَبْدِ، وَلِيِّ الْعَبْدِ وَلِيِّ الرَّبِّ لَعْبَدُهُ مَتَّلِزْمَانٌ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَمَنْ أَحْبَبَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ.

ولكنَّ الناس هنا يتكلمون في المجدوب والمربى، ومع هذا فقد يكون بعض المجدوبين أعلى، وقد يكون بعض المربيين أعلى، مع أنه لا بد لكل سالك من متابعة الرسول، وهذا هو أصل التربية.

(١) د: «نوره بنور...».

(٢) ليست في د.

(٣) هنا ينتهي كلام الشاذلي الذي ساقه المصنف ببطوله وقد ميزناه بخط أثخن. وسينقله فيما سيأتي فقرةً فقرةً ويرد عليه.

ولابد أن يجتبيه الحق إليه وهو الجذب، لكن قد يكون ابتداء السلوك قصد العبد وعمله وعبادته ومجاهدته هواه، وقد يمن عليه ابتداءً باجتبائه إليه، وإنابته إلى مولاه، وإعراضه عما سواه، وقد [٥١م] قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَجْتِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣]. وقد قال بعض الشيوخ: إن هذه الآية فيها ذكر المجنوب والمربي. وبسط هذا له موضع آخر.

وفي المشايخ من يقسم السالكين إلى مرید ومراد^(١)، ومعلوم أن الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَا تُقْرِبُ الظِّنَّ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢] ما أرادوا وجهه حتى أراد ذلك منهم على مذهب أهل السنة المثبتين للقدر، وجمهور الصوفية على مذهب أهل السنة في ذلك، حتى إن كثيراً منهم يغالي^(٢) في ذلك، ويُسقط الأمر والنهي في بعض المشاهد والأحوال. وكذلك من أراده الله واجباه وأحببه واصطفاه فلا بد أن يجعله مریداً له، لكنَّ الذين فرقوا بينهما لهم كلامٌ ليس هذا موضع بسطه^(٣).

وإنما المقصود هنا أن نقول: انقسام أولياء الله إلى عامٌ وخاصة تقسيم صحيح، لكنَّ الخواص هم السابقون المقربون، وال العامة هم الأبرار أصحاب اليمين، قال تعالى: ﴿فِينَهُمْ طَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ يَأْدِنُ اللَّهَ﴾ [فاطر: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿وَكُنُّمُ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةَ ٧ فَأَصْحَبُ

(١) انظر «الرسالة القشيرية»: (٢/٣٥١ - ٣٥٥).

(٢) (م): «يغالوا».

(٣) ينظر المصدر السابق، و«الاستقامة»: (٢/٣٤ - ٣٠)، و«مدارج السالكين»: (٢/٤٧٣ - ٤٧٩)، (٣/١٢٢)، (٢/١٢٩).

الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَبُ الْمَيْمَنَةِ ⑧ وَأَصْحَبُ الْمَشْعَمَةِ مَا أَصْحَبُ الْمَشْعَمَةِ ⑨ وَالسَّدِيقُونَ السَّابِقُونَ ⑩ أُولَئِكَ الْمُقْرَبُونَ ⑪ [الواقعة: ١١ - ٧]. وقال تعالى: «فَإِنَّمَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ⑫ فَرُوحٌ وَرَيحَانٌ وَجَنَّتُ تَعَيِّنٌ ⑬ وَإِنَّمَا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ⑯ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ⑭ [الواقعة: ٩١ - ٨٨]. وقال: «إِنَّ الْأَتْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ⑮ ...» إلى قوله تعالى: «وَمِزَاجُهُ مِنْ سَنِيمٍ ⑯ عَيْنَا يَشَرِبُ بِهَا الْمُقْرَبُونَ ⑰» [المطففين: ٢٢ - ٢٨].

قال ابن عباس: يشرب بها المقربون صرفاً، ويُمزَّج لأصحاب اليمين مزجاً^(١). وقال تعالى: «إِنَّ الْأَتْرَارَ يَشَرِبُونَ مِنْ كَأسٍ» الآية [الإنسان: ٥].

فهذه خمسة^(٢) مواضع من كتاب الله يذكر فيها انقسام أهل الجنة إلى أبرار أصحاب يمين، ومقربين سابقين.

وفي «صحيف البخاري»^(٣) الحديث الإلهي المشهور: «يقول الله: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ» وقد تقدم^(٤). فقد قسم الأولياء إلى من تقرب بالفرائض ومن لا يزال يتقارب إليه بالنواقل بعد الفرائض، ولهذا قال من قال: إن الأولين هم الأبرار وإن الآخرين هم المقربون^(٥).

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره: (٢/٣٥٧)، وابن جرير: (٢٤/٢٢٢). وهو قول ابن مسعود وحديفة، والحسن ومجاحد وسعيد بن جبير وغيرهم مِن السلف. انظر «الدر المنشور»: (٦/٥٤٣ - ٥٤٤).

(٢) في (م): «خمس».

(٣) رقم (٦٥٠٢).

(٤) (ص) (١٤٩).

(٥) (م): «المقربين». وقد تكلم المصنف على أقسام أهل الجنة إلى سابقين ومقربين في =

وهكذا الأنبياء نوعان: نبیٰ ملک، وعبد رسول. ولهذا لما خُرِّبَ النبیٰ ﷺ
بين أن يكون نبیًّا ملکًا أو عبدًا رسولًا، فاختار أن يكون عبدًا رسولًا.

فالعبد الرسول الذي لا يفعل إلا ما أحبه ربُّه من واجب [م ٥٢] ومندوب
فلا يعطي إلا من أمر بإعطائه، ولا يمنع إلا من أمر بمنعه، كما في «صحيح
البخاري»^(١): «إِنِّي وَاللَّهُ لَا أُعْطِي أَحَدًا وَلَا أَمْنِعْ أَحَدًا وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَصْعَبَ
حِلْتُ أُمْرِتُ»، فإنه لم يُرِد بذلك العطاء والمنع الذي يحصل بمجرد المشيئة
والقدر، فإنَّ جميع المخلوقات لا يعطون ولا يمنعون إلا بمشيئة الله وقدره،
فلا فضيلة في هذا للمؤمن على الكافر فكيف بالأنبياء؟! بل المراد العطاء
والمنع الشرعي، أي: لا أعطي إلا من أمرت بإعطائه، ولا أمنع إلا من أمرت
بنعنه، وهذه صفة العبد الرسول.

بخلاف النبي الملك، فإن الله قال لسليمان: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ
حِسَابٍ» [ص: ٣٩]. قال المفسرون: اعطِ من شئت، واحْرِمْ من شئت لا
حساب عليك^(٢). فهذا إذن له أن يعطي ويمنع بحكم إرادته كما يؤذن
للملك أن يعطي ويمنع لمن يريد إذا لم يكن في ذلك فعل محظوظ. لكنَّ الأول
أعلى درجة، فإن إعطاءه ومنعه عبادة يتقرَّب بها إلى الله، وهذا عطاوه ومنعه
مباح له، يتنعم به ولا يُعاقَب عليه، وما يحصل به ثوابٌ أعظم مما لا يحصل

= مواضع كما في «الفتاوى»: (٤١٧/٣)، (١١/٤١٧)، (٢٣-٢٤، ١٧٦-١٨٠).

(١) رقم (٣١١٧) بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرج ابن جرير: (٢٠/٩٩-١٠٢) وعبد بن حميد – كما في «الدر المتشور»:
٥٨٨/٥ – نحوه عن الحسن ومجاهد وغيرهما.

به عقاب^(١).

فهكذا الأولياء منهم من يكون على الطريقة الأولى، فتكون المباحثات في حق غيره عبادات له يتقرب بها إلى الله لا يفعلها إلا بأمره، ومنهم من يفعل المباحثات متنعّماً بها غير آثم بها ولا مُعاقب عليها، فهذا تقسيم صحيح معروف بالقلوب، معلوم بالكتاب والسنة.

وأما قول القائل^(٢): «عليك بمعرفة طريق العامة، وهو طريق الترقى من منزل إلى منزل، وأن طريق الخاصة منه إليه» فهذا يشير إلى الحلول والاتحاد كما سنبينه إن شاء الله^(٣). وما تمَّ طريقُ لخاصة ولا عامة إلا وفيها ترقٌ من منزل إلى منزل، كما قال أعلم الخلق بالله وبطريق الله فيما يروي عن الله: «ما تقرب إلىَّ عبدٍ بمثل أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدٍ يتقرَّبُ إلىَّ بالنوافل حتى أُحِبَّه»^(٤) والتقرُّب هو الترقى. فما في أولياء الله إلا مترقٌ متقرّبٌ إليه إما بالفرائض وإما بالنوافل بعد الفرائض، ومن لم يتقرَّب إليه لا بفرضية ولا نافلة فليس من أولياء الله، بل من أعدائه، فضلاً عن أن يكون من خواص الأولياء!

وأما قوله: «فأول منزل يطؤه المحبُّ للترقى منه إلىَّ العلي فهو النفس» فالكلام هنا في نوعين:

(١) انظر في الكلام على النبي الملك والعبد الرسول «الفتاوی»: (١١ / ١٨٠ - ١٨٢)، (١٩ / ٥١)، (٣٥ / ٣٤).

(٢) هذا القول وما سيأتي من أقوال الشاذلي ساقها المصنف بتمامها فيما مضى (ص ١٥٨ - ١٦٤)، والآن يسوقها مفرقة مع بعض التصرف ويرد عليها.

(٣) (ص ١٥٣ وما بعدها).

(٤) قطعة من حديث: «من عادى لي ولیاً وقد تقدم تخربيجه.

أحدهما: أن يقال: كثير من [م٥٣] المصنفين والمتكلمين في منازل السائرين إلى الله، ومنهاج القاصدين إليه، وطريق السالكين إليه، يذكر كُلُّ منهم عدد المنازل وترتيبها بحسب سَيِّره هو، أو ما عَلِمَه هو مِن أحوال السالكين، ولا يكون ذلك صفة كُلُّ سالك، بل كثير من السالكين لهم طرق أخرى وترتيب آخر وعدد آخر. وكثير منهم لا يكون سلوكهم بترتيب معين وعدد معين، ولهذا تجد شيخ الإسلام الأنصاري في «منازل السائرين» يصف ترتيباً وعدداً، وتجد أبا بكر الطُّرْشُوسي^(١) يصف في كتابه ترتيباً آخر، وتجد أبا طالب المكي^(٢) يذكر نوعاً ثالثاً، وتجد غيرهم يذكر أمراً آخر.

وهذا كما أن أهل النظر والاستدلال من السالكين طريق العلم تجد لكُلُّ منهم من ترتيب المقدّمات العلمية التي يستدل بها طریقاً غير طريق الآخر. ثم كل من هؤلاء وهو لاء أصحاب المقدّمات المرتبة علمًا وعملاً في كلامهم

(١) (م): «الطرشوسي»! أما الكتاب الذي ذكره المصنف فلعله ما ذكره الضبي في «بغية الملتمس» (ص١٣٨) قال: «وله كتاب كبير يعارض به كتاب الإحياء - للغزالى - رأيت منه قطعة يسيرة» اهـ. وقد كتب الطُّرْشُوسي جانبًا من نقه للإحياء وصاحبها في رسالة له إلى ابن مظفر ذكرها السبكي في «طبقات الشافعية»: (٦/٢٤٢ - ٢٤٣).

(٢) هو: محمد بن علي بن عطيه الحارثي أبو طالب المكي الزاهد الواعظ (ت٣٨٦) صاحب «قوت القلوب» في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى طريق التوحيد» في التصوف، وهو مطبوع، ولعله ما أشار إليه المصنف. ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٣/٨٩)، و«وفيات الأعيان»: (٤/٣٠٣)، و«السير»: (١٦/٥٣٦ - ٥٣٧). وقد أشار المصنف في «الفتاوى»: (١٠/٥٥١) إلى أن في «قوت القلوب» أحاديث ضعيفة وموضوعة وأشياء كثيرة مردودة. وانظر ما تقدم (ص٨٤ هامش ٢) عن علاقة الإحياء بكتاب القوت.

ما هو صواب وما هو خطأ، فما وافق الكتاب والسنة من ذلك كله فهو صواب، وما خالف ذلك فهو خطأ.

وهذا موضعٌ اشتبه على كثير من أهل العلم والعبادة، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور. ولهذا أمر الله المسلمين أن يقول في كل صلاة: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ عَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَيْنَهُمْ وَلَا الضَّالِّيْنَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، والكلامُ على هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

النوع الثاني: أن لفظ النفس والروح والقلب والفؤاد ونحو ذلك، مما يتنازع الناسُ في معناها؛ إما اختلاف اصطلاحاتهم، وإما اختلافهم في المعنى.

فلفظ «النفس» يُراد به تارةً ذات الشيء وعيشه، ويراد به الدم السائل، يقول الفقهاء: ليست له نفس سائلة، وقول الشاعر^(١):

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاءِ نَفْوُسُنَا وَلَيْسُ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاءِ تَسِيلُ

ويراد به الروح التي في الإنسان، كقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطَمَّنَةُ ② أَرْجِعِنَّ إِلَيْ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]، ومنه قول النبي ﷺ لما نام عام خبيث: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَنفُسَنَا^(٢) حِيثُ شاءَ»^(٣)، وفي الحديث - قاله بلال -: «أخذ

(١) البيت للسموأل بن عادياء «ديوانه» (ص ٩١) من أبيات في قصيدة اللامية المشهورة، ونُسبت أيضًا إلى غيره كما في «الحماسة»: (١/٧٩-٨١) لأبي تمام.

(٢) كتب فوقها في (م): «أرواحنا»، واللفظ الوارد في الحديث: «أرواحكم». وأشار المصنف في «الفتاوی»: (٤/٢٢٥) إلى أن لفظ «أنفسنا» جاء في رواية.

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٥) من حديث أبي قتادة رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ. وأصل الحديث في مسلم (٦٨١) مطولًا بسياق آخر وليس فيه هذا اللفظ.

نفسِي الذي أخذ بنفسك»^(١). ومنه قوله في الحديث: «اخرجني أيتها النفسُ المطمئنةَ - كانت في الجسد الطيب -»^(٢).

ويراد بها أيضاً بعض صفاتها المذمومة كالهوى المُردي، فيقال: فلان له نفس، كما يقال: فلان له لسان، وفلان له قلب. [٤٥] أي: لسان خاص، وهو قادر على الكلام، وقلب خاص، وهو الذي له حاًل من معرفةٍ ووجودٍ وصدقٍ ونحو ذلك. فكثير من أهل السلوك يريدون بلفظ النفس: النفس الخاصة المذمومة، وقد يقسمون لفظ النفس إلى ثلاثة: أمّارة، ولوّامة، ومطمئنة^(٣).

وأما لفظ «الروح»؛ فقد يراد به الروح التي في الإنسان، وهي النفس التي تُقبض وقت الموت. وللفظ الروح والنفس بهذا الاعتبار اسمان لذات واحدة، لكن باعتبار صفات متنوعة، فتسمى روحًا باعتبار، ونفسًا باعتبار، وإن كانت

(١) أخرجه مسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ووقع في (م): «أخذ نفسك».

(٢) أخرجه أحمد (٨٧٦٩)، والنسياني في «الكبرى» (١١٣٧٨)، وأبن ماجه (٤٢٦٢)، وأبن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٧٦ - ٢٧٧)، والحاكم: (١/٣٥٣) مختصرًا، وغيرهم من طرق عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحديث صحيحه ابن خزيمة وأبن حبان والحاكم، ونقل المصنف في «الفتاوى»: (٤٤٥) عن أبي نعيم قوله: هذا حديث متفق على عدالة ناقليه.

قلت: وله شواهد من حديث البراء بن عازب وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ولفظ حديث أبي هريرة فيه «النفس الطيبة...»، وحديث البراء فيه «النفس المطمئنة» لكن ليس فيه «كانت في الجسد الطيب».

(٣) انظر «الفتاوى»: (١٥/١٤٣، ١٤٨/٢٨)، (٣٤١)، و«إغاثة الفهان»: (١/١٢٥ - ١٣٤)، و«الروح» (ص ٤٩٥).

الذات واحدة.

ومن هذا الباب أسماء الرسول، وأسماء القرآن، بل وأسماء الله الحسنى، فإن هذه الأسماء تدل على ذات واحدة باعتبار صفات متعددة، وهذه الأسماء متراداة في الذات متباعدة في الصفات، ويسمى بها بعض الناس: المتكافئة، وهي مرتبة^(١) بين المترادفة الممحضة وبين المتباعدة الممحضة.

وقد يراد بلفظ الروح البخار الخارج من القلب، وهو لغة الأطباء.

وقد يراد بلفظ الروح الهواء الذي يخرج من البدن. وطائفة من الناس يظنون أن هذا الهواء هو الروح المنفخة في الإنسان التي تُقبض وقت الموت.

والصواب الذي عليه السلف والأئمة: أن تلك الروح ليست هي البدن ولا جزءاً من البدن، ولا صفةً من صفات البدن، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام. ولا هي أيضاً مجرد عن الصفات الثبوتية والأفعال، كما تزعم المتكلسفة الذين يقولون: إنها لا تصعد ولا تنزل، ولا تتحرك ولا تسكن، ولا تدخل ولا تخرج، ولا يتميز منها شيء عن شيء^(٢).

ويقول طائفة منهم كابن سينا: إنها لا تدرك الجزئيات المعينة، إلى غير ذلك من أقوال النّفّاة الذين قالوا فيها نظير قولهم في واجب الوجود، فلم

(١) ضبطت في (م): «مرتبة»!

(٢) للمصنف رسالة في «الروح» ضمن «الفتاوى»: (٤/٢١٦ - ٢٣١)، وأخرى في العقل والروح، انظر كلامه على الروح فيها «الفتاوى»: (٩/٢٨٩ - ٣٠٤). وللتميذه ابن القيم كتاب المشهور «الروح».

يصفوه إلا بالسلوب، حتى جعلوا الوجود الواجب الذي هو أحق الموجودات بالكمال الوجودي إنما يوصف بالسلوب التي تجعله في حيز الممتنعات التي تُقدّر في الأذهان، ويمتنع وجوده في الأعيان، كقولهم: إنه الوجود المطلق بشرط الإطلاق المقيد بالنفي عن كل الإثبات، مع علمهم بأن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان، وهذا قول أهل الإحاطة^(١)، [٥٥م] وقول طائفة من الباطنية القرامطة. وقول ابن سينا وغيره: إنه الوجود المقيد بسلب كلّ حقيقة، فجعله مشاركاً للموجودات الممكنة في مسمى الوجود، وهي تمتاز عنه بأمور وجودية، وهو لا يمتاز عنها إلا بأمور عَدْمِية، والوجود أكمل من العدم، فلازم قوله أن يكون وجود كل ممكـن - حتى البعوضة - أكمل من وجود واجب الوجود.

وأيضاً: فإن المشتركين في أمر ثبوتي لا يتميز أحدهما عن الآخر لمجرد أمر عدمي، ولهذا يقولون: إن الفضول والخواص التي تميز بين الأنواع لا تكون عدماً محضاً، بل لابد أن تتضمن ثبوتاً؛ لأن العدم الممحض لا يميز أحد المشتركين في الوجود عن صاحبه. وقد بُسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع^(٢)، والمقصود هنا أن تعرف مراد الناس بلفظ النفس والروح.

وكذلك «القلب» يراد به المُضْغَة الصَّنَوْبَرِية الشكل التي في الجسد مجردةً، والبهيمة لها قلب بهذا المعنى.

(١) انظر كلام المصتف عليهم ومناظرته مع بعض حذّاقهم «الصفدية»: (٢٩٦/١).

(٢) انظر «الصفدية»: (١١٢/١)، و«الرد على المنطقين» (ص ٤٠٧)، و«منهج السنة»: (٣٨/٨).

ويراد به هذه المضفة مقيّدةً بالروح، ومنه قول النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ فِي
الجَسَدِ مُضَفَّةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ
الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

كما في الحديث الآخر: «إِذَا أَصْبَحَ ابْنُ آدَمَ فِي أَنَّ الْأَعْضَاءِ كُلَّهَا تُكَفَّرُ
اللسان – أي تخضع له وتذلل – تقول له: أَتَقَ الله فِينَا، فَإِنَّكَ إِذَا اسْتَقَمْتَ
اسْتَقَمْنَا، وَإِنْ اعْوَجْجَبْتَ اعْوَجْجَنَا»^(٢).

وفي حديث آخر: «لَا يُسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُسْتَقِيمَ قَلْبُهُ [وَلَا يُسْتَقِيمُ
قَلْبُهُ] حَتَّى يُسْتَقِيمَ لِسَانُهُ»^(٣).

فاستقامة القلب واللسان تتضمن استقامة الروح والبدن جميّعاً؛ فإن
البدن مقترن بالروح، فلا يحصل للبدن عمل اختياري إلا بمشاركة الروح،
ولهذا ضرب لهما المثل في الحديث المأثور عن ابن عباس، رواه ابن منده في

(١) تقدم تخریجه (ص ١١٥).

(٢) أخرجه أحمد (١١٩٠٨)، والترمذی (٢٤٠٧)، والطیالسی (٢٣٢٣)، والبیهقی فی
«الشعب» (٤٥٩٥) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قال الترمذی:
«هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث حماد بن زید، وقد رواه غير واحد عن حماد بن
زید ولم يرفعوه». ثم أخرجه من طريق حماد بن أسماء عن حماد بن زید به موقوفاً،
قال: وهذا أصح.

(٣) أخرجه أحمد (٤٨٠١٣)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٩)، والقضاعی (٨٨٧) من
حديث أنس رضي الله عنه. والحديث ضعفه العراقي في «تخریج الإحياء»: (٢/٧٦٧)،
وقال الهیشی فی «مجمع الزوائد»: (١/٥٣): «فِي إِسْنَادِ عَلَیٖ بْنِ مُسَعْدٍ وَثَقَهُ جَمَاعَةٌ
وَضَعَفَهُ أَخْرَوْنَ». وله شاهد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أحمد (٢٦٧٢)
وغيره، لكن أعلل بالوقف، وما بين المعکوفین مستدرک من مصادر الحديث.

«كتاب الروح والنفس»^(١) قال: «لا تزال الخصومة بين الناس حتى يختصم الروح والبدن، فيقول الروح للبدن: أنت أكلت وشربت ونكحت. فيقول البدن: أنت أمرت. فيبعث ملَك يحكم بينهما، فيقول: مثلكمَا مثل أعمى ومُقعد دخلا بستاناً، فقال المقدَّع للأعمى: إني أرى ثمراً لكن لا أطيق قطافه، فقال الأعمى: لكنِي أقدر أن أقطفه إلا أنا لا أراه، فقال له المقدَّع: تعال فاحملني حتى أعلمك به، فحمله فجعل المقدَّع يقول للأعمى: خذ هذا، اقطف هذا [م٥٦] فقطفه. فعلى من العقوبة؟ فقال: عليهمَا جميعاً، فقال: كذلك الروح والبدن»^(٢).

إذا تبيَّن ما أشرنا إليه من ترتيب السلوك ومن معنى النفس والروح فقول

(١) وعزاه ابن منهـ السيوطي في «الدر المثـور»: (٥/٦٤) ولم يسم كتابه. وكتاب ابن منهـ نقل منهـ المصنـف في مواضع، ووصفـه فقال: «وصنـف الحافظ أبو عبد الله بن منهـ في ذلك كتاباً كـثيراً في الروح والنـفس وذكر فيهـ من الأحادـيث والأـثار شيئاً كـثيراً» اـهـ. «مجموع الفتاوى»: (٤/٢١٧). ونقل منهـ ابن القـيم في كتاب «الروح»، وانظر «موارد ابن تيمية العـقدية» (ص ٨٩) للبرـاك.

(٢) اخرج ابن الجوزـي نحوـه في «المـوضوعات» (١٧٩٩) قال - بعدما ساق سـندهـ: «... عن المسـيب بن شـريك عن سـعيد بن المرـزبان عن أنسـ بن مـالـك قال: قال رسول الله ﷺ: «يـختصـم الروح والجـسد يوم القيـمة، فيـقول الجـسد: أنا كـنت بمـنزلـة الجـذـع مـلقـى لا أحـرك يـدـا ولا رـجـلا لـولا الروح، وـتـقول الروح: أنا كـنت رـيحـاً لـولا الجـسد لـمـ أـسـطـع أـعـمل شيئاً، فـضـرـب لهـما مـثـل أـعمـى وـمـقـدـع، وـحـمـل أـعمـى المـقدـع، فـدـلـلهـ بـيـصـرهـ المـقدـع، وـحـمـلـهـ الأـعمـى بـرـجلـهـ».»

قال ابن الجوزـي: هذا حـديث مـوضـوع عـلـى رسول الله ﷺ. قال يـحيـيـ: سـعيد بن المرـزـبان وـالـمسـيب لـيسـا بـشـيءـ. وـقـالـ الفـلاـسـ: حـدـيـثـهـما مـتـرـوكـ. اـهـ. وـخـالـفـهـ السـيوـطيـ في «الـتعـقـباتـ» (ص ٥١) فيـ الحـكـمـ بـوـضـعـهـ.

السائل: «أول منزل يطؤه المحب للترقٌ منه إلى العلّي فهو النفس، فيشتغل بسياستها إلى أن يعرفها، فهناك يُشرق عليه نور القلب فيشتغل بسياسته ومعرفته، فإذا صحَّ له ذلك رُقي إلى المنزل الثالث وهو الروح»^(١).

يقال له: إن أراد بالنفس والقلب والروح هنا ذات لها صفات متعددة فهذا صحيح.

فاما تقديم مسمى النفس على القلب وسمى القلب على الروح فهذا أمرٌ اصطلاحي، ففي كلام الله ورسوله لا أصل لهذا الترتيب، بل القلب يوصَّف بالصلاح تارة وبالفساد أخرى، لما في الحديث المتفق على صحته: «ألا وإنَّ في الجسد مضغة...» وقد ذكرناه^(٢).

وكذلك لفظ «النفس» تُمدح تارة وتُذم: «يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَةُ ﴿١﴾» [الفجر: ٢٧]، «وَلَا أَقِيمُ بِالنَّفْسِ الْوَامِةَ ﴿٢﴾» [القيمة: ٢]، وقالت أمَّةُ العزيز: «وَمَا أَبْرَئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ﴿٣﴾» [يوسف: ٥٣].

وكذلك لفظ «الروح» كما في حديث قبض الروح: «اخرجي أيتها الروح الطيبة كانت في الجسد الطيب»^(٤)، ويقال: «اخرجي أيتها الروح الخبيثة كانت في الجسد الخبيث». وفي «الصحيح»^(٤): «الآرواح جنود مجندة، فما تعارَفَ منها ائتَلَفَ، وما تناَكَرَ منها اختلف».

(١) انظر ما سبق (ص ١٥٨).

(٢) سبق (ص ١١٥، ١٧٤).

(٣) سبق تحريرجه (ص ١٧١). وما يليه قطعة منه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٣٦)، ومسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما إن أريد بالنفس والروح ذاتان كُلٌّ منها قائمة بنفسها غير الأخرى وراء هذا البدن؛ فهذا غلط.

وهذا الترتيب إذا قيل: هو ترتيب صحيح، كان هذا مختصاً باصطلاح معين ليس هو أمراً علمياً، ولا هو عاماً في حق كُلٌّ سالك.

وإذا قيل: يُراد بالنفس ذات الأخلاق الفاسدة، ويُراد بالقلب ذو الإيمان والإرادات الصالحة، ويُراد بالروح ذو المعرفة واليقين، فهذا أمر اصطلاحي، ومع هذا فقد يحصل للإنسان أنواعٌ من المعارف واليقين مع وجود نوع من الهوى والذنوب، وقد يحصل له أنواعٌ من الإيمان والأعمال الصالحة مع وجود نوعٍ من الإرادات الفاسدة.

فمذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسلف الأمة وأئمتها: أن الشخص الواحد يجتمع فيه ما يحبه الله من الحسنات، [٥٧] وما يبغضه من السيئات، ويكون مطيناً من وجه عاصياً من وجهه، برياً من وجهه فاجراً من وجهه، مستحقاً للثواب من وجهه وللعقاب من وجهه، فيه إيمانٌ من وجهه وفيه فسقٌ بل ونفاقٌ من وجهه^(١).

وإنما يقول: «لا يجتمع هذا وهذا» الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، فإنهم يقولون: ما ظمَّ إلا مؤمن مستحق للثواب لا يُعاقب بحال، أو مخلدٌ في النار لا يخرج منها بشفاعةٍ ولا غيرها، ومن فيه فجورٌ فليس معه من الإيمان عندهم شيء.

(١) انظر «الرد على المنطقيين» (ص ٣٦٠)، و«الفتاوى»: (١٤٩/٧) و(٣٥٣).

وكانت الخوارج تقول: مَنْ لَمْ يَكُنْ بِرَّا قَائِمًا بِالوَاجِبَاتِ تَارِكًا
لِلْمُحْرَمَاتِ فَهُوَ كَافِرٌ. فَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ صَارَ طَائِفَةً مِنْ كَانَ
يَصْحِبُهُ كَعْمَرُو بْنُ عَبِيدٍ يَقُولُونَ: هُوَ فَاسِقٌ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وَهُوَ مُخْلَدٌ فِي
النَّارِ، وَاعْتَزَلُوا الْجَمَاعَةَ فَسُمُّوا مُعْتَزِلَةً.

وكان قد صَاحَبَ طائفةً أخرى من النُّسُكِ مِنْهُمْ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ^(١)،
وَاخْتَارَ طَرِيقَةً مِنَ النُّسُكِ هُوَ وَأَتَبَاعُهُ، وَاتَّخَذُوا دُوَيْرَةً، وَهُمْ أُولُو مِنْ اعْتَزَلَ
النَّاسَ مِنَ الصَّوْفِيَّةِ^(٢).

وَلَهُمْ أَيْضًا طَرِيقَةً بَعْضُهَا حَقٌّ وَبَعْضُهَا مَذْمُومٌ، لَكُنْهُمْ أَقْرَبُ مِنْ
عَمَرُو بْنِ عَبِيدٍ وَأَتَبَاعِهِ^(٣).

وَأَمَّا الْأئمَّةُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَسَنِ كَأَيُوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، وَثَابِتَ الْبَنَانِيِّ،
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنَ، وَغَيْرِهِمْ، فَهُؤُلَاءِ سَالِمُونَ مَا يُذَمُّ^(٤) مِنْ رُمِيَ بِبِدْعَةٍ مِنْ
أَصْحَابِهِ.

وَكَانَ الْحَسَنُ جَلِيلُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَكَانَ يَسُوسُ النَّاسَ فِي
حَيَاتِهِ، فَلَمَّا مَاتَ صَارَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُ مَا يَوْافِقُ هُوَاهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَيَدْعُ مَا لَا

(١) هو: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ أَبُو عَبِيدَةِ الْبَصْرِيِّ، أَحَدُ زَهَادِ الْبَصْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ (تَ بَعْدَ ١٥٠). انظر: «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ»: (٦/٢٠)، و«الْحَلِيَّةُ»: (٦/١٥٥ - ١٦٥)، و«السَّيِّرُ»: (٧/١٧٨).

(٢) وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِهِ يُسَمُّونَهُمْ (الْفَقْرَيَّةُ) ذِكْرُهُ الْمُصْنَفُ فِي «الْفَتاوَىِّ»: (١٠/٣٥٩).

(٣) انظر مقارنة المصنف بين الطريقتين في «الفتاوى»: (١٠/٣٥٨ - ٣٦١).

(٤) كَلْمَةُ غَيْرِ وَاضْحَى، وَهَكُذا قَدْرَتْهَا. وَتَحْتَمِلُ: «مِنَ الذَّمِّ».

يُوافق هواه. فصار في بعضهم بدعة وتفرق من هذا الوجه. وكان بين هؤلاء وهؤلاء تزاع في أمور، وقد ذكر بعض أخبارِهم أبو سعيد بن الأعرابي فيما صنَّفَه من أخبار النُّسَاك^(١). وذكر ذلك مَعْمَر بن زياد الأصبهاني^(٢) وغيرهما من الشيوخ الذين لهم معرفة وتحقيق.

وأما قوله: «حتى إذا آتست بصيرته بترادف الأنوار عليها برز اليقين عليه بروزاً لا يعقل فيه شيئاً مما تقدم له من أمر المنازل الثلاثة، فهناك يهيم ما شاء الله»^(٣).

فهذا كلامَ من يصف حال بعض الناس، ولعله يصف سلوكَ نفسه، وإنما فمعلوم أن جماهير أولياء الله السالكين لا يهيمون، ولا يزول عنهم عقل ما كانوا عليه. والسابقون الأوَّلون [٥٨] من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكونوا هائمين في طريقهم، ولا مسلوبٍ عقلٌ في سلوكِهم، بل كانوا مؤيَّدين بالعقل واليقين والمعرفة، كما قال عبد الله بن مسعود رضيَ الله عنه فيهم: «كانوا أَبْرَّ هذه الأمة قلوبًا وأعمقَها عِلْمًا وأقلَّها

(١) سبق التعريف به (ص ١٢٠).

(٢) هو: مَعْمَر بن أحمد بن محمد بن زياد أبو منصور الأصبهاني، الزاهد. كبير الصوفية بأصبهان (ت ٤١٨). ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (وفيات ٤١٨، ص ٤٥٤ - ٤٥٥). للذهبي، و«النجوم الزاهرة»: (٤ / ٢٧٠).

وكتابه الذي أشار إليه المصنف نقل منه في «الدرء»: (٧ / ١٤٨) وسماه «أخبار شيخ أهل المعرفة والتصوف»، وسماه في «الفتاوى»: (٤ / ٣٥) «أخبار الصوفية» ونعت مصنفه بالإمام.

(٣) سبق النص (ص ١٥٩).

وكذلك من بعدهم من المشهورين مثل: سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وعامر بن عبد القيس، وأوبيس القراني، وأبو مسلم الخولاني، ومُطّرف بن عبد الله بن الشّيخ، ومن بعد هؤلاء من جمع الناسُ أخبارَهم في كتب الزهد؛ مثل كتاب «الزهد» للإمام أحمد وغيره من صنف أخبار الزُّهاد على الأسماء، مثل «حلية الأولياء» لأبي نعيم، و«صفوة الصفوة» لابن الجوزي. وكتاب «الزهد» لعبد الله بن المبارك من صنف أخبار الزهد على الأبواب، كهناًد بن السّري، وأسد بن موسى وغيرهما.

قوله: «ثم يمدُّه الله بنور العقل الأصلي في أنوار اليقين، فيشهد موجودًا لا حدَّ له ولا غاية، بالإضافة إلى هذا العبد، وتضمّح جميع الكائنات فيه، فتارةً يشهدها فيه كما يشهد الينابيب^(٢) في الهواء بواسطة الشمس، فإذا انحرف نور الشمس عن الكُوَّة لا يشهد للينابيب أثراً. فالشمس التي يُصرّ بها هو «العقل الضروري» بعد المادة بنور اليقين.

إذا اضمحلَّ هذا النور ذهبت الكائنات كلها وبقي هذا الموجود، فتارةً يفني وтارة يبقى، حتى إذا أُريد به الكمال ثُودي منه نداءً خفيًّا لا صوت له، فيُمَد بالفهم عنهم، إلا أن الذي يشهده غير الله، ليس من الله في شيء، فهناك يتتبه من سكرته، فيقول: أي ربْ أغثني فإني هالك، فيعلم يقينًا أنَّ هذا البحر لا ينجيه منه إلا الله، فحيثئِر يقال له: إن هذا الموجود هو العقل الذي قال فيه

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٨١٠)، وعزاه ابن القيم في «الأعلام»: (٤/٦٠٧) للإمام أحمد. وأخرجه ابن عبد البر (١٨٠٧) من قول الحسن البصري.

(٢) كذا، وانظر ما سبق (ص ١٥٩).

رسول الله ﷺ: «أول ما خلقَ الله العقلَ»، وفي خبر آخر: «قال له: أقبل، فأقبل...» الحديث، فـأُعطي هذا العبد الذل والانقياد لنور هذا الموجود، إذ لا يقدر على حـدّه وغايته فـعجز عن معرفته، فـقيل له: هيـهات لا تـعرفه بـغيره، فـأمـد الله جـل وـعلا بنور أسمـائه، فـقطع ذـلك كـلمـح البـصر أو كـما شـاء الله، نـرفع درـجـات من نـشـاء»^(١).

فيـقال: هذا مـبـني على أـصـول الفلـاسـفة المـخـالـفة لـديـن الـمـسـلـمـين والـيـهـود والـنـصـارـى، وـقد تـوـجـد طـائـفة [٥٩م] من كـلامـهم في كـتبـ أـبـي حـامـد وأـمـثالـه مـمـن يـصـنـفـون ويـخـاطـطـون ذـلك بـما هـو مـن أـصـول الفلـاسـفة. إـنـهـذا العـقـل الـذـي يـدـعـونـه ويـصـفـونـه مـنـاقـضـ لـديـن الرـسـلـ.

أـمـا العـقـلـالأـدـنـى إـلـيـنا الـذـي يـسـمـونـهـ العـقـلـالـفـعـالـ، ويـقـولـونـ: كـلـ ما تـحـتـ فـلـكـ القـمـرـ مـنـ فـيـضـهـ. ويـقـولـونـ: إـنـ الكـتبـالـإـلـهـيـةـ إـنـما نـزـلتـ عـلـىـ قـلـوبـ الـأـنـبـيـاءـ مـنـهـ، وـأـنـ الـكـلامـ الـذـي حـصـلـ لـمـوسـىـ كـانـ مـنـهـ.

ثـمـ تـارـةـ يـقـولـونـ: هو جـبـرـيلـ الـذـي ﴿وَمَا هـوـ عـلـىـ الـغـيـرـ بـصـنـيـنـ﴾ [التـكـوـيرـ: ٢٤ـ]، وـتـارـةـ يـجـعـلـونـ جـبـرـيلـ ما يـتـشـكـلـ فـيـ نـفـوسـ الـأـنـبـيـاءـ مـنـ الـخـيـالـ، كـالـخـيـالـ الـذـي يـحـصـلـ لـلـنـائـمـ.

وـلـهـذـا يـدـعـيـ مـنـ يـدـعـيـ مـنـهـمـ أـنـ الـأـوـلـيـاءـ وـالـفـلـاسـفـةـ أـفـضـلـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ، حتـىـ قـالـ اـبـنـ عـرـبـيـ: إـنـ الرـسـلـ جـمـيعـهـمـ إـنـما يـسـتـفـيدـونـ مـعـرـفـةـ اللهـ مـنـ مشـكـاةـ خـاتـمـ الـأـوـلـيـاءـ، وـمـا يـرـاهـ أـحـدـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ وـالـرـسـلـ إـلـاـ مـنـ مشـكـاةـ الرـسـولـ الخـاتـمـ، فـقـالـ: «لـيـسـ هـذـاـ عـلـمـ إـلـاـ لـخـاتـمـ الرـسـلـ وـخـاتـمـ الـأـوـلـيـاءـ. وـمـا يـرـاهـ

(١) من قوله: «ثـمـ يـمـدـهـ...» إـلـيـ هـنـاـ مـنـ كـلامـ الشـاذـلـيـ، انـظـرـ ماـسـبـقـ (صـ ١٥٩ـ ١١٢ـ).

أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم. حتى إن الرسل لا يرون إلا من مشكاة الولي خاتم الأولياء.

وإن كان خاتم الأولياء تابعاً في الحكم لما جاء به خاتم الرسل، فإن الرسالة والنبوة - أعني نبوة التشريع ورسالته - منقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبداً. فالأنبياء من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأنبياء، فكيف بمن دونهم من الأولياء؟ وإن كان خاتم الأولياء تابعاً لما جاء به خاتم الأنبياء من التشريع؛ فذلك لا يقبح في مقامه، ولا يُناقض ما ذهبنا إليه، فإنه من وجهٍ يكون أَنْزَل كما أنه من وجهٍ يكون أَعْلَى.

وقال: إن النبي ﷺ لما مُثِّلت له النبوة بالحائط رأى نفسه تنطبع في موضع لبنة، وأما خاتم الأولياء فيرى نفسه تنطبع في موضع لبتيين، فإنه موضع اللبنة الفضية وهو ظاهره وما سمعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السرّ ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه؛ لأنَّه يرى الأمر على ما هو عليه، فلابدَّ أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه آخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول^(١).

وهذا يقوله مَنْ يقوله بناءً على أصله الفاسد، وهو الفلسفة التي أخرجها في قالب التصوف والكشف، فإنَّ المَلَكَ عندَهُمْ هو الخيال الذي يتشكّل في نفس النبي وغيره، فتلك [٦٠] الخيالات هي ملائكة الله عندَهُمْ، والخيال

(١) هنا يتهمي كلام ابن عربي من كتابه «فصوص الحكم» (ص ٢٧-٢٩) مختصراً. وللمصنف رحمه الله كتب ورسائل كثيرة في هتك مذاهب الحلولية الاتحادية، والرد على ابن عربي في «فصوص الحكم» وغيره، كما في المجلد الثاني من «مجموع الفتاوى» و(١٨ / ٣٦٧ - ٣٧٤)، و«بغية المرتاد» وغيرها.

المطابق يستمدّ من العقل، والولي والفيلسوف عندهم يأخذ من العقل المد للخيال، فلهذا صار النبي الذي يأخذ من الملك أنقص عندهم من الولي الذي يأخذ من فوق الملك.

وهؤلاء يجعلون خاصة النبوة هي التخييل، كما يقول ذلك الفارابي^(١) وغيره، وابن سينا وأتباعه، وإن كانوا أقرب الفلسفه إلى الإسلام، فهم وأمثالهم من الملاحدة كالسهروردي المقتول وغيره يجعلون النبوة لها ثلاث خواص: قوة العلم بسرعة - ويسمونها القوة القدسية -، وقوة التأثير في العالم، وقوة التخييل، وهو أن يرى ويسمع في نفسه ما يمثل له من المعانى العقلية. وكل ما يراه ويسمعه الأنبياء إنما هو في أنفسهم عندهم لا في الخارج.

وقد وقع في كلام صاحب الكتب المصنون بها على غير أهلها^(٢) ومن تبعه كلام هؤلاء بعبارات أخرى، يظنُّ من لم يعرف حقيقة الإسلام وحقيقة الفلسفة أن هذا كلام خواص أولياء الله العارفين، وإنما هو كلام الفلسفه الملحدين، الذين هم في الإيمان بأصل النبوة أبعد عن الإيمان من اليهود والنصارى، لكنهم يقرُّون بنبوة محمد ﷺ وغيره^(٣).

(١) هو: محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، التركي أبو نصر الفارابي الفيلسوف المنطقي، له تصانيف كثيرة (ت ٣٣٩). انظر «إخبار العلماء»: (٢/٢٢٣) للقططي، و«طبقات الأطباء»: (٣/٣٢٨)، و«السير»: (٤١٦/١٥). وقد قال عنه المصنف في «الرد على المنطقين» (ص ٤١): «وهو أعظم الفلسفه كلاماً في المنطق وتفاريه».

(٢) هو الغزالى كما سبق (ص ٦١).

(٣) في رأس (ق ٦٠ ب) تعليق نحو سطرين لكنه بخط دقيق غير واضح.

وقد يقولون: إن النبوة مكتسبة، وإنها لم تنقطع، وربما جعلوا الفلاسفة المشهورين من اليونان أهل مقدونية كسقراط وأفلاطون وأرسطو ونحوهم أنياء! وقد يظنون أن ذا القرنين المذكور في القرآن هو الإسكندر الذي كان في زمن أرسطو، وهذا من جهتهم بالسمعيات والعقليات، فإن الإسكندر الذي كان في زمن أرسطو هو الذي تؤرخ له اليهود والنصارى، ويُقال له: ابن فيلبيس المقدوني^(١) كان قبل المسيح بنحو ثلاثة سنة وهو زمن أرسطو، وكان مُشركاً هو وقومه أهل شركٍ وسحرٍ، ولهم كتب في الشرك والسحر قد عُربَت يعرفها من يعرفها، وهذا الإسكندر لم يذهب إلى بلاد الترك، وإنما انتهى إلى خراسان، فضلاً عن أن يبني السد.

وذو القرنين المذكور في القرآن كان قد بلغ مشارق الأرض ومغاربها، وبني السد كما أخبر الله تعالى^(٢)، والسد من أقصى بلاد المشرق والشمال

(١) وهو الإسكندر بن الفيلسوف - ويقال: فِيلِيْس - المقدوني، قال المصنف «نسبة إلى مقدونية، وهي جزيرة هؤلاء الفلاسفة اليونانيين الذين يسمون المشائين، وهي اليون خراب أو غمرها الماء، وهو الذي يؤرخ له النصارى واليهود التاريخ الرومي، وكان قبل المسيح بنحو ثلاثة سنة، فيظن من يعظّم هؤلاء الفلاسفة أنه كان وزيرًا الذي القرنين المذكور في القرآن ليعظّم بذلك قدره، وهذا جهل فإن ذا القرنين كان قبل هذا بمدة طويلة جدًا، وذو القرنين بني سد يأجوج وأمّاجوج، وهذا المقدوني ذهب إلى بلاد فارس ولم يصل إلى بلاد الصين فضلاً عن السد» اهـ. من «الفتاوی»: (١٧ / ٣٣٢). وانظر «البداية والنهاية»: (٢ / ٥٤٢ - ٥٤١)، و«السان العرب»: (٤ / ٣٦٧)، و«قصد السبيل»: (١ / ١٨٦)، و«تاج العروس»: (٦ / ٥٦٨).
(٢) في أواخر سورة الكهف.

في مهّب الصّبا^(١)، وكان متقدماً على ذلك.

[م ٦١] ولهم إسكندر آخر يقال له: الأفروديسي^(٢)، هو من أتباع أرسطو هو وبُرقلس وثامسطيوس^(٣) ونحوهم ممن اتبع أرسطو وشَرَح تعاليمه وقال بِقِدَم هذه الأفلاك.

فإنه يقال: أول من أظهر هذا القول من هؤلاء الفلاسفة أرسطو. وأمّا الذين قبله كأفلاطون وسocrates^(٤) ونحوهما فكانوا يقولون بحدوث الأفلاك، ولكن يقولون بأنه حادث عن مادة، وهل المادة قديمة العين أو قديمة النوع؟ لهم في ذلك كلام وأقوال ليس هذا موضعها^(٥).

ولهذا توجد مقالات لأئمة الفلاسفة الكبار الذين كانوا من الصابئة الحنفاء لا تخرج عن أقوال الأنبياء؛ فإن الصابئة في الأصل كانوا على هدى، كما كانت اليهود والنصارى. ولهذا ذكر الله أن في هذه الطوائف سعداء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِرِينَ مَنْ أَمْنَى بِاللَّهِ﴾

(١) قال ابن الأعرابي: مهّب الصّبا: من مطلع الثّريا إلى بنات نعش. «لسان العرب»: (٤٤٩ / ١٤).

(٢) كذا في مصادر ترجمته: «الأفروديسي»، انظر «إخبار العلماء»: (٧٢ - ٧٣)، «طبقات الأطباء»: (١٠٥ / ١)، «لققطي»، و«طبقات الأطباء»: (١ / ١٠٥).

(٣) ترجمتهما في «إخبار العلماء»: (١١٩ / ١)، (١٥٠ / ١)، (١١٩ / ١)، (١٥٠ / ١) تباعاً.

(٤) ترجمتهما في «إخبار العلماء»: (٢٧٧ - ٢٦٩ / ١)، (٤٠ - ٢٧ / ١)، (٤٠ - ٢٧ / ١)، «طبقات الأطباء»: (٧٨ - ٦٨ / ١)، (٧٨ - ٦٨ / ١)، (٨٤ - ٧٨ / ١).

(٥) انظر كلام المصنف على سocrates وموافقته لبعض دين الأنبياء في «الجواب الصحيح»: (٦ / ٤٩٩)، و«الفتاوى»: (٤ / ١٣٦)، (١٧ / ٣٥١).

وَالْيَوْمُ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأَهْمَّ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَرُونَ» [البقرة: ٦٢]، فدلّ هذا على أن هذه الملل الأربعه^(١) كان فيها من يؤمن بالله واليوم الآخر ويعمل صالحًا، وأنهم سعداء في الآخرة، ثم لما بعث الله محمداً ﷺ كان من كفر به منهم ومن غيرهم شقياً معدباً.

بخلاف المجروس والمشركين؛ فإن الله ذكرهم في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧]، فهنا ذكر الملل السّت ليبين أنه يفصل بينهم يوم القيمة، ولم يُعنِ عليهم، فلم يشن سبحانه على أحدٍ من المجروس والمشركين، كما أثني على بعض الصابئين واليهود والنصارى، وهذا مما استدلّ به جمهور العلماء على أن المجروس ليسوا أهل كتاب، فلا تُباح ذبائحهم ولا نكاح نسائهم، إذ لو كانوا أهل كتاب لكان فيهم من يُنتهي الله عليه، كما كان في اليهود والنصارى.

والملحق هنا أن الصابئين فيهم من يُحمد وفيهم من يُذم، فالمحمود من الصابئين لم يخالفوا الأنبياء، والفلسفه المحمودون إذا لم يكونوا من اليهود والنصارى وال المسلمين هم من هؤلاء الصابئين.

بخلاف الفلسفه المذمومين، فإنهم مشركون سحررة كأرسسطو وأتباعه وأمثالهم، فإنهم أهل شرك وسحرٍ، ولهذا ليس في كتب أرسسطو ذكر الأنبياء بحرفٍ واحدٍ [م ٦٢] ولا في كتب العلم الإلهي إلا ما ذكره في «أثولوجيا»^(٢)

(١) كذلك في (م)، ولها وجه في العربية.

(٢) طبع عام ١٣١٤ بهامش كتاب «قبسات في الحكمه»، انظر «معجم المطبوعات» =

وهو علم ما بعد الطبيعة، وهو كلام قليل الفائدة، كثير الخطأ، قد بُسط الكلام عليه في غير هذا الموضوع.

بخلاف كلام أرسطوا في الطبيعيات، مثل كتاب «السماع الطبيعي»، وكتاب «السماء والعالم»، و«الآثار العلوية»، و«المولدات» ونحو ذلك، فهذا فيه صواب كثير وفيه أيضا خطأ.

وكلامه في المنطق بعضه صواب، لكن فيه تطويل لا يحتاج إليه، وبعضه خطأ. وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضوع^(١).

والمقصود هنا أن ما يثبته هؤلاء من العقول العشرة مما يعلم بالاضطرار أنهم مخالفون^(٢) لدين المرسلين: إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وغيرهم صلى الله عليهم أجمعين، كقولهم: إنَّ العقل الأول أبدع كلَّ ما سوى الله، وأنه وما سواه لازمة معلولة لذات الله أولاً وأبداً، فإنَّ هذا وهذا شرُّ من قولِ الذين قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، وأنَّ المسيحَ ابنُ الله، والذين اتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً، فإنَّ أولئك يقولون: إنَّ الله خالق كلِّ ما سواه، ويثبتون نوعاً من التولُّد.

وأما هؤلاء فيقولون: العقول والنفوس وكلَّ ما سواه متولَّد عنه لازمٌ

= (٤٢٥ / ١). وقد نقل منه المصنف ورد عليه في موضع مِن كتبه كما في «الجواب الصحيح»: (٥ / ٢٩ - ٣٢)، و«الرد على المنطقين» (ص ٣٩٥).

(١) توسيع المصنف في الكلام على أرسطو وغيره من الفلسفه المشائين في «الرد على المنطقين» (ص ١٤٣ وما بعدها)، و«الصفدية»، والتاسع من «الفتاوى».

(٢) (م): «مخالفين».

لذاته أَزَلَّ وَأَبَدَّ ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شَرَكَةَ الْحِجَّةِ وَخَلَقُوهُمْ وَخَرَقُوهُمْ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأَنْعَامُ: ١٠٠].

وهو لاء يجعلون العقول كالذكور، والآفوس كالإناث، وهم متنازعون في النقوس الفلكلية هل هي أعراض أو جواهر، فجمهورهم يقول: هي أعراض، ولكن ابن سينا وطائفة قالوا: هي جواهر كآفوس الأدميين.

وهو لاء المتأخرن كابن سينا وأتباعه خلطوا الفلسفة بما أخذوه من كلام المتكلمين الجهمية من المعتزلة وغيرهم، وسلكوا في إثبات الأول طريقة الوجود، وقالوا: الوجود إما واجب وإما ممكن، ولا بد للإمكان من واجب، أخذوا ذلك من قول هو لاء المتكلمين: إن الوجود إما قديم وإما محدث، ولا بد للمحدث من قديم.

وإلا فائتهم كأرسطو وأتباعه لم يثبتوا الأول إلا بالحركة الفلكلية فقالوا: هي حركة شقيقة^(١) إرادية، فلا بد لها من مراد تُحب التشبُّه به، وهو يحرکها حركة المعشوق لعاشقه.

وهذا الكلام ليس فيه إثبات أن واجب الوجود علة فاعلة لما سواه، وإنما فيه أنه علة غائية بمعنى [٦٣م] التشبُّه به، ولهذا قالوا: الفلسفة هي التشبُّه بالإله على قدر الطاقة^(٢).

والمتقدّمون لم يسمُّوه واجب الوجود وما سواه ممكناً الوجود، وإنما

(١) (م): «شقيقة»! وهو تصحيف، وال الصحيح ما أثبت، انظر «الصفدية»: (١/٨٥)، (٢/١٩، ٢٠٤)، و«منهاج السنة»: (١/٤١١)، (٨/١٧).

(٢) انظر ما سبق (ص ٦١، ١٤٥).

سموه: العِلَّةُ الْأُولَى والمبَدأ، والممْكُن عندَهُم لا يقال إِلَّا للمَحْدَثُ الذِي يمكن وجوهه ويُمْكِن عدمَهُ، فَأَمَا مَا كَانَ دَائِمَ الْوُجُودَ كَالْفُلُكَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْمُونَهُ مُمْكِنًا، وَإِنَّمَا هَذَا اصطلاحُ ابْنِ سِينَا وَأَتَبَاعِهِ^(١).

ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ مَتَّخِرِيِّ الْمُتَفَلِّسَةِ وَمَنْ حَلَطَ بِالْفَلِسْفَةِ كَلَامَهُ، مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُتَصَوِّفِينَ كَالسَّهْرُورِيِّ الْمُقْتُولُ وَالرَّازِيُّ وَالْأَمْدِيُّ يَوْافِقُونَهُ عَلَى هَذَا، وَيَسْلُكُونَ فِي إِثْبَاتِ وَاجْبِ الْوُجُودِ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَرِبَّمَا جَعَلُوهَا أَشْرَفَ الْطُرُقَ، وَأَنْ غَيْرُهَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَأَبُو الْبَرَّ كَاتِبُ^(٢) «الْمُعْتَبِر»، وَابْنُ رَشْدِ الْحَفِيدِ وَأَمْثَالِهِمَا يَوْافِقُونَهُ تَارِيَةً وَيَخَالِفُونَهُ أُخْرَى، وَهُمَا أَقْرَبُ إِلَىِّ الإِسْلَامِ مِنْ ابْنِ سِينَا وَأَصْحَابِ رِسَالَتِ حَيِّ بْنِ يَقْظَانَ^(٣) وَغَيْرِهِمْ نَسَجُوا عَلَىِّ هَذَا الْمَنْوَالِ لَكُنْ بِعَبَاراتِ أُخْرَى.

وَابْنُ سَبْعِينَ بَعْدِهِمْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ، وَانتَهَىٰ هُوَ وَابْنُ عَرْبِيِّ الطَّائِيِّ وَأَمْثَالِهِمَا إِلَىِّ القَوْلِ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَهُؤُلَاءِ يَعْكِسُونَ دِينَ الإِسْلَامِ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَىِّ الرَّسُولِ كَانَ عِنْدَهُمْ أَنْقُصُ، فَأَنْقُصُ الْمَرَاتِبِ عِنْدَهُمْ مَرْتَبَةٌ

(١) انظر «درء التعارض»: (٨/١٧٥ - وما بعدها).

(٢) هو: أبو البركات هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، كان يهودياً ثم أسلم في أواخر عمره، الطبيب الفيلسوف، صاحب المعتبر في المنطق والحكمة (ت بعد ٥٥٠)، انظر «إنبار العلماء»: (٢/٤٦٣ - ٤٦٠)، و«طبقات الأطباء»: (٢/٣٠٠ - ٢٩٦)، و«السير»: (٢٠/٤١٩).

(٣) تقدم التعريف بها (ص ١١٠).

أهل الشريعة أصحاب الأمر والنهي، ثم مرتبة المتكلم على طريقة الجهمية أو المعتزلة ومن تلقى عنهما، ثم مرتبة الفيلسوف، ثم مرتبة الصوفي المتفلسف – ليس هو الصوفي التابع لكتاب والسنة – ثم مرتبة المحقق صاحب القول بوحدة الوجود.

وقد بسطنا القول على هؤلاء وعلى هؤلاء وأمثالهم من المتكلففة والاتحادية والمتكلمة والمتصوفة الذين دخلوا معهم^(١). والمقصود هنا التنبيه على ما دخل في كلام صاحب الحِزْب وأمثاله من كلامهم.

وهؤلاء قد يسمون العقلَ القلم، ويسمون النفسَ الفلكية اللوح، ويدعون أن ذلك هو اللوح المحفوظ في كلام الله ورسوله، ولهذا يدعى أحدهم أنه اطلع على اللوح المحفوظ، وأنه أخذ مريديه من اللوح المحفوظ.

وفي كلام صاحب «الحزب» وغيره من ذلك^(٢). وأخذوا ذلك من كلام

(١) تكلم عليهم المصنف في عدد من كتبه، انظر «الرد على المنطقين»، و«بغية المرتاد في الرد على المتكلففة والقراططة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد»، و«الصفدية».

(٢) من عبارات الشاذلي قوله: «والله لقد تسألوني عن المسألة لا يكون عندي لها جواب، فأرى الجواب مسطراً في الدواة والحضر وحالاته». وقال أيضاً في حق تلميذه المرسي: «يا زكي - يخاطب أحد تلاميذه - عليك بأبي العباس - المرسي - فوالله ما من ولی الله كان أو هو كائن إلا وقد أطلعه الله عليه»!! «لطائف المتن» (ص ٩١، ٧٦) لأن ابن عطاء الله. وقد صرخ المصنف في «الرد على المنطقين» (ص ٤٧٤ - ٤٧٥) أن الشاذلي ومن يتبع هذه الطريقة.

أبي حامد الغزالي في «ميزان العمل» و«جواهر القرآن» و«المضنون به على غير أهله»، وغير ذلك^(١). فإنه يجعل اللوحَ عبارة عن النفس، ويجعل الفَلَك عبارة عن العقل الأول، كما يجعل المُلْك والمَلَكُوت والجبروت عبارة عن الجسم والنفس والعقل. وصاحب «الحزب» دخل في هذا الباب، كما دخل فيه ابن عربي وغيره^(٢).

ولهذا قال عن العقل: «ثم يُمده الله بنور العقل الأصلي فيشهد موجوداً لا حدّ له ولا غاية بالإضافة إلى هذا العبد وتضمحل جميع الكائنات فيه»^(٣). وهذا باطل فليس جميع الكائنات [٦٤] في هذا العقل، ولا حقيقة لهذا العقل، بل ولا هي في ملك من الملائكة.

وكذلك قوله: «فتارة يفني وتارة يبقى حتى إذا أريد به الكمال نودي منه نداءً خفيّاً بلا صوت معه»^(٤). كلام باطل من جنس قول الذين قالوا: إن موسى نُودي من العقل الفعال نداءً لا صوت معه، ولهذا كان بعض هؤلاء يدعّي أنه أفضل من موسى.

وصاحب «مشكاة الأنوار»^(٥) ذكر ما يناسب قول هؤلاء، وأنَّ العبد قد يُنادى كما نُودي موسى، وأنه إذا خلع النعلين اللتين هما الدنيا والآخرة حصل له من جنس ما حصل لموسى. ومن هنا دخل صاحب «خلع النعلين»

(١) وكذا في «الإحياء»: (٣/٢٠ - ٢٣).

(٢) انظر ما سبق (ص ٨٧).

(٣) سبق النص بتمامه (ص ١٥٩).

(٤) سبق النص بتمامه (ص ١٥٩) لكن آخره «لا صوت له».

(٥) بنحوه في «مشكاة الأنوار - ضمن رسائل الغزالي»: (٤/٢١ - ٢٢).

ابن قَسِّيٍّ^(١)، ودخل في أمورِ مِنَ الْخِيَالَاتِ الْبَاطِلَةِ، وشرح ابن عربي كلامَه^(٢)، فتارةً يعظُّمُه وتارةً يبالغُ في ذمه والدق علىه، وكلامه ما كان فيه من حقٍّ أخذَه من كلام الأنبياء وأدَعَاه كشفاً لنفسه، وما كان فيه من خيال باطل فهو مِنْ نفسه.

وأما قوله: «إن الذي تشهده غير الله، ليس من الله في شيء»^(٣). فهكذا يقول المتكلفون: إن العقل غير واجب الوجود، ولكنَّ أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين الذين يقولون: «الوجود واحد» لهم هنا اضطرابات؛ فتارةً يفرقون بين الوجود والثبت كابن عربي، وتارةً يفرقون بين الإطلاق والتعيين كالقُوْنَوْيِّ، وتارةً يجعلون الواجب والممکن كالمادة والصورة، وكلام ابن سبعين يُشبِّه هذا، ولهذا يقول: فهو في الماء ماء وفي النار نار، وفي الحلو حلو، وفي المُرّ مُرّ.

وصاحبُ «الحزب» قد يقال: إنه ليس هو من القائلين بالوحدة والحلول

(١) تحرفت في (م): «ابن قتيبي» وعليها علامة التضييب إشارة إلى الشك في الكلمة. وهو: أحمد بن الحسين أبو القاسم بن قَسِّيٍّ - بفتح القاف، وتخفيض السين - الأندلسي الصوفي الفيلسوف. قال الذهبي: كان سبع الاعتقاد، فلسفياً التصوف، له في «خلع النعلين» أو باب مصائب. اهـ. (ت نحو ٥٥٠). انظر «تاريخ الإسلام»: (وفيات ٥٥١ - ٥٦٠، ص ٣٣٧ - ٣٣٨)، و«لسان الميزان»: (١/٥٧٩ - ٥٨١)، و«الأعلام»: (١١٦/١) للزركلي.

وكتابه «خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجميين» في التصوف مطبوع.

(٢) في كتاب «شرح خلع النعلين»، والكتاب له عدة نسخ خطية، انظر «مؤلفات ابن عربي» (ص ٣٩١ - ٣٩٢) لعثمان يحيى.

(٣) سبق (ص ١٥٩).

العام، لكن في كلامه نوعٌ من الحلول الخاص، وقد يقال: إنه من أهل الحلول العام^(١)، ولهذا قال بعد هذا: «فِيَقَالُ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْمَوْجُودَ هُوَ الْعُقْلُ الَّذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُولَئِكُمُ الْأَوَّلُونَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعُقْلُ»، وَفِي خَبْرٍ آخَرَ: «قَالَ لَهُ: أَقْبَلَ فَأَقْبَلَ...» الْحَدِيثُ»^(٢).

فيقال: هذا الحديث كذبٌ موضوعٌ على النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بالحديث، كما ذكر ذلك أبو حاتم بن حبان، وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما^(٣)، ولكن هؤلاء ينقلونه من كتب أبي حامد وأمثاله ممن ينقل هذا

(١) سيباني هنا (ص ٢٢٢) شرح معنى الحلول العام والخاص، وقد قال المصنف في «درء التعارض»: (٦ / ١٥١ - ١٥٢): «الحلولية على وجهين: أحدهما: أهل الحلول الخاص، كالنصارى والغالية من هذه الأمة، الذين يقولون بالحلول، إما في عليٍ وإما في غيره.

الثاني: القائلون بالحلول العام، الذين يقولون في جميع المخلوقات نحوًا مما قالته النصارى في المسيح عليه السلام أو ما هو شر منه».

(٢) سبق (ص ١٦٠).

(٣) هذا الحديث سُئل عنه المصنف فأجاب بتوسيع في أول كتابه «بغية المرتاد» (ص ١٦٩ - ١٧٩) قال: «الحاديـث باللفظ المذكور قد رواه مـن صـنـفـ في فضـلـ العـقـلـ كـداـودـ بـنـ الـمحـبـرـ وـنـحـوـهـ. وـاـتـقـ أـهـلـ الـعـرـفـ بـالـحـدـيـثـ عـلـىـ أـنـهـ ضـعـيفـ بـلـ هـوـ مـوـضـعـ عـلـىـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ. وـقـدـ ذـكـرـ الـحـاـفـظـ أـبـوـ حـاتـمـ الـبـسـتـيـ (روـضـةـ الـعـقـلـاءـ: ١٦ـ)، وـأـبـوـ الـحـسـنـ الدـارـقـطـنـيـ (نـقـلـهـ فـيـ «ـتـارـيـخـ بـغـدـادـ»: ٨ـ / ٣٦٠ـ)، وـالـشـيـخـ أـبـوـ الـفـرـجـ أـبـنـ الـجـوـزـيـ (الـمـوـضـعـاتـ: ١ـ / ٢٧٧ـ) وـغـيرـهـمـ أـنـ الـأـحـادـيـثـ الـمـرـوـيـةـ عـنـ النـبـيـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ. فـيـ الـعـقـلـ لـأـصـلـ لـشـيـءـ مـنـهـ، وـلـيـسـ فـيـ روـاـتـهـ ثـقـةـ يـعـتمـدـ.

فقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي في كتابه المعروف عن الأحاديث الموضوعات: = (١) عامـةـ مـاـ روـيـ فـيـ الـعـقـلـ عـنـ النـبـيـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ.

= وروى... الحافظ أبو بكر الخطيب (تاریخ بغداد: ٣٦٠ / ٨) عن أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني: كتاب العقل وضعه أربعة: أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر فرَّكَهُ بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فرَّكَهُ بأسانيد آخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد آخر. قال (أبي ابن الجوزي): وهو على ما قال الدارقطني. وقد رویت في العقل أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت؛ منها ما يرويه مروان بن سالم، وإسحاق بن أبي فروة، وأحمد بن بشير، ونصر بن طريف، وابن سمعان، وسليمان بن عيسى وكلهم متوكون، وقد كان بعضهم يضع الحديث ويسرقه الآخر ويغير إسناده، فلم نر التطويل بذكرها.

قلت (ابن تيمية): ومع هذا فقد روی أبو الفرج (الموضوعات: ١ / ٢٧٢) هذا الحديث من طريق سيف بن محمد عن سفيان الثوري عن الفضل بن عثمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لما خلق الله العقل قال له: قم فقام، ثم قال له: أدبر فأدبر، ثم قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: اقعد فقعد فقال: ما خلقت خلقاً هو خير منك ولا أكرم علىي منك ولا أحسن منك، بك آخذ وبك أعطي وبك أعرف وبك الشواب وعليك العقاب».

قال أبو الفرج: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وقال يحيى بن معين: الفضل رجل سوء. وقال ابن حبان (المجرورين: ١ / ٢٥٩): وحفص بن عمر يروي الموضوعات لا يحل لأحد الاحتجاج به، وأما سيف فكذاب بإجماعهم.

ورواه أيضاً من كتاب أبي جعفر العقيلي (الضعفاء: ٣ / ١٧٥) من حديث سعيد بن الفضل القرشي حدثنا عمر بن أبي صالح العتكي عن أبي غالب عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، فقال: وعزي ما خلقت خلقاً هو أعجب إلي منك، بك آخذ وبك أعطي، وبك الشواب وعليك العقاب».

قال أبو الفرج: هذا حديث لا يصح عن رسول الله، وذكر أن سعيداً وعمراً مجهولان. قال: وقد روی من طريق علي وأبي هريرة وليس فيها شيء ثابت. قال أحمد بن

الحديث من كتب «رسائل إخوان الصفا»^(١) ونحوهم ممن يريد أن يحتج على قول هؤلاء المتكلمين الملاحدة بالنصوص النبوية، ويقول: إنه يجمع بين [٦٥] أقوال الأنبياء وبين أقوال هؤلاء المتكلمين الملاحدة وهنّا، فإن دين اليهود والنصارى أقرب إلى دين الإسلام من دين هؤلاء المشركين الصابئين الذين يعبدون الكواكب والأصنام، وهم من أشد الناس كفراً برب الأئمَّا.

وإن كان لهم معرفة بأمور دنيوية كالحساب والطب، فهذا نوع آخر غير معرفة الله ومعرفة كتبه وملائكته ورسله واليوم الآخر. ومن المعلوم أن كون اليهودي والنصراني حاذقاً في طبٍ أو حسابٍ أو كتابة أو فلاحٍ أو حباكة أو بناء أو غير ذلك = لا يوجب أن يكون حاذقاً في معرفة الله ودينه، فكيف بهؤلاء الذين هم أجهل بالله وبدينه من اليهود والنصارى؟! إلا من كان منهم مع إظهاره لليهودية والنصرانية فإنه قد جمع نوعي الكفر.

وهذا الحديث الموضوع لفظه: «أول ما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل». فهو لو كان حقاً إنما فيه أن الله خاطب العقل في أول أوقات خلقه بهذا الخطاب، وهذا يدل على أنه خلق قبله غيره، وهذا يناقض قولهم. وفيه أنه وصفه بالإقبال والإدبار، وذلك ممتنع عندهم. وفيه أنه قال له: «فيك آخذ

= حنبل: هذا الحديث موضوع ليس له أصل. قال العقيلي: لا يثبت في هذا الباب شيء. فهذا اتفاق أهل المعرفة على بطلان هذا الحديث، مع أن أكثر ألفاظه: «لما خلق العقل قال له...» اهـ. مع تصرف يسير.

قلت: وأخرج حديث أبي أمامة الطبراني في «الكبير» (٨٠٨)، و«الأوسط» (٧٢٣٧).

(١) تقدم التعريف بها (ص ٨٤).

وبك أعطي، وبك الشواب وبك العقاب»، وعندهم أنه مُبدع لجميع الكائنات.

والحديث مقصوده أن الله لما خلق العقل الذي في بني آدم، والعقل في لغة المسلمين عَرَض من الأعراض ليس هو جوهراً قائماً بنفسه. فالحديث لو كان صحيحاً لم يدل إلا على ضدّ قولهم، فهم جُهَّالٌ بسنته ومتنه.

وأما قوله: «فأمده الله بنور الروح الرباني، فعرف به هذا الموجود، فرقى إلى ميدان الروح الرباني، فذهب جميع ما تخلّى به هذا العبد تخلّى عنه بالضرورة وبقي كلا شيء موجود، ثم أحياه الله بنور صفاته فأدرجه بهذه الحياة في معرفة هذا الموجود الرباني. فلما استنشق من مبادئ صفاته كاد يقول: هو الله، فلحقته العناية الأزلية فنادته: ألا إنّ هذا الموجود هو الذي لا يجوز لأحدٍ أن يصفه، ولا أن يعبر عن شيءٍ من صفاته لغير أهله، لكن بنور غيره يعرفه»^(١).

فيقال: هذا بناء على ترتيبه، أنه جعل النفس ثم القلب ثم العقل ثم الروح، وهذا ليس من المتألفسة، فإنه ليس عندهم وراء العقل الأول غير الواجب، ولكنه في كلام طائفة من متأخري [٦٦] الصوفية، وأرادوا أن يجمعوا بين ما جاء من كلام الأنبياء وكلام الفلسفه، فسمعوا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفَّا﴾ [النبا: ٣٨] فقالوا^(٢): هذا الروح فوق الملائكة، والملائكة هي العقول، فيكون هذا الروح غيرها.

(١) سبق النص (ص ١٦٠ - ١٦١).

(٢) (م): «فقال».

ثم إنهم خلطوا الكلام في هذا الروح بروح ابن آدم، ولهذا قال: «فَلِمَا استنشقَ مِنْ مِبَادِئِ صَفَاتِهِ كَادَ يَقُولُ: هُوَ اللَّهُ، فَلَحِقَتْهُ الْعِنَاءُ الْأَزْلِيَّةُ فَنَادَاهُ: أَلَا إِنَّ هَذَا الْمَوْجُودُ هُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصِفَهُ، وَلَا أَنْ يَعْبُرَ عَنْ شَيْءٍ مِّنْ صَفَاتِهِ لِغَيْرِ أَهْلِهِ».

وهم يحتاجون على هذا بقوله: «فُلُّ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيٍّ وَمَا أُوتِيَ شَرِّ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا كَلَّا» [الإسراء: ٨٥]. وفي كلام صاحب «الإحياء» وأمثاله طرف من هذا، والقرآن ليس فيه النهي عن وصف روح ابن آدم، ولا النهي عن التعبير عن شيءٍ من صفاتها، بل الأحاديث والآثار مملوقة من وصف الروح، وأنها تصعد وتنزل، وتكون طيبة وخبيثة، ومنعمة ومعدنة، وأنها تسمع وتبصر وتتكلّم، وغير ذلك من صفاتها المذكورة في الأحاديث النبوية والآثار السلفية.

وأما قوله: «فَأَمَدَّهُ بِنُورِ سُرِّ الرُّوحِ إِذَا هُوَ قَاعِدٌ عَلَى بَابِ مِيدَانِ السُّرِّ، فَنَظَرَ فَعِرِفَ أَوْصَافَ الرُّوحِ الْبَارِيِّ بِنُورِ السُّرِّ، فَرَفَعَ هَمَّتَهُ لِيَعْرِفَ هَذَا الْمَوْجُودُ الَّذِي هُوَ السُّرُّ، فَعَمِيَ عَنْ إِدْرَاكِهِ، فَتَلاشتَ جَمِيعُ أَوْصَافِهِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»^(١).

فيقال: هذا مبنيٌ على إثبات ما بعد الروح وهو السر، وآخرون يقولون: سر السر. وهم إن ^(٢) عَنْوَابِهِ صَفَاتُ رُوحِ الْإِنْسَانِ كَانَ مُمْكِنًا، وإن عَنْوَابِهِ جوهرًا ثابتًا، فهذا باطل. ثم إنه يريد أن يثبت في العالم شيئاً آخر وهو سرُّ

(١) سبق النص (ص ١٦١).

(٢) كانت في (م): «وإن» ثم ضرب على الواو.

الروح مطابقاً لسرّ الإنسان، كما صنع في النفس والعقل والروح، وهذا باطلٌ لم يقله أحد إلا بعض متأنري متفلسفه الصوفية، وهو من الخيالات التي لا منتهٍ لها، فإنَّ الوهم والخيال الباطل واسع، والسالك إن لم يعصمه الله بنور الإيمان والقرآن، وإنما وقع في بحر الوهم والخيال الباطل.

ولهذا كان هؤلاء يعظمون ما يعظّم ابن عربي: الخيال، وهو عندهم أرض الحقيقة، ولهذا تمثل لهم الجن والشياطين، ويقولون بالجمع بين النقيضين، وهو من باب الخيال الباطل، ويلقى إليهم الجن والشياطين كلاماً يسمعونه، وأنواراً يرونها، فيظنون ذلك كرامات، وإنما هي أحوال شيطانية [٦٧م] لا رحمانية، وهي من جنس السحر^(١).

ويحكون في هذا: أن رجلاً نزل إلى دجلة ليغتسل لصلة الجمعة، فخرج في النيل، وأقام بمصر عدّة سنين، وتزوج وولده هناك، ثم نزل ليغتسل للجمعة، فخرج من دجلة، فرأى غلامه ودابته، والناس لم يصلوا بعد تلك الجمعة !!

ومن المعلوم لكل ذي حسٍ أن الشمس يوم الجمعة بيغداد ليس بينه وبين يوم الجمعة بمصر يوماً، فضلاً عن أسبوع، فضلاً عن شهر، فضلاً عن عام، فضلاً عن أعوام. ولا الشمس توقفت عدّة أعوام في السماء، وإنما هذا في الخيال، فيظنونه لجهلهم أنه في الخارج، كما ذكر ذلك سعيد الفرغاني^(٢)

(١) انظر «مجموع الفتاوى»: (٢/٣١١-٣١٣).

(٢) هو: محمد بن أحمد، سعيد الدين الكاساني الفرغاني الصوفيشيخ خانكا الطاحون. واشتهر بالشيخ سعيد، وكان من رؤوس الاتحادية (ت ٦٩٩). وقد شرح قصيدة ابن الفارض الثانية في السلوك في مجلدين، ترجمته في «تاريخ الإسلام»: (وفيات ٦٩٩ =

في «شرح قصيدة ابن الفارض» هو وأمثاله، والكلام على هؤلاء واسع، وإنما الغرض التنبيه على النكـتـ.

قوله: «ثم أمدَّه الله بنور ذاته، فأحياه حيَاة باقية لا غاية لها، فنظر جميع المعلومات بنور هذه^(١) الحياة، فصار أصل الموجودات نور شائع في كل شيء، لا يُشاهد غيره، فنودي من قُربٍ: لا تغتر بالله، فإنَّ المحجوب من حُجَّب عن الله بالله، إذ محال أن يحجبه غيره، فجيء بحياة استودع الله فيه، فقال: أي ربِّي بك منك إليك أَقْلَ عثري فإني أعوذ بك منك حتى لا أرى غيرك. فهذه سبيل الترقى إلى حضرة العلَى الأعلى، وهو طريق المحبين أبداًل الأنبياء، والذي يُعطى أحدهم من بعد هذا لا يقدر أحدٌ أن يصف منه ذرَّة»^(٢).

فيقال: بل هذه سبيل هؤلاء أبداًل الفراعنة والملاحدة، والعلي الأعلى هو عندهم الوجود مصنوع العلم الأعلى والفلسفة الأولى. والعلم الأعلى عندهم هو النظر في الوجود ولو اتحقق، فإن سيرهم ينتهي إلى وجود مطلق سارٍ في الجميع، والأنبياء وأتباعهم من أعظم الناس مُبَاينةً لهؤلاء، كمبانة موسى لفرعون، وإبراهيم للنمرود، ومسيح الهدى لمسيح الضلالـة.

أما قوله: «فنظر جميع المعلومات»^(٣) فهذا مطابق لما يقوله بعض

= ص ٤٠٨)، و«أعيان العصر»: (٤ / ٢٣٥). وينظر «مجموع الفتاوى»: (٢ / ١١٥، ٣١٢، ٢٩٤).

(١) (م): «هو» وقد تقدمت على الصواب فيما مضى.

(٢) سبق النص (ص ١٦١-١٦٢).

(٣) سبق النص (ص ١٦١).

أتباعه: أن علم العبد يطابق علمَ الرب، فيعلم العبد ما يعلمه الرب، ويَدَّعون ذلك في النبي ﷺ ثم في ناسٍ بعده، وهذا أفسد من قول النصارى الذين يخصوصون بذلك المسيح.

وهذا من جنس ما يذكره ابن عربي في «سلوكيه»^(١): أن السالك يخاطبه جميع النبات وجميع الحيوانات، بجميع ما فيها من الطبائع والمنافع، وأمثال ذلك. وكذلك^(٢) [٦٨م] يقوله في غير ذلك من الموجودات، فهؤلاء يَدَّعون أن أحدهم يعلم ما يعلمه الرب، وليس مع أحدهم إلا وهم كاذب وخيال فاسد، إن كان ممن لا يتعَمَّد الكذب.

ويمثل هؤلاء ضلًّا من اتبعهم حتى يقول أحدهم: [أنا]^(٣) القطب الغوث الفرد الجامع، ونواصي الملوك والأولياء ييدي أُولَئِي مَن شئت وأعزل مَن شئت، وأن الله يناجيني على مر الأنفاس، وأن مدد الملائكة مني ومدد الجن^(٤) مني، كما كان يقوله المستسري^(٥) الذي جرى له في القاهرة ما جرى.

(١) ذكر عثمان يحيى في «مؤلفات ابن عربي» (ص ٣٨٤ - ٣٨٥) كتاب «السلوك في طريق القوم» لكن رجح أنه لابن سبعين، وكتاب «السير والسلوك إلى ملك الملوك» لكن رجح أنه منحول أيضاً.

(٢) كذلك في الأصل.

(٣) سقطت من الأصل. وانظر «بغية المرتاد» (ص ٣٩٣).

(٤) (م): «الحنان! ولا معنى لها، واستفدت التصويب من «الفتاوى»: (٩٦/٢٧) إذ قال فيه: «مثل تفسير بعضهم أن الغوث هو الذي يكون مدد الخلاق ب بواسطته في نصرهم ورزقهم حتى يقول: إن مدد الملائكة وحيتان البحر بواسطته...». اهـ.

(٥) كذلك في (م)! ولم أعرف مَن هو.

وأما قوله: «فإن المحجوب من حُجب بالله عن الله، إذ محال أن يحجبه غيره». ^{٥١}

فيقال: هذا من جنس كلام أهل الوحدة والحلول، فإن الاحتياط بالله عن الله، وَحْجَبَ اللَّهُ مَحَالٌ عِنَّ الْمُسْلِمِينَ، وإنما يحجب العبد عن الله غيرُ الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّيْأَنِ يُكَلِّمُ اللَّهَ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِيْأَنِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

وفي «ال الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، نادى مُناذٍ: يا أهل الجنة إنَّ لكم عند الله موعداً يُريد أن يُنجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُبيِّضُ وجوهنا، ويُنْقُلَ موازينا، ويُدْخِلَنَا الجنة، ويُعْجِلَنَا من النار؟ قال: فَيُكَشِّفُ الْحِجَابَ، فَيُنَظِّرُونَ إِلَيْهِ، فَمَا أَعْطَاهُمْ شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ» وهو الزِّيادة.

وفي «ال الصحيح»^(٢) عن أبي موسى قال: قام فيما رأى رسول الله ﷺ بأربع كلمات، فقال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ الْلَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ أَوِ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انتَهَى» - وفي رواية: - ما أدركه بصرُه من خلقِه».

(١) أخرجه مسلم (١٨١) من حديث صحيب الرومي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩).

(٣) كما في (م)، والذي في مسلم في هذه الرواية: «بخمس...»، أما رواية «بأربع» فقد ساقها مسلم عقبها وليس فيها: «حجابه النور...».

ثم **الحجُّب** عند السلف وأهل الحديث وغيرهم هي **حجُّب الله عن العبد**، وعند من ثبت رؤية الله بلا مواجهة **الحجُّب** عندهم ما يقوم بالعبد من موانع الرؤية، وهي أمر عَدَمِي أو عَرَض وجودي.

وأما أن الله يحجُّب نفسه فهذا لا يقوله من ثبت خالقًا ومخلوقًا مباینًا له، وإنما يقوله من يجعل الوجود واحدًا، فال حاجب والمحجوب عنده واحد، وكذلك الأكل والمأكول، والشارب والمشرب، والضارب والمضروب، والشاتم والمشتوم، والعابد والمعبود، واللاعن والملعون، وهذا قول أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين وأمثالهما.

وكذلك قوله: «بك منك إليك» من جنس قول [٦٩م] ابن الفارض^(١):
إِلَيَّ رَسُولًا كُنْتَ مِنِي مَرْسُلًا وَذَاتِي بَايَاتِي عَلَيَّ اسْتَدَلَّ
وهم يقولون: أرسل من نفسه إلى نفسه، فهو المُرْسِل والمُرْسَلُ
إليه والرسول، وهو المُحِبُّ والمُحْبُوب، وهو المصَلِّي والمُصَلَّى له!

كما قال ابن الفارض:

لها صلواتي بالمقام أقيمه
كلانا مُصلٌّ واحدٌ ساجدٌ إلى
وما كان لي صَلَّى سواي ولم تكن
وأشهدُ فيها أنها لَيْ صَلَّتْ
حقيقة بالجمع في كُلِّ سجدةٍ
صلاتي لغيري في أداكُلٌ ركعةٌ
إلى قوله:

(١) هذا البيت وما سيليه من أبياتٍ هو من قصيدة ابن الفارض المشهورة المعروفة بالتائية، انظر «ديوانه» (ص ٨٩، ٧١، ٦١، ٦٧) على التوالي.

وَمَا زَلْتُ إِيَّاهَا وَإِيَّاً يَ لَمْ تَرِزْل

وقوله:

وَقَدْ رُفِعْتَ تَاءُ الْمَخَاطِبِ بَيْنَنَا
فَإِنْ دُعِيْتُ كُنْتُ الْمَجِيبَ وَإِنْ أَكَنْ

وأمثال هذه الأبيات التي يذكر فيها قولهم في وحدة الوجود.

وقال ابن عربي^(١): «﴿وَمَكْرُوْمَكَرَّا كَرَّا﴾ [نوح: ٢٢]، لأن الدعوة إلى الله مكرٌ بالمدعو، فإنه ما عدم من البداية فيدعى إلى النهاية. ﴿أَذْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ فهذا عين المكر ﴿عَلَى تَصْبِيرَة﴾ [يوسف: ٨] فنبه أن الأمر له كله، فأجابوه مكرًا كما دعاهم، ف جاء المحمدي وعلم أن الدعوة إلى الله ما هو من حيث هويته وإنما هو من حيث أسماؤه».

وقال شاعرهم^(٢):

مَا بَالْ عِيْسَكَ لَا يَقْرَرْ قَرَارَهَا
فَلَسْوَفْ تَعْلَمْ أَنْ سَيْرَكَ لَمْ يَكُنْ
إِلَيْكَ إِذَا بَلَغْتَ الْمَنْزَلَا

فعندهم السير: يسير منه إليه، من الله إلى الله. وقوله: «بك منك» مطابق

(١) في كتابه «فصوص الحكم» (ص ٣٥ - ٣٦). وقد نقله المصنف أيضًا بنصه في «الفتاوى»: (١٩٧ / ١٣).

(٢) صرَح المصنف في «الفتاوى»: (٢ / ٨١) أن القائل هو ابن إسرائيل - وستأتي ترجمته (ص ١٦٨) ... ونسب ابن شاكر في «فواث الوفيات»: (٣ / ٧) في ترجمة الحريري الصوفي البيت الثاني للغليف التلمساني.

لهذا. ودين المسلمين: أن السير من المخلوقات إلى الخالق، كما قال تعالى:
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ وَدَاعِيًّا إِلَى اللَّهِ بِإِدْنِهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦]، وقال: ﴿فُلْ هَذِهِ سَيِّلَيْ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ولا ريب أن الجهمية الذين لا يثبتون للمخلوقات ربًا مبيناً للمخلوقات غالباً عليها، إذا سلكوا وتوجّهوا انتهوا إلى القول بالوحدة، فيكون سيرهم من المخلوقات إلى المخلوقات. وهم يرون المخلوق هو الخالق، [فليس][١) قولهم: إنه مائم موجود إلا العالم كما قاله فرعون، لكنهم يقولون: العالم هو الله، وفرعون كان يُظهر إنكار وجود الله. ولهذا كان ابن عربي وغيره من أهل الوحدة يُعَظِّمُ فرعون.

ولقد سألني قديماً عبد الله[٢) الذي كان قاضي اليهود ودعوته إلى الإسلام، وبينت له أعلامه حتى أسلم وحسن إسلامه، سأله عن قول هؤلاء، وكان قد اجتمع [م ٧٠] بشيخ منهم يُقال له: حسن الشيرازي، فيبيّن له فساد قول هؤلاء، وأن حقيقته حقيقة قول فرعون. فقال: هكذا قال لي

(١) لم تظهر في (م)، ولعلها ما أثبت.

(٢) كذا في (م)، وصوابه «عبد السيد» كما في جميع المصادر. وقد ترجم له ابن كثير فقال: الحكيم الفاضل البارع بهاء الدين عبد السيد بن المهدب إسحاق بن يحيى الطبيب الكحال المترشّف بالإسلام، ثمقرأ القرآن جميـعـه لأنـهـ أـسـلـمـ عـلـىـ بـصـيرـةـ، وأـسـلـمـ عـلـىـ يـدـيهـ خـلـقـ كـثـيرـ مـنـ قـوـمـهـ وـغـيرـهـ، وـكـانـ مـبـارـكـ عـلـىـ نـفـسـهـ وـعـلـيـهـمـ، وـكـانـ قـبـلـ ذـلـكـ دـيـانـ الـيـهـودـ (أـيـ رـئـيـسـهـ الـدـينـيـ)، فـهـدـاهـ اللـهـ تـعـالـىـ، أـسـلـمـ عـلـىـ يـدـيـ شـيـخـ الإـسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ، وـتـوـفـيـ (٧١٥). «البداية والنهاية»: (١٨، ١٠، ١٤٨)، وـ«الدرـرـ الكـامـنـةـ»: (٤٧٦/٢).

الشيرازي لَمَّا دعاني إلى هذا المذهب. فقلت له: هذا يشبه قول فرعون، فقال: نعم نحن على قول فرعون. قلت له: صرَّح لك بهذا؟ قال: نعم، فقلت: مع إقرار الخصم لا يحتاج إلى بينة. وكان لم يُسلِّم بعد. قال: فقلت له: أنا لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون. فقال: لم؟ قلت: لأنَّ موسى غرَّق فرعون. فقلت له: نفعْتُك اليهودية، يهوديٌّ خير من فرعوني^(١).

وأما قوله: «أعوذ بك منك» فهذه الكلمة مأثورة عن النبي ﷺ لكنه لم يُرد بها ما أراده النبي ﷺ، بل هي كلمة حق أراد بها هذا القائل معنى باطلًا حيث قال: «حتى لا أرى غيرك» ومراده: أنه ليس ثمَّ غير.

كما قال: «محال أن يحجبه غيره»، ثم إن هذا مذهب متناقض^(٣)، فإنه إن كان ثمَّ غير، فقد ثبت التعدُّد، وإن كان ما ثمَّ غير، فلا يتصور أن يُحجب عن الله، حتى يقال له: المحجوب من حُجَّب عن الله.

وهؤلاء يشهدون وحدة الوجود، وفطرتهم تشهد بتعُّد الوجود، فلهذا كلامهم دائِر بين فطرتهم السليمة ومذاهبهم الذميمة.

ولقد حضر عندي منهم شيخ من شيوخهم وطلب مني شيئاً، فجعلتُ أستنطقه هذا المذهب ليسمعه الحاضرون، فإن من الناس من ينكر وجود هؤلاء - مع كثرتهم - لفساد مذهبهم في العقل، وكان قد طلب درهماً، فقلتُ

(١) ذكر المصنف هذه الحكاية في «الفتاوی»: (٢/٣٥٩)، (١٣/١٨٧ - ١٨٨).

(٢) ضمن حديث أخرجه مسلم (٤٨٦).

(٣) عبارة «ثم إن هذا مذهب متناقض» غير واضحة في مصوري، واستفادت قراءتها من طبعة دار الصحابة.

له: مَن الطالب؟ فقال: هو الله، قلتُ: والمطلوب؟ قال: هو الله؟ قلت: والدراهم؟ قال: هو الله!!

وكان هناك فُرُوج وسُكّين، فقلت: والفرُوج والسكين؟ فقال: هو الله! فجعل يقول: إني مريض فأعطيه، فقلت له: المعطي غير المُعطى أم لا؟ من هو الذي يعطيك؟ وأمثال هذا الكلام الذي أُبَيِّن به تناقض قولهم ليظهر له فساده، وتَوَبُّته بعد ذلك، فضجر في أثناء الكلام، ورفع بصره إلى السماء، وقال: يا الله، فقلت: إلى مَن ترفع؟ وعلى مذهب المحققين -أعني أصحابه- ما هناك شيء؟ فقال: أستغفِرُ الله أخطأتُ، فصار بفطنته يُقْرُّ بأن الله فوق، ومذهبة يأْمُرُه بأن ينكر أن يكون فوق العالم شيء، وهو حائر بين فطنته التي فطَر عليها، ومذهبة الذي تلقَاه من شيوخه. والكلام على هذا يطول وصفه [م ٧١] وإنما المقصود التنبيه^(١).

فصل

ثم قال: «وأما الطريق المخصوص بالمحبوبين فهو منه إليه به، إذ مُحالٌ أن يتوصل إليه بغيره»^(٢).

فيقال: لو قال: «هو به إليه» لكان حَقًّا، فإن الله لا يُعبد إلا بإعانته، ولا

(١) قال المصنف في «المنهج»: (٨/٢٦) في سياق كشفه لأصحاب هذا المذهب الباطل: «فلما يسر الله أني بَيَّنت للناس حقائقهم، وكتبت في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قولهم، وتبين لهم بطلانه بالعقل الصربيح، والنقل الصحيح، والكشف المطابق=رجع عن ذلك من علمائهم وفضلائهم مَن رجع، وأخذ هؤلاء يثبتون للناس تناقضهم ويردونهم إلى الحق» اهـ بتصرف يسير.

(٢) تقدم قوله (ص ١٦٢).

حول ولا قوة إلا بالله فـ «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ وَهُوَ الْمُهَتَّدُ إِلَيْهِ»^(١) وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ
وَلِيًّا مُرْشِدًا» [الكهف: ١٧].

لكن قال: «فَهُوَ مِنْهُ إِلَيْهِ» فقوله: «مِنْهُ إِلَيْهِ» من جنس قول أهل الوحدة:
بل هو من العبد المخلوق المُحْدَث إلى الرب الخالق القديم.

ولما كان كثير من السالكين يقعون في الحلول والاتحاد، وكثُر ذلك في طريق متأخر الصوفية = [أجاب]^(٢) الجنيد - قدس الله روحه له لما سُئل عن التوحيد - فقال: التوحيد إفراد الحدوث عن القدام^(٣). فرضي الله عن الجنيد فإنه كان إمام هدى. وتکلم على المرض الذي يبتلي به كثير من هؤلاء.

وقد أنكر ابن عربي على الجنيد وعلى غيره من الشيوخ، مثل سهل بن عبد الله التستري وأمثاله في كتابه الذي سماه بـ«التجليات»^(٤)، وادعى أن هؤلاء ما توا وما عرفوا التوحيد، وأنه عَرَفَهُمْ إِيَاهُ في هذا التجلّي الذي له، وهو تجلٌّ خياليٌّ شيطانيٌّ من نفسه إلى نفسه في نفسه^(٥).

(١) كذا في (م) بایثبات الياء، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وغيرهما، انظر «المبسوط» (ص ٢٤١) لابن مهران.

(٢) غير ظاهرة في (م)، ولعلها ما أثبتت.

(٣) نسبة له القشيري في «رسالته»: (١٩/١٩) قال: «التوحيد إفراد القدام من الحديث». وللمصنف رسالة في معنى هذه الكلمة، ذكرها ابن رُشيق «الجامع» (ص ٣٠٤).

(٤) كتاب «التجليات» له مخطوطات كثيرة جداً، وطبع في الهند سنة ١٩٤٨ م، وله عدة شروح، انظر «مؤلفات ابن عربي» (ص ٢٣٠ - ٢٣٣) لعثمان يحيى.

(٥) انظر ما سألي (ص ١٧٨)، وقد قال المصنف في «الصفدية»: (١/٢٦٥) عن ابن عربي إنه: «يطعن في قول الجنيد لما سُئل عن التوحيد فقال: التوحيد إفراد الحدوث عن =

وأورد على الجنيد: أنك إذا قلت: التوحيد تميّز المحدث عن القديم، فالميّز بين الشيئين لابد أن يكون غيرهما، وإذا كان ما ثمّ إلا محدث وقديم فمن الذي يميّز؟

[فيقال]^(١): هذا منوع، فليس من شرط المميّز بين الشيئين أن يكون غيرهما، بل العبد يفرق بين نفسه وبين غيره من المخلوقات وليس هو غيرهما، وكذلك يميّز بين نفسه وبين ربه، والرب تعالى يفرق بين نفسه المقدّسة وبين مخلوقاته، وليس هو عين الشيئين. وما أكثر ما في كلامهم من هذه القضايا الحادثة الخيالية التي يلبّسون بها على الناس، لا سيما على من يحسن بهم الظن.

وإنما كان الحلول يكثر في كثير من الصوفية، ذكر ذلك أبو نعيم الأصبهاني في أول «حلية الأولياء»^(٢)، وذكره أبو القاسم القشيري في

=
القدم. ويقول: لا يميّز بين المحدث والقديم إلا من كان ليس واحداً منهم. ذكر هذا وأشباهه في كتابه «التجليات»، وله كتاب «الإسراء» الذي سماه «الإسرا إلى المقام الأسرى»، وجعل له إسراء كإسراء النبي ﷺ. وحاصل إسرائه... من نوع الكشف العلمي... وهو كله في نفسه وخياله، منه المتكلّم ومنه المجيب. وباب الخيال باب لا يحيط به إلا الله، وابن عربي يدعى أن الخيال هو عالم الحقيقة ويعظمه تعظيمًا بليغاً، فجعل في خياله يتكلّم على المشايخ وتوحيدهم بكلام يقدح في توحيدهم، ويدعى أنه علمهم التوحيد في ذلك الإسراء. وهذا كله من جنس قرآن مسليمة بل شر منه، وهو كلام مخلوق اختلقه في نفسه» اهتتصرف. وانظر «مؤلفات ابن عربي» (ص ١٧٨).

(١) هنا نحو ثلاثة كلمات غير ظاهرة في مصوري!

(٢) (٤/١).

«رسالته»^(١) وغيرها، وحذّروا منه ومن أهله، وذموا هؤلاء، كما كان المشايخ العارفون الذين يُقتدى بهم يذمون هذا.

وأما قوله: «إذا ألبسهم ثوب العَدَم فنظروا فإذا هم بلا هم»^(٢) [٧٢م] ثم أردد عليهم ظلمةً غَيَّبَتْهم عن نظرهم، بل صار عدماً لا علة له»^(٣).

فيقال: هذا الكلام مجمل يحتمل شيئاً

أحدهما: أن يغيب الإنسان عن ملاحظة نفسه وشهادتها وذِكرها، وهذا هو الفناء عن رؤية السُّوِي، وهو الفناء الناقص الذي يغيب فيه بموجوده عن وجوده، ويُعْرَفُه عن معرفته، وبمذكوره عن ذكره. فهذا أمر يعرض لبعض السالكين، فإن كان صاحبه مغلوباً عليه، لا يمكنه دفع ذلك عن نفسه، فحسبه أن يكون معذوراً. وأمّا من كان يُمْكِنُه الفرق بين الربّ والعبد ولم يُفْرِقْ بينهما فهو من الملحدين.

والاحتمال الثاني: الفناء عن وجود السُّوِي، وهو أن يشهد عين وجوده عين وجود الحق، فيرى ما سوى عين وجود الحق عدماً، لا يرى موجودين أحدهما خالق والآخر مخلوق. فهذا مشهد أهل الإلحاد مِنْ أهل الوحدة والاتحاد.

(١) تكلم القشيري عن بعض شطحاتهم وضلالاتهم في أولها (١٦/١٦-١٧)، ولم أر كلامه على الحلول.

(٢) (م): «بِلَا هُمْ».

(٣) تقدم النص (ص ١٦٢).

(٤) تقدم للمصنف ذكر هذين الاحتمالين (ص ١٥١).

ثم إنه على هذا التقدير قد يشهد هذا في نفسه، فيكون من أهل الوحدة والحلول المعين الخاص كالنصارى، لكن هذا شرٌّ من النصارى، فإنَّ النصارى ادعوا ذلك في المسيح، وهؤلاء يجعلونه فيمن لا يعلم إيمانه. وقد^(١) يشهد ذلك في الوجود مطلقاً، فيكون من أهل الوحدة والاتحاد العام المطلق، فيقول في جميع المخلوقات شرًّا مما قالته النصارى في المسيح، فإنَّ أولئك يقولون: كانوا اثنين فاتحد أحدهما بالآخر. وهؤلاء ما عندهم تعدد، بل ما زال وجود ما يقال إنه المخلوقات عين وجود الخالق.

وكذلك قوله: «فانطمست جميع العلل، وزال كل حادث، فلا حادث ولا وجود، بل ليس إلا العدم الذي لا علة له، وما لا علة له فلا معرفة تتعلق به، اضمحلَّت المعلومات، وزالت المرسومات زوالاً لا علة فيه»^(٢).

فإن هذا الكلام مبالغة في الوحدة، فإن الزوال وعدم المحسن المعلول ليس عدماً محسناً وزوالاً صرفاً، فإذا حصل العدم المحسن، والزوال الصّرف، لم يكن هناك حادث ولا موجود، بل ليس إلا وحدة الوجود.

ولهذا قال: «وبقي من أشير إليه لا وصف له، ولا صفة، ولا ذات»^(٣). فهذا مطابق لمذهب أهل الوحدة، فإنهم يقولون: الرب له تجلٌ باعتبار ذاته، وتجلٌ باعتبار اسمائه [٧٣م] وصفاته.

فتجلّي الذات: وجود محسن مطلق، ليس فيه اسم ولا صفة، ولا يُرى ولا يُشاهد، ولا يتميز فيه شيء عن شيء. ولا ريب أن الوجود المطلق الذي

(١) رسمها في (م): «وهو» ولعله ما أثبت.

(٢) سبق النص (ص ١٦٣).

(٣) سبق النص (ص ١٦٣).

يتصوره الإنسان في نفسه هو بهذا الاعتبار، فإن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يقال فيه: رب ولا عبد، ولا قديم ولا محدث، ولا خالق ولا مخلوق، ولا حي ولا عليم ولا قادر، ولا غير ذلك. فإن كل هذه الأمور فيها تخصيص وتقيد بموجود دون موجود. فالرب يُخرج العبد، والقديم يُخرج المحدث، والخالق يُخرج المخلوق، والحي عليم القدير يُخرج الميت الجاهل العاجز.

وأما التجلي الأسمائي عندهم فهو: ظهوره في الممكنات بحسب استعدادها، فيظهر في الكلب بصورة الكلب، وفي الإنسان بصورة الإنسان، وفي الفلك بصورة الفلك، ونحو ذلك.

وقد حكى بعض أصحابنا أنه وقع بين ابن عربي وبين الشيخ أبي حفص السهروردي صاحب «عوارف المعارف»: في الحق إذا تجلّى للعبد، هل يمكنه أن يسمع خطابه حين التجلي؟ فقال ابن عربي: لا يمكن ذلك، وقال السهروردي: بل يمكن ذلك. قال ابن عربي: مسكن هذا السهروردي، نحن نقول له عن تجلي الذات وهو يخبر عن تجلي الصفات^(١).

فلما عرفتُ هذا من هؤلاء قلتُ لأصحابنا: صدق على أصله الفاسد، فإن الذات عنده وجود مطلق لا كلام لها، فكيف يكون في حال تجلّيها سمع خطاب؟! لكن هذه الذات التي يعنيها إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان.

وأما السهروردي فقوله قول المسلمين^(٢): إن الله يتجلّى لعباده يوم

(١) ذكر المصنف هذه الحكاية في مواضع. انظر «الفتاوى»: (٧ / ٥٩٠ - ٥٩٤). (٣٣٩ / ١٠).

(٢) قال المصنف عن السهروردي بعد ذكر هذه الحكاية في «مجموع الفتاوى»:

القيامة، ويكلمهم في عرصات القيامة وفي الجنة، كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ^(١).

فقول القائل: «بقي من أشير إليه لا وصف له ولا صفة ولا ذات، فاضمحلت النعوت والأسماء والصفات، فلا اسم ولا صفة ولا ذات»^(٢) يطابق قول هؤلاء، وهذا إن أراد به أن الله نفسه تعلم صفاته، فهذا من أظهر الباطل، فإن صفاته القائمة بذاته لا تعلم. وإن أراد أنني أشهده بلا صفة، فهذا شهودٌ ناقص، وهو نقص علم وإيمان، وإن أراد أنني أشهده بحقيقة و هي في نفس الأمر لا صفة لها ولا اسم، فهذا مذهب هؤلاء الملاحدة، وهو مذهب ملاحدة الإماماعيلية [م] ٧٤ الذين هم شرٌّ من هؤلاء.

وقوله: «لا اسم ولا صفة ولا ذات» قد يُريد بالذات القائم بنفسه، فإنه يشهد وجوداً مطلقاً أطلساً^(٣)، ليس فيه شيء قائم بنفسه فيكون ذاتاً، ولا قائم بغيره فيكون صفة.

(١) أما أبو حفص السهوردي فكان أعلم بالسنة وأتبع للسنة من هذا - يعني ابن عربي - وخيراً منه، وقد رأى أن ما جاءت به الأحاديث من أن الله يتجلى لعباده ويخاطبهم حين تجليه لهم فآمن بذلك، لكنَّ ابن عربي في فلسفته أمهر من هذا في سنته؛ ولهذا كان أتباعهما يعظمون ابن عربي عليه مع إقرارهم بأن السهوردي أتبع للسنة اهـ. وانظر «جامع المسائل»: (٤) ٣٩٥.

(٢) انظر جملة منها في «صحيح البخاري» كتاب التوحيد، باب قوله: «وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [النساء: ١٦٤]، ومسلم (١٦٢، ١٩٣، ٢٦٥٢). (٤) ٣٩٥.

(٣) سبق النص (ص) ١٦٣.

(٤) (م): «أطلس». يقال: طَلَسَ بصره، أي ذهب. وانطلس أثره، أي خفي. انظر «تاج العروس»: (٨) ٣٤٢.

فهذا متهيٌّ معرفة المحبوبين الذين هم أفضل من أبدال الأنبياء عند هؤلاء الضالين، وهذا الرب الذي ذكروه لا حقيقة له إلا في أنفسهم، هل هو إلا ما يتخيلونه، فـ ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(١) وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ^(٢) وَلَحْمَدْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٣) [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

وما كنتُ أظنُّ هذا الشيخ^(٤) وصل إلى هذا الحدّ حتى رأيت هذا الكلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولعله قد تاب من ذلك، فإن الإنسان لا يدوم على حال واحدة.

وكذلك قوله: «فهناك يظهر من لم يزل ظهورًا لا علة له، بل ظهر بسره لذاته في ذاته ظهورًا لا أولية له، بل نظر من ذاته لذاته بذاته في ذاته، فحيي هذا العبد بظهوره حياةً لا علة لها، فظهر بأوصاف جميلة كلها لا علة لها، فصار أولاً في الظهور لا ظاهر قبله، فوجدت الأشياء بأوصافه، فظهرت بنوره في نوره»^(٥).

فيقال: قد تقدم قوله: «إنه لا يبقى هناك ذات»^(٦) فقوله: «نظر من ذاته لذاته» ينافق ما تقدم. مع أن هذا الإلحاد والاتحاد أعظم من أن يقتصر على ذمه بمجرد التناقض، فقوله: «ظهر لذاته من ذاته في ذاته» يطابق مذهب أهل الوحدة الذين يقولون: هو الظاهر في جميع المخلوقات، وأن ذاته ظهرت لذاته.

(١) يعني الشاذلي صاحب «الحزب».

(٢) سبق النص (ص ١٦٣).

(٣) تقدم (ص ١٦٣).

وقول ابن عربي: «ومن أسمائه الحسنى: العَلِيٌّ، على من يكون علىٰ وما ظَاهِرٌ إِلَّا هُوَ؟ وَعَنْ مَاذَا وَمَا هُوَ إِلَّا هُوَ؟ فَعُلُوُّهُ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودِ عَيْنُ الْمُوْجُودَاتِ، فَالْمُسَمَّى مُحْدَثَاتٍ هِيَ الْعَلِيَّةُ لِذَاتِهَا، وَلَيْسَ إِلَّا هُوَ».

إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدُ الْخَرَازُ^(١) - وَهُوَ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْحَقِّ وَلِسَانٌ مِنْ أَسْتَنْتِهِ يَنْطَقُ عَنْ نَفْسِهِ - بِأَنَّ اللَّهَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِجَمْعِهِ بَيْنَ الْأَضْدَادِ. ثُمَّ قَالَ: فَهُوَ عَيْنٌ مَا ظَهَرَ وَهُوَ عَيْنٌ مَا بَطَنَ فِي حَالِ ظَهُورِهِ، وَمَا تَمَّ مِنْ يَرَاهُ غَيْرُهُ، وَمَا تَمَّ مِنْ يَبْطِنُ^(٢) عَنْهُ، فَهُوَ ظَاهِرٌ لِنَفْسِهِ بَاطِنٌ عَنْهُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى أَبُو سَعِيدُ الْخَرَازِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُحْدَثَاتِ»^(٣).

وَهَذَا الْكَلَامُ ذِكْرُهُ الْقُشَيْرِيٌّ^(٤) وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَرَازِ لِمَا قِيلَ لَهُ: بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: بِالْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ [٧٥م] وَتَلَاقَ قَوْلَهُ: «هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ» [الحاديده: ٣].

وَأَرَادَ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ الْمُخْلُوقَ لَا يَكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ الْآخِرُ الظَّاهِرُ الْبَاطِنُ، بَلْ هُوَ مُتَضَادٌ فِي حَقِّهِ بِخَلَافِ الْخَالِقِ، وَلَمْ يَرِدْ أَبُو سَعِيدٍ مِنْهُبُ الْحَلُولِ وَالْاِتِّحَادِ، فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَعْلَى قَدْرًا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْفَنَاءِ كَلَامٌ أَنْكِرِ

(١) هو: أَحْمَدُ بْنُ عَيسَى الْبَغْدَادِيُّ أَبُو سَعِيدِ الْخَرَازُ، مِنْ كَبَارِ الصَّوْفِيَّةِ وَأَئْمَانِهِمْ (ت٢٧٩). انظر «طَبَقَاتُ الصَّوْفِيَّةِ» (ص٢٢٨-٢٢٢) لِلْسَّلْمِيِّ، وَ«الْحَلِيَّةِ»: (٤١٩/١٠)، وَ«الرِّسَالَةِ»: (٩٨/١) لِلْقُشَيْرِيِّ، وَ«السِّيرِ»: (٤١٣).

(٢) كَذَا هَذَا وَفِي «الْفَصْوَصِ»، وَفِي «بَغْيَةِ الْمُرْتَادِ» (ص٤٠٤): «يَنْطَقُ».

(٣) هَذَا يَنْتَهِي كَلَامُ ابْنِ عَرَبِيٍّ مِنْ «الْفَصْوَصِ» (ص٤٠-٤١).

(٤) لَمْ أَجِدْهُ فِي «الرِّسَالَةِ». وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُصْنَفُ فِي «بِيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهَمَيَّةِ»: (٤/١٠٢)، وَ«الْفَتاوَىِ»: (١٦/٤٢٥).

بعضه^(١). وإن قُدِّرَ أن أبا سعيد وغيره أراد معنى باطلًا فذلك المعنى مردود كائناً مَنْ كان قائله.

ولما جرت^(٢) بالديار المصرية من محنَة هؤلاء الجهمية^(٣) ما قد عرفه الناس، وظهر مذهبهم، وما قاله هذا وأمثاله = حدثني بعض الأكابر الذين لهم قدرٌ ومنزلة معروفة: أن النصارى لَمَّا سمعوا هذا جعلوا يقولون: يا مسلمين أنتم أنكرتم علينا قولنا: إن المسيح هو الله، وهؤلاء شيوخكم يقولون: إن الله هو أبو سعيد الخراز، فنحن خيرٌ منكم !!

ولقد صدق مَنْ قال: إن قول النصارى خيرٌ مِنْ قول مَنْ قال: إن الله هو أبو سعيد الخراز، ثم لم يقتصر على ذلك، بل قال: هو أبو سعيد الخراز، وغير ذلك من الأسماء المحدثات !!

ولهذا قيل لبعض أكابرهم: ما الفرق بينكم وبين النصارى؟ فقال: النصارى خصّصوا^(٤).

(١) قال السُّلْمِي: قيل إنه أول مَنْ تكلم في علم الفناء والبقاء.

(٢) بعده في (م): «من» وفوقها عالمة التضييب، ولا مكان لها، والنص بدونها مستقيم.

(٣) لعل المصنف يشير إلى ما جرى له في المجالس المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد، وذلك بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية لَمَّا سعى إليه قومٌ من الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي البدع والأحقاد، وذلك في سنة ٧٠٥، وقد شرح المصنف ما جرى في تلك المجالس في رسالة انظرها في «مجموع الفتاوى»: (٣/١٦٠)، وذكرها تلميذه ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص ٢٦٢ وما بعدها).

(٤) انظر «الفتاوى»: (١٨٦، ١٨٧، ٤٦٨ - ٤٦٩)، (٢٥٨/٨)، (١١/٢٤٢).

وهذا موجود في كلام ابن عربي وغيره، وذكره في كتاب «الفصوص»^(١) وغيره من كتبه، ينکرون على المشركين والنصارى تخصيصهم عبادة بعض الأشياء، والعارف عندهم من يعبد كلّ شيء كما قال ابن عربي: «فقالوا في مكرهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَدْرِنَنَا إِلَهُكُمْ وَلَا تَدْرِنَنَا وَلَا أَسْوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعْوَذُ وَلَا نَسْرًا وَقَدْ أَضْلَلُوا كَثِيرًا﴾» [نوح: ٢٣ - ٢٤]، لأنهم إذا تركوهم جَهَلُوا من الحق على قدر ما تركوا من هؤلاء، فإن للحق في كلّ معبد وجهاً يعرفه ويجهله من يجهله. كما قال في المحمديين: «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [الإسراء: ٢٣] أي حكم، فالعالم يعلم من عبد، وفي أيّ صورة ظهر حتى عبد، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء للصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كلّ معبد»^(٢).

فهذا وأمثاله من كلام الملحدين أهل الوحدة الذين يقولون: الوجود واحد، ولهم أشعار على هذا المذهب، كالقصيدة المسمّاة بـ«نظم السلوك» لابن الفارض^(٣)، وشعر ابن إسرائيل^(٤) [م٧٦] والتلمسياني صاحب «شرح

(١) (ص ٣٦).

(٢) هنا ينتهي كلام ابن عربي.

(٣) تقدمت بعض أبياتها، وهي في «ديوان ابن الفارض» (ص ٤٦ - ١١٦).

(٤) ابن إسرائيل هو: محمد بن سوار بن إسرائيل، نجم الدين أبو المعالي الشاعر الصوفي المشهور (ت ٦٧٧). قال عنه المصنف في «بيان تلبيس الجهمية»: (٥/٩٧): «وكان شاعراً من شعراء الفقراء، في شعره إيمان وكفر، وهدى وضلال، وفي شعره كثير من كلام الاتحادية». ترجمته في «فوارات الوفيات»: (٣/٣٨٣)، وـ«البداية والنهاية»: (١٧/٥٥٦ - ٥٤٩). وقد ذكر المصنف بعض شعره (ص ١٠٥).

الأسماء الحسنی» و«شرح مواقف النفری»^(۱) على مذاهب هؤلاء.

وکما قال أيضًا: «وكان موسى أعلم بالأمر من هارون، لأنه علم ما عبَدَه أصحاب العجل، لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يعبد إلا إياه، وما قضى الله بشيء إلا وقع، فكان عَتَّابً موسى أخيه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتساعه، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء»^(۲).

وهذا من أعظم الناس تحريفاً للكلام عن مواضعه، يجمعون بين السفسطة في العقليات، والقرامطة^(۳) في السمعيات، كإخوانهم الباطنية الإسماعيلية.

وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ۲۳] معناه: أمر ربک، باتفاق المسلمين، والله إذا أمر بأمرٍ فقد يطاع وقد يعصى، بخلاف ما قضاه بمعنى أنه قادره وشاءه، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. ومن المعلوم أن الله لم يجعل الواقع من جميع الخلق هو عبادته وحده لا شريك له، بل أوجب هذا عليهم، فمنهم من أخلص له الدين ومنهم من أشرك به.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا

(۱) الشرح له عدة نسخ، انظر «جامع الشروح والحواشي»: (۳/۱۹۷۰)، وكتاب المواقف في التصوف مطبوع، والنفری هو: محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفری أبو عبد الله الصوفی (ت ۳۵۴)، ترجمته في «طبقات الشعرانی»: (۱/۲۰۱)، و«شنرات الذهب»: (۵/۴۳۳)، و«كشف الظنون»: (۲/۱۸۹۳)، و«الأعلام»: (۶/۱۸۴).

(۲) «فصوص الحكم» (ص ۱۲۸).

(۳) (م): «القرامطة».

الظَّلْعُوتُ فِيمَنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوْا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ [النحل: ٣٦]. وَذِكْرُ الشَّرِكِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي القرآن وَذَمُّهُمْ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ هُنَا.

فَدَعُوا الْمَدْعَى أَنْ كُلَّ عَابِدٍ فِيمَا عَبَدَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ = مِنْ أَعْظَمِ الْإِلْفَكِ وَالْبَهَتَانِ مِنْ طَافَةٍ تَدَعُّى أَنَّهَا أَفْضَلُ أَرْبَابِ التَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْعِرْفَانِ !! فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِنْ عِلْمِ الْمُلْحِدِينَ أَهْلَ الْوَحْدَةِ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْوِجْدُ وَاحِدٌ.

وَاعْلَمُ أَنَّ الْحَلُولَ نُوعَانَ: حَلُولَ مُطْلَقٍ، وَحَلُولَ مُقيَّدٍ^(١).

فَالْحَلُولُ الْمُطْلَقُ؛ قَوْلُ الْجَهَمِيَّةِ وَأَتَابِعِهِمْ مِنْ مُتَصَوْفَتِهِمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَهُمْ مُضْطَرِّبُونَ^(٢) فِي هَذَا الْبَابِ لِتَنَاقُضِهِ، وَرُدُّ السَّلْفِ وَالْأَئْمَةِ عَلَيْهِمْ كَثِيرٌ.

وَهُؤُلَاءِ أَهْلُ الْوَحْدَةِ مِنْ شَرِّ هُؤُلَاءِ، فَإِنَّ هُؤُلَاءِ جَعَلُوا الْوِجْدُ وَالْخَالِقَ هُوَ الْوِجْدُ الْمُخْلُوقُ، وَإِنْ أَثْبَتُوا تَعْدُّدًا وَسَمِّيَا ذَلِكَ الْمَظَاهِرُ، وَفَرَقُوا بَيْنَ [م] الْبَثُوتِ وَالظَّهُورِ وَالْوِجْدُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، بَلْ يَجْمِعُونَ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ، كَمَا يَصْنَعُ إِخْوَانُهُمُ الْمُتَفَلِّسُونَ فِي وَاجْبِ الْوِجْدُ؛ إِذْ يَصْفُونَهُ بِصَفَاتِ الْمُمْتَنَعِ الْوِجْدُ، فَيَجْمِعُونَ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ.

وَكَذَلِكَ إِخْوَانُهُمُ النَّصَارَى؛ إِذْ قَالُوا: وَاحِدًا بِالذَّاتِ ثَلَاثَةُ بِالْأَقْنُومِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُتَحَدَّ بِالْمَسِيحِ هُوَ أَقْنُومُ الْابْنِ فَقْطًا دُونَ الْأَبِ وَرُوحِ الْقَدْسِ،

(١) انظر ما سبق (ص ١٩٣).

(٢) (م): «مضطربين».

ويقولون: المسيح إله يخلق ويرزق.

فإنَّ هذا من أعظم التناقض، فإنَّ الأقانيم إنْ فسَرُوها بالصفات، فالصفة لا تخلق ولا ترزق، ولا يمكن اتحادها بشيء دون^(١) الموصوف، وإن فسروها بذوات تقوم بأنفسها لزم إثبات ثلاثة آلهة.

ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد، وقد يمثلون^(٢) هذا بقول القائل: فلان طبيب حاسب كاتب، فهو مع الظاهر له حكم، ومع الحساب له حكم، ومع الكتابة له حكم، لكن هذا التمثيل غير مطابق لمذهبهم؛ لأنَّ هذا ذات واحدة لها ثلاثة^(٣) صفات، ويستحيل أنَّ صفةً من الصفات تتحدد أو تحل في شيء آخر دون الذات، ودون غيرها من الصفات، فيلزمهم إما بطلان التشليث، وإما بطلان الحلول. وهم ملحدون في أصلِي الدين: الشهادة بالوحدانية وبالرسالة، أبطلوا التوحيد بالتشليث، والشأن بالحلول ودعوى إلهية المسيح.

وقد ذمهم يحيى بن عدي^(٤) ونحوه، أنَّ شَبَهُوا قولَهم هذا بقول الفلسفه في العقل والعاقل والمعقول، وجعل مذهب الفلسفه حُجَّةً له، وهذا من ضلالهم، فإنَّ الفلسفه أضل منهم، ومذهبهم أشد فساداً في

(١) بعده في (م) كلمة لم تبين وكأنها مضروبة عليها.

(٢) غير واضحة في (م)، ولعلها ما أثبتت.

(٣) (م): «ثلاثة».

(٤) هو: يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا المنطقى أبو زكريا البغدادي، الفيلسوف، صاحب التصانيف، وكان نصراوياً (ت ٣٦٤) «إخبار العلماء بأخبار الحكماء»: (٢٢٨ - ٤٨٨)، و«عيون الأنباء في طبقات الأطباء»: (٢٢٧ / ٢).

المعقول والمنقول^(١).

ثم إن الفلسفه تقول: إنه عاقل ومعقول وعقل، ولذيد ومُلتَد ولذة، وعاشق ومعشوق وعشق، وتقول: ذلك كله واحد، ليس فيه معان متعددة أصلًا، بل العلم عين العالم، والعلم عين القدرة، وعين العناية التي هي الإرادة، والحب هو المحبوب وهو المحب، ومذهبهم - بعد التصور التام - أشد تناقضًا من قول النصارى بالثلث.

فمن قال: [م ٧٨] إن العلم هو العالم، والقدرة هي القادر، ولذة هي الملذ، والمحبة هي المحب، وقال: العلم هو القدرة، والقدرة هي المحبة، واللذة= فقد جعل الصفات هي الموصوفات، وجعل كل صفة هي الأخرى، وهو كمن جعل الأعراض هي الجواهر، وجعل كل عَرَض هو الآخر، كمن جعل السواد هو الحركة، والحركة هي الطعم، والطعم هو الحياة، والحياة هي اللذة، وجعل الحركة هي المتحرك. وهذا من أعظم السفسطة، وأعظم الباطل !!

وهو لاء كلهم قد يدخلون في معنى الاتحاد الباطل، فمن جعل حقيقتين متنوّعتين إدحاهما هي الأخرى، فقد جعل الاثنين واحدًا، وهو اتحاد باطل، وهو لاء يجعلون الاثنين واحدًا في الاتحاد، ويجعلون الواحد اثنين، فإن كل موجود^(٢) هو ذلك الموجود بعينه، ليس له في الخارج حقيقة سوى الوجود الموجود في الخارج، فمن جعل حقيقته في الخارج غير الوجود الثابت في

(١) انظر «الجواب الصحيح»: (٣/٢٣١ وما بعدها)، و«الفتاوى»: (١٧/٢٧٦).

(٢) (م): «الموجود» ولعله ما ثبت.

الخارج، فقد جعل الواحد اثنين، وكذلك من جعل المعدوم ثابتاً في الخارج، وجعل الوجود غير الشبوت في الخارج، كما ي قوله من يقوله من المعتزلة والشيعة والاتحادية كابن عربي ونحوه، فهو أيضاً من جعل الواحد اثنين.

ومن هؤلاء من يقول: إن معنى جميع التوراة، والإنجيل، والقرآن معنى واحدٌ بالعين، وإن معنى آية الكرسي، وآية الدين، وآية التيمم هو معنى واحدٌ بالعين، وإن الأمر والنهي ليست أنواعاً للكلام، بل كلها صفاتٌ لعينٍ واحدةٍ، أو لخمسة أعيان = فقوله أيضاً من جنس قول هؤلاء.

ولهذا اعترفَ حُدّاق أهل هذا^(١) القول بأنه يلزمهم القول باتحاد جميع الصفات وإلا تناقضوا، وهذه الأمور مبسوطة في موضعها، والمقصود هنا التنبيه على أصول الحلول والاتحاد العام.

وأما الحلول والاتحاد الخاص؛ فكقول النصارى^(٢) بالحلول والاتحاد في المسيح، وقول طائفة من الغالية بالحلول في عليٍ، أو في الاثني عشر، أو في أئمة الإسماعيلية كالمعزٌ وأهل بيته، أو في الحاكم^(٣)، أو في الحلاج، أو غير هؤلاء. فهذا الحلول الخاص موجود في طوائف متعددة.

ومن الحلول والاتحاد [٧٩م] ما يكون في الصفات دون الذات، فالحلول في الصفات كقول طائفة: إن أصوات العباد بالقرآن أو بغير القرآن، أو أفعال العباد، أو كلام العباد، أو أرواح العباد، أو نحو ذلك = قديم.

(١) هكذا استظهرت العبارة، مع تداخل كلماتها في (م).

(٢) (م): «النصارى»! وقد تقدم الكلام على الحلول العام (ص ١٩٢).

(٣) المعزٌ للدين الله والحاكم بأمر الله الفاطميان في دولة العبيديين القرامطة في مصر.

ومن هؤلاء من يقول: نحن لا نقول بحلول القديم في المحدث، بل بظهوره فيه. ولكن إذا صرّح بأن الصوت المسموع من العبد قديم أزلٍي، كان قوله بعد هذا بأنه ظهر فيه ولم يحل فيه = جمعاً^(۱) بين سفينتين: دعوى قِدَمْ ما يُعلم حدوثه، وبين دعوى أن صوت العبد ليس هو حالاً فيه.

وكثير من هؤلاء لا يفهم معنى القديم، بل إذا استفسرته عنه قال: يريده به أنه غير مخلوق، ويقولون: يريده أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا ريب أن كلام الله غير مخلوق كما اتفق عليه السلف والأئمة، ولا ريب أن القرآن كله كلام الله ليس شيء منه كلاماً لغيره، لا جبريل ولا غيره، والقرآن العربي كلام الله، والله نادى موسى بصوت، وينادي عباده يوم القيمة كما دلّ على ذلك الكتاب والسنة، لكن هؤلاء ظنوا أن السلف أرادوا بذلك أن ما ليس بمخلوق يكون قديم العين، وأن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولم يفرقوا بين قديم النوع وقديم العين.

وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع^(۲)، وبيننا جميعاً أقوال أهل الأرض في القرآن وكلام الله؛ قول الفيضية والخلقية والحدوثية والاتحادية والاقترانية والسلفية، والمقصود هنا التنبية على مسمى الحلول والاتحاد، وأنه ينقسم إلى مطلق ومتّعّن.

فالحلول والاتحاد المطلق، كقول الجهمية الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، ومن يناسبهم من الاتحادية وأهل الوحدة.

(۱) (م): «جمع».

(۲) انظر المجلد الثاني عشر من «مجموع الفتاوى».

وأما المقيد، فكقول النصارى بالحلول والاتحاد في المسيح، وللهذا قيل للتلمساني - أكبر رؤوس هؤلاء الملاحدة أهل الوحدة في زماننا، الذي قيل له: كلامكم مثل هذا من «الخصوص» ونحوه يُنافق القرآن، فقال: التوحيد في كلامنا، والقرآن كله شرك^(١) - فقيل له: فإذا كان الوجود كله واحداً فما الفرق بين الزوجة والأخت حتى تحرّم هذه وتُحلّ هذه؟ فقال: الجميع عندنا حلال، ولكن هؤلاء المحظوظون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

[والتلمساني شَرَح مواقف النفرى]^(٢) [٢٠٠١-٥٠٠٤] على أصول هؤلاء الملاحدة أهل الوحدة.

وقيل له: ما الفرق بينكم وبين النصارى؟ فقال: النصارى كفروا بالشخص، يعني أنهم لو قالوا بالاتحاد العام لما كفروا.

وهكذا يقول هؤلاء كابن عربي وغيره: إن المشركيين إنما أخطئوا في عبادة بعض المظاهر دون بعض، والعارف عندهم يعبد الموجودات، وللهذا

(١) بعده في (م): «يشبه هذا» ولم أجده لها معنى، ولا وجود لها المَاء نقل المصنف هذا النص في كتبه الأخرى، انظر «الجواب الصحيح»: (٤٠١-٥٠٠٤)، و«الفتاوى»:

.(٤٩١/٢)، (٢٤١/١١)، (٢٠١/١٢٧)، و«بغية المرتاد» (ص ٤٩١).

(٢) في (ق ٧٩-ق ٨٠) نحو خمس كلمات مطموسية، والإكمال مقترح، وقد استفادته مما في كتابنا (ص ٢١٧)، ومن «مجموع الفتاوى»: (٢/٢٩٤).

(٣) للغريف سليمان بن علي التلمساني (ت ٦٩٠) كتاب «شرح الأسماء الحسني»، ذكره في «كشف الظنون» (ص ١٠٣٤) وذكر طريقته فيه. ومنه نسخة خطية في إحدى مكتبات تركيا في (١٧٦١ ورقة) كتبت سنة (٦٩٥). وتقديم الكلام على النفرى وموافقه.

فإن في «فصوص الحكم»^(١): «فكان موسى أعلم بالأمر من هارون، فإنه علم ما عَبَدَه أصحاب العجل، لِعْلَمَهُ بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ قَضَى أَن لا يُعبد إِلَّا إِيَّاهُ، وَمَا قَضَى اللَّهُ بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَعَ، وَكَانَ عَتَّابُ مُوسَى عَلَى أَخِيهِ هَارُونَ لِمَا وَقَعَ الْأَمْرُ فِي إِنْكَارِهِ وَعَدْمِ اتِّساعِهِ. فَإِنَّ الْعَارِفَ مِنْ يَرَى الْحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ مِنْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ».

وذلك أنه حرف القرآن، وهم دائمًا يحرّفون الكلمة عن مواضعه، ويُلْحِدون في أسماء الله وأياته، كما يفعل إخوانهم من ملاحدة الشيعة الباطنية، كالقرامطة من الإسماعيلية وغيرهم، والله سبحانه قال: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أمر ربك بذلك، ففسروا لهم ذلك المعنى أنه قادر أنه لا يُعبد إلا هو.

فكل ما عَبَدَه المشركون فهو عندهم الله، إذ ليس لغيره وجود، وهو عندهم العابد والمعبد، فلهذا زعم أن موسى أَفَرَّهُمْ عَلَى عِبَادَةِ الْعَجْلِ.

فقد قلتُ لبعضِ من كان مَعَظَّمًا لهم، وكان أبوه من شيوخهم وهو سعيد الفرغاني^(٢) الذي شرح قصيدة «نظم السلوك» لابن الفارض، وكان قد قرأها على القُوْنَوِي، وكان التَّلِمِيسَانِي أيضًا تلميذ القُوْنَوِي، وكان القُوْنَوِي قد جاء في رسالة إلى مصر، فاجتمع بابن سبعين لما قديم من الغرب، وكان التَّلِمِيسَانِي مع شيخه القوني، فقيل لابن سبعين: كيف وجده - يعنيون في العلم الذي هو عندهم علم التحقيق والتوحيد؟ فذكر أنه من المحققين، لكن معه شابٌ

(١) (ص ١٢٨). وقد سبق هذا النقل عن ابن عربي (ص ٢١٧) مع بعض الفروق.

(٢) سبقت ترجمته (ص ١٩٨).

هو أخذق منه، يعنون التلمساني.

فقلت لابن سعيد هذا: الذي ذكره هذا عن موسى وهارون يوافق ما في القرآن أو يخالفه؟ فقال: بل يخالفه؟ فقلت: فاختر لنفسك: إن كان القرآن حقاً فهذا باطل؛ وذلك أن الله أخبر عن موسى في القرآن بأنه أنكر عبادة العجل غاية الإنكار وقال: ﴿قَالَ يَهُدُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلَّوْا ۚ أَلَا تَتَبَيَّنُ أَغْصَبَيْتَ أَمْرِي ۖ﴾ [إلى قوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَيْهِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّحْرِفَتْهُ، ثُمَّ لَنْسَفَتْهُ فِي الْيَمِّ شَفَّا ۖ﴾ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّاهُو وَسَعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۝] [طه: ۹۲ - ۹۸]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَقُولُونَ إِنَّكُمْ ظَلَمُوتُمْ أَنفُسَكُمْ بِالْخَادِمِ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَيَّ بَارِيْكُمْ فَأَقْتُلُو أَنفُسَكُمْ ۝﴾ [آل عمران: ۵۴]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَنْهَدُوا الْعِجْلَ سَيِّنَ الْهُمْ عَضَّبُ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۝﴾ [الأعراف: ۱۵۲]، وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن الحلول الخاص أنواع:

منه: قول النصارى في المسيح، والغالبية في علي، كالزنادقة الذين حرّقهم بالنار لما ادعوا فيه الإلهية، وقد ادعواها قوم في طائفة من أهل بيته.

وكذلك ادعوا طائفة من أتباع العبيدية الباطنية، الذين ادعوا أنهم علويون وملكون مصر نحوًا من مئتي سنة، وملكون بعض المغرب والشام والحجاز مدة، كالحاكم ونحوه، وقد اعتقدت طائفة من أتباعهم فيهم الإلهية، كالدرزية أتباع نشتكين^(۱) الدرزي الذي كان من موالي الحاكم،

(۱) (م): «نشتكين» ومثله في «الفتاوى» في مواضع، والصواب ما أثبت، هكذا ضبطه ابن خلkan في «وفيات الأعيان»: (۴/ ۴۷۳)، قال: وهو اسم أعمجي تسمى به المماليك اهـ =

وأصلّ قوماً بالشام في وادي تيم الله بن ثعلبة. ويقال: إنه رُفع إليه أسماء بضعة عشر ألفاً يعتقدون فيه الإلهية.

وكذلك بعض الغلاة في المشايخ، فيهم من قد يعتقد الحلول والاتحاد في بعض المشايخ، ويحكون كلمات مجملة أو فاسدة عن أبي يزيد البسطامي وغيره^(١) مضمونها الحلول، ويعتقدون أنها صحيحة، وتلك الكلمات بعضها كذب عن نقلوها عنه، وبعضها مجملة لا تدل على ما قالوه، وبعضها خطأ وضلال من تكلم بها.

والحلول والاتحاد كثيراً ما يقع في أقوال الغالطين من الصوفية، ولهذا أنكر عليهم أبو نعيم الأصبهاني في أول كتاب «حلية الأولياء»^(٢)، وأنكره أيضاً أبو القاسم القشيري في «رسالته»^(٣).

ولهذا لما سُئل الجنيد عن التوحيد؟ فقال: التوحيد إفراد الحدوث عن القِدَم^(٤). فأجاب الجنيد بجواب يبين به أن القديم الخالق مُبَاينٌ للمخلوقات المحدثة، يردد بذلك على من يذهب إلى الحلول والاتحاد من

هو لقب لمحمد بن إسماعيل الدرزي (ت ٤١١). ينظر: «الأعلام»: (٦/٣٥-٣٦) للزركلي، و«الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» (ص ٢٠٧) للخطيب، و«دراسة عن الفرق» (ص ٣٣٧) لأحمد جلي. وعن الدروز انظر «الفتاوى-فتوى في النصيرية»: (٤/١٦٢، ١٣٥، ١٦١).

(١) (م): «وغيرها».

(٢) (٤/١).

(٣) سبق للمصنف نحو هذا (ص ٢٠٨) وانظر التعليق هناك.

(٤) ذكره القشيري في «الرسالة»: (١/١٩) وقد تقدم (ص ٢٠٧).

جَهَالُ النُّسَاكِ وَالْمَتَصُوفَةِ.

ولابن عربي كتابٌ في «التجليات» و«الإسراء»^(١) وهي تجليات خيالية في نفسه لا حقيقة لها، ومراجٍ خيالي في نفسه [٨٢م] وأخذ ينكر فيه على المشايخ الأجلاء من الصوفية كالجنيد وسهيل ونحوهما، وقد تقدم ذكر ذلك^(٢).

وقول^(٣) صاحب الحزب: «بل ظهر بسره في ذاته ظهوراً لا أولية له، بل نظر من ذاته لذاته بذاته في ذاته»^(٤).

قد يُراد به الحلول والاتحاد العام، وقد يُراد به الحلول والاتحاد الخاص، ومع هذا فبأيدهما فُسِرَ مراوه تناقضَ كلامه، والذين يتكلّمون بهذه الأمور يتخيّلون أشياء لا حقيقة لها، ويتكلّمون في كل موطن من مواطن الخيال بحسب ما تخيلوه في ذلك الموطن، فلهذا لا يجري كلامهم على قانون واحد، ولا يُحکي لهم مذهب واحد بلوازمه، وينفون ما ينافقه.

ولهذا يقول أصحاب الوحدة - كما كان يقوله سعيد الفرغاني^(٥) وغيره - ينبغي لمن أراد الدخول في طريق التحقيق أن يُحَوِّزَ الجمعَ بين النقيضين^(٦).

(١) انظر: «مؤلفات ابن عربي» (ص ٢٣٠، ١٧٨).

(٢) (ص ٢٠٧). ونقلنا هناك قول المصنف حول هذه الكتب ومعنى التجلي والإسراء من «الصفدية»: (١/٢٦٥).

(٣) غير واضحة في (م) ولعلها ما أثبت.

(٤) سبق النص (ص ١٦٣).

(٥) تقدّمت ترجمته (ص ١٩٨).

(٦) في هامش (م) تعليق نصه: «الجمع بين النقيضين باطل، مثل العدد إما زوج وإما فرد، =

ولابن عربي:

عَقَدَ الْخَلَائِقُ فِي إِلَهٍ عَقَائِدًا وَأَنَا أَعْتَقْدُ جَمِيعَ مَا أَعْتَقْدُوهُ^(١)
فَهُمْ فِي جَهْلٍ وَضَلَالٍ مِنْ جَنْسِ النَّصَارَى لَهُمْ عِبَادَةٌ وَزَهَادَةٌ وَأَخْلَاقٌ
حَسَنَةٌ وَلَكُنْهُمْ جُهَّاَلٌ ضَالُّونَ، لَا يَعْرِفُونَ مَنْ يَعْبُدُونَ، وَلَا بِمَاذَا يَعْبُدُونَ!
فَالنَّصَارَى يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ بِغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ، وَأَصْلُ الدِّينِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ
رَسُولَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَبَهُ: أَنْ لَا يُعْبُدَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَ، لَا نَعْبُدُهُ بِالْبَدْعِ.
فَقَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ: «نَظَرٌ مِنْ ذَاتِهِ لِذَاتِهِ فِي ذَاتِهِ»، وَقَوْلُهُ: «ظَهَرَ بِسُرْرٍ لِذَاتِهِ
فِي ذَاتِهِ ظَهُورًا لَا أُولَيْهِ لَهُ» يَطَابِقُ قَوْلَ أَهْلِ الْوَحْدَةِ وَالْإِتْهَادِ الْعَامِ وَالْحَلُولِ
الْعَامِ.

فَإِنْ مَنْ يَقُولُ بِالْحَلُولِ الْخَاصِ يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ حَلٌّ فِي غَيْرِ ذَاتِهِ، أَوْ
إِتْهَادُ بِغَيْرِ ذَاتِهِ، أَوْ نَظَرٌ أَوْ ظَهُورٌ لِغَيْرِ ذَاتِهِ، كَمَا يَقُولُهُ النَّصَارَى مِنْ إِتْهَادِ
اللَّاهُوْتِ وَالنَّاسَوْتِ.

وَلَا يَقُولُ فِي الْحَلُولِ الْخَاصِ: قَلْمَ وَعَقْلٌ وَكَرْسِيٌّ وَعَرْشٌ، وَغَيْرُ ذَلِكِ
مَمَا سَنْذَكَرَهُ، فَإِنَّهُ هَذَا كَلَّهُ إِنَّمَا يَطَابِقُ قَوْلَ أَهْلِ الْوَحْدَةِ وَالْإِتْهَادِ الْعَامِ.

وَإِنْ حُمِّلَ كَلَامُهُ عَلَى الْحَلُولِ الْعَامِ؛ فَذَاكَ لَا فَرَقَ فِيهِ بَيْنَ شَيْءٍ وَشَيْءٍ،
وَلَا طَرِيقٌ خَاصَّةٌ وَعَامَّةٌ، بَلْ هُوَ عِنْدَ هُؤُلَاءِ مَا ثَمَّ إِلَّا وَجُودُ الذَّاتِ، لَكِنْ

= فلا يجوز العدد المعين فردًا فردًا وزوجًا زوجًا.

(١) نسبة المصنف في «الفتاوى»: (٢/٣١١، ٢٨٨) للحلاج. ونسبة في موضع آخر
٩٨/٢ لابن عربي، وكذا ابن القيم في «مدارج السالكين»: (٣/٥١٢). والبيت
ذكره جامع «ديوان الحلاج» (ص ٨٨) على أنه مما اختلف في نسبته.

هؤلاء يتناقضون أكثر من تناقض غيرهم؛ فإن الحس والعقل يشهد ببعد الموجودات، فمن أراد أن يجعل المتعددات شيئاً واحداً فلابد أن يتناقض.

[م ٨٣] وكذلك أهل الاتحاد الخاص يتناقضون، وأن الاثنين لا يكونان واحداً إلا إذا استحالا جميعاً فصارا شيئاً ثالثاً، كما يختلط الماء والبن، والماء والخمر، فيصير ذلك أمراً مختلطًا ممترجاً ليس ماءً محضًا، ولا لبناً محضًا.

ولهذا النصارى تارة تقول: إن اللاهوت والناسوت صارا كالماء والبن، وهذا ي قوله من يعقوبة^(١). وتارة يقولون: صارا كالنار والحديد، كما ي قوله من يعقوبة من الملكية^(٢). وأما النسطورية^(٣) فإنهما يقولون بالحلول كحلول الماء في الظرف، وهم أقل النصارى كفراً وإلحاداً، وإن كان الجميع كفاراً ملحدين.

ومعلوم أن الرب تعالى يمتنع عليه أن تستحيل ذاته مع ذات بعض

(١) اليعقوبة أو اليعقوبية: فرقة من فرق النصارى ينسبون إلى يعقوب البرذعاني، تقول: إن المسيح هو الله والإنسان؛ اتحدا في طبيعة واحدة، انظر «الفصل في الملل والنحل»:

(١١١/١) ابن حزم، و«الملل والنحل»: (٢/٢٥٣ - ٢٥٥) للشهرستاني.

(٢) الملكية أو الملكانية: فرقة من فرق النصارى نسبة إلى تأييد قول ملوك النصارى في المسيح، انظر «الفصل في الملل والنحل»: (١١٠ - ١١١)، و«الملل والنحل»: (٢/٢٥٢).

(٣) النسطورية: فرقة من فرق النصارى نسبة إلى نسطور أحد بطارقة القسطنطينية، وقولهم مثل الملكية إلا أنهم قالوا: إن مريم لم تلد الإله. انظر «الفصل في الملل والنحل»: (١١١/١)، و«الملل والنحل»: (٢/٢٥١ - ٢٥٣).

المخلوقات شيئاً ثالثاً كالماء واللبن، فإن هذا إنما يكون في المخلوقين اللذين مخلطهما وممزجهما^(١) ثالث غيرهما، فأما الحال لكل ما سواه، الغني عن كل ما سواه، الذي يستحيل أن يفتقر إلى شيء غني عنه، أو يؤثر فيه ما هو غني عنه، الذي كل ما سواه فقير إليه، وكل ما يحدث فيما سواه بقدرته ومشيئته حَدَثَ وَوُجِدَ.

وإذا أمر الخلق بالدعاء وأجابهم، وأمرهم بالعمل وأثابهم، فهو الذي جعلهم يدعون ويعملون، وهو الذي جعلهم يتوبون، وهو سبحانه يحب التوابين ويحب المتطهرين، ويفرح بتوبة التائبين ويرضى عن المؤمنين، فهو الذي خلق الأمور التي ترتب عليها ما ترتب، فهو الحال للأسباب والمسبيات، الفاعل للبدایات والغايات.

فإذا فرح بتوبة التائب فهو الذي جعله تائباً، وإذا رضي عن المؤمنين فهو الذي جعلهم يفعلون ما أرضاه، فما أرضاه إلا ما خلقه، وما أفرحه إلا ما شاءه، إذ لا يكون في ملكه شيء بدون مشيئته وقدرته وخلقته سبحانه.

وقد بُسِط الكلام في هذه الأمور في غير هذا الموضع، فإنهما مواضع شريفة تتعلق بمسائل الصفات والأفعال والشرع والقدر، وقيام الأمور الاختيارية، وهل رضاه وسخطه وفرحه مخلوقاتٌ منفصلة عنه، كما يقوله من يقوله من المعتزلة ومن وافقهم من أصحاب الأئمة [م٨٤] الأربعة وغيرهم؟

أو ذلك يرجع إلى صفة واحدة هي الإرادة، كما ي قوله من يقوله من

(١) أي الناتج عن اختلاطهما وامتزاجهما.

الكُلَّابيَة وَمَن تابعهُم مِن أَصْحَابِ الْأَئمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ؟

وإما ذلك كله صفاتٌ قديمةُ الأعيان تَتَحَدَّدُ متعلقاتها لا أنفسها كما يقول ذلك من يقوله من الكُلَّابيَة والسالمية وَمَن وافهم من أ أصحاب الأئمة الأربعه وغيرهم؟

أم ذلك أمور تكون قائمةً بذاته، حاصلةً بقدرته ومشيئته، كما دلت عليه النصوص الثابتة في الكتاب والسنة، ودللت الأدلة العقلية على موافقة النصوص الإلهية وخطأ مخالفيها. وهذا كله مما بُسط في غير هذا الموضع^(۱).

والمقصود هنا أن استحالة القديم الواجب لذاته، المستلزم صفات الكمال، التي صفاته من لوازمه = ممتنع لذاته. فإن صفات الكمال واجبة له قديمة بقدمه، وما وجب قدمه امتنع عَدْمُه، والاستحالة لا تكون إلا بعَدْم ما كان موجودًا قبل ذلك.

وليس هذا موضع بَسْطٍ لهذا، وإنما المقصود هنا التنبيه على ما يقع في كلام طائفة من الشيوخ من معنى الحلول والاتحاد، سواء كان عامًا أو خاصًا، ليحترز عن ذلك ولا يقع فيه من حصل له؛ إما لموافقة ذلك القائل، وإما للجهل بما هو الأمر عليه في نفسه، وما جاء به الكتاب والسنة، وما دلَّ عليه صريحُ المعقول المطابق لصحيح المنقول.

وقوله: «فَحَيَّيَ هَذَا الْعَبْدُ بِظُهُورِهِ حَيَاةً لَا عُلَةَ لَهَا، فَظَهَرَ بِأَوْصَافِ جَمِيلَةٍ كُلُّهَا لَا عُلَةَ لَهَا، فَصَارَ أَوْلَى فِي الظُّهُورِ لَا ظَاهِرٌ قَبْلَهُ، فَوُجِدَتِ الْأَشْيَاءُ

(۱) انظر المجلد الثامن من «مجموع الفتاوى - القدر».

بأوصافه وظهرت بنوره في نوره، فأول ما ظهر سُرُّه، وظهر قلمه...» الفصل إلى آخره، وقد تقدم ذكره^(١).

فيقال: هذا الكلام يشبه ترتيب الفلسفه والباطنية القرامطة من الإسماعيلية ونحوهم، الذين يقولون: صدر عن الواجب عقول عشرة مرتبة، ونفوس سبعة للأفلاك. ويريدون أن يجمعوا بين ذلك وبين ما جاءت به الرسل، فيذكرون الحديث الموضع: «أول ما خلق الله العقل»، وقد قدَّمنا^(٢) أنه موضوع، وأن لفظه مع ذلك حجة عليهم لا لهم، ويسمون العقلَ الأول: القلم، لما رُوي: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ»^(٣).

ويوجد نحوٌ من هذا في «رسائل إخوان الصفا»، وفي كلام أبي حامد، وكلام ابن عربي، وابن سبعين، [م ٨٥] وغيرهم. وقد بسطنا الكلام على فساد مذهب هؤلاء عقلاً ونقلًا في غير هذا الموضوع^(٤).

(١) سبق (ص ١٦٣). والنص هناك: «... فصار أولًا في الظاهر... وظهر به قلمه...».

(٢) (ص ١٩٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٧٠٥)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذى (٢١٥٥، ٢٣١٩)، والطیالسي (٥٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٦ - ١٠٩) وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الترمذى: «حسن صحيح غريب». نقله المزى في «تحفة الأشراف»: (٤/٢٦١)، والذي في «الجامع» في الموضع الأول: غريب من هذا الوجه، والثانى: حسن غريب. وحسنه ابن المدينى فيما نقله الحافظ في «النكت الظراف - مع التحفة»: (٤/٢٦١). وللحديث شواهد عن عدد من الصحابة.

(٤) انظر كتاب «بغية المرتاد في الرد على المتكلمة القرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد»، و«الصفدية» كلاماً للمصنف بِحَمْدِ اللَّهِ.

وطائفة من الذين تصوفوا على طريقة هؤلاء الفلاسفة كابن القَسِّي، صاحب «خلع النعلين»^(١)، وابن سبعين، وابن عربي، وابن أحْلَى^(٢)، والبوسي المتأخر، وابن الطفيلي صاحب «رسالة حي بن يقطان»، ونحو هؤلاء = خلطوا كلام هؤلاء بشيء من كلام الصوفية وألفاظ القرآن والحديث.

وما ذكره ابن سينا في مقامات العارفين في «إشاراته»^(٤)، هي من أسباب دعاء هؤلاء إلى ما هم عليه. وهم لا يتفقون على قول واحد؛ لأن الأصل الذي بنوا عليه باطل، فتجدهم مختلفين، وكلُّ منهم يدَّعِي كشفاً وذوقاً ووجداً يخالف الآخر، أو يدَّعِي عقلاً ونظراً واستدلالاً يخالف الآخر، فكلُّ لكلٍّ منافق، وكلُّ لكلٍّ معارض، فإنهما «لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ ۝ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝» [الذاريات: ٩-٨]، وقال تعالى: «وَلَوْكَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَحْتِلَافًا كَثِيرًا ۝» [النساء: ٨٢].

وهذا الرجل ذكر ظهور القلم، ثم ظهور الأمر، ثم ظهور العقل، وجمهور هؤلاء يجعلون العقل هو القلم. والكلام إذا لم يُبَنَ على أصلٍ

(١) تقدم التعريف به وبكتابه (ص ١٩٢).

(٢) هو: محمد بن علي بن أحلى الانصاري، أمير أندلسي، متصرف من أهل وحدة الوجود (ت ٦٤٥)، ترجمته في «صلة الصلة»: (٤ / ٣٩١ - ٣٩٥)، و«الأعلام»: (٦ / ٢٨٢) وكان في (م) «أجلنى» بالجيم تصحيف. واستندت ترجمته من هامش «الانتصار لأهل الأثر» (ص ١١٥ - ١١٦).

(٣) (م): «أبي» والصواب ما أثبتت، وقد سبق التعريف به وبرسالته (ص ١١٠)، وسبقت ترجمة البوسي (ص ١٠٩).

(٤) (٤ / ٨٢٧ - ٨١٨).

علمي قال كُلٌّ ما خطر له وتخيله. وهؤلاء كثيراً ما تخيلوا أشياء لا حقيقة لها يظنوها في الخارج^(١)، ويسمى الخيال أرَضَ الحقيقة، ويعظِّمُ أمرَه. ولعمري إن الخيال الباطل الواسع هو^(٢) من إلقاء الشيطان، والوسواس الذي يوسيوس في صدور الناس من الجنة والناس.

ثم إنه انتقل من هذا الترتيب إلى أن جعل العقل أولاً، ثم الروح، ثم القلب، ثم النفس، وهذه أمور في الإنسان لا في الخارج، فجعل هذا مثل هذا، وهو كلام باطل لا يدل عليه شرع ولا عقل، بل يعلم بطلانه بالشرع والعقل.

وقد قدمنا الكلام في ذلك^(٣)، وبيننا أن ذات الإنسان واحدة، ولكن لها صفات متعددة، فباعتبار كُلٍّ صفة يسمى باسم. فأمّا أن يكون روح الإنسان أو بدنه أعياناً قائمة بأنفسها هي أجسام أو جواهر قائمة بأنفسها، إحداها: العقل، والثاني: الروح، والثالث: النفس = فهذا باطلٌ قطعاً.

وأيضاً فقول القائل: «ظهر» يُفهم منه في اللغة المعروفة أنه ظهر لغيره عرفه، أو رآه بعد أن لم يكن كذلك، مع كونه كان موجوداً في نفسه، كما يقال: ظهر الهلالُ وظهرت الشمس ونحو ذلك.

وهؤلاء قد يريدون بالظهور نفس الوجود ويقولون عن الموجودات: مظاهر الحق ومَجَالِيهُ، وليس مرادهم أنه عُرِفَ بها ودَلَّتْ عليه وشهدت له [م] ٨٦ بل مرادهم أنه انكشف موجوداً فيها، وهو لم يزل فيها عندهم، لكنه ظهر للسالك ما لم يكن ظاهراً له.

(١) بعده في (م) بياض مقدار الكلمة.

(٢) (م): «وهو».

(٣) (ص) ١٧٦ - ١٧٧.

وكانوا أخذوا عن مشكاة صاحب «الأنوار»⁽¹⁾ لما سمي الحقّ نوراً بما يناسب هذا، وتبعه عليه ابن رشد الحفيد، فاختار له من الأسماء اسم النور، والنور يُقال فيه: أشرق وظهر ونحو ذلك.

فيقال: إن أريد بظهور الحق في هذه الأمور نفس وجود ذاته فيها، فهذا صريح الحلول والاتحاد. وإن أريد به أنه عُرف وعُلِم، فكُلُّ ما في الوجود من شواهد الحق وأعلامه ودلائله وأياته، وهذا حكم يعمُّ المخلوقات، ويتناول جميع المصنوعات، سواء سُمِّيت مُحدَّثات أو ممكّنات، أو غير ذلك.

فكل ما سوى الله فقير إليه من كل وجه، محتاج إليه حاجة مطلقة عامة، فلا وجود لذاته ولا شيء من أحواله وأوصافه إلا بالله، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. فوجود كل منها مستلزم لوجود الحق، وكُلُّ ملزوم فهو دليل على اللازم، كما أن كل دليل فهو ملزوم لمدلوله.

وكون هذه الموجودات محتاجة إلى الله، ودليلًا عليه، أمر ذاتي لها لازم، لا يمكن أن تكون إلا كذلك، فكما أن الخالق غنيٌ بذاته عن كل شيء يمتنع لذاته أن يكون فقيراً بوجهه من الوجوه، مما سوى فقير لذاته يمتنع أن يكون غنياً عن الله بوجهه من الوجوه، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

والموارد إما قديم وإما محدث، والمحدث لا يكون محدثاً إلا بقديم. وكذلك الموجود إما واجب لنفسه وإما ممكّن، والممكّن لا يكون موجوداً إلا بواجب لنفسه.

وكذلك الموجود إما مخلوق وإما غير مخلوق، والمخلوق لا بد له من

(1) هو الغزالى.

خالق غير مخلوق، فلا بدّ من الموجود الذي ليس بمحظوظ.

وكذلك الموجود إما غنيٌ وإما فقير، والفقير لا يوجد إلا بالغنى، فلابدَّ من الغنى على كل حال وتقدير.

وهذا لأن تقدير مخلوقات أو محدثات أو فقراء أو ممكناً ليس فيها خالق قديم غنيٌ واجب بنفسه = أفسد من تقدير محدث بلا محدث، ومخلوق بلا خالق، وفقير بلا غني، وممكن موجود بغيره بلا واجب موجود بنفسه. فإنه كلما كثُرت المحدثات والممكناً والمخلوقات كان افتقارها إلى المحدث الواجب الخالق أعظم من افتقار الواحد، فإذا لم يكن فيها موجود بنفسه لم يكن فيها موجود، فتكون كلها معذومات، وكثرة المعذومات التي ليس موجود فيها بنفسه يوجب كثرة حاجتها إلى الموجِّد^(١).

[٨٧م] وهذا مع أنه من الضروريات المتفق عليها بين العقلاء فهو مبسوط في غير هذا الموضع^(٢).

ولهذا اتفق العقلاء على امتناع التسلسل والدور في المؤثر، سواء سميَّ فأعلاً أو خالقاً أو موجباً أو علة أو غير ذلك. ولكن تنازعوا في التسلسل في الآثار كما بسطناه في موضعه^(٣).

والدور نوعان: فالدور القبلي كالدور في المؤثرات والعلل والفاعل،

(١) ينظر «درء التعارض»: (٣/٢٠٦-٢٠٨ و ٢٦٤-٢٦٥).

(٢) انظر «الرد على المنطقين»، و«الصفدية» كلاهما للمصنف.

(٣) انظر «الفتاوى»: (٨/١٥٢)، و«درء التعارض»: (١/٣٢١).

متفقٌ بين العقلاً على امتناعه.

وأما الدور المعيي الاقتراني: وهو أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا، فهذا ليس ممتنعاً لذاته، بل ممكن في الجملة، كمُعلولي العلة كالأبُوَّة مع البُنُوَّة، وكذلك إذا كانا غنيين عن الفاعل، كصفات الرب الأزلية مع ذاته المقدسة، فإنه لا يوجد شيء من ذلك إلا مع الآخر، وهو سبحانه بصفاته الأزلية غني عن الفاعل والمُؤْثِر، وهذا كله مبسوط في موضعه^(١).

والمقصود أن كون المخلوقات آيات للرب تبارك وتعالى ودلائل وشواهد ومظاهر، بمعنى أنها تدلُّ وتعرُّف وتشهد بما شهد به القرآن، واتفق عليه أهل الإيمان، وعلم ثبوته بالبرهان.

بل آياته المخلوقة دلت على صدق آياته المتلوة، كما قال تعالى:

﴿سَرِّيهُمْ ءَايَتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] حتى يتبيّن لهم أن القرآن حقٌّ، فالضمير عائد على ما تقدم وهو الذي قيل فيه: إن كان من عند الله ثم كفرتم به، ولهذا قال: ﴿أَوَمَ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] أي: شهادته بما أنزله من القرآن كافية، وهو مع هذا أظهر للعيان في الأنفس والآفاق ما بيّن أن القرآن حق، فيتفق السمع والعيان، وبرهان القرآن والغيب، وبرهان الحق والشهادة، ويتفق علمه وعلم الله الذي أنزله على الرسول، وعالمه الذي تستدل به العقول، ويتصادق العقل والشرع والرأي والسمع.

(١) انظر «الرد على المنطقين» (ص ٢٥٧)، و«الصفدية»: (١٢ / ١)، و«بغية المرتاد» (ص ٤٢٨) وغيرها.

وأما كون ذاته - سبحانه - نفسها تحلّ في مخلوقاته، فهذا هو الباطل، سواء سُمِّي ذلك ظهوراً وتجلياً أو لم يُسَمَّ، فكثيراً ما يتكلم فيه أهل الضلال بالألفاظ التي فيها إجمال، إما ضلالاً وإما إضلالاً، وقد يتكلم بالمجمل من لا يُضل ولا يُضل، لكن مع ما يُبيّن^(١) به المراد، فالذين في قلوبهم زيفٌ يتبعون المتشابه ويدعون المُحْكَم، كفُعل النصارى وأمثالهم من أهل الضلال الذين نزل بسببهم ما أنزل الله في كتابه في آل عمران^(٢).



(١) (م): «بين».

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَبَ مِنْهُ إِنَّكُمْ مُّحَكَّمُونَ هُنَّ أُولُو الْكِتَبِ وَأُخْرَى مُشَاهِدَتُكُلُّا لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْبٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ بِتَبَاعَةَ الْفِتْنَةِ وَأَبْتَغَاهُ تَأْوِيلَهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُولُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِنَّمَا يَهُ كُلُّ مَنْ عَنِدَرَتِنَا وَمَا يَذَكِّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

[م ٨٨] فصل

ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا تظنن بكلمة خرجت من مسلم شرًا وأنت تجد لها في الخير محملاً»^(١).

وقال: «احمل أمر أخيك على أحسنه حتى يجيئك ما يغلبك منه»^(٢)، وقد قال الله: «أَجِئْنَاهُوَأَكَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْ شَاءَ» [الحجرات: ١٢].

ونحن لا نحمل كلام رجل على ما لا يسوغ إذا وجدنا له مساغاً، ولو لا ما أوجبه الله نصيحة للخلق^(٣) ببيان الحق لما كان إلى بيان كلام هذا وأمثاله حاجة، ولكن كثيراً من الناس يأخذون الكلام الذي لا يعلمون ما اشتمل عليه من الباطل، فيقتدون بما فيه اعتقاداً وعملاً، ويدعون الناس إلى ذلك.

وقد يرى بعض المؤمنين ما في ذلك من الخطأ والضلالة لكن يهاب رده، إما خوفاً أن يكون حقاً لا يجوز رد़ه، وإما عجزاً عن الحجة والبيان، وإما خوفاً من المتصررين له، فيجب نصح المسترشد، ومعونة المستنجد، ووعظ المتهور والمتلد^(٤)، وبيان الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله

(١) أخرجه المحاملي في «الأمالى» (٤٤٧)، وأبو الشيخ في «التويیخ والتنبیه» (١٥١).

(٢) أخرجه الرافعی في «التدوین»: (٢١٧/١)، وابن عساکر في «تاریخه»: (٤٤/٣٦٠).

(٣) (م): «الخلق».

(٤) المتلد هو: المتوقف المتحير الذي يلتفت يميناً وشمالاً. واستعمل المصطف هذه العبارة بعينها «نصح المسترشد... والمتلد» في «إبطال التحليل» (ص ٦)، وذكر المحقق أن كلمة «المتهور» وقعت في النسخ الخطية: «المتهوك» بالكاف، والمتهوك: المتحير، قال في «الصحاح»: (٤/١٦١٧): «والتهوك أيضاً مثل التهور، وهو الوقوع في الشيء بقلة مبالاة».

عليهم من النبئين والصديقين والشهداء والصالحين.

فلهذا وغيره نذكر ما تتحمّله الكلمة من المعانِي، لاحتمال أن يكون
قصدَ بها صاحبُها حقًّا، مالِم يتبين مرادُه، فإذاً تبيّن مرادُه لم يكن بنا حاجة
إلى توجيه^(١) الاحتمالات.

فقد يقال: هذا الشیخ لم يقصد بكلامه الحلول والاتحاد لا مطلقاً ولا
معيناً، وإنما تكلم في المقام الذي يسمونه: مقام الفنا والإصطalam، وهو أن
يغيب السالك بمعرفة عن معرفته، وبمذكوره عن ذكره، وبمعبوده عن
عبادته، وبموجوده عن وجوده.

كما يقال: إن شخصاً كان يحب آخر، فألقى المحبوب نفسه في اليم،
فالقى المحب نفسه، فقال: أنا وقعتُ بما أوقعك؟ فقال: غبتُ بك عنِي،
فظننتُ أنك أني^(٢).

وهذه الحال تعرض لطائفة من أهل سلوك طريق الله وعبادته ومحبته،
وتعرض - أيضاً - لمن يحب غير الله، فيغلب ذكر المحبوب على القلب،
حتى لا يخطر للمحب تلك الساعة ل نفسه ولا غيره، ثم لقوة استيلاء ذلك
على قلبه، واستتباع قلبه لحواسه، يخيل إليه أنما يسمع هو كلام ذلك
المحبوب الذي في قلبه، وما يراه هو هو، وقد يظن أن الذي في قلبه هو في
الخارج، وليس ذلك إلا في قلبه.

(١) (م): «توجيه».

(٢) سبقت هذه الحکایة (ص ١٥٢) وقد ذكرها المصطفى في مواضع.

وما يُذكر عن بعض^(١) النساك والزهاد أنهم يقولون: إنهم يرون الله بأعينهم في الدنيا = هو من هذا الباب.... [م ٨٩] ...^(٢) ولهم صدق في العبادة والزهد^(٣).

وكثير من الشيوخ والمتكلمين في المعرفة، ومنازل السائرين، وحقائق التوحيد = يظنون أن هذا المقام - مقام الفنا - هو غاية السالكين، وهو متنه الواصليين.

وكذلك المتفلسفة الذين تكلموا في مقامات العارفين، كابن سينا في «الإشارات»، وأبي بكر بن الطفيلي صاحب «رسالة حي بن يقطان»، وغيرها^(٤) = عندهم أن هذا هو غاية العارفين.

وهو لاء المتفلسفة أمرهم على أصلين فاسدين:

أحدهما: أن كمال الإنسان ونهايته هو مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه، وجعلوا جنس الأخلاق والعبادات والأعمال نحو ذلك، إنما يُطلب لكونه وسيلة إلى المعرفة فقط، فهي تُقصد قَصْد الوسائل فقط، كما تُركب الإبل وتُقطع المسافة لأجل الحج، ولهذا استخفَ هؤلاء بجنس المحبة

(١) «عن بعض» غير واضحة في (م)، ولعلها ما أثبتت.

(٢) مقدار أربع كلمات (آخر ق ٨٨ - وأول ق ٨٩) ليست واضحة في (م)، وأثبتت في طبعة دار الصحابة هكذا: «حتى وإن كانوا من الزهاد» والظاهر بعد هذه القراءة.

(٣) انظر «الفتاوى - التوسل والوسيلة»: (١٧٢)، (٤٨٩ / ٥) - ٤٩١ - حديث التزول، (٥١٢ / ٦).

(٤) كذلك في (م)، ولعلها: «وغيرهما»، إلا إن عاد الضمير على رسالة حي بن يقطان، وهو بعيد.

والإرادة والعبادة والعمل، لكون ذلك عندهم إنما مقصوده^(١) تهذيب النفس وإعدادها لحصول ما هو عندهم العلم.

والأصل الثاني الفاسد الذي بنوا عليه أمرَهم، فإنهم لما رأوا أن مجرَّد العلم هو الغاية والكمال الذي يحصل للإنسان، لم يكن عندهم علم إلا ما علموه من العلم الذي يسمونه هم: الإلهي، وذلك العلم متنه هو العلم بالوجود المطلق الكلِي، وهو [ما] يسمونه: العلم الأعلى، والفلسفة الأولى، ويقولون: هو النظر في الوجود ولو احقه، ويقولون: موضوع العلم الأعلى هو الوجود، ومعلوم أن مُسمى الوجود المشترك من الموجودات إنما هو في الذهن، وإنما العلم الأعلى هو العلم بالله، والله هو الأعلى على كل شيءٍ من كل وجيه، كما قال سبحانه: ﴿سَيِّئَ أَسْمَارِكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، فالعلم به أعلى العلوم، وإرادة وجهه أفضل الإرادات، ومحبته أفضل المحبات.

وهو لاء يتكلمون في الوجود المطلق، وانقسامه إلى واجب ومحظى، وعلة ومعلول، وانقسام العلة إلى العلل الأربع^(٢):

المادة والصورة، وهما عِلَّتَا ماهية الشيء في نفسه. والفاعل والغاية، وهما عِلَّتَا وجود ذلك.

وإنقسامه^(٣) إلى جوهر وعرض، وانقسام الجوهر إلى خمسة أقسام: العقل، والنفس، والمادة، والصورة، والجسم. وانقسام الأعراض إلى تسعة،

(١) (م): «مقصودها».

(٢) كذا في (م)، والجادة: الأربع.

(٣) أي الوجود.

وهذه التسعة مع الجوهر هي المسمّاة بالمقولات^(١) العشر عندهم، وهي الأجناس العالية للموجودات.

ثم الأعراض هل هي [٩٠ م] تسعة، أو خمسة، أو ثلاثة؟ في ذلك نزاع ليس هذا موضعه، وهي: الكم، والكيف، والأين، ومتى، والوضع، والإضافة، والملك، وأن يفعل، وأن ينفع، وقد جمعها بعضهم في بيتين، فقال^(٢):

زيد الطويل الأسود بن مالك في داره بالأمس كان يتَّركي
في يده سيف تَضَاه فانتضي فهذا عشرة مقالات^(٣) سوا
وكلامهم في هذه الأمور بعضه حق وبعضه باطل، ليس هذا موضع
تفصيل ذلك.

ولكنَّ المقصود أن غایتهم معرفة وجودِ مطلق هو الأعلى عندهم، والوجود المطلق لا يكون مطلقاً إلا في الأذهان لا في الأعيان، فهذه العلوم العقلية الإلهية التي يجعلونها غاية كمال الإنسان، وبها ينال كمال السعادة، غاية معلوماتها أمور مطلقة، كُلّيات لا توجد إلا في الأذهان لا في الأعيان، كالعلم بالعدد المجرَّد عن المعدودات.

ويقولون: العلومُ ثلاثة:

(١) (م): «المنقولات»، والصواب ما أثبتت.

(٢) ذكر المصنف هذين البيتين في عدد من كتبه، انظر «الرد على المنطقين» (ص ١٣٢، ٣٠٣)، و«الصدقية»: (٢٦٤، ١٨٠، ٢٦٤)، و«الفتاوى»: (٩/٢٢، ٢٧٥).

(٣) في جميع الموضع السابقة من كتب المصنف: «مقولات».

علمٌ متعلق بالمادة في الذهن والخارج وهو العلم الطبيعي، وهو الكلام في الجسم وما يلحق ذلك من حده وأنواعه، وأنواع أنواعه، كالكلام في الجسم مطلقاً، ثم الكلام في السماء والعالم، ثم الكلام في الآثار العلوية، ثم الكلام في المولدات من الحيوان والنبات والمعادن وأنواع ذلك، وهو أوسع علومهم.

وعلمٌ متعلق بالمادة^(١) في الخارج لا في الذهن، وهو العلم الرياضي، كعلم العدد والمقدار، ومنه علم الهندسة.

وعلمٌ لا يتعلق بالمادة لا في الذهن ولا في غيره، وهو علم ما بعد الطبيعة باعتبار العالمين، وهو علم ما قبلها باعتبار الموجود المعين، وسماه متأخروهم الذين دخلوا في ملة الإسلام: العلم الإلهي.

وهذا العلم إذا حقق^(٢) عليهم لم يكن معلومه إلا أمور مطلقة تقوم في الأذهان لا حقيقة له في الخارج، فإن الوجود المطلق وأنواعه وأنواع أنواعه، هذا كله أمور مطلقة كلية لا توجد في الخارج، وإنما توجد مطلقة في الذهن.

وأما العلم بواجب الوجود؛ فهو عندهم جزء من هذا العلم، مع أن واجب الوجود الذي يصفونه لا وجود له في الخارج، بل وجوده في الخارج ممتنع كما قد بُسطَ في موضعه.

(١) «متعلق بالمادة» غير واضحة بـ(م)، وهي ما أثبتت بدليل ما قبلها وما بعدها، وانظر «الجواب الصحيح»: (٣/٢٩٠) للمصنف.

(٢) (م): «خفي»، والظاهر ما أثبتت أو نحوه وبه يصح المعنى. ومثله ما سألي (ص ٤٥) في قوله: «وإذا حقق الأمر على القوم...».

والعقلـ العـشرةـ التـيـ يـثـبـتوـنـهاـ إـذـاـ حـقـقـ الـأـمـرـ فـيهـ الـمـ يـكـنـ لـهـ أـيـضاـ وجودـ إـلـاـ فيـ الـأـذـهـانـ لـاـ فيـ الـأـعـيـانـ، [٩١م]ـ بـلـ يـسـمـونـهاـ:ـ مـجـرـدـاتـ،ـ هـيـ عـنـدـ التـحـقـيقـ مـاـ يـجـرـرـهـ الـعـقـلـ مـنـ الـمـعـقـولـاتـ الـكـلـيـةـ التـيـ اـنـتـزـعـهـاـ مـنـ الـمـحـسـوـسـاتـ.ـ وـالـمـعـقـولـاتـ الـكـلـيـةـ الـمـنـتـزـعـةـ مـنـ الـمـحـسـوـسـاتـ هـيـ أـمـورـ ثـابـتـةـ فـيـ الـذـهـنـ،ـ وـهـيـ أـمـورـ كـلـيـةـ،ـ سـوـاءـ كـانـتـ شـيـئـاـ مـفـرـداـ أـوـ كـانـتـ قـضـيـةـ مـرـكـبـةـ مـنـ مـوـضـوـعـ وـمـحـمـولـ.

وـإـذـاـ حـقـقـ الـأـمـرـ عـلـىـ الـقـوـمـ فـلاـ يـثـبـتوـنـ مـوـجـودـاـ فـيـ الـخـارـجـ إـلـاـ الـفـلـكـ وـمـاـ حـوـاهـ،ـ وـمـاـ يـثـبـتوـنـهـ مـنـ الـعـقـليـاتـ غـيرـ ذـلـكـ،ـ فـلاـ وـجـودـ لـهـاـ فـيـ الـحـقـيقـةـ إـلـاـ فـيـ الـذـهـنـ،ـ وـهـذـهـ جـمـلـةـ مـخـتـصـرـةـ مـبـسـوـطـةـ فـيـ غـيرـ الـمـوـضـعـ نـبـهـاـ عـلـيـهـاـ هـنـاـ لـاـرـتـبـاطـ الـكـلـامـ بـهـاـ^(١).

وـالـذـينـ تـصـوـّفـوـاـ وـتـأـلـهـوـ وـسـلـكـواـ مـسـلـكـ الـتـحـقـيقـ وـالـعـرـفـانـ عـلـىـ طـرـيـقـ هـؤـلـاءـ كـانـ مـنـتـهـاـمـ إـثـبـاتـ هـذـاـ الـمـوـجـودـ^(٢)ـ الـمـشـهـودـ،ـ وـهـوـ الـفـلـكـ وـمـاـ حـوـاهـ،ـ وـهـذـاـ غـاـيـةـ اـبـنـ سـبـعينـ وـابـنـ عـرـبـيـ وـالـتـلـمـسـانـيـ وـأـمـالـهـمـ.

وـهـوـ حـقـيقـةـ قـوـلـ فـرـعـوـنـ،ـ لـكـنـ هـؤـلـاءـ سـمـوـاـ هـذـاـ:ـ اللهـ،ـ وـظـنـوـاـ أـنـهـ اللهـ،ـ وـفـرـعـوـنـ كـانـ أـحـدـقـ مـنـهـمـ وـأـخـبـرـ،ـ فـعـلـمـ أـنـهـ لـيـسـ هـوـ اللهـ،ـ وـكـانـ يـثـبـتـ صـانـعـ الـعـالـمـ،ـ لـكـنـ جـحـدـهـ ظـلـمـاـ وـعـلـوـاـ،ـ لـهـذـاـ الـمـاـ قـالـ لـمـوـسـىـ:ـ «وـمـارـبـ الـعـالـمـينـ»ـ [ـالـشـعـرـاءـ:ـ ٢٣ـ]ـ،ـ قـالـهـ عـلـىـ طـرـيـقـ اـسـتـفـهـاـمـ الـإـنـكـارـ،ـ يـقـوـلـ:ـ هـذـاـ الـذـيـ تـقـوـلـ إـنـهـ

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/١٦٨ وما بعدها)، (٦/٣٦ وما بعدها)، و«الفتاوى - مختصر الرد على منطق اليونان»: (٩/١٣٩).

(٢) كذا في (م)، ولعلها: «الوجود».

أرسلك، ما هو؟ عَرَفنا به؟ فأجابه موسى جواب من يعرف أنه يعرفه، ويظهر إنكاره، ويقول: هو أَعْرَف من أن يُعرَف، وأَبَيْنُ من أن يحتاج إلى إظهار، وهو معروف عندك.

كما لو جاء رجل برسالة من عند عمر بن الخطاب إلى بعض أعراب المدينة، فقال ذلك الأعرابي: ما هو هذا عمر؟ فقال له الرسول: هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي ولَّ عليكم فلاناً، وفعل بكم كذا وكذا، وذلك الأعرابي يعلم بذلك لكن تجاهل. فهذه كانت حال فرعون مع موسى.

وأما من يقول: إنه سأله طالباً لتعريفه الحقيقة بالجنس والفصل، وأن موسى عَدَل عن ذلك إلى التعريف بالأفعال، فهذا كلام طائفٌ من المتأخرین الغالطين، فإنَّ فرعون كان منكراً للوجود، وهو القائل: **﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾** [القصص: ٣٨]، وقال: **﴿لَئِنْ أَخْذَنَّ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِ﴾** [الشعراء: ٢٩]، والطالبُ لتعريف الحقيقة يكون مُقرّاً بالوجود، على أن الجواب بذكر الماهية المركبة من الجنس والفصل قد تكلّمنا عليها في غير هذا الموضع، وبيننا بعض ما وقع فيه من غلط المنطقين^(١).

فهؤلاء المتكلّمون ضلالهم في كمال النفس وسعادتها مرَكَبٌ من أصلين: ظنُّهم أن الكمال هو [م ٩٢] مجرد العلم، وظنُّهم أن ذلك العلم هو ما عندهم من العلم الإلهي الذي ليس فيه علم بالإله، بل هو من أعظم الجهل بالإله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

(١) انظر «الرد على المنطقين»، و«الصفدية»: (١/٢٤٢)، و«درء التعارض»: (٣/٣٢١)، و«الفتاوي»: (٢/٢٦٩)، وما بعدها).

ولهذا كان منتهی الفلاسفة الإلهيین هو بدایة الداخليین في الملل دخولاً حقيقةً من اليهود والنصارى فضلاً عن المسلمين، لكن تسلطاً على كثیر من المتسبّين إلى الملل، لِمَا فَرَّ طوا فيه من معرفة ما جاءت به الرسل من العلم الإلهي الذي هو أشرف العلوم.

فطائفة من الناس توافقهم على الأصل الأول دون الثاني، وهو من يظنُ أن كمال النفس وغايتها هو مجرد العلم، لكن يعلم أنهم مُخلطون في العلم الإلهي، فيطلب هو علم ذلك من الجهة التي نفوها^(۱). وهذا حال كثیر من الناس. وفي كلام أبي حامد أحياناً إشارة إلى ذلك، هو قريب من مذهب جهْم بن صفوان ومن واقفه، كالصالحي^(۲)، والأشعري – في أحد قوله – الذي جعل الإيمان مجرد العلم بالله.

لكن جهْم وأتباعه خير من هؤلاء من جهتيْن^(۳): من جهة أن ما عندهم

(۱) غير بينة في (م)، وهكذا قرأتها.

(۲) قال الشهريستاني في «الملل والنحل»: (۱/۱۴۲): «الصالحية: أصحاب صالح بن عمر الصالحي. والصالحي، ومحمد بن شبيب، وأبو شمر، وغيلان: كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء... فاما الصالحي فقال: الإيمان هو المعرفة بالله تعالى على الإطلاق، وهو أن للعالم صانعاً فقط، والكفر هو الجهل به على الإطلاق...». وقد نقل أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» كثيراً من آراء أبي الحسين الصالحي في العقيدة وعدده من فرق المرجئة، وعنه المصنف في «الفتاوى - الإيمان»: (۷/۵۰۹ - ۵۴۴) لكن في الموضع الثاني (أبو عبد الله). وانظر «الوافي بالوفيات»: (۱۶/۲۶۷).

(۳) ذكر المؤلف ثلث جهات. وانظر «الرد على المنطقين» (ص ۱۴۶)، و«الصفدية»: (۲/۲۳۴ - ۲۳۵).

من العلم بالله أكثر وأصح مما عند هؤلاء، ومن جهة أن الأعمال عندهم لها ثواب وعقاب، ومن جهة أن لهم من المعرفة بكتاب الله وملائكته ورسوله وغير ذلك من معارف من جنسه^(١) ما ليس لهؤلاء.

وإذا كان جَهَنْ خيراً من هؤلاء من جهات كثيرة، وقد عُرِفَ كلام السلف والأئمة في جهنم فكيف يكون هؤلاء عند سلف الأمة وأئمتها؟! ولهذا يواافقون جهّماً على نفي الصفات، وهم وجهم في ذلك أشدّ من المعتزلة، وهم يميلون إلى الجبر والإرجاء كمذهب جهنم، فهم بالجهمية أشبه منهم بالمعتزلة، وإن كانت الجهمية خيراً منهم من وجوه كثيرة.

وما يذكرونه من سعادة النقوس بعد الموت والطريق إلى ذلك = فيه من الجهل والضلال ما الله به عليم! ومن خبر كلام أئمتهم كابن سينا علِم أنهم يعلمون من أنفسهم أنه ليس عندهم بذلك علم، وإنما يتكلمون فيما لا علم لهم به، كما تمثّل به الشهريستاني^(٢) بقول القائل:

فَدُغْ عَنْكَ الْكِتَابَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ^(٣)

وأبو محمد بن حزم مع تعظيمه للفلاسفة ولعلومهم، وتصنيفه في المنطق وغيره، وتعظيمه للمنطق، وأن كلامهم^(٤) وكلام المعتزلة والجهمية

(١) «من جنسه» غير واضحة وهكذا استظهرتها.

(٢) في كتابه «الممل والنحل»: (٥٩٥/٣). والعبارة هكذا في (م)، وكان الأنسب أن تكون: «كما تمثّل الشهريستاني بقول القائل».

(٣) هذا البيت مع آخر نسبه ابن عبد ربه في «العقد»: (٤/١٧١) إلى بعض الشعراء في صالح بن شيرزاد. وفيه: ولو غرقت ثوبك...

(٤) «وأن كلامهم» شبه مطموسة في (م)، والقراءة تقديرية. وتبقى العبارة قلقة.

عنه حتى نفى [م ٩٣] الصفات، وأراد أن يجمع بين ذلك وبين ما جاءت به الرسول، فقال ما لا حقيقة له ولا يعقل، وأثبت الفاظاً لا معنى لها، وقال: وقف العلم عند معرفة الصفات، وكان هذا من تَحْمِيرِهِمْ وَتَحْمِيرِ الْجَهَمِيةَ فيه = اعترف مع ذلك بأنه ليس عندهم علم بما يُنجي وَيُسْعِدَ بعد الموت، فقال بعد تعدد علومهم؛ من المنطق والطبيعي والرياضي، وذِكر ما جاءت به النبوة: قال: «والوجه الثالث من منفعة...»^(١) ما جاءت به النبوة هو التقديم بنجاة النفوس^(٢) بعد خروجها من هذه الدار من الْهَلْكَةِ التي ليس معها ولا بعدها شيء من الخير، ولا بأقل ولا بأكثر^(٣)، فلا سبيل إلى معرفة حقيقة مراد الخالق عز وجل منا^(٤)، ولا إلى معرفة طريق خلاصنا إلا بالنبوة.

وأما بالعلوم الفلسفية التي قدمنا فلا أصلًا، ومن ادعى ذلك فقد ادعى الكذب؛ لأنه يقول بذلك بلا برهان البتة، وما كان هكذا فهو باطل، ولا يعجز أحد عن الدعوى، وليس دعوى أحد أولى من دعوى غيره بلا برهان.

ثم البرهان قائم على بطلان هذه الدعوى؛ لأن الفلسفة الذين يستند إليهم هذا المدعى مختلفون في أديانهم كاختلاف غيرهم سواء سواء، فوجب طلب الحقيقة من ذلك عند من قام البرهان^(٥) على أنه إنما يخبر عن خالق

(١) في (م) كلمة رسمها: «شمامع»! ولم أتبين معناها، والنص بدونها مستقيم وموافق لما في رسالة ابن حزم «التوقيف على شارع النجاة - رسائل ابن حزم»: (٣/٢٣٤).

(٢) في «التوقيف»: «لنّجاة النّفس».

(٣) في «التوقيف»: «لا ماقل ولا ما كثر».

(٤) في «التوقيف»: «منها».

(٥) (م): «بالبرهان».

العالِم ومدبره عز وجل.

قال: وهذا مكانٌ يُلزم العالِم^(١) الناصح لنفسه أن لا يجعل كده ولا سعيه^(٢) ولا اجتهاده إلا في الوقوف على حقيقته، وإلا فهو موبقٌ لنفسه، وأن لا يشتعل عن ذلك بعلمٍ يقلّ نفعه. ومن فعل ذلك فهو ضعيف العقل، فاسد التمييز، سير الاختيار، مستحقٌ الذم، جانٍ على نفسه أعظم الجنایات^(٣).

قلت: وضلالهم نشأ من جهتين: من جهة كونهم لا يعقلون ولا يسمعون، كما قال تعالى في أهل النار: ﴿كُلَّمَا أَلْقَيْنَا فِيهَا فَوْجًّا سَأَلَهُمْ حَذَنَّهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ بَنِي رَبِّكُمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ فَدَّجَاءُنَا نَذِيرًا فَكَذَّبُنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَيْرٍ وَقَالُوا لَوْكُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَفْعِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعْيِ﴾ [الملك: ٨-١٠].

فإنَّ ما دخلوا فيه من العقليات في الإلهيات فيه ضلالٌ عظيم مخالف لصریح العقل.

وأما السمعيات فقد عُلِّمَ إعراضهم عنها مع جهلهم، وهم يدَّعون النجاة. والسعادة بعد الموت تُحصل بما عندهم من العلوم والأعمال؛ من الأخلاق وسياسة المنزل والبدن^(٤) [٩٤] وهذا باطل قطعاً، فإنه قد ثبت باليقين الذي لا يحتمل النقض: أنَّ من لم يؤمن بالرسول فلا نجاة له ولا

(١) «التوقيف»: «العقل».

(٢) ليست في «التوقيف».

(٣) كلام ابن حزم من رسالة «التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق - ضمن رسائل ابن حزم»: (٣/١٣٤ - ١٣٥).

(٤) هكذا استظرفتها بدليل ما سيرائي في الصفحة الآتية، وأثبتت في ط دار الصحابة: «الملذات»!

سعادة، ولو حَصَّل جميع علومهم، واتصف بما يأمرون به من الأخلاق والتدبر والسياسة، حتى لو قُدِر أن ما عَلَّقُوا به النجاة والسعادة من العلوم والأخلاق بوحي من الله، كما كان ذلك معلقاً بما جاء به موسى وعيسى والنبيون = لكن بعض ذلك منسوخاً بما بعث الله به محمداً ﷺ، فكيف وليس الأمر كذلك؟!

ولهذا كان من لم يعتصم بالملل منهم شرّاً من اليهود والنصارى، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْمُصَدَّرَى وَالصَّابِرِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَأَيْمَرَ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فقد بيّن سبحانه وتعالى أن الموجب للنجاة والسعادة في الدار الآخرة هو الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، وهؤلاء مقصرون غاية التقصير فيما عندهم من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، ولو قُدِر أن الذي عندهم كافٍ في السعادة إذا كانوا صابئين فاليهود والنصارى خير منهم.

ثم من لم يؤمن بما جاء به محمد ﷺ من اليهود والنصارى فهو كافر شقيٌ مُعَذَّبٌ في الآخرة، فكيف إذا كان من الصابئين الحنفاء؟! فكيف إذا كان من هؤلاء الفلاسفة الذين هم من الصابئة المشركين، وقد بيّن الله سبحانه أن الدين عند الله الإسلام، وأنه لا يقبل ديناً غيره، ولهذا كان الإسلام دين جميع النبيين.

وأصل دين الإسلام: أن يُعبد الله وحده لا شريك له^(١). وهؤلاء

(١) «وَأَن لَا يُعبد إِلَّا بِمَا شَرَعَ» كما سبق للمصنف هنا (ص ١١٩، ١٥٣، ٢٢٨)، وفي غير موضع من كتبه.

الفلاسفة لا يوجبون عبادة الله، ولا يحرّمون عبادة ما سواه، فهم خارجون عن الإسلام العام الذي لا يُسعد أحدٌ إلا به، ولا يقبل الله دينًا سواه.

فهذا أصلٌ يجب معرفته، وأنه في كل زمان ومكان إنما تَحْصُل السعادة بعد الموت بالإيمان والإسلام، لكن شرع بعض الشرائع تحت شرائع الأنبياء^(١).

وأما حصول السعادة بمجرد ما يُدّعِيه هؤلاء من العلم، أو العلم والأخلاق، فهذا باطلٌ معلوم الفساد، مع أنه ليس لهم عليه دليل صحيح.

ولمّا كان أصل هؤلاء: أن العبادات والأخلاق إنما هي وسائل إلى مجرد العلم، كان المصنفوون على طريقهم في الفلسفة كابن سينا والرازي في «المباحث المشرقة»^(٢) وغيرها، يجعلون الكلام في الأخلاق والسياسات المتزلية والبدنية تنتظم الكلام في الشرائع الإلهية التي جاءت بها الأنبياء، كمباني الإسلام الخمس من الصلاة والزكاة والصيام والحجّ، فيجعلون هذه وأمثالها تتعلق [٩٥م] بعلوم الأخلاق والسياسات.

ومقصود ذلك إما سياسة الأخلاق وإما سياسة العالم للعدل في الدنيا ودفع ظلم بعضهم عن بعض، لا لأن ذلك يوجب السعادة في الآخرة، ولا جزء من الموجب للسعادة، ولا هو بنفسه كمالٌ للنفس، بل هو متعة^(٣) للنفس، ووسيلة لها إلى كمالها.

(١) كذا العبارة في (م).

(٢) انظر (١/٥١٠-٥١١).

(٣) (م): «معه»، وتحتمل «منفعة» كما سيأتي بعد سطرين.

ولهذا في كلام أبي حامد صاحب «الإحياء» ما يميل إلى هذا، كجعله منفعة علم الفقه في الدنيا فقط، وكما يذكره من أن مقصود علوم المعاملات تصفية النفس فيحصل لها علم المكافحة^(١).

وتقسيم الأمر إلى ملك وملكون وجبروت – وهي معانٍ للفلاسفة، وعبر عنها بعبارات إسلامية – لم يقصد بها الرسول ما يقصده هؤلاء، فإن هؤلاء يعنون بالملك: الأجسام، وبالملكون والجبروت: النفوس والعقول. والنبي ﷺ قال في ركوعه وسجوده: «سبحان ذي الجبروت والملكون والكرياء والعظمة»^(٢) لم يُرِدْ هنا...^(٣)، وكذلك قوله تعالى: «فَسُبْحَنَ الَّذِي يَعْلَمُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ» [يس: ٨٣]، قوله: «وَكَذَلِكَ نُزِّيَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [الأنعام: ٧٥] لم يُرِدْ هنا...^(٤).

ولهذا يفرقون، فطائفة منهم تقول: من حصل له العلم الذي هو عندهم الغاية لم يجب عليه ما يجب على الناس من الصلوات وغيرها، بل قد يباح له ما لا يباح لغيره من الفواحش والمظالم، ومن هنا دخلت القراءة الباطنية، وصاروا يسقطون عن خواصهم واجبات الإسلام، ويبيحون لهم ما

(١) انظر «إحياء علوم الدين»: (١٢٨، ٣١، ٣٥-٣٦).

(٢) تقدم تخريرجه (ص ٨٧).

(٣) بياض في الأصل بمقدار سطر.

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمتين، وعلق الناسخ في الهاشم على موضع البياض قوله: «كنا وجد في أصله». أقول: وقد سبق هذا البحث في هذا الكتاب (ص ٨١، ١٩١، ٨٧).

حرّمه الله ورسوله. وكانوا في ذلك أسوأ حالاً من أهل الكتاب الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحقّ من الذين أوتوا الكتاب، ومن هنا دخل كثير من الفلاسفة.

والمتكلمون والصوفية لا يرضون مذهب القرامطة الباطنية، بل منهم من يقول: إذا بلغ الإنسان الغاية في العلم أو المعرفة سقطت عنه الواجبات، وقد يتأنّى بعضهم قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْقِيَمُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وقد تقدم الكلام على هذه الآية^(١).

ومقصود هنا التنبية على أصول أقوال الناس، ونشأ ضلال الضالين، ليُعرَف ذلك فـيُرْهَد فيه، ويُرْغَب في الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

فاما الأصل...^(٢) فليعلم أنه كما أن العلم بالله مقصود، فمحبة الله – أيضًا – مقصودة، فلا يكفي النفس مجرد أن تعرف الله دون أن تحبه وتبده، وهذا أصل ملة إبراهيم الخليل إمام الحنفاء الذي اتخذه الله خليلاً. وقد ثبت في «ال الصحيح»^(٣) عن النبي ﷺ [٩٦]: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا حَلَقْتُ لِجَنَّ وَأَلِسْنَ إِلَّا يَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، والعبادة تتضمن كمال المحبة له، وكمال الذل له.

(١) (ص ٩٩).

(٢) هنا كلمة لم تتبين، ويعتمد أن تكون «الأعظم».

(٣) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رحمه الله عنه.

فلو قُدِّرَ أنَّ الإِنْسَانَ عَلِمَ كُلَّ عِلْمٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُحِبًّا لِلَّهِ عَابِدًا لَهُ، كَانَ شَقِيقًا
مَعْذِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ سَعِيدًا فِي الْآخِرَةِ، وَلَا نَاجِيًّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ جَمِيعَ الرَّسُولِ يَدْعُونَ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَعِبَادَتِهِ تَضَمِّنُ مَحْبَتَهُ وَتَعْظِيمَهُ وَمَعْرِفَتَهُ.

وَقَدْ أَنْكَرَتِ الْجَهَمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْكُلَّابِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ، وَمَنْ اتَّبَعَ هُؤُلَاءِ مِنَ
الْفَقِيهَاءِ مَحْبَةَ ذَاتِ اللَّهِ، وَقَالُوا: إِنَّ ذَاتَ الرَّبِّ لَا تُحَبُّ، وَإِنَّ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ
مِنْ مَحْبَتِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ مَحْبَةُ طَاعَتِهِ، وَمَحْبَةُ الرَّبِّ لِلْعِبَادِ مَعْنَاهَا إِثَابَتِهِ، أَوْ إِرَادَةُ
إِثَابَتِهِ.

وَعَلَى هَذَا القَوْلِ قُتِّلَ الْجَعْدُ بْنُ دَرْهَمٍ حِينَ ضَحَّى بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الْقَسْرِيُّ، وَالْقَصَّةُ مَشْهُورَةٌ^(١)... (٢) وَالْعُلَةُ هُوَ إِنْكَارُ الْمَحْبَةِ وَالْكَلَامُ... (٣)
ضَلَّ مِنْ ضَلَّ مِنْ طَوَافِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْكَلَامِ.

وَمِنْ أَنْكَرَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ عِبَادَهُ، وَيُحِبُّ عِبَادَهُ، فَقَدْ أَنْكَرَ أَصْلَ مَلَةِ إِبْرَاهِيمَ،
وَهَذَا قَدْ وَقَعَ فِيهِ طَوَافٌ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ فِي كِتَابِ أَصْوَلِ الدِّينِ
وَغَيْرِهَا، وَأَضَافُوا فِيهِ مِنَ الْأَصْوَلِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي تَلْقَوْهَا عَنِ الْجَهَمِيَّةِ.

وَهُؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَغَيْرِهِمْ مُوَافِقُونَ لِأَعْدَاءِ إِبْرَاهِيمَ

(١) أَخْرَجَ الْقَصَّةُ الْبَخَارِيُّ فِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (٣) وَفِي ثَبَوتِهَا بَحْثٌ اِنْظُرْ «قَصَصُ لَا تَبَثُّ»: (٣/٢٥٦-٢٥١) لِمَشْهُورِ سَلْمَانَ، وَنَاقِشَهُ مُحَمَّدُ التَّمِيميُّ فِي بَحْثٍ مُسْتَقْلٍ
طَبَعَ مَعَ رِسَالَتِهِ «اِمْقَالَةُ الْجَعْدِ بْنِ دَرْهَمٍ».

(٢) هُنَّا مَقْدَارُ ثَلَاثِ كَلَمَاتٍ غَيْرِ وَاضِحةٍ.

(٣) كَلِمَتَانِ لَمْ تَظَهِّرَا.

وموسى، كفرعون ونمرود، الذين لم يتبعوا الرسل فيما أمرتهم به من عبادة الله وحده لا شريك له.

وهذا هو دين الإسلام الذي لم يبعث الله نبياً إلا به، فهو الدين الذي لا يقبل الله ممن ابتغى ديناً غيره، ولا أن يعبد الله ويُعبد^(١) غيره، فمن عبد الله وغيره فهو مشرك، والله لا يغفر أن يُشرك به، ومن استكبر عن عبادته فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدِ الْجَنَّاتِ جَهَنَّمَ دَاهِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، ولهذا نجد هؤلاء الذين يستكبرون عن عبادة الله يُبتلون بمن يُدِلُّهم حتى يستعبدهم من الملوك ونحوهم، فهم يستكبرون عن عبادة الله ويعبدون ما سواه !!

وكم من المتسفين إلى العلم يُبتلى بالكثير كما يُبتلى كثير من أهل العبادة بالشرك، ولهذا فإن آفة العلم الكثير، وأفة العبادة الرياء، وهؤلاء يُحرمون حقيقة العلم، كما قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْهُ أَيَّتِيَ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ يَعْتَزِزُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

قال أبو قلابة: منع قلوبهم فهم القرآن^(٢). ولهذا كان الكبير كثيراً في اليهود وأشباه اليهود، الذين يعلمون الحق ولا يتبعونه، والشرك كثير في النصارى [٩٧م] وأشباه النصارى، الذين يعملون ويعبدون بغير علم.

(١) (م): «ولا يعبد» والصواب ما أثبت بدليل ما بعده، والمعنى: ولا يقبل من العبد أن يعبد الله ويُعبد غيره في الوقت نفسه؛ لأن هذا شرك لا يُقبل.

(٢) لم أجده عن أبي قلابة، وأخرجه ابن جرير: (٤٤٣/١٠)، وابن المنذر وأبو الشيخ - كما في « الدر المثور »: (٣/٢٣٤) - عن سفيان بن عيينة قال: أنزع عنهم فهم القرآن.

والمهتدون^(١) هم الذي يعلمون الحق ويعملون به، كما قال تعالى: ﴿أَقْدَتَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوبٌ عليهم والنصارى ضالون»^(٢)، ولا يحصل اتباع الصراط المستقيم إلا بالعلم الواجب والعمل للذين يُتَّبعُ فيهما رسول الله ﷺ.

فلا بدَّ من عِلْمٍ ولا بدَّ من عملٍ، وأن يكون كلاهما موافقاً لما جاء به الرسول، فيجب العلم والعمل والاعتصام بالكتاب والسنة، ولهذا قال مَنْ قال من السلف: الدين قولٌ وعملٌ وموافقة السنة. لفظ بعضهم: لا ينفع قولٌ إلا بعمل، ولا ينفع قولٌ وعملٌ إلا بمتابعة السنة^(٣). وقد قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصُدُّ الْكِبَرُ الْطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الْصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

ولهذا كان مذهب الصحابة وجماهير السلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين: أن الإيمان^(٤) قولٌ وعمل، أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

وأما من صدَّق بقلبه الرسول، وعرف أن ما جاء به حقٌّ، مع أنه يبغضه

(١) مطموسة في (م)، القراءة تقديرية.

(٢) تقدم تخریجه (ص ٧٣).

(٣) انظر بعض هذه الآثار في «الشريعة» (٢٥٧، ٢٥٨) للأجري، و«شرح أصول الاعقاد»: (١ / ٥٧) للكائني. وانظر ما سبق (ص ٧٠).

(٤) غير واضحة. ولعلها ما أثبت.

ويستكتر عن عبادة الله وطاعته، كإبليس وفرعون والنمرود واليهود، فهذا من أعظم الكافرين كفراً.

وقد كان جهنم ومن وافقه [يقولون: إن الإيمان] مجرد تصديق القلب أو مجرد معرفة القلب، [و]^(١) لأن كل من يثبت أنه كافر في الباطن، فإنه لا يكون إلا لارتفاع ما بقلبه من التصديق والمعرفة. فعندهم يمتنع أن يبغضَ الرسولَ من عَرَفَ وصَدَّقَ بقلبه أنه رسول الله.

وعلمُوا أن هذا مكابرة للحسن والعقل والشرع، وهو من جنس أقوال الفلاسفة: إن كمال النفس في مجرد أن تعلم. بل من المعلوم بالضرورة بعد التجربة والامتحان أن الإنسان قد يعرف أن هذارسول الله، وما في قلبه من محبة الرياسة والحسد له ونحو ذلك، يوجب أن يبغضه ويعاديه أعظم من معاداة من جهل أنه رسول الله. وقد قال تعالى في حق آل فرعون: ﴿وَحَدَّدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنْتُهَا أَنَّفُسُهُمْ ظَلَمُوا وَأَعْلَوْا﴾ [النمل: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكِنْزُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَعِيشُونَ اللَّهُ يَجْعَلُهُمْ دُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿أَلَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَبَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وإبليس لم يكن كفره بتکذيب، فإنه لم يُبعث إليه الرسول، بل أمره الله بالسجود فاستكتر عن ذلك، [م: ٩٨] فكان كفُرُه من ^(٢) ترك الخضوع والعبادة لله لا من باب التکذيب لخبره. وهذه الأمور مبوسطة في غير هذا الموضع، ومعرفتها من أهم الأمور، فإنَّ بها يعرف الإيمان وسعادة الإنسان، وما بعث

(١) ما بين الأقواس زيادات يستقيم بها السياق.

(٢) (م): «من كفُرُه» ولعله ما ثبت.

الله به الرسل.

والملخص هنا أن هؤلاء كصاحب «الإشارات» ابن سينا وأتباعه، مثل صاحب «رسالة حي بن يقطان» وغيره، لما اعتقدوا أن غاية الإنسان هو العلم، وهوئاء علموا من العلم الإلهي الذي جاء به الرسول ما تميزوا به على سلفهم اليونان، فإن الذي عند أولئك من العلم الإلهي تَزُّرٌ قليلٌ مُخبطٌ، فهو لحم جَمِيلٍ غَثٌّ على رأس جَبَلٍ وَعَرْ، لا سَهْلٌ فَيُرْتَقِي ولا سَمِينٌ فَيُنْتَقِي.

وكلام أرسطوا صاحب التعاليم في «علم ما بعد الطبيعة» كلام قليل ذكره في كتاب «أثولوجيا»^(١) ونحوه، وأما كلامهم الكبير في العلم الطبيعي، وهو الكلام في أحوال الأجسام الفلكية والعنصرية والمولدات من النبات والمعادن والحيوان، فلهم في ذلك كلام كثير.

وأما العلم الإلهي؛ فكلامهم فيه مع أنه قليل، ففيه خطأً كثير، وفيه من الجهل البسيط والمركب أعظم مما في كلام المبتدةعة المتسبة إلى الملة كالجهمية ونحوهم.

وقد تكلم ابن سينا وأتباعه على مقامات العارفين^(٢)، وأرادوا أن يجمعوا بين طريقة أهل البحث والنظر وأهل العبادة والتَّأله على أصولهم. تكلم ابن سينا في مقامات العارفين، وكذلك ابن^(٣) الطفيلي صاحب «رسالة حي بن يقطان»، وأبو عبد الله الرازي يقول: ليس في كتابه أفضل من كلامه في

(١) تقدم التعريف به (ص ١٨٦) وبمؤلفه.

(٢) في كتابه «الإشارات»: (٤/٨١٨ - ٨٢٧).

(٣) (م): «أبي»! والصواب ما أثبت، وقد مضت ترجمته والتعريف بكتابه.

مقامات العارفين، وما ذكره في ذلك فكلامه هو من أدنى كلام أهل المعرفة والتصوف، وقد جعل غاياتهم فناء العارف حتى يغيب عن نفسه وغيره.

وهذا قول طائفة من الصوفية جعلوا الفناء هو متنه سلوك العارفين، وطائفة أخرى يجعلونه من اللوازم في طريق العارفين، وكل ذلك خطأ، بل هذا الفناء أمر يعرض لبعض السالكين، ليس من لوازم الطريق فضلاً عن أن يكون هو متنه سلوك السالكين، ليس من لوازم الطريق فضلاً عن أن يكون هو متنه سلوك السالكين. ولهذا لم يقع هذا الفناء للصحابة الذين هم أفضل الخلق بعد الأنبياء، فضلاً أن يقع لرسول الله ﷺ، وذلك أن مضمونه نقص المعرفة وعدم العلم، وليس هذا من صفات الكمال، بل إذا كان العبد يذكر الله ويعرفه معرفةً مفصلة، متناولةً لأسمائه الحسنى وصفاته العلّى، وشهد المخلوقات يدبرها الخالق ويُصرّفها بمشيئته، كما هو الأمر عليه في نفسه، كان هذا المشهد أكمل [م ٩٩] وأتم من مشهد أهل الفناء والاصطalam.

وقد قدّمنا^(١) أن لفظة الفناء تطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: أن يفني العبد بعبادته عن عبادة ما سواه، وبحبه عن حبّ ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبرجائه عن رجاء ما سواه، وبخوفه عن خوف ما سواه، فهذا حال أهل التوحيد والإخلاص كالرسل وأتباع الرسل، وهذا هو أصل ملة إبراهيم، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله.

وهذا الفناء مقررون بالبقاء، فإن نفي إلهيّ ما سوى الله مقررون بإثبات

(١) (ص ١٥٠).

إلهيته سبحانه وتعالى. وفي هذا الفناء تكلم طائفةٌ من أكابر المشايخ كالشيخ عبد القادر وغيره، فـيأمرون الإنسان أن يفني عن هواه وعن الالتفات إلى الخلق، بالإخلاص لله، والعمل بما أمر به، ويبيّنون أن أصول السلوك ثلاثة أمور: فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور.

والأمر الثاني: من المعانٰي التي يعبرُون عنها بلفظ الفناء، هو الفناء عن شهود السوئ، وهو أن يفني بمعبوده عن عبادته، وبمعرفته عن معرفته، ويسمى الاصطalam والمَحْو، وهذا خيال يعرض لبعض السالكين، وهو حالٌ ناقص ليس هو الغاية، ولا يعرض للكاملين كنبينا عليهما السلام، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهذا كحال^(١) الغشى وذهب العقل يعرض بعض السالكين.

والثالث: هو الفناء عن وجود السوئ، وهو أن يرى الوجود واحداً، أو وجود الخالق وجود المخلوق، وهذا حال الفرعونية القائلين بوحدة الوجود، كابن سبعين وابن عربي وابن الفارض والقونوي والتلميسي ونحوهم، وهؤلاء مع إلحادهم وجهلهم وتناقض أقوالهم شرعاً وعقلاً، يجعلون ما هم عليه هو غاية التحقيق والتوحيد والعرفان !!

وهم مع من قبلهم، ومن هو أقرب إلى الإسلام منهم،^(٢) مع من هو خير منهم كالشيعة والمعتزلة ونحوهم، فإنهم أخذوا ما في مذاهب هؤلاء من البدع الفاسدة كالتجهُّم، ونفي الصفات، وادعاء باطن الكتاب والسنّة

(١) هذه الكلمة ليست واضحة، وتحتمل: «كما أن، أو كمال».

(٢) بياض بمقدار ثلات كلمات.

يخالف ظاهرهما، وجعلوا ذلك حجّةً عليهم فيما نازعوهم.

فقالوا للجهمية والمعزلة: أنتم توافقونا على نفي الصفات، وأن إثباتها يتضمن التشبيه والتجسيم والتركيب، وذلك باطلٌ، فيلزمكم نفي الأسماء [م ١٠٠] أيضاً، فإن الأسماء تتضمن الصفات؛ إذ الحي يتضمن الحياة، والعليم يتضمن العلم، والقادر يتضمن القدرة.

فجعلوا موافقتهم لهم على نفي الصفات حجّةً لهم على نفي الأسماء، فإن ما فرّوا منه بزعمهم من التشبيه والتركيب ثابت في المسمى بالأسماء، كما هو ثابت فيما هو متّصف بهذه الصفات.

وأهل السنة المثبتون للأسماء والصفات يحتجون على المعزلة بعكس هذه الطريقة، فإن المعزلة نفاة الصفات لما قالت لأهل السنة المثبتين للصفات: إن العلم والحياة والقدرة والكلام والإرادة أعراض لا تقوم إلا بجسم، فإنّا لا نعقل موصوفاً بهذه الصفات إلا جسماً، فإذا أثبتتم الصفات لزم التجسيم.

قال لهم أهل السنة المثبتون: أنتم قد وافقتمونا على أنه حيٌّ علیم قادر، مع أنكم لا تعقلون مُسماً بهذه الأسماء إلا جسماً، فما كان جوابكم عن الأسماء فهو جوابنا عن الصفات.

وذلك أن كلَّ من نفى شيئاً من الأسماء والصفات التي نطق بها الكتاب والسنة فراراً من محذور، فإنه يلزمـه فيما أثبته نظير ما فرَّ منه فيما نفاه، فإذا نفى الغضب والمحبة وأثبت الإرادة والسمع والبصر، بناءً على أن الغضب والحبّ الذي يُعقل هو ما يتتصف به العبد، وذلك ممتنع في حقّ الله.

قيل له: الإرادة والسمع والبصر الذي يعقل هو ما يتصل به الإنسان،
وذلك ممتنع في حق الله تعالى.

فإذا قال: هذه الصفات ثابتة لله على ما يليق به من غير أن تمثل صفاتاته
صفات المخلوقين.

قيل له: وكذلك سائر الصفات هي ثابتة لله على ما يليق به من غير أن
تمثل صفات المخلوقين، فهو سبحانه متصف بصفات الكمال مُنْزَهٌ عن
النقص بكل وجه، ومُنْزَهٌ عن أن يماثله غيره في شيء من صفاتاته. والتزير به
[ينبني على هذين الأصلين]:

الأول^(١): وهو تزيره تعالى عن النقص والعيب بكل وجه، وذلك
داخل في معنى اسمه القدس السلام؛ فإنه مستحق لصفات الكمال، وهي
من لوازم ذاته، فكل مانف كماله اللازم له وجب نفيه عنه لامتناع اجتماع
الضدين، وبهذا تبيّن أن تزيره عن الناقص يعلم بالعقل.

فإن طائفه من النظار كصاحب «الإرشاد»^(٢) وشيعته قالوا: إنما يعلم
نفي الناقص بالسمع، وهو مبسوط في موضعه^(٣)، فإن الله تعالى مستحق
لصفات الكمال، وهي لازمة له، يمتنع وجوده بدونها، كالحياة والقيومية
والعلم والقدرة. والحياة والقيومية تنافي السنة والنوم. والعلم [م ١٠١] ينافي

(١) ما بين المعقوفين غير واضح، وأثبته تقديرًا.

(٢) صاحب الإرشاد هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوني إمام الحرمين (ت ٤٧٨). وكتاب «الإرشاد في أصول الدين» مطبوع.

(٣) انظر «الفتاوى»: (٦ / ٣٣ وما بعدها).

النسیان والجهل . والقدرةُ تنافي العجز واللغوب ، وأمثال ذلك .

والأصل الثاني: أنه ليس له كفواً أحد في شيءٍ من صفاته، فلا يماثله شيءٌ من الأشياء في شيءٍ من صفاته. فمن نفى صفاتة كان معطلاً، ومن مثلاها بصفات خلقه كان ممثلاً، ولهذا كان مذهب السلف والأئمة: إثبات الصفات على وجه التفصيل، ونفي النقص والتمثيل^(١)، إثبات بلا تمثيل، وتزنيه بلا تعطيل، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كِمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ردٌّ على الممثلة، قوله: ﴿وَهُوَ أَلْسَمِيعُ الْأَبْصِرُ﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ على المعطلة.

ومن فرق بين صفة وصفة من صفات الكمال كان قوله متناقضًا.

فإن قال النافى: أنا أنفي جميع الأسماء والصفات، كما يقوله غلاة الجهمية والباطنية والقرامطة والاتحادية.

قيل له: إما أن ثبتت موجوداً واجباً قديماً حالقاً، وإما أن لا ثبته، فإن ثبته فقد ثبتت واجباً ومحكناً، وقديمًا وحادثًا، وحالقاً ومخلوقين، وهما يتافقان في مسمى الوجود والشيء والذات، وأحدهما متميز عن الآخر بما يخصه، وهذا هو الذي فررت منه.

وإن نفيت الوجود الواجب القديم، قيل لك: أنت تعلم أن ثمَّ موجوداً، وكل موجودٍ فإما ممکن، وهو ما قبل العدم، ويكون وجوده بغيره، وإنما واجب الوجود، وهو الموجود بنفسه الذي لا يفتقر إلى غيره. وهو أيضاً إما حادث - وهو ما كان بعد أن لم يكن - وإنما قديم - وهو ما لم ينزل - وهو

(١) يعني: نفيهما على سبيل الإجمال.

أيضاً إما مخلوق - وهو ما خلقه غيره - وإما غير مخلوق. وهو أيضاً إما فقير إلى غيره، وإما غني ليس فقيراً^(١) إلى غيره، وكل ممكناً فلابد له من واجب، وكل محدث فلابد له من قديم، وكل مخلوق فلابد له من خالق غير مخلوق، وكل فقير فلابد له من غني. فإن وجود الممكناً بدون الواجب ممتنع، وكذلك وجود المحدث بدون المحدث، والمخلوق بدون الخالق، والفقير بدون الغني. فثبتت أنه لابد في الوجود من موجود غني قديم خالق واجب بنفسه.

فإن قال: أنا أجعله وجود جميع الموجودات، كما يقول أهل وحدة الوجود.

قيل له: نحن بالمشاهدة والضرورة نعلم أن من الموجودات ما يوجد بعد عدمه، ويعدم بعد وجوده، كما نشاهده من أنواع الحيوانات والنباتات والمعادن والسحب والمطر وغير ذلك مما يحدث بعد عدمه ويعدم بعد وجوده.

والإنسان [١٠٢] يعلم أنه كان بعد أن لم يكن، ويعلم أن بدنـه يستحيـل، وأمثال ذلك كثير، وكل من عدم مدةً فليس بواجب الوجود ولا قديم، فإن واجب الوجود لا يقبل العـدم بوجهـه من الوجهـه.

فقد عـلـم بالحسـنـ وضرورـة العـقلـ، أن المـوـجـودـ يـنقـسـمـ إـلـىـ واجـبـ وإـلـىـ مـمـكـنـ، وقدـيمـ ومـحـدـثـ، وخـالـقـ وـمـخـلـوقـ، وـغـنـيـ بـنـفـسـهـ وـفـقـيرـ إـلـىـ غـيرـهـ.

وعـلـمـ أـيـضاـ أـنـهـاـ مـتـفـقـاـ فـيـ مـسـمـيـ الـوـجـودـ وـالـثـبـوتـ وـالـشـيـءـ وـالـحـقـيقـةـ

(١) (م): «فقير».

وغير ذلك، ويمتاز كُلّ منها عن الآخر بخصائصه.

وليس اتفاقهما في ذلك بمعنى أن في الخارج عن العلم والذهن معنٌ واحداً يشتراكان فيه، بل كل ما في الخارج من الموجودات فهو مختص بما هو موجود في الخارج، صفات كل موصوف قائمة به، لا يُشركه فيها غيره، ولكن يتفقان في معنٌ عامٌ كلي لا يوجد مطلقاً كلياً إلا في الذهن، والكلي لا يكون كلياً إلا في الأذهان لا في الأعيان.

ولكن طائفه من النظار غلطوا في هذا الموضع، فظنوا أنه إذا قيل: هذان يتفقان في مسمى الوجود، ففي الخارج وجود هو بعينه ثابت لكل منهما. وظنوا أن من قال ذلك فإنه يقول: وجود الشيء زائد على ماهيته التي هي حقيقته. وأن من قال: إن لفظ الوجود والشيء والثابت يُقال بالتواتر العام، سواء كان المعنى العام يتفاصل يسمى مشككاً أو لم يكن كذلك = فإن مذهبهم أن وجود كل شيء زائد على ماهيته. ومن قال: إن وجود الشيء في الخارج هو حقيقته الخارجة، فإنه يجعل لفظ الوجود مشتركاً اشتراكاً لفظياً، وهو غلط؛ فإن مذاهب أئمة النظار والمتكلمين: أن لفظ الوجود والشيء ونحوهما من الأسماء العامة التي تسمى متواترة ليس من الأسماء المشتركة لفظياً كلفظ «المشتري» الذي يُقال على قابل البيع وعلى كوب في السماء.

ثم إن مذهب ظمار أهل الإثبات كالأشعرى وغيره: أن وجود كل شيء هو حقيقته الموجودة في الخارج، مع قولهم بأن اسم الوجود عام على كل متواتر، ومن نقل عن هؤلاء أنهم قالوا: لفظ الوجود مشترك اشتراكاً لفظياً فقد غلط عليهم، كما يوجد ذلك في كلام أبي عبد الله الرazi، وأبي الحسن الآمدي، وغيرهما ممن تبع الشهريستاني في ذلك.

فإن قالوا ذلك لِمَا ظنوه لازماً له، حيث كان من نفأة الأحوال، وممن يقول: [م١٠٣] المعدوم ليس بشيء، وجود كل شيء عنده عين حقيقته الموجودة في الخارج = فظنّ هؤلاء أن هذا يلزم أن يجعل لفظ الوجود مشتركاً اشتراكاً لفظياً، إذ لو كان عاماً متوافقاً للزم اشتراك الموجودات في مسمى الوجود، وامتياز كلّ واحد عن الآخر بما يخصه، فتكون الحقيقة زائدة على الوجود.

وهذا غلط منهم، فإن نظار أهل الإثبات لا يجعلون في الخارج كلياً مشتركاً، وإذا قالوا: إن الموجودات اشتراك في مسمى الوجود لم يقولوا: إن في الخارج موجوداً يشترك فيه هذا وهذا. [وكذلك إن][^(١)] قالوا: إن الأشياء تشارك في مسمى الشيء، والذات تشارك في مسمى الذات، والحقائق تشارك في مسمى الشيء والذات والحقيقة. وكذلك إذا قيل: الماهية[^(٢)] فإنها تشارك في مسمى الماهية.

ومن المعلوم أن الاشتراك في هذه الأسماء لا يوجب أن يكون بين ذات هذا المعين وذات هذا المعين في الخارج شيئاً مشتركاً فيه، إذ لو كان كذلك لما كان شيء من الأشياء شيء يختصُ به، فإن أخصّ الأشياء به نفسه وذاته. فإذا قيل: الذات مشترك لم يختص به شيء، وإذا قيل: الذاتان يشتركان في مسمى الذات وإحداهما مختصة عن الأخرى بما تختص فيها من مسمى الذات، فذلك المختص فيه أيضاً لفظ الذات...[^(٣)] كل شيء فإنه يتميز عن

(١) ما بين المعمدتين غير واضح في (م)، وما أثبته تقديرًا.

(٢) غير واضحة في (م).

(٣) كلمتان لم تظهران.

الآخر بنفسه، لا يفتقر إلى متميز عن غيره بشيء آخر، فإن ذلك الشيء إن تميزَ بنفسه فقد ثبت أن الشيء متميز بنفسه، وإن كان بشيء آخر لزم التسلسل في المتميزات في آنٍ واحد، وهو من جنس التسلسل في المؤثرات، وهو باطل باتفاق العقلاة. وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضوع^(۱).

والمقصود هنا التنبيه على أنه لابد من الاعتراف بموجودين قد يمْحُوا وحدات، واجب وممكن، خالق ومخلوق، وأن لا بد من اتفاقهما في بعض الأسماء والصفات، وذلك لا يوجب تماثلهما في شيء من الأشياء، فإنه إذا قيل: هذا شيء موجود قائم بنفسه، وهذا شيء موجود قائم بنفسه، لم يكن بينهما تماثل في شيء من الأشياء، بمعنى أن ما ثبت لأحدهما في الخارج لا يماثل ما ثبت للآخر، لكن اتفقا في مسمى القدر المشترك.

فإن قال القائل: قد تماثلا فيه بمعنى أنهما متماثلان في الكلية الذهنية دون الموجود الخارجي، لم ينزع في ذلك [م ۱۰۴] فإن المقصود أن ما ثبت لأحدهما لا يماثله فيه الآخر، وأما في الذهن فليس مختصاً بأحدهما، بل ولا هو قائماً بأحدهما.

إذا قيل: لفظ الوجود أو العلم أو الحياة أو القدرة أو العليم أو الحكيم أو غير ذلك، فله ثلاثة^(۲) اعتبارات.

أحدها: أن يختص بالمخلوق، فيقال: وجود العبد أو علمه أو قدرته، أو يقال: هذا الإنسان العالم أو الحكيم. فالرب تعالى مُنَزَّهٌ عن كل ما يختص بالمخلوقين، وليس الرب متصفًا بشيء من ذلك، فضلاً عن أن يماثل ذلك.

(۱) انظر ما سبق (ص ۲۳۶)، و«الصفدية»: (۱/ ۲۳ وما بعدها).

(۲) (م): «ثلاث».

الثاني: أن يختص بالخالق، فيقال: وجوده وذاته وعلمه وقدرته، أو يقال: إن الله عليم حكيم، ونحو ذلك، فهذا مختص بالرب تعالى لا يُشرِّك فيه المخلوق بوجهٍ من الوجوه. وبهذا يتبيَّن امتناع التشبيه فيما وصفَ الله به نفسه، فإنَّه لم يذكر من ذلك شيئاً إلَّا مضافاً إلى نفسه بما يوجب اختصاصه، ويمنع مشاركة غيره له فيه كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّازِقُ دُوَّالْقُوَّةُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقوله: ﴿مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدُوا لِمَا حَفَّتُ بِيَدَى﴾ [ص: ٧٥] ونحو ذلك، فأضافَ العلم والقوة واليد إلى الله إضافةً توجَّب اختصاصه بذلك، وتمُّنُّ مشاركة غيره له فيه بوجهٍ من الوجوه، فإذا كان الموصوف لا يماثل الموصوفات وجَّب أن تكون صفتَه لا تماثل الصفات، ودلَّ على ذلك نفس اختصاصه بجهة الإضافة.

ومن قال حينئذ: إنَّ العلم والقوة واليد لا يفهم منه إلَّا ما يقوم بالمخلوقين = كان جاهلاً أو متاجهاً، فإنَّ ذلك إنما يكون عند الإضافة إلى المخلوق، فأما عند الإضافة الموجبة لتخصيص الخالق فهذا كلام باطل.

الاعتبار الثالث: أن يقال: اللفظ إذا كان مطلقاً عاماً لا يختص بخالق ولا مخلوق، كما يقول: موجودٌ ذاتٌ وقدرٌ ويدٌ، ونحو ذلك، فهذا المطلق لا يختص بالخالق ولا بالمخلوق، بل اللفظ يتناول الاثنين، لكن هذا المشترك لا وجود له في الخارج عقلاً، ولا لفظه موجودٌ في الكلام سمعاً، بل موجود مطلق يتناول لهما جميعاً، لا يختص بخالق ولا مخلوق، ولا يوجد في الخارج، ولا هو موجود في كلام الله ورسوله، وإنما [م٥١٠] يجرّد^(١) لفظاً ومعنى، إذا

(١) محتملة، وهكذا قرأتها.

قيل: الموجود ينقسم إلى قديم وحدث، وواجب وممكن، ونحو ذلك، فيجرد العقل المعنى المطلق العام المشترك، ويجرد من اللغة لفظاً مطلقاً^(١)، ثم نقول: ما كان من لوازم هذا المشترك فإنه لا نقص فيه ولا محذور، وإنما النقص من لوازم المختص بالمخلوقات، والرب تعالى مُنْزَهٌ عن كل ما يختص بالمخلوقات، فأما ما كان مختصاً به أو كان من لوازم هذه الأمور العامة الكلية، فإنه صفة كمال. فما كان من لوازم الوجود القديم الواجب الخالق، أو كان من لوازم مطلق الوجود فإنه صفة كمال لا نقص فيه، وإنما النقص فيما كان من لوازم الوجود المخلوق.

[وإذا عرف]^(٢) العاقل هذه الأمور، فإنه يزول بها عنده شبّهات كثيرة، وقد بُيّسط الكلام عليها في غير هذا الموضوع. وإنما نبهنا هنا على بعض ما يتعلق بكلام هؤلاء - أهل الوحدة -. والله الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآلـه وصحبه وسلم^(٣).



(١) ضبطها في (م): «لفظ مطلق».

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح وأثبته تقديرًا.

(٣) جاء في خاتمة النسخة: «أَنْجَزَ يَوْمَ السَّبْتِ السَّابِعَ مِنْ شَهْرِ مُحْرَمٍ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثَةِ وَعَشْرِينَ وَسِعْ مِئَةً.

تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم أبوبن أيوب بن صخر بن أبوبن أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري بالشام المحروس بمدينة حمص المحروسة، والله أعلم.

بلغ المقابلة على أصله فصح بحسب الطاقة، والله أعلم».

فهرس الكتاب

١- الفهارس اللفظية

٢- الفهارس العلمية

١- الفهارس اللفظية

- ١ . فهرس الآيات القرآنية**
- ٢ . فهرس الأحاديث والآثار**
- ٣ . فهرس الشّعر**
- ٤ . فهرس الأعلام**
- ٥ . فهرس الكتب**

١ - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	طرف الآية ورقمها
	سورة الفاتحة
٢٥٧، ١٧٠، ١٢٦، ٩٧، ٧٣، ٣٠	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ...﴾ [٦-٧]
	سورة البقرة
٧٧	﴿الَّذِي أَنْذَلَكُمْ بِالرَّبِيعِ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [١-٢]
١٤٧	﴿إِنَّا مُرْسَلُونَ إِنَّ النَّاسَ بِالِّبَرِّ وَتَنَسَّوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [٤٤]
٢٢٥	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَقُولُونَ إِنَّكُمْ ظَامِنُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [٥٤]
٢٥١، ١٨٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِرِينَ﴾ [٦٢]
٧٤	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيَسَّتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ﴾ [١١٣]
٤٤	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيْ أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا إِمَانًا﴾ [١٢٦-١٢٩]
١٣٤	﴿وَاجْعَلْنَا مُسِمَّيْنَ لَكَ﴾ [١٢٨]
٥	﴿فَسَيَّكُنْهُ كَمَّهُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [١٣٧]
٢٥٨	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ [١٤٦]
١١٣	﴿فَادْكُرُوهُ فِي آذْكُرَكُمْ﴾ [١٥٢]
١١٥	﴿لَيَسَ الِّرَّأْنَ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [١٧٧]
١١٦	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٩٥]
١٠٦	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا﴾ [٢٠١]
١٣٦	﴿لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [٢٠٥]
٨٠	﴿أَمَرَ حَسِنَتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَتَأْتِيَنَّكُمْ مَثَلُ﴾ [٢١٤]
٢٦٩، ٥٠	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [٢٥٥]

١٠٢	﴿إِنَّ الْرَّسُولَ لِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٢٨٥-٢٨٦]
٢٤	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]
سورة آل عمران	
١٣	﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْكِتَابُ﴾ [٧٩-٨٠]
٨٨	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ﴾ [٨٠]
٢٢	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [١٤٤]
٣٨	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ الْأَنَاسُ إِنَّ الْأَنَاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [١٧٣]
سورة النساء	
١١٤	﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخَلُهُ جَنَّاتٍ﴾ [١٣]
١١٤	﴿وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ [١٤]
١٠١، ٤٥	﴿وَسَلَّمُوا عَلَى اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٢]
٨٨	﴿قُلْ أَذْعُوا الَّذِينَ رَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [٥٦-٥٧]
٧٦	﴿وَلَوْلَآنَهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا﴾ [٦٦-٦٨]
٢٣٣	﴿وَلَوْكَانَ مِنْ عِنْدِنِيَّةِ اللَّهِ لَوْجَدَ وَفِيهِ أَخْتِلَافًا﴾ [٨٢]
١٣٦	﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرَضِي مِنَ الْقُوْلِ﴾ [١٠٨]
٧٧	﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيْهَا كُفُرُهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٥٥]
١٣	﴿يَأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوْنَ فِي دِينِكُمْ﴾ [١٧١]
٨٨	﴿لَنْ يَسْتَكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ﴾ [١٧٢]
٨٨	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [١٧٣]
سورة المائدة	
٧٦	﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رَضْوَانَهُ﴾ [١٦]

سورة الأنعام

- ٢٥٨ **فِإِنَّهُمْ لَا يَكْرَهُونَكَ** [٣٣]
- ١٠١ **فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَاتَضَرَّعُوا وَلَكِنْ فَسَتْ قُلُوبُهُمْ** [٤٣]
- ٥٩، ٥١ **فَلَا أَقْرُلْ لَكُمْ عَنِّي خَرَائِنَ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ** [٥٠]
- ١٦٥ **وَلَا تَطْرُدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ** [٥٢]
- ١٣٣ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ** [٥٤]
- ٢٥٣ **وَكَذَلِكَ نُرِيَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** [٧٥]
- ١٨٨ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلْقَهُمْ** [١٠٠]
- ٧٧ **وَتُقْلِبُ أَفَدَنَهُمْ وَابْصَرُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ** [١١٠]
- ١٥٤، ١٢٢ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا إِبْآءُونَا** [١٤٨]
- ١٨ **وَإِنَّ هَذَا صَرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَأَنْبِعُوهُ** [١٥٣]

سورة الأعراف

- ٩١ **وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُوْمَ مُسَحَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ** [٥٤]
- ١٠١، ٤٩، ٤٥ **أَذْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً** [٥٥]
- ٥٠ **وَكَتَبَنَ اللَّهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً** [١٤٥]
- ٢٥٦، ٧٧ **سَأَضْرُفُ عَنْ إِيمَانِ الَّذِينَ يَكْبُرُونَ فِي الْأَرْضِ** [١٤٦]
- ٢٢٥ **إِنَّ الَّذِينَ أَخْذُوا الْعِجْلَ سَيِّنَ الْهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ** [١٥٢]
- ١١٤ **وَرَحْمَنِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ** [١٥٧ - ١٥٦]
- ٥٨ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ إِيَّاَنَ مَرْسَلَهُ** [١٨٧]
- ٥ **إِنَّ وَلِيَّ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ** [١٩٦]

سورة الأنفال

- ١٠٢ [٩] ﴿إِذْ سَتَغْيِرُونَ رَبِّكُمْ فَأَسْتَجَابَ لَكُمْ﴾
٣٩ [٦٤] ﴿يَأَيُّهَا الَّتِي حَسِبَكَ اللَّهُ﴾

سورة التوبة

- ١٣ [٣١] ﴿أَنْخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾
٢٨ [٥٩] ﴿وَلَوْ أَهْمَرَ رَضُو أَمَاءَ اتَّهَمُوهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾
٥٤ [١٠١] ﴿وَمَنْ حَوَّلَ كُمْ مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَاهِقُونَ﴾
٥ [١٢٩] ﴿فَحَسِّنِي اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

سورة يوسف

- ١٧٦ [٥٣] ﴿وَمَا أَبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَآمَانَةٌ بِالسُّوءِ﴾
٥ [٦٤] ﴿فَالَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَحْمَرُ الْرَّاجِمِينَ﴾
٢٠٤ [١٠٨] ﴿فَلْ هَذِهِ سَيِّلِي أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾

سورة إبراهيم

- ٩١ [٣٣ - ٣٢] ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَرَ ﴿٢٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمْ﴾
٤٤ [٤١ - ٤٥] ﴿وَلَذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ رَبِّ أَجْعَلَ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا﴾
١٣٤ [٤٠] ﴿رَبِّ أَجْعَلْنِي مُقِيمًا الصَّلَاةَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾

سورة الحجر

- ٢٥٤، ٩٨ [٩٩] ﴿وَرَأَبْدَ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾

سورة النحل

- ٢١٨ [٣٦] ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾

سورة الإسراء

- ١٣٣ [٧] ﴿إِنَّ أَحْسَنَتُمْ أَحْسَنَتُمْ لَا نَفْسٌ كُوٰٰئِيْلَ وَلَمْ أَسْأَمْ فَلَهَا﴾

٢٢٤، ٢١٧، ٢١٦	﴿وَرَضِيَ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [٢٣]
١٠٥	﴿وَإِذَا مَسَكُمُ الظُّرُفُ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [٦٧]
٧٧	﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْءَانَ مَا هُوَ شَفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٢]
١٩٧، ٥٠	﴿فَلِلَّهِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيٍّ وَمَا أُوتِيسْتُ قَبْلَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٨٥]
	سورة الكهف
٢٠٧	﴿مَنْ يَعْمَلْ مِنْ حَسَنَاتِهِ فَهُوَ أَمْمَتَدٌ بِهِ﴾ [١٧]
٥٠	﴿أَتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [٦٥]
١٢	﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلَا يَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا﴾ [١١٠]
	سورة طه
٢٢٥	﴿فَالَّذِينَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتُمُوهُمْ ضَالِّينَ﴾ [٩٨ - ٩٢]
٤	﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [١١١]
١٠٢	﴿وَرُقْلَ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [١١٤]
	سورة الأنبياء
٨٨	﴿وَقَالُوا مَنْ أَخْدَرَ الْرَّمَنَ فَلَدَّا سُبْحَنَنَا﴾ [٢٨ - ٢٦]
٥٨	﴿فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانُ﴾ [٧٩]
١٠١	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْلِي عُورَتَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [٩٠]
	سورة الحج
١٨٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِعِينَ﴾ [١٧]
	سورة النور
٢٣	﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [٥٤]
	سورة الشعراء
٢٤٥	﴿وَمَارَبُ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٣]

٢٤٦		﴿لَئِنْ أَخْتَدْتَ إِلَهًا عَيْدِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمُسْبُوْنَ﴾ [٢٩]
.		سورة النمل
٢٥٨		﴿وَحَدُّوا لِيَهَا وَأَسْتَيْقَنْتَهَا نَفْسُهُرُ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [١٤]
٦٠		﴿أَحَاطْتُ بِمَا لَمْ تُحِظِّ بِه﴾ [٢٢]
		سورة القصص
٢٤٦		﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [٣٨]
		سورة العنكبوت
٤٤		﴿فَأَبْتَغُواْ عِنْدَ اللَّهِ أَرِزْقًا وَأَعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوهُ﴾ [١٧]
١٢٨		سورة الروم
		﴿فَظَرَّتِ اللَّهُ أَلَّى فَقَرَّ النَّاسَ عَلَيْهِ﴾ [٣٠]
		سورة السجدة
١٠١		﴿تَتَجَافَ جُنُوْبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [١٦]
		سورة الأحزاب
٣		﴿إِنَّمَا يَنْهَا الْمُؤْمِنُونَ وَرُلُولُ ازْنِرُ الْأَشِيدِيْدَا﴾ [١١-١٢] ...
٢٠٤ ، ١٣		﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [٤٥-٤٦] ...
		سورة سباء
٨٨		﴿فَلِمَّا دُعُوا إِلَيْنَاهُ زَعَمُوكُنْ دُونَ اللَّهِ﴾ [٢٢-٢٣]
		سورة فاطر
٢٥٧		﴿إِنَّهُ يَصْعَدُ الْكَلْمَ الظَّيِّبَ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [١٠]
١١٣		﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَالُ﴾ [٢٢]
١٦٥		﴿فَيَنْهُمْ طَالِمٌ نَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُفْتَصِدٌ﴾ [٣٢]

سورة يس

- ٤ ﴿يَسِ ۖ وَالْقُرْءَانُ الْحَكِيمُ ۚ إِنَّكَ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٩-١]
 ٤ ﴿وَلَوْ شَاءَ لَطَمَسَ عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ﴾ [٦٦]
 ٩٢ ﴿وَلَوْ شَاءَ لَمَسَحَنَهُمْ عَلَىٰ مَكَانِتِهِمْ﴾ [٦٧]
 ٢٥٣ ﴿فَسْتَحْكِمَنَّ الَّذِي يَدِيهِ مَلَكُونْ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [٨٣]

سورة الصافات

- ٢١٣ ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [١٨٠ - ١٨٢]

سورة حس

سورة الزمر

- | | |
|---------|--|
| ١٣٦ | ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرُ﴾ [٧] |
| ٢٣ | ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [٣٣ - ٣٥] |
| ١٠٥، ٣٩ | ﴿إِنَّمَا كَفَرَ عَنْهُوا﴾ [٣٦] |

سورة غافر

- ﴿ حَمٌ ﴿ تَزِيلُ الْكِتَبَ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [٣-١])
[٧]) ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْسَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾

- ٤٥ ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [١٤]

٧٧ ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ حَبَارٍ﴾ [٣٥]

٦٤ ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِتَلِيفٍ﴾ [٥٦]

٤٥ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ إِنَّمَا دُعُونَ فَأَسْتَجَبْتَ لَكُمْ﴾ [٦٠]

٥٤ ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ [٧٨]

سورة فصلت

سورة الشورى

- | | |
|-----|---|
| ٢٦٤ | ﴿لَيْسَ كَمِثْلُهٖ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [١١] |
| ٢٦٥ | ﴿أَللّٰهُ يَعْلَمُ إِلَيْهِ مَن يَسْأَلُ وَهُدًى إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [١٣] |
| ٢٦ | ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكٌ أَسْرَعُوا لَهُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [٢١] |
| ٢٠١ | ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّانِ يُكَلِّمُهُ اللّٰهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [٥١] |

سورة الزخرف

- ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلُكِ وَالْأَنْعَمَ مَا تَرَكُونَ﴾ [١٢-١٣] ٩١

سورة الجاثية

- ﴿وَسَحَرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَهِيْلَانِهُ﴾ [١٣] ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْنَرُوا السَّيْئَاتِ﴾ [٢١]

سورة الأحقاف

- ﴿فَلَمَّا كُنْتَ بِدَعَائِينَ الرُّسُلِ﴾ [٩] ١٤
 ﴿حَتَّىٰ إِذْ أَبَلَغْتَ أَشْدَدَهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [١٥-١٦] ٢٤

سورة محمد

١٠٢ ﴿وَإِن تَعْفُرْ لِذَلِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [١٩]

١٣٦ ﴿أَتَبْعَوْمَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رَضْوَانَهُ﴾ [٢٨]

٥٥ ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاهُمْ فَلَعْنَقَتْهُمْ بِسِيمَهُمْ﴾ [٣٠]

سورة الحجرات

٢٣٩ ﴿أَجَحَّنْبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْمَّا﴾ [١٢]

سورة الذاريات

٢٣٣ ﴿فِي قَوْلِ مُخْتَلِفٍ ⑧ يُوقَنُ عَنْهُ مِنْ إِنْكَ﴾ [٩ - ٨]

٢٥٤ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْبُدُونَ﴾ [٥٦]

٢٦٩ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّازُقُ ذُو الْقُوَّةِ﴾ [٥٨]

سورة النجم

٨٨ ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُقْنِي شَفَعَتُهُ شَيْئًا﴾ [٢٦]

سورة الرحمن

٤ ﴿مَنْجَ الْبَحْرِينَ يَلْتَقِيَانِ ⑯ يَبِهِمَا بَرَّخَ لَابِيَعْيَانَ﴾ [٢٠ - ١٩]

١٠٥ ﴿يَسْكُلُهُ دُمَنٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأنٍ﴾ [٢٩]

سورة الواقعة

١٦٦ ﴿وَكَنْثُرَ أَزْوَجَهُنَّ لَهُ ⑦ فَاصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [١١ - ٧]

١٦٦ ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ⑧ فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ﴾ [٩١ - ٨٨]

سورة الحديد

٢١٤ ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [٣]

١٣ ﴿وَرَهْبَانِيَّةَ أَبْنَادُهُمَا كَمَكَبَنَهُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٧]

٧٦ ﴿يَتَأَيَّهُ الَّذِينَ إِمَّا نُؤْمِنُ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُو اللَّهِ مَوْلَاهُمْ إِمَّا نُؤْمِنُ بِرَسُولِهِ﴾ [٢٨]

٢٥	سورة الحشر
٧٧	﴿رَبَّنَا أَعْفُرْلَنَا وَلِإِخْرَانَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَنِ﴾ [١٠]
٢٥٠	سورة الصاف
١٢	﴿فَلَمَّا زَاغُوا زَاغَ اللَّهُ قُلُوبُهُمْ﴾ [٥]
١٢٦	سورة الملك
١١٣	﴿كُلَّمَا أَلْتَقَ فِيهَا فَوْجًّا سَأَلَهُمْ خَرَقَتْهَا الْحَرَثَةُ تَكُونُ نَذِيرًا﴾ [٨-١٠]
٢٠٣	سورة القلم
٢١٦	﴿أَفَجَعَلُ الْمُسَلِّمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [٣٥]
٥١	سورة نوح
٥٨	﴿أَفَلَوْلَا لَاتَذَرُنَّ إِلَهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدَارًا لَا سَوَاعًا﴾ [٢٣-٢٤]
٩٩	سورة الجن
١٧٦	﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمِلُكُ لَكُمْ ضَرًا وَلَا رَشْدًا﴾ [٢١-٢٧]
١٦٦	﴿قُلْ إِنَّ أَنْدَرِي أَقْرِيبٌ مَا تُودُّونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ وَرِيقٌ أَمْ إِنَّا﴾ [٢٥]
٩٩	سورة المدثر
١٦٦	﴿مَا سَلَكَ كُوْفَيْنَ سَقَرَ ﴿١﴾ قَالُوا لَرَبِّنَا مِنَ الْمُصَلِّيَّنَ﴾ [٤٢-٤٧]
١٧٦	سورة القيامة
١٦٦	﴿وَلَا أُقِيمُ بِالنَّقْسِ الْوَاقِمَةِ﴾ [٢]
١٦٦	سورة الإنسان
١٦٦	﴿إِنَّ أَلْبَرَكَاهُ شَرِبُونَ مِنْ كَاسِ﴾ [٥]

	سورة النبأ	
١٩٦		﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًا﴾ [٣٨]
	سورة التكوير	
١٨١		﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعِينِ بِضَيْنِ﴾ [٢٤]
	سورة المطففين	
١٦٦		﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنَفِيَ تَعِيرٌ﴾ ... [٢٨ - ٢٢]
	سورة البروج	
٥		﴿وَاللَّهُمْ وَرَأَيْتُمْ شُجِيطًا﴾ ... [٢٢ - ٢٠] ﴿بِلْ هُوَ ثُرَءَانٌ حَمِيدٌ﴾ [١٦]
	سورة الأعلى	
٢٤٢		﴿سَيِّحُ أَسْمَرِ رِيَكَ الْأَعْلَى﴾ [١]
	سورة الفجر	
١٧٦		﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَةُ﴾ [٢٧]
١٧٠		﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَةُ﴾ [٢٨ - ٢٧]
	سورة الشرح	
١٠٢، ٤٨، ٤١		﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَأُنْصَبْ﴾ ... [٨ - ٧] ﴿وَإِلَيْكَ فَأَرْعَبْ﴾ [٨]
١٠١		﴿وَإِلَيْكَ فَأَرْعَبْ﴾ [٨]
	سورة النصر	
١٠٢		﴿فَسَيِّحَ مُحَمَّدَ رِيَكَ وَأَسْتَغْفِرَهُ﴾ [٣]
	سورة الإخلاص	
٣٦		﴿فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١]



٢- فهرس الأحاديث والآثار^(١)

- اخذروا فتنة العالم (بعض السلف) ٧١، ٢٩
- احمل أمر أخيك على أحسنه حتى يجيئك ما يغلبك منه (عمر) ٢٣٩
- أخذ نفسي الذي أخذ بنفسك ١٧١
- اخرجي أيتها الروحُ الخبيثة كانت في الجسد الخبيث ١٧٦
- اخرجي أيتها الروحُ الطيبة كانت في الجسد الطيب ١٧٦
- اخرجي أيتها النفسُ المطمئنةَ - كانت في الجسد الطيب - ١٧١
- إذا أصبح ابنُ آدمَ فإنَّ الأعضاءَ كلُّها تُكفرُ اللسان ١٧٤
- إذا شكَّ أحدُكُمْ في صلاتِه فلم يذرُ أثلاً صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ أربعاً ٦٨
- أرأيتَ لو أنَّ لرجلٍ خيلاً عُراً مُحَجَّلةً في خيلٍ دُهمَ بِهِمْ ٥٤
- الأرواحُ جنودُ مجندُونَ، فما تعارفَ منها ائتَلَفَ ١٧٦
- أعوذُ بكَ منك ٢٠٥
- ألا إِنَّ في الجسدِ مُضْغَةً إِذَا صلَحتْ صلَحَ لَهَا سائرُ الجسد ١٧٤
- ألا وَإِنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً... ١٧٦
- أمَّا هذا فقد جاءَهُ اليقينُ مِنْ رَبِّهِ ٩٩
- إنَّ الْبَهَائِمَ تسمِعُ أصواتَ الْمُعَذَّبِينَ فِي قبورِهِم ٦٠
- أنَّ الجنازةَ إِذَا احتمَلَهَا الرِّجالُ تقولُ: يَا وَيْلَهَا أَنْ يُنْذَهَبَ بِهَا ٦٠
- أنَّ الْخَضِيرَ قالَ لِموسىٍ لما نَقَرَ العَصْفُورُ نَقْرَةً فِي الْبَحْرِ ٥٠
- إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ٢٥٤
- إِنَّ اللَّهَ ضَرَبَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عَمْرٍ وَقَلْبِهِ ٢٠
- إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَنفُسَنَا حِيثُ شاءَ ١٧٠
- إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ ٢٠١

(١) ما قبله علامه (*) فهو أثر.

- إنَّ اللَّهَ وَتُرْبَيْحُ الْوَرْتُ
١٤٤
- إنَّ اللَّهَ يَقُولُ: يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي
١٣٢
- أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّيُ عَلَى الْعَبْدِ مَا دَامَ فِي مَصْلَاهُ
١٠٩
- إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ
٢٣٢
- إِنَّ سَأْلَتَنَا مَا لَكَ عِنْدَنَا فَقَدْ أَتَهْمَنَا
٤٨
- إِنَّ فِي الْجَسَدِ مَضْعَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ
١١٥
- إِنْ فِي الْلَّيلِ لِسَاعَةً لَا يَوْافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا
١١٢
- أَنْتَ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ أَمْرٍ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ
٥٦
- إِنَّكُمْ تَخْتَصِّمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَّ بِحُجَّتِهِ
٥٨
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
٣٢
- إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنَسَّوْنَ، فَإِذَا تَسْيَطُ فَذَكْرُونِي
٥٧
- إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًا فَلَا تَؤَاخِذُنِي بِالظَّنِّ
٥٦
- إِنَّهُ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ
١٤٤
- أَنَّهُ طَيْبٌ لَا يَقْبِلُ إِلَّا طَيْبًا
١٤٥
- أَنَّهُ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ
١٤٤
- * إِنِّي لَا أَحِيلُ هَمَّ الإِجَابَةِ، وَإِنَّمَا أَحْمَلُ هَمَّ الدُّعَاءِ (عُمر)
١١١
- إِنِّي وَاللَّهِ لَا أُعْطِي أَحَدًا وَلَا أَمْنِعُ أَحَدًا وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ
١٦٧
- أَوْصِيَكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَإِنَّمَا مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ بَعْدِي
١٥
- أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعُقْلَ
٢٣٢، ١٩٥، ١٩٣، ١٨١، ١٦٠
- * الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَمَوْافِقةً لِلْسُّنْنَةِ (بعض السلف)
٢٥٧، ٧٢، ٧٠، ٢٩
- حَسْبِيُ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلَ
١٤٨، ٤٣، ٣٩
- حَسْبِيُّ مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي
٤٣، ٤٠
- خَيْرُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيِّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ
١٤
- الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ
١٤٥

- سبحان ذي الجَبَرُوت والملَكُوت والكِبْرِياء والعَظَمَة
 - ٢٥٣، ٨٧
- العَظَمَةُ إِزارِي وَالكِبْرِياءُ رِدَائِي فَمَن نَازَ عَنِي وَاحِدَةً مِنْهَا عَذَّبَتْهُ
 - ١٤٦
- فَأَحْسَبَهُ صادِقًا
 - ٥٨
- فَإِنْكُم تَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَرَّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوَضُوءِ
 - ٥٤
- فِيكَ أَخْذُ وَبِكَ أُعْطِي، وَبِكَ الْثَوَابُ وَبِكَ الْعَقَابُ
 - ١٩٦
- فَلَيَتَحَرَّ الصَّوَابَ
 - ٦٨
- قَدْ فَعَلْتَ
 - ٢٤
- قَدْ كَانَ فِي الْأَمْمَ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أَمْمِي أَحَدٌ فَعُمْرٌ
 - ١٩
- قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنِ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ
 - ٩٧
- قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظَلَمْتُ كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ
 - ١٤٩
- قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاغْفِرْ عَنَّا
 - ١٤٣
- * كَانُوا أَبْرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَلْوَبًا وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا (ابن مسعود)
 - ١٨٠
- كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ
 - ١٤
- كُلُّ مُولُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يُهُوَّدَاهُ وَيُنَصِّرَاهُ وَيُمَجَّسَّاهُ
 - ١٢٨
- لَا أَسَأْلُ عَنْ عَبْدِي غَيْرِي
 - ١١٢
- * لَا تَزَالُ الْخُصُومَةُ بَيْنَ النَّاسِ (ابن عباس)
 - ١٧٥
- * لَا تَظَنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ مُسْلِمٍ شَرَّاً (عمر)
 - ٢٣٩
- لَا يَسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ
 - ١٧٤
- لَا، اعْمَلُوا فَكُلُّ مُسِّرٌ لِمَا خَلَقَ لَهُ
 - ١٢٥
- لَكَنِّي أَصُومُ وَأَفْطَرُ، وَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ
 - ٢٦
- * لَا يُقْبِلُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ (بعض السلف)
 - ٢٥٧، ٧٠
- * لَمْ يَجْعَلْ اللَّهُ لَعْبَدِهِ الْمُؤْمِنُ أَجَلًا دُونَ الْمَوْتِ
 - ٩٩
- اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ
 - ١٣٠ - ١٢٨
- اللَّهُ أَكْثَرُ
 - ١١١

- اللهم اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصاً
- اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دُنياي
- اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واعافي وارزقني
- اللهم إنا كنَّا إذا أجدنا نتوسَّلُ ببنيتنا فتسقينا (عمر)
- اللهم إنا نستسقيك إليك بخيارنا بيزيد (معاوية)
- اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم... اللهم...
- اللهم إني أسألك وأتوجّه إليك بنبيك محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبی الرحمة
- اللهم إني أعودُ بك من المأثم والمغَرَّم
- اللهم إني أعودُ بك من الهم والحزن
- اللهم فشفعْه في
- لو كان بعدي نبی لكان عمر
- لو لم أبعث فيكم لبُعْث فيكم عمر
- ليس الغنَى عن كثرة العَرضِ، ولكنَّ الغنَى غنَى النفسِ
- ليسأل أحدُكم ربَّه حاجته كلَّها حتى شُسْعَنَ تعلِيه إذا انقطعَ
- ما أتاكَ من هذا المال وأنتَ غير سائلٍ ولا مُسْتَشِرٍ فخذْه
- ما أرأه يُعني شيئاً
- ما المسؤول عنها بأعلم من السائل
- ما تقرَّب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه
- * ما عَبَدَ على السبيل والسنَة ذَكَرَ الله خالبًا (أبي بن كعب)
- ما من عبد يدعو الله بدعاوةٍ ليس فيها إثمٌ ولا قطيعةٌ رحِيمٌ
- ما منكُم من أحدٍ إلَّا وقد عُلِمَ مقعدهُ من الجنة والنَّار
- مثل الذي يذكُر ربَّه والذي لا يذكره كمثل الحيِّ والميَّت
- من ذَكَرني في نفسيه ذكرهُ في نفسي، ومن ذَكَرني في ملأٍ من خَلْقِي
- من عاذَنَ لي ولِيَا فقد بارزني بالمحاربة

- * مَنْ فَسَدَ مِنْ عِلْمَائِنَا فِيهِ شَبَّهَ مِنَ الْيَهُودِ (ابن عيينة) ٧٤، ٢٩
- مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ بِغَضْبٍ عَلَيْهِ ١٠١، ٤٦
- مَنْ يُرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ ١٢١
- مَنْ يَسْتَعْفِفُ يُعْفَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَعْنَ يُعْنِيهِ اللَّهُ ٤٢
- نَسِيَ آدُمْ فَسَيَّطَتْ ذَرِيْتُهُ، وَجَحَدَ آدُمْ فَجَحَدَتْ ذَرِيْتُهُ ٥٧
- * نِعْمَةُ الْبَدْعَةِ (عُمر) ١٤
- هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ سُبُّلُ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ١٨
- هَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ؟ فَقَالَ: أَمَا إِلَيْكَ فَلَا ٤٠
- هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتُونَ وَلَا يَتَطَيِّرُونَ ٤٢
- هُمُ فِي النَّارِ ١٣٠
- وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ ٤٢
- وَكُلَّ ضَلَالٍ فِي النَّارِ ١٥
- يَا عَبْدِي إِنْكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا تَقْعِيْفَ فَتْنَفُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا تُصْرِيْيَ فَتَضْرُوْنِي ١٣٨
- يَا عَبْدِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَخْصِيَّهَا لَكُمْ تُمَّ أَوْ فَيْكُمْ إِيَّاهَا ١٣٣
- يَا عَبْدِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مَحْرَمًا ١٣٣
- يُخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مُتَقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ ١١٧
- يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ عَادَنِي لِي وَلِيًّا فَنَدَ بِأَرْزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ ١٦٦
- يَنْزِلُ رِبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلَاتِ الْآخِرُ ١١٢
- الْيَهُودُ مَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ وَالنُّصَارَى ضَالُّونَ ٢٥٧، ٧٣



٣- فهرس الشعر

٢٠٢	استدلت	إلى رسولًا كنت مني مرسلًا
٢٠٢	صلت	لها صلواتي بالمقام أقيمها
٢٠٢	سجدة	كلانا مصلٌ واحد ساجد إلى
٢٠٢	ركعة	وما كان لي صلٍ سواي ولم تكن
٢٠٣	أحبّت	ومازلت إياها وإياي لم تزل
٢٠٣	رفعتي	وقد رُفعت تاء المخاطب بيتنا
٢٠٣	ولبت	فإن دعيت كنت المجيب وإن أكن
١٧٠	تسيل	تسيل على حد الظباء نفوتنا
٢٠٣	متنقلًا	ما بآل عيسك لا يقر قرارها
٢٠٣	المنزلا	فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن
٢٢٨	اعتقدوه	عقد الخلائق في الإله عقائدًا
٢٤٣	يتكي	زيد الطويل الأسود بن مالك
٢٤٣	سوًا	في يده سيف نضاه فانتقضى
٢٤٨	بالمداد	فدع عنك الكتابة لست منها



٤ - فهرس الأعلام

- ١٠١ - آدم عليه السلام
٢٦٦، ١٨٩ - الأَمْدِي = أبو الحسن الأَمْدِي
، ١٤٨، ١٤٧، ١٠١، ٩١، ٩٠، ٤٤، ٤٠، ٣٩، ٣ - إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢٦٠، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ١٨٧
١٢٢، ٨٣ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَمٍ
٢٥٨ - إِبْلِيس
٢٣٣ - ابْنُ أَخْلَى
١١ - أَحْمَدُ الْإِرْبِيلِيُّ
١٨٠، ١٣٠، ١٢٩، ٩٦، ٤١، ٣٣، ٢٠، ١٠، ٨، ٧، ٦ - أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
٣٧ - الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ
١٨٨، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤ - أَرْسَطُو
٨٦ - الْأَرْغِيَانِيُّ
٥٩ - أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ
٦ - إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ
١٨٠ - أَسَدُ بْنُ مُوسَى
٢١٦ - ابْنُ إِسْرَائِيلَ
١٨٤ - الإِسْكَنْدَرُ
٢٦٦، ٢٤٧، ١٢٩ - الْأَشْعَرِيُّ، أَبُو الْحَسْنِ
١٨٥ - أَفْرُودِيُّوسِيُّ
١٨٥، ١٨٤ - أَفْلَاطُونُ
٧ - الْأَوْزَاعِيُّ
١٨٠ - أُوَيْسُ الْقَرَنِيُّ

- ١٧٨ - أَيُوب السَّخْتِيَّانِي
 ٢١ - الْبَخَارِي
 ١٨٥ - بُرْقِلِس
 ١٨٩ - أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنِ مَلْكَا
 ٥٩ - بَرِيرَة
 ١٤٠ - أَبُو بَكْرِ الْبَاقِلَانِي
 ١٤٩، ٥٥، ٢٢، ٢١ - أَبُو بَكْرِ الصَّدِيقِ
 ١٦٩ - أَبُو بَكْرِ الطُّرْطُوشِي
 ٢٤١ - أَبُو بَكْرِ بْنِ الطَّفِيلِ
 ١٤٠، ٨٥، ٣٣ - أَبُو بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاضِي
 ١٧٠ - بَلَال
 ٢٣٣، ١٠٩ - الْبُوْنِي
 ٨٦، ٣٦ - أَبُو الْبَيَانِ الدَّمْشِقِيِّ
 ١٠٤، ٧٣، ١٥، ٩ - التَّرمِذِيُّ
 ٢٦١، ٢٤٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢١٦، ١٥٦ - التَّلِمِسَانِي
 ١٧٨ - ثَابِتُ الْبَنَانِي
 ١٨٥ - ثَامِسْطِيُوس
 ٧٦ - الشَّوَّرِيُّ، سَفِيَان
 ٣٢ - ابْنُ الْجُبَائِيِّ أَبُو هَاشِم
 ٢٢٢، ١٨١، ١٤٨، ١٤٧، ٥٨، ٤٠ - جَبَرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام
 ٢٥٥ - الْجَعْدُ بْنُ دَرْهَم
 ، ٢٠٧، ١٥٤، ١٥٣، ١٢٠، ١١٨، ٩٩، ٨٣، ٢٢ - الْجُنَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْقَوَارِيرِي
 ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٠٨

- جَهْمُ بْنُ صَفْوَانٍ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٨
- ابْنُ الْجَوْزِيِّ ٨٦، ١٨٠
- أَبُو حَاتَمَ بْنَ جِبَّانَ ١٩٣
- الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ ١١
- الْحَاكِمُ (الْعَبَيْدِيُّ) ٢٢١، ٢٢٥
- أَبُو حَامِدِ الْغَزَالِيِّ ٢٦، ٣٥، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ١٠٩، ١٤٢، ١٤٥، ١٩١، ١٩٣، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٥٣
- حَذِيفَةُ ١٨١، ١٩١، ١٩٣، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٥٣
- ابْنُ حَزْمٍ ٩، ٥٥
- أَبُو الْحَسْنِ الْأَشْعَرِيِّ ١٣٠، ٢٤٨
- الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ٣٧، ٩٩، ١٧٨، ١٨٠
- أَبُو الْحَسْنِ الشَّاذِلِيِّ = صَاحِبُ الْحَزْبِ ٣٤، ٥١، ٥٢، ٥٣، ١١٠، ١١٧
- حَسْنُ الشِّيرازِيِّ ١١٨، ١٥٧
- الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ٤٥
- أَبُو الْحَسِينِ النُّورِيِّ ١٢٠، ١٥٤
- أَبُو حَفْصِ السَّهْرَوْرِدِيِّ ٦١، ٢١١
- الْحَلَّاجُ ١١٢، ٢٢١
- أَبُو حَنِيفَةَ ٦٧، ٣٣
- أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيِّ ٨٤
- خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ ١٥٥
- خَدِيجَةُ بْنَتُ خَوَيْلَدَ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ) ١٣٠
- ابْنُ خَرِيمَةَ ٣٦، ٥٠
- الْخَضْرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

- داود عليه السلام ٩٠، ٥٨، ٣
- أبو داود ٩
- ذو القرنين ١٨٤
- الرازي، أبو عبد الله ٢٦٦، ٢٥٩، ٢٥٢، ١٨٩، ٦٧، ٣٣
- ابن رشد الحفيد ٢٣٥، ١٨٩، ١١٠
- رَقَبةُ بْنُ مَصْكَلَةِ ٣٦
- أبو زكريا النووي ١١
- ابن سبعين ، ١٩٢، ١٨٩، ١٥٦، ١٢٣، ١١٠، ٨٥، ٨٣، ١١
- السّرِي السَّقَطِي ٢٦١، ٢٤٥، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٢٤، ٢٠٢
- أبو سعيد بن الأعرابي ٨٣
- أبو سعيد الخراز ١٧٩، ١٢٠
- سعيد الفرغاني ٢١٥، ٢١٤
- ابن سعيد الفرغاني ٢٢٧، ٢٢٤، ١٩٨
- سعيد بن المسيب ٢٢٥
- سفيان بن عيينة ١٨٠
- سقراط ٧٧، ٧٤، ٢٩
- سليمان عليه السلام ١٨٥، ١٨٤
- أبو سليمان الداراني ١٦٧، ٩٠، ٦٠، ٥٨، ٣
- ابن السنّي ١٢٢، ٨٣، ١٩
- السَّهْرُورِدِي ١١
- سهل بن عبد الله التستري ٢١١، ١٨٩، ١٨٣
- ابن سينا ٢٢٧، ٢٠٧، ٨٣، ٢٣
- سهل بن عبد الله التستري ، ١٨٨، ١٨٣، ١٧٣، ١٧٢، ٨٥، ٨٣، ٨٢، ٧٨، ٦١
- ابن سينا ٢٥٩، ٢٥٢، ٢٤٨، ٢٤١، ٢٣٣، ١٨٩

- ابن الشاذلي
 - الشافعي
 - الشهرستاني
 - الشيرازي
 - الصالحي
 - أبو طالب المكي
 - الطبراني
 - الطرطوشى
 - عائشة=أم المؤمنين
 - ابن أبي عاصم
 - عامر بن عبد القيس
 - العباس
 - ابن عباس
 - عبد القادر الجيلاني
 - عبد الله بن عمر
 - عبد الله بن عون
 - عبد الله بن المبارك
 - عبد الله بن مسعود
 - عبد الله=قاضي اليهود
 - عبد الواحد بن زيد
 - عتبان بن مالك
 - عثمان بن حنيف
 - عثمان بن مظعون
 - أبو عثمان النيسابوري
- ٥٢
٨،٧،٦
٢٦٦،٢٤٨
٢٠٥
٢٤٧
١٦٩،٣٦،٣٥،٢٦
١١
٨٦
١٤٣،٥٩
١١
١٨٠
١٠٤
١٧٤،١٦٦،١٢٩،١٢٨،٤١،٣٨،٩
٢٦١،١٥٣،٢٦
٢٦
١٧٨
١٨٠
١٧٩،١٧،١٦،٩
٢٠٤
١٧٨
٩
١٠٤
٩٩
٢٣

- العرياض بن سارية
 - ابن عربي الطائي
 - ابن العريف
 - ابن عقيل
 - علي بن أبي طالب
 - عمر بن الخطاب
 - عمرو بن عبيد
 - عمرو بن عثمان المكي
 - عيسى عليه السلام
 - الفارابي
 - ابن الفارض
 - أبو الفرج ابن الجوزي
 - فرعون
 - الفضيل بن عياض
 - ابن فيليس المقدوني
 - أبو القاسم القشيري
 - القاضي أبو يعلى
 - القرطبي
 - ابن قسي
 - أبو قلابة
 - الفونوي
 - قيس بن عبادة
- ١٥
 ،١٩٨،١٩٢،١٩١،١٨٩،١٨١،١٥٦،١١٠،٨٥،٨٣
 ،٢١٦،٢١٤،٢١١،٢٠٧،٢٠٤،٢٠٣،٢٠٢،٢٠٠
 ٢٦١،٢٤٥،٢٣٣،٢٣٢،٢٢٨،٢٢٧،٢٢٣،٢٢١
 ١٢٤
 ٨٦
 ٢٢٥،٢٢١،٥٩،٣٧
 ٢٤٦،٢٣٩،١١١،١٠٣،٥٥،٢٢،٢١،١٩،١٤،١٢
 ١٧٨
 ٨٣
 ٢٥١،١٨٧،١٠١،٥٣
 ١٨٣
 ٢٦١،٢٢٤،٢١٦،٢٠٢،١٥٦
 ١٩٣،١٣٠
 ٢٥٨،٢٥٦،٢٤٦،٢٤٥،٢٠٤
 ٨٣،١٢
 ١٨٤
 ٢٢٦،٢١٤،٢٠٨،٨٤
 ١٣٠
 ٨٦
 ٢٢٣،١٩٢
 ٢٥٦
 ٢٦١،٢٢٤،١٩٢،١٥٦
 ٣٧

- أبي بن كعب
- ابن ماجه
- المازري، أبو عبد الله
- مالك
- ابن المبارك
- أبو مجلز
- محمد بن الحسن
- المستسري
- أبو مسلم الخولاني
- مسلم
- مُطَرِّفُ بن عبد الله بن الشَّخْرِ
- معاوية بن أبي سفيان
- معروف الْكَرْخِي
- المُعَرِّزُ (الفاطمي)
- مَعْمُرُ بن زياد الأصبهاني
- المعمرى
- ابن منده
- موسى عليه السلام
- ١٦
- ٩٤
- ١٤٥، ٨٦
- ٩٦، ٣٣، ٢٤، ١٠، ٧، ٦
- ٨، ٧
- ٤٩
- ٩٨
- ٢٠٠
- ١٨٠
- ٥٦
- ١٨٠
- ١٠٣
- ١٢٢، ٨٣
- ٢٢١
- ١٧٩
- ١١
- ١٧٤
- ١٩١، ١٨٧، ١٨١، ١٢٣، ١٠١، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٥٠، ٣
- ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٢، ٢١٧، ٢٠٥، ١٩٩
- ٢٥٦، ٢٥١
- ٢٠١
- ١٠٤، ١١
- ٢٢٦، ٢٠٨، ١٨٠، ١١
- ٢٥٨، ٢٥٦

- نوح عليه السلام
 - هارون عليه السلام
 - أبو هريرة
 - هنّاد بن السّري
 - يحيى بن عدي
 - يزيد بن الأسود الجرشبي
 - أبو يزيد البسطامي
 - أبو يوسف القاضي
- ٩٨



٥- فهرس الكتب

- الآثار العلوية، لأرسطو
١٨٧
- أثولوجيا، لأرسطو
٢٥٩، ١٨٦
- إحياء علوم الدين، للغزالى
٢٥٣، ١٩٧، ٧٤، ٦٧، ٣٦، ٣٥
- أخبار النساك، لابن الأعربي
١٢٠
- الأدعية الصحيحة، للحافظ عبد الغنى
١١
- الأدعية الصحيحة، للشيخ أحمد الإربلي
١١
- الإرشاد، للجويني
٢٦٣
- الإسراء، لابن عربي
٢٢٧
- الإشارات، لابن سينا
٢٥٩، ٢٤١، ٢٣٣، ٨٥
- الأنوار، للغزالى
٢٣٥
- التجليات، لابن عربي
٢٢٧، ٢٠٧
- جواهر القرآن، للغزالى
١٩١، ٨٥، ٧٤
- الحزب، للشاذلى
١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٥٨، ١٤٨، ١١٠، ٦٥، ٦١، ٣
- الحزب الكبير، للشاذلى
٩٧، ٩٦
- حلية الأولياء، لأبي نعيم
٢٢٦، ٢٠٨، ١٨٠
- حلْع التعليين، لابن قسي
٢٣٣، ١٩١
- الخلوة، لابن عربي
٧١
- الدعاء، لابن أبي عاصم
١١
- الدعاء، لابن خزيمة
١١
- الدعاء، للطبرانى
٢٣٢، ١٩٥، ٨٤
- رسائل إخوان الصفا
٢٢٦، ٢٠٩
- الرسالة القشيرية

- رسالة حَيّي بن يقظان
 ٢٥٩، ٢٤١، ٢٣٣، ١٨٩، ١١٠
 ١٧٥
 ١٨٠
 ١٨٠
 ٢٠٠
 ١٨٧
 ١٨٧
 ١٥
 ١٠٧، ٧٣، ٥٧، ٤٦، ٢٠، ١٥
 ٢١٧
 ١٩٩
 ٢٢٤
 ٢٢٣، ٢١٧
 ، ١١٣، ١١٢، ١١٠، ١٠٩، ١٠٦، ١٠٢، ٩٧، ٤٣، ٤٢، ٢٤، ١٤
 ٢٥٤، ٢٠١، ١٧٦، ١٤٦، ١٣٣، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٥، ١٢١، ١١٥
 ١٦٧، ١٦٦، ١٤٨، ٨٦، ٣٨
 ١٤٩، ١٢٨، ١١٢، ١١١، ١٠٥، ٦٠، ٥٨، ٥٧، ٥٠، ٢٦، ١٩
 ١٨٠
 ٩٦
 ٢١١
 ٢٢٤، ٢٢٣، ٢١٦
 ٢١٦
 ٣٥
 ١٠٩
- الروح والنفس، ابن منده
 - الزهد، لابن المبارك
 - الزهد، لأحمد
 - سلوك ابن عربي
 - السماء والعالم، لأرسطو
 - السمع الطبيعي، لأرسطو
 - السنن
 - سنن الترمذى
 - شرح الأسماء الحسنى، للتلمسانى
 - شرح قصيدة ابن الفارض
 - شرح قصيدة نظم السلوك، للفرغانى
 - شرح مواقف النفى، للتلمسانى
 - الصحيح
 - صحيح البخارى
 - الصحيحان
 - صفوۃ الصفوۃ، لابن الجوزي
 - العتیبة، لابن حیب
 - عوارف المعارف، للسهروردي
 - الفصوص، لابن عربي
 - قصيدة نظم السلوك، لابن الفارض
 - قوت القلوب، أبو طالب المکي
 - كتاب البوئي المتأخر

- كتاب في التصوف، للشاذلي ١٥٨، ٦٢
- كتاب للطروشي في منازل السائرين ١٦٩
- الكتب المضنون بها على غير أهلها، للغزالى ١٩١، ١٠٩، ٨٥
- كيمياء السعادة، للغزالى ٨٥، ٧٤
- المباحث المشرقة، للرازي ٢٥٢
- محاسن المجالس، لابن العريف ١٢٤
- مشكاة الأنوار، للغزالى ١٩١، ١٥٧، ١٠٩، ٨٥، ٧٤
- مصنف في آداب الطريق في علم الحقيقة= كتاب في التصوف، للشاذلي ١٨٩
- المعتبر، أبو البركات ١٢٩
- المقالات، أبو الحسن الأشعري ١٦٩، ١٥٣، ١٢٣
- منازل السائرين، للهروي ١٨٧
- المولدات، لأرسسطو ١٩١
- ميزان العمل، للغزالى



٢- الفهارس العلمية

١ - فهرس الآيات المفسرة

٢ - مسائل العقيدة

٣ - الفوائد الحديبية

٤ - مسائل الفقه

٥ - الفوائد المتفرقة

٦ - فهرس المراجع

١- فهرس الآيات المفسّرة

- | | | |
|------------|--|---|
| ١٢ | | ﴿لِيَسْتُوْكُمْ أَيْنَكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الملك: ٢] |
| ٣٩ | | ﴿بِيَتَاهَا الَّتِي حَسَبْكُ اللَّهُ﴾ [الأفال: ٦٤] |
| ٤١ | | ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴿٧﴾﴾ [الشرح: ٧] |
| ٧٨-٧٧ | | ﴿سَزَرْ يَهُمْ إِذْنَنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣] |
| ٢٥٤، ٩٩-٩٨ | | ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] |
| ١٠٥ | | ﴿أَلِيَّسْ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] |
| ١٦٥ | | ﴿أَللَّهُ يَجْعَلُ إِلَيْهِ مِنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣] |
| ١٦٥ | | ﴿وَلَا تُطِرُّدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: ٥٢] |
| ١٦٧ | | ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَأَمْنُنَ أَوْ مُمْسِكٌ بِعِزْرَ حَسَابٍ﴾ [ص: ٣٩] |
| ١٨٦-١٨٥ | | ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَمْنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] |
| ١٨٦ | | ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَمْنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ [الحج: ١٧] |
| ٢٢٤-٢١٦ | | ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوْ إِلَّا أَنِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] |
| ٢٤٦-٢٤٥ | | ﴿وَمَارِبُ الْعَالَمَيْنَ﴾ [الشعراء: ٢٣] |
| ٢٥٦ | | ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ إِيَّتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٤٦] |



٢- مسائل العقيدة

- لا يجوز جمع الناس على عبادات غير شرعية
٥
- من جمع الناس على أذكار ودعوات جمعها بعض الشيوخ وجعلهم
يعتادون عليها فهو من أهل البدع
٥
- بعض الصلوات المبتدةعة:
٦
- الصلاة في أول رجب
٢٦،٦
- الصلاة في أول جمعة منه (الرغائب)
٢٥،٦
- الصلاة في ليلة سبع وعشرين منه
٦
- الصلاة الألفية في النصف من شعبان
٢٦،٦
- صلاة يوم عاشوراء
٢٦،٦
- صلوات الأيام والليالي
٢٦،٦
- لا يجوز الاجتماع الراتب كل يوم لصلاة الضحى أو الليل في المسجد
٩
- نهي السلف عن الاجتماع الراتب للعبادات التي لم يشرع لها الاجتماع
١٠ - ٩
- في الأحزاب النبوية والأوراد الشرعية غنية لأهل الملة الحنفية
١١
- في بعض الأحزاب المبتدةعة من الكفر والإلحاد ما ينافق أصول الإسلام
١١
- الملاحدة أحذثوا أنفسهم أحزاباً كابن سبعين وأتباعه
١١
- العبادات أغذية القلوب وأدوية لها، فليس لأحد أن يخرج فيها عن سنة
المرسلين
١٢
- الدين مبني على أصلين: أن لا نعبد إلا الله، وأن لا نعبد إلا بما شرع
١٢
- من اتخذ الملائكة والنبيين أرباباً فهو كافر
١٣
- البدعة: ما لم يقم دليل شرعي على أنه واجب أو مستحب سواء فعل في
عهده أو لم يفعل
١٤
- معنى قول عمر: «نعمت البدعة» في التراويف
١٤

- كل بدعة في الشريعة فهي ضلاله كما أخبر النبي ﷺ
- ١٤
- تخريج قول من قسم البدعة إلى حسنة وغير حسنة
- ١٤
- إنكار السلف بعض المحدثات وإن لم يرد فيها نبي خاص
- ١٥ - ١٤
- ما تركه الرسول ﷺ مع قيام المقتضي كان تركه سنه و فعله بدعة
- ١٥
- ما تركه الرسول ﷺ لعدم المقتضي (وجوده بعد موته)، أو لوجود المانع، فإن فعله بعد موته مشروع ...
- ١٥
- أصل الدين الفاسد: إما عبادة غير الله، وإما عبادة تُفعَل بغير إذن الله تعالى، أو تحريم وتحليل ما لم يحرمه أو يحله الله تعالى
- ١٥
- أصل كل شر: معارضه النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع
- ١٦
- آثار السلف في التمسك بالسنة والزجر عن الابداع
- ١٧ - ١٦
- لا يوجد أحدٌ خرج في العبادات عن الطريق الشرعية إلا أوجب له أحوالاً فاسدة بحسب خروجه
- ١٧
- أرباب الأحوال الشيطانية، وكيف يدخل عليهم الداخل
- ١٧
- بعض الأحزاب قد يضعها من فيه إلحاد ونفاق وجهل
- ١٨
- الرقية بما لا يُعرف ما فيه أو يعرف أن فيه شرًّا لا يجوز
- ١٨
- أبو بكر أفضل من عمر وإن كان عمر محدثاً ملهمًا، وسبب ذلك
- ٢١
- إذا كان عمر مع مكانته مأموراً بأن يرد إلى الكتاب والسنة فمن دونه من الشيوخ من باب أولى
- ٢٢
- صلاة أم داود (وسط رجب)
- ٢٦
- ما كان في الذكر والدعوات منكر في نفسه فهذا يجب إنكاره كالحزب
- ٢٧
- ليس لأحد أن يضع للناس عقيدة يدعوهم إليها ويذم ما خالفها إلا ما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف
- ٢٧

- كما أنه لا يجوز أن يشرع عبادة لم يأذن بها الله = لا يجوز أن يشرع اعتقاداً لم يأذن به الله
- ٢٧
- أنواع الاعتقادات وموافقتها للكتاب والسنة وأخبار النبي ﷺ
- ٢٨
- لا يجوز لأحد أن يدعو إلى اعتقاد أحد أو طائفة إلا أن بين أنه هو الذي أخبر به النبي ﷺ وثبت في القرآن والسنة
- ٢٨
- الألفاظ المجملة التي أدخلها الناس في الاعتقادات وهي تتضمن مخالفة النصوص
- ٢٨
- لا تجوز العبادات بمجرد الاستحسان ما لم تأت بها الشريعة
- ٢٩
- ما ظل فيه من سَلَك طريق النظر والاستدلال دون العمل الواجب
- ما ظل فيه من سُلِك طريق العبادة والزهد دون ما يجب من العلم والاعتصام بالكتاب والسنة
- ٢٩
- الأحزاب السالمة من المؤاخذات لا تنكر في نفسها، بل ينكر اتخاذ الاجتماع عليها سنة راتبة
- ٣٠
- لا يقال: علمك حسيبي، بل حسيبي الله أو الله حسيبي ونحوها
- ٣٨
- مجرد علم ليس بكاف للعبد، فلا بد من اقتران الإحسان والرحمة
- ٣٩
- كمال التوكيل: ألا يكون للمرء حاجة إلى غير الله
- ٤١
- النصوص متظاهرة على الأمر بالدعاء أمر إيجاب أو استحباب
- ٤٥
- الأنبياء دعوا الله بمصالح الدين والدنيا والآخرة
- ٤٥
- بعض الآيات والأحاديث الواردة في الحث على الدعاء
- ٤٨ - ٤٥
- ليس في الدعاء إعلام جاهل ولا تذكير غافل
- ٤٨
- الدعاء من أعظم الأسباب في حصول المطلوب ودفع المرهوب
- ٤٨
- جرّب الناس: أن من لم يكن سائلاً الله سأله خلقه
- ٤٩
- حال المشركين أنهم يرغبون عن دعاء الخالق ويدعون المخلوقين
- ٥٠
- من الاعتداء في الدعاء سؤال منازل الأنبياء أو خصائص الألوهية

- رفع الأمور الساترة للغيب مطلقاً لا يحصل لغير الله
- الغوث الفرد القطب الجامع وصفته وانتقال سره عند أتباع الشاذلي، والرد عليهم
- ٥٥-٥١ - العصمة، ولمن تكون
- ٥٦ - الخلاف في عصمة الأنبياء
- ٦٠ - كون الشخص يعلم ما غاب عن الشاهد لا يقربه من الله
- ٦١ - ماذا يقصد المتكلمس بالعبادة
- ٦٢-٦١ - المقصود بالشفاعة عند المتكلمس والغزالى في بعض ما كتب
- ١٠٨،٦٣ - مقصود الفلاسفة بالدعاء
- ٦٤ - سؤال العصمة من الذنوب أولى من سؤالها لموانع العلم بالغيب
- ٦٤ - سؤال مطالعة الغيوب والمكاففات سببه الكبر في النفوس
- ٦٤ - حُكى عن المتتصوفة من المكاففات الباطلة ما يطول وصفه
- ٦٥ - بعض دعاوى هؤلاء التي يدعون بها أنهم مثل النبي وأفضل
- كثير من السالكين لا يطلبون التقرب إلى الله، بل طلبهم نوع من المكافأة للاستعلاء على الخلق
- ٦٥ - كرامات الأولياء، والقصد بها، وكيف تعامل الصالحين معها
- ٦٦ - كثير من أصحاب هذه الأحوال يتعاونون الكفار والظلمة
- لا يكفي مجرد الزهد والرياضة في حصول الإيمان والتقوى، بل لابد من متابعة الرسول
- ٢٥٧،٧٠ - أقوال السلف في تعريف الإيمان
- ٧٠ - اختلاف متأخرى أهل النظر في طريق معرفة الله
- ٧٠ - إعراض طوائف أهل الكلام عن متابعة الكتاب والسنة
- ٧١ - اختلاف طوائف المتتصوفة في (الذكر والفكر)
- لابد من العلم والعمل معًا لنيل المطلوب، ومن اجتاز بواحد منها غلط ٢٥٧،٧٢

- طرق الزهد والرياضية هل تفيد العلم؟ ثلات طرق
٧٦-٧٤
- معنى الملك والملوك والجبروت عند السلف وغيرهم
٢٥٣، ١٩١، ٨٧، ٨١
- قول الفلسفه الدهرية في الملائكة
٨٢
- مراد الفلسفه باللوح المحفوظ
١٩١، ٨٢
- عباد أهل السنة والحديث وحسن طريقتهم
١٢٤-٨٣
- أصناف المتكلمين في التصوف والحقائق
٨٥-٨٣
- الغزالى وتکفیره للفلسفه
٨٦
- المتكلمون يتكلمون بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة ومرادهم بها غير
ما أراده الله ورسوله
٢٣٣، ٨٧
- قول الفلسفه في العقل الأول والفعال
١٨٧، ١٨١، ١٠٨، ٨٧
- لا يجوز طلب تسخيرٍ كتسخير موسىٰ
٩٠
- التسخير نوعان؛ معتاد، وخارق للعادة
٩٠
- قوله: سخرْ لنا هذا كما سخرت هذا، لا يعرف مثله للمتقدمين وهو كلام منكر
٩١
- الدعاء بمسخ المسلم العاصي غير جائز
٩٢
- تحريم الاعتداء في الدعاء
٩٢
- لا يجوز الدعاء بقوله: (باسم الله بابنا، تبارك حيطانا، يس سقينا)
٩٢
- ليس لأحد من الصالحين أن يستن شيتاً من الأذكار والدعوات بل هي
للأنبياء والمرسلين
٩٦
- حكم من اعتقد سقوط الواجبات عن الأولياء
٩٨-٩٧
- لم يحصل لأحد جميع مطالبه الدينية والدنيوية بدون سؤال
١٠٢
- أهمية الدعاء، وأنه دين الرسل، وأعظمهم رسولنا، ومن بعد أصحابه
١٠٣-١٠١
- استحباب الاستئداء بأهل الصلاح والدين، فيتوسل بدعائهم
١٠٤
- التوسل بالنبي ﷺ إنما هو بدعائه وسؤاله لا بذاته
١٠٥
- سؤال الله للمؤمن والكافر، والعبادة للمؤمن فقط
١٠٥

- بعض أدعية النبي ﷺ التي فيها طلب صلاح الدين والدنيا ١٠٦-١٠٧
- من ظن أنه يستغني عن سؤال الله فقد خرج عن ربة العبودية ١٠٧
- مسلك المتكلسفة في العبادات ومقصودهم منها ١٠٧
- مراد الفلسفه بالشفاعة ١٠٨
- كمال النفس عند الفلاسفة: التشبه بالإله على قدر الطاقة ١٨٨، ١٤٥، ١٠٨
- ابن عربي وابن سبعين وغيرهم يستمدون من كلام صاحب الكتب المضنوء بها، وحقيقة الإلحاد ١١٠
- إجابة الله للدعاء خلقه وأدله ١١٢
- حُرمة الدعاء بتفضيل أهل الكفر على أهل الإيمان، أو أهل المعصية على أهل الطاعة ١١٣
- قول الرجل: اللهم اجعلني أفضل من السابقين... اعتداء في الدعاء ١١٤
- معصية العجب والكبر والرياء أعظم من معصية شرب الخمر ١١٤
- من ظن أن الطاعة صور الأعمال فهو جاهل ١١٤
- أجمع المسلمون على أن مجرد أعمال البدن بدون عمل القلب لا يكون عبادة ولا طاعة ١١٥
- أهل السنة يقولون: إنه يجتمع في الشخص الواحد ما يحبه الله وما يبغضه ١١٧، ١٧٧
- موقف الطوائف من الأمر والنهي والوعيد ١١٧-١١٩
- ذكر ما وقع للجنيد مع بعض الصوفية من الخلاف حول مقام «الجمع» أو «الفرق الثاني» ١١٩-١٥٣، ١٢٠
- أقسام الفناء الثلاثة ٢٦١-٢٦٠، ٢٤٠، ٢٠٩، ١٥١-١٥٠
- حال من سلك الطريق شاهداً لتوحيد الربوبية غير عامل بالأمر والنهي ١٢١
- الأحوال ثلاثة: رحماني، ونفساني، وشيطاني ١٢٢
- الاحتجاج بالقدر على فعل المعاشي والشرك ١٢٢
- ذكر طوائف من المتتصوفة وبعض أقوالهم المخالفة للكتاب والسنّة ١٢٣

- نقد صاحب «منازل السائرين» في مرتبة الفناء
١٥٣، ١٢٣
- لفظ «الصوفية» صار مجملًا يدخل فيه الزنديق والصديق
١٤٤
- الكلام على علم الله بكل شيء
١٢٧، ١٢٥
- تنازع أهل السنة: هل للكافر نعمة دنيوية؟
١٢٦
- الكلام على المشيئة
١٢٧
- مسألة أطفال المشركين وهل يدخلون الجنة؟
١٣٠ - ١٢٨
- لم يثبت بدليل معتمد أن الله يعذب في النار من لا ذنب له
١٣١
- الأصل أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، والكافر لا بد له من دخول النار،
ومن ليس كذلك يحال أمره على علم الله
١٣١
- أهل السنة متتفقون أنه لا يجب لهم على الله شيء، وأن الله منجز لهم ما
وعدهم
١٣٣
- هل يوجب الله على نفسه بنفسه أو يحرّم؟ نزاع
١٣٤ - ١٣٣
- ليس للعبد على ربه نعمة، بل ما يفعله من الطاعات هي نعمة من الله عليه
١٣٤
- للناس في أمر الله ونفيه ثلاثة أقوال
١٣٤
- محبة الله ورضاه هل هي بمعنى الإرادة؟
١٣٩ - ١٣٥
- إطلاق القول بأن الطاعة إحسان إلى الله، والمعصية إساءة إليه = بدعة
١٣٩ - ١٣٨
- الله جواد كريم مع عقوبته للمجرمين
١٤١ - ١٣٩
- قوله: (ليس من الكرم عقوبة العصابة) باطل على جميع الأقوال
١٤٠
- كل ما يفعله الله تعالى هو الأكمل
١٤١
- قول أبي حامد: ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم، ومعناه
١٤٢
- ليس كل ما أمر الله به العباد يحسن أن يُطلب منه
١٤٣
- لا تقاس أفعال الرب تعالى بأفعال العباد، بخلاف قول المعتزلة
١٤٥ - ١٤٤
- مسألة التخلق بأخلاق الله
١٤٥
- صفات الله نوعان من حيث الاختصاص به واتصال عباده بما وهب له من هما
١٤٦

- صفات النقص ١٤٦
- الصفات والأفعال التي تختص بالعبد ١٤٦
- كثير من أهل العبادة والنسك ينادي الله ويدعوه بأمور منكرة ١٤٧
- إذا خرج الإنسان من الأذكار والدعوات الشرعية كان كالسالك بنيات الطريق ١٤٩
- أفضل الخلق بعد الأنبياء كانوا يسألون تعليم الدعاء، وهؤلاء يخترعون من الأدعية ١٤٩
- في تكفير من زال عقله بما تشتهيه الطباع ١٥٢
- أصحاب الفناء عن وجود السوى قد ينتقلون إلى وحدة الوجود ١٥٥
- تفريق بعضهم بين لفظ «الاتحاد» و«الوحدة» ١٥٦
- الكلام على أصحاب وحدة الوجود ٢١٠، ١٥٦
- كثير من متأخرى الصوفية قد يبتلون بالحلول الخاص أو العام ومنهم صاحب الحزب ١٥٧
- تقسيم الطريق إلى خاصة وعامة ١٦٤
- الكلام على الجذب والمجنوب ١٦٤
- تقسيم أولياء الله إلى عام وخاص، أو مرید ومراد ١٦٨، ١٦٥
- الأنبياء نوعان: نبی ملک، عبد رسول، وتفصيله ١٦٨-١٦٧
- تعداد منازل السائرين إلى الله تختلف بحسب من صنفها؛ لأنه يتكلم من سيره هو، وأمثالته ١٦٩
- لفظ «النفس» وما يراد به ١٧٠
- لفظ «الروح» وما يراد به ١٩٧، ١٧١
- أقوال النفاة في واجب الوجود، ووصفه بالسلوب فقط ١٧٣-١٧٢
- لفظ «القلب» وما يراد به ١٧٣
- استقامة القلب واللسان تتضمن استقامة الروح والبدن ١٧٤
- هذه الألفاظ تُمدح وتُنْدَم في كلام الله ورسوله ١٧٦

- قد يُصطلح أصطلاحات معينة فيما يراد بهذه الألفاظ
- الوصف بالهيام، وأن أولياء الله لا يهيمون
- ادعاء بعضهم أن الفلسفه والأولياء أفضل من الأنبياء
- كلام الفلسفه في النبوة
- الكلام على الصابحة وعقائدهم
- النفوس الفلكلية وكيفية إثباتها عند الفلسفه
- طريقة إثبات واجب الوجود عند الفلسفه
- فلاسفة المتصوفة يعكسون دين الإسلام، فكلما كان الشخص أقرب إلى الرسول كان أنقص
- تعظيم المتصوفة للخيال الباطل
- ادعاء صوفية الفلسفه علم الرب وأنهم يعلمونه
- الكلام على الاحتجاج بالله عن الله، وحجب الله الله...
- بعض نصوص الحلول من قصائد ابن الفارض وفصوص ابن عربي
- تعظيم أهل الوحدة لفرعون لإنكاره وجود الله تعالى
- قصة للشيخ مع بعض أهل الوحدة، وإلزامه له في المناظرة
- قول الجنيد: التوحيد إفراد الحدوث عن الْقِدْمَ، ومعناها ومخالفه متأخري الصوفية له
- يكثر في كلام هؤلاء القضايا الحادثة التي يلبسون بها على الناس
- الحلول يكثر في الصوفية
- كلام الحلولية في التجلي الذاتي والصفاتي
- قول النصارى خير من قول هؤلاء الحلولية
- الحلولية من أعظم الناس تحريفاً للكلم عن مواضعه
- الحلول نوعان: مطلق، ومقيد
- الحلول المطلق، وبعض تفاصيله

- مشابهة أهل الحلول المطلق لإخوانهم من النصارى
٢٢٨، ٢١٨
- الحلول والاتحاد الخاص، وبعض صوره
٢٣٢، ٢٢١
- مناظرة المؤلف لبعض معظمي الحلولية
٢٢٤
- تناقض الحلولية واحتلافهم ولا يُحکى لهم مذهب واحد، وتجميزهم
الجمع بين النقيضين
٢٢٧ - ٢٢٦
- ما وجب قدمه امتنع عدمه
٢٣١
- مراد الفلاسفة بكلمة «الظهور»
٢٣٥ - ٢٣٤
- اتفق العقلاة على امتناع التسلسل والدور في المؤثرات
٢٣٦
- الدور نوعان: دور قبلي، ودور معنوي اقتراني
٢٣٦
- كل المخلوقات آيات للرب ودلائل وشهادت عليه
٢٣٧
- كثيراً ما يتكلم أهل الضلال بالألفاظ المجملة ضللاً أو إصلاً وقد يتكلم غيرهم بها لكن مع ما يبين مراده
٢٣٨
- بني المتكلفة أمرهم على أصلين فاسدين
٢٥٨، ٢٤٦، ٢٤٢ - ٢٤١
- الأول: كمال الإنسان أن يعلم الوجود على ما هو عليه
٢٤٦، ٢٤١
- الثاني: أن العلم عندهم هو العلم بالوجود المطلق الكلي
٢٤٤، ٢٤٢
- كلام المتكلفة في الوجود المطلق وأقسامه
٢٤٢
- العلوم عند المتكلفة ثلاثة
٢٤٤ - ٢٤٣
- العقول العشرة عند الفلاسفة
٢٤٥
- فرعون أحذق من هؤلاء الفلاسفة، لأنه كان يثبت صانع العالم في باطنه
٢٤٥
- جهنم وأتباعه خير من هؤلاء المتكلفة لأمررين
٢٤٨
- ما يذكره الفلاسفة من سعادة النفوس بعد الموت والطريق إلى ذلك فيه الجهل والضلال الكثير، ونقل عن ابن حزم في ذلك ضلال هؤلاء المتكلفة نشأ من جهتين: من كونهم لا يعقلون ولا يسمعون، وذكر ضلالهم فيما
٢٥٠ - ٢٤٨

- ثبت باليقين أن من لم يؤمِّن بالرسول فلا نجاة له ولا سعادة ولو حصل
جميع العلوم
٢٥١-٢٥٠
- أصل دين الإسلام: أن يعبد الله وحده لا شريك له ٢٥٦-٢٥٥، ٢٥٢-٢٥١
- قول بعض المتصوفة بسقوط الواجبات عن حُصُل العلم
٢٥٤
- لابد من محبة الله تعالى وعبادته، فلا تكفي مجرد المعرفة
٢٥٤
- إنكار بعض الطوائف لمحبة الله، وموافقتهم لأعداء دين الرسل
٢٥٦-٢٥٥
- جهنم ومن وافقه يرون أن الإيمان هو مجرد معرفة القلب
٢٥٨
- كفر إيليس كفر استكبار وليس تكذيباً
٢٥٨
- الكلام على الأسماء والصفات، ومذهب أهل السنة والمخالفين لهم
التنزيه يراد به أصلان:
٢٦٣-٢٦٢
- الأولى: تنزيه الله عن النقص والعيب
٢٦٣
- الثاني: أنه ليس له كفواً أحد
٢٦٤
- الرد على من قال: أنا أنفي جميع الأسماء والصفات
٢٦٤
- الرد على أهل الوحدة
٢٦٥
- الكلام على الوجود، ومعناه، والخلاف فيه
٢٦٩-٢٦٥
- الاشتراك في الأسماء لا يوجب الاشتراك في الصفات والذوات
٢٦٧
- لفظ (الوجود، والعلم، والحياة...) له ثلاثة اعتبارات
٢٦٨
- إما أن يختص بالخالق أو المخلوق أو لا يختص بوحدة منها
٢٧٠-٢٦٩



٣- الفوائد الحديثية

- انقى العلماء على أن الأحاديث المروية في فضل صوم رجب أو شيء منه أو صلاة تختص به كلها كذب موضوعة ٦
- الأحاديث في صلوات الأيام والليالي، وصلاة يوم عاشوراء، كلها كذب موضوعة بالاتفاق ٦
- ما يروى في الاتكحال والخضاب والاغتسال والصلة المختصة بعاشوراء والتتوسيعة على العيال أحاديثه موضوعة عند أهل الحديث ٦
- ضعف حديث صلاة التسابيح، وذكر بعضهم أنه موضوع ٧
- التساهل في روایة أحاديث الفضائل إذا لم تكن موضوعة ٨
- الفاظ بعض الأحاديث تدل على أنه موضوع ٩
- المصنفات المفردة في «الدعا» و«عمل اليوم والليلة» ١١
- في كتب الأدعية ونحوها أحاديث كثيرة موضوعة ١١
- الأحاديث الموضوعة التي تداولها العلماء لا تشتمل على شرك أو كفر بخلاف «الأحزاب» ١١
- الحكاية التي فيها المس比ّحات التي ساقها أبو طالب في «قوت القلوب» كذب ٣٦
- المنقولات تحتاج إلى نقد ومعرفة ففيها كذب كثير ٣٧
- أجمع أهل المعرفة أن الحسن البصري لم يصحب عليه رضي الله عنه ٣٧
- الأثر لما ألقى إبراهيم فقال: «حسبي من سؤالي علمه بحالٍ» = لا أصل له، وليس له إسناد معروف ٤٣، ٤٠
- شرح حديث: «من يستعفف يعفة الله...» ٤٢
- مراسيل أهل زماننا لا يحتاج بها مع قرب العهد فكيف بمراسيل أهل الكتاب؟! ٤٣
- الحكاية التي تروى في نهي من نزلت به فاقه أن يسأل الله = إما كذب من الناقل أو خطأ من القائل ٤٥

- حديث: إن سألتنا ما لك عندنا فقد اتهمتنا = مكذوب ٤٨
- قصة مقالة أهل الصفة للنبي ﷺ كذب مفترى ١٢٢
- دعاء «اللهم إِنَّكَ أَمْرَتَنَا أَن نَعْتَقَ عَبِيدَنَا...» ليس من الأدعية الشرعية ١٤٤
- حديث «أول ما خلق الله العقل...» كذب موضوع والكلام عليه روایة و درایة . ٢٣٢ ، ١٩٤ - ١٩٣



٤ - مسائل الفقه

- حكم صلاة التسبيح ٢٥،٧
- ترخيص ابن المبارك في صلاة التسبيح ليس للصفة المأثورة وذلك من فقهه ٧
- من استحبّ هذه الصلاة من متأخري أصحاب الشافعي وأحمد خفي ٨
- عليهم حال الحديث ٨
- جلسة الاستراحة ٨-٧
- لا يجوز إثبات إيجاب ولا استحباب إلا بدليل شرعي ٢٧،٨
- لا يجوز إثبات إيجاب ولا استحباب بحديث لا تقوم به الحجة بالاتفاق ٨
- ما عُلم أنه مشروع، ورويت أحاديث ترغّب فيه، فهذه تجوز روایتها إذا لم ٨
- يُعلم أنها كذب، وهذا معنى التساهل في أحاديث الفضائل (مهم) ٩
- الفاظ حديث التسبيح تدلّ على أنه موضوع ٩
- من العبادات ما يُشرع حال الانفراد دون الاجتماع ٩
- من العبادات ما يُشرع الاجتماع فيه أحياناً، كصلاة الضحى وقيام الليل ٩
- شرع الله على لسان رسوله من الأذكار والدعوات التي تقال في اليوم والليلة ١٠
- والأحوال العارضة ما يحصل مقصود العبادين ١٠
- الأذكار والدعوات والعبادات الشرعية فيها من اتباع السنة وحصول الألفة ١١
- واجتماع القلوب، بخلاف الأحزاب المحدثة التي توجب التحزب والتفرق
- النزاع في مشروعية بعض العبادات ٢٥



٥- الفوائد المتفرقة

- المصنفات المفردة في الأدعية والأذكار وعمل اليوم والليلة
- ١١
- معنى المقتصي التام: وجوده في حياته كوجوده بعد وفاته
- ١٥
- مارآء الشیخ في الديار المصرية من الأحزاب المنكرة التي فيها الإشراك
ودعوة الكواكب
- ١٧
- الثناء على أبي الحسن الشاذلي بالديانة وتعظيم الكتاب والسنة، وأنه من خير شيوخ الصوفية
- ١٨
- مشايخ التصوف الصالحون... واتباعهم للكتاب والسنة
- ١٩
- حتى المحدث الملهم يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة كعمر بن الخطاب وغيره
- ٢١
- كان أبو بكر يبين لعمر أشياء تخفي عليه في مواضع عديدة
- ٢٣ - ٢١
- ليس من شرط أولياء الله أن يكونوا معصومين من الذنوب فضلاً عن الخطأ
- ٢٣
- إنصاف من أخطأ من العلماء، فيتعقب خطاؤه ولا يُسقط ولا يساء القول
فيهم. وهذا أصل متفق عليه
- ٢٤
- الاعتذار للمشايخ الذين في أورادهم وأحوالهم بعض الأخطاء
- ٢٤
- وقع نزاع في كثير من الأمور هل هو عبادة مشروع أم لا؟
- ٢٥
- إنصاف المختلفين، وأنهم بين أجر وأجرين
- ٢٥
- من فعل شيئاً من العبادات المتنازع فيها = يثابون على حُسن نيتهم
وقصدهم، وما كان من غير المشروع يُغفر لهم خطاؤهم
- ٢٦
- لا يجوز مخالففة السنة لمن تبيّنت له
- ٢٦
- قد يقع في كلام العلماء والمشايخ وأفعالهم ما لا يسوغ اتباعهم فيه
- ٣٠
- تفاوت أحزاب المشايخ من حيث ما فيها من الحق والباطل
- ٣٠

- الفقه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بحيث لا يؤدي النهي إلى ما هو أشد نكارة
٣١-٣٠
- الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكتميلها وتعطيل المقاصد وتقليلها
٣١
- الإنكار على الولاة وفقهه
٣١
- الموازن في النظر والحكم على الأشخاص، وأن الشخص الواحد قد يكون مستحقاً للعقاب والثواب فيحمد من وجه ويذم من وجه،
٣١ يجتمع في الفعل الواحد المعين أن يحمد من وجه ويذم من وجه،
٣٤-٣٢ الأقوال في المسألة والراجح
- كثير من العبادات التي جنسها مشروع قد نهي عن فعلها على وجه معين
٣٤
- من لم يعرف ما في الفعل من اللوم فإنه يثاب على ما فيه من الأمر المشروع
٣٤
- وقوع كلمات منكراً في حزب الشاذلي، وإن كان هو من خيار شيوخ الصوفية
٣٤
- يجب منع الناس أن يقرؤوا هذا الحزب فضلاً أن يجتمعوا عليه أو يتخذوا ذلك سنة راتبة
٣٥
- الكلام على كتاب «قوت القلوب» لأبي طالب المكي
٣٥
- الكلام على كتاب «الإحياء» للغزالى، وأن فيه مادة فلسفية
٣٦-٣٥
- حزب المسبّعات الذي ذكره أبو طالب (وأنه كذب)
٣٧-٣٥
- تسمية كتاب أبي طالب «قوت القلوب» مما أنكره طائفة
٣٥
- استدراكات الشيخ أبي البيان الدمشقي على كتاب أبي طالب المكي
٣٦
- معنى المستغفف والمستغني
٤٢
- الغنى أعلى من العفة
٤٢
- أغنى الغنى غنى النفس
٤٢
- ما نقل عن الأنبياء إن لم يثبت بنقل نبينا لم يحتاج به
٤٣

- مسألة شرع من قبلنا
- ٤٣
- أدعية إبراهيم في القرآن كثيرة
- ٤٤
- الضدان لا يجتمعان
- ٥٨
- بعض المخلوقات يطلع على ما لا يطلع عليه البشر
- ٦٠
- سؤال العصمة من مواطن الغيب لما في النقوس من الكبر بالمخاشفات
- ٦٤
- اصطلاح الرازى في تسمية (الراجح، والمرجوح، والمساوي)
- ٦٧
- بعض مسائل الشك التي تكلم فيها الفقهاء
- ٦٨
- الصواب أن الشك مقارن للظن الراجح ودليله
- ٦٨
- المطلوب لا يكفي في حصوله زوال مواطنه، بل لابد من حصول مقتضيه
- ٦٩
- الفسق والمعاصي ترين على القلوب حتى تمنعها الهدایة
- ٧٦
- أهل الأعمال الصالحة ييسر عليهم العلم
- ٧٦
- تسمية جهنم بالبحر
- ٨١
- قال ابن العربي: شيخنا أبو حامد دخل بطن الفلسفه وأراد أن يخرج منه
فما قدر
- ٨٥
- كتب الغزالى الفلسفية هل رجع عنها؟
- ٨٦
- رجع الغزالى في آخر عمره إلى الاشتغال بالحديث
- ٨٦
- حكم قراءة الفاتحة
- ٩٧
- لا تسقط الصلاة عن أحد من عباد الله ولا أوليائه
- ٩٩ - ٩٨
- أسعد الخلق الأنبياء والرسل
- ١٠١
- كتب البوني المتأخر وما وقع فيها
- ١٠٩
- لا مساواة بين أهل الطاعة وأهل المعصية
- ١٢٧، ١٢٦، ١١٦ - ١١٣
- ابن العريف أخذ عن صاحب «منازل السائرين»
- ١٢٤
- للناس في البخل والكرم أقوال
- ١٣٩
- إذا زال عقل الإنسان في حال الفناء هل يحاسب على ما يقول ويفعل؟
- ١٥٢

- ١٥٣ - الثناء على الشيخ عبد القادر الجيلي
- ١٧٩ - أصحاب الحسن البصري و اختلافهم عليه بعد مماته
- ١٧٩ - الثناء على الحسن البصري
- ١٨٤ - الإسكندر المقدوني، وأنه ليس ذا القرنين
- ١٨٦ - المجنوس ليسوا أهل كتاب، و دليله
- ٢٦٠ - كلام الفلسفة المذمومين كأرساط في الإلهيات والطبيعتيات و تقويمه
- ٢٠٤ - قاضي اليهود الذي أسلم على يد الشيخ، و قصته مع الحلولية
- ٢٠٧ - الثناء على الجنيد، وأنه إمام هدى
- ٢٠٨ - هل شرط المميز بين الشيئين أن يكون غيرهما؟
- ٢١٤ - الثناء على أبي سعيد الخراز وأنه لا يريد بكلامه الاتحاد
- ٢١٥ - الإشارة إلى محنـة الجهمية في مصر
- ٢٢٤ - قصة مناظرة للشيخ مع بعض معظّمي الحلولية
- ٢٣٤ - الكلام إذا لم يقم على أصل علمي قال كل ما خطر له و تخيله
- ٢٣٩ - أسباب امتناع بعض الناس من بيان الحق
- ٢٣٩ - وجوب النصيحة للخلق ببيان الحق
- ٢٥٦ - كثير من المتنسبين إلى العلم يُبتلي بالكُبر، كما يُبتلي كثير من أهل العبادة بالشرك (الرياء)



٦ - فهرس المراجع

- أبو الحسن الشاذلي: *عصره، تاريخه، علومه، تصوفه*، لعلي سالم عمار، مطبعة دار التأليف، ط الأولى، ١٩٦٢.
- أبو الحسن الشاذلي: *عصره، تاريخه، علومه، تصوفه*، لعلي سالم عمار، دار رسائل الجيب الإسلامية، ط الأولى، ١٩٥١.
- إتحاف السادة المتقيين، للزبيدي، دار إحياء التراث العربي.
- الإجماع في التفسير، محمد الخضيري، دار الوطن، ط الأولى.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، ت محمد عنان، دار الخانجي، ط ٣، ١٣٩٣.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى.
- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالى، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، للقطبي، ت عبد المجيد دياب، دار ابن قتيبة، بدون تاريخ.
- الأدب المفرد، للبخاري، ت رفعت فوزي، دار الخانجي، ط الأولى، ١٤٢٢.
- الأذكار، للنووي، ت عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدى، ط ٢، ١٤٠٩.
- الاستقامة، لابن تيمية، ت محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام، تصوير مكتبة ابن تيمية.
- الإشارات، لابن سينا، ت سليمان دنيا، ط المعارف، ١٩٥٧ - ١٩٦٠.
- الاعتصام، للشاطبي، ت رشيد رضا، وأحمد عبد الشافي، دار الكتب، ط ١، ١٤٠٨.
- الاعتقاد، للبيهقي، ت أحمد أبو العينين، دار ابن حزم، ط الأولى، ١٤٢٠.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملائين، ط الثامنة، ١٤٠٨.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، ت مشهور سلمان، دار ابن عفان، ط الأولى، ١٤٢٥.

- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، ت جماعة، مركز جمعة الماجد بدبي، ط١، ١٤١٨.
- إغاثة اللهفان، لابن القيم، ت عفيفي، المكتب الإسلامي والخاني، ط الثانية، ١٤٠٩.
- افتضاع الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، ت ناصر العقل، وزارة الشؤون الإسلامية، ط٧، ١٤١٩.
- الأمالى، للمحاملى، ت القىسى، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤١٢.
- بدائع الفوائد، لابن القيم، ت علي العمran، دار عالم الفوائد، ط الأولى، ١٤٢٤.
- البداية والنهاية، لابن كثير، ت عبد الله التركى، دار هجر، ط الأولى، ١٤١٨.
- بغية المرتاد، لابن تيمية، ت موسى الدويس، مكتبة العلوم والحكم، ط الثالثة، ١٤٢٢.
- بيان الدليل على بطلان التحليل، لابن تيمية، ت الخليل، دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤٢٥.
- بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، ت محمد بن قاسم، دار القاسم، وأخرى طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحقيق جماعة، ط الأولى، ١٤٢٧.
- البيان والتحصيل، لابن رشد، ت جماعة، دار الغرب الإسلامي، ط الثانية، ١٤٠٨.
- تاج الترجم، لابن قطلوبغا، ت محمد خير رمضان، دار القلم، ط١، ١٤١٣.
- تاج العروس، للزبيدي، ت علي شيري، دار الفكر، ١٤١٤.
- تاريخ الإسلام، للذهبي، ت عمر تدمري، دار الكتاب العربي.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر، تحقيق العمروي.
- التبيان في أدب حملة القرآن، للنووي، ت الأنناؤوط، مكتبة دار البيان.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للزمي، ت عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، ١٤٠٠.
- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي، ت العطاردي، المطبعة العزيزية، ١٤٠٤.

- التعريفات، للجرجاني، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤١٠.
- التعقبات على الموضوعات، للسيوطى.
- تفسير ابن أبي حاتم، ت أسعد طيب، مكتبة نزار الباز، ط الثالثة، ١٤٢٤.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ت إبراهيم البناء، دار ابن حزم، ط ١٤١٨، ١٤١٨.
- تنزيه الشريعة المرفوعة، لابن عراق، دار الكتب العلمية.
- تهافت الفلسفه، للغزالى، ت سليمان دنيا، دار المعارف.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر، صورة عن الهندية.
- تهذيب الكمال في معرفة الرجال، للمزى، ت بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٨.
- التوبیخ والتنبیه، لأبی الشیخ، ت حسن المندوه، مکتبة التوعیة الإسلامیة، ١٤٠٨.
- التوحید، لابن خزیمة، ت الشهوان، دار طيبة.
- التوقیف على شارع التجاة، لابن حزم، ضمن رسائل ابن حزم، ت إحسان عباس، المؤسسة العربية للنشر.
- التوقیف على مهتمات التعاریف، للمناوی، ت محمد رضوان الدایة، دار الفکر المعاصر، ط ١، ١٤٠٨.
- الثقات، لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية.
- جامع أبی عیسی الترمذی، ت أحمد شاکر، دار الكتب العلمية.
- جامع البيان في تفسیر القرآن، لابن جریر، ت عبد الله الترکی، دار هجر، ط الأولى.
- جامع العلوم والحكم، لابن رجب، ت شعیب الأرناؤوط وإبراهیم باجس.
- جامع المسائل، لابن تیمیة، ت محمد عزیز شمس، دار عالم الفوائد، ط الأولى، ١٤٢١.
- جامع بیان العلم وفضله، لابن عبد البر، ت الزہیری، دار ابن الجوزی، ط الثالثة، ١٤١٨.

- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٠٨.
- الجامع لأخلاق الرواوى وآداب السامع، للخطيب البغدادى، ت محمد العجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤١٤.
- الجامع لسير شيخ الإسلام ابن تيمية، لعلي العمران ومحمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط الثانية، ١٤٢١.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، ت الحمد ورفاقه، دار العاصمة، ط الثانية، ١٤١٩.
- الجوهر المضيء في ترافق الحنفية، للقرشى، ت الحلو، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤١٣.
- الحاوي للفتاوى، للسيوطى، دار الكتب العلمية.
- حزب البحر، عدة مطبوعات.
- حزب البر، نسخة خطية بالأزهر.
- حلية الأولياء، لأبي نعيم، دار الريان والكتاب العربي، ط الخامسة، ١٤٠٧.
- الحماسة، لأبي تمام، ت عبد الله عسيلان، جامعة الإمام، ط الأولى، ١٤٠٣.
- خلق أفعال العباد، للبخاري، ت البدر، مكتبة البخاري.
- الدر المنشور في التفسير بالتأثر، للسيوطى، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١١.
- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ت محمد رشاد سالم، جامعة الإمام بالرياض، ط ١، ١٤٠١.
- درة الأسرار وتحفة الأبرار، للحميري، مطبعة العدل بالإسكندرية، ١٣٥٣.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر، دار الكتب العلمية.
- الدعاء، للطبراني، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠.
- ديوان ابن الفارض، دار صادر، ١٤٢٥.

- ديوان الإسلام، للغزي، دار الكتب العلمية، ت كسريري، ط ١٤١٢.
- ديوان الحلاج، دار صادر.
- ديوان السموآل، دار صادر.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، ت عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط الأولى، ١٤٢٤.
- الرد على البكري، لابن تيمية، ت السهلي، دار المنهاج، ط الأولى، ١٤٢٧.
- الرد على المنطقين، لابن تيمية، ت عبد الصمد شرف الدين، ترجمان السنة، ط الرابعة، ١٤٠٢.
- الرسالة، لأبي القاسم القشيري، ت عبد الحليم محمود، دار المعارف - مصر.
- الروح، لابن القيم، ت يوسف بدبوبي، دار ابن كثير، ط الرابعة، ١٤٢١.
- الزهد، لابن المبارك، ت الأعظمي، دار الكتب العلمية.
- الزهد، لأحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، دار المعارف - الرياض.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، دار المعارف - الرياض.
- السنة، لابن أبي عاصم، ت الجوابرة، دار الصميحي، ط الثانية، ١٤٢٣.
- السنة، للخلال، ت الزهراني، دار الرأي.
- سنن ابن ماجه، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث.
- السنن الكبرى، للبيهقي، دائرة المعارف العثمانية.
- السنن الكبرى، للنسائي، ت الأنزاوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٢.
- سنن النسائي، ترقيم أبو غدة، مكتب المطبوعات بحلب، ط الرابعة، ١٤١٤.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت جماعة، مؤسسة الرسالة، ط السادسة، ١٤٠٨.
- شجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف، دار الفكر.

- شذرات الذهب، لابن العماد، دار الفكر.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ت أحمد سعد حمدان، دار طيبة.
- شرح الأصفهانية، لابن تيمية، ت محمد السعوي، رسالة دكتوراه لم تطبع.
- شرح الحكم العطائية.
- الشريعة، للأجري، ت عبد الله الدميرجي، دار الوطن، ط الأولى، ١٤١٨.
- شعب الإيمان، للبيهقي، ت عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤٢٣.
- شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن الق testim، ت عمر الحفيان، مكتبة العبيكان، ط الأولى، ١٤٢٠.
- الشمايل، للترمذى، ت ماهر الفحل، دار الغرب، ط الأولى، ١٤٢٠.
- صحيح ابن خزيمة، ت الأعظمى، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٥.
- صحيح البخاري (مع الفتح)، ترميم محمد فؤاد عبد الباقي.
- صحيح مسلم، ترميم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.
- الصدقية، لابن تيمية، ت محمد رشاد سالم، مكتبة دار الهوى ودار الفضيلة، ١٤٢٣.
- الصمت، لابن أبي الدنيا، ضمن موسوعة ابن أبي الدنيا، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٦.
- الضعفاء، للعقيلي، ت قلعجي، دار الكتب العلمية، ٤٠٤.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت الطناحي والحلو، تصوير دار الكتب العلمية.
- طبقات الصوفية، للسلمي، ت نور الدين بن شريعة، مكتبة الخانجي، ط الثالثة، ١٤١٨.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، ت علي محمد عمر، دار الخانجي، ط الأولى، ١٤٢٢.
- الطبقات الكبرى، للشعراوي، دار الجيل، ط ١، ١٤٠٨.
- العقد، لابن عبد ربّه، ت الزين وأحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٩.
- العقود الدرية من ترجمة ابن تيمية، لابن عبد الهادي، ت الفقي، تصوير مكتبة المعارف - الطائف.

- العلل، لأحمد بن حنبل، ت وصي الله عباس، دار الخانق، ط الثانية، ١٤٢٢.
- العلل، للدارقطني، ت محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة.
- عمل اليوم والليلة، لابن السنفي، ت عبد الرحمن البرني، مؤسسة علوم القرآن.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبيعة، دار الجيل.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ت ابن باز، دار الريان للتراث.
- الفتوحات الربانية شرح الأذكار النبوية، لابن علان، دار الفكر.
- الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، ت عبد الرحمن عميرة وزميله، شركة عكاظ، ط الأولى، ١٤٠٢.
- فصوص الحكم، لابن عربي، دار صادر، ط الأولى، ١٤٢٦.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوبي، دار المعرفة.
- قصص لا تثبت، لمشهور سلمان، دار المصمعي.
- قوت القلوب، لأبي طالب المكي، دار صادر.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية.
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، للمناوي، ت محمد الجادر، دار صادر، ط الأولى، ١٩٩٩.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.
- لسان الميزان، لابن حجر، ت أبو غدة، دار الشائر الإسلامية، ط الأولى، ١٤٢٣.
- لطائف المتن، لابن عطاء الله السكندري، ت عبد الحليم محمود، دار المعارف، ١٩٩٢.
- مؤلفات ابن عربي، لعثمان يحيى، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠١.
- مؤلفات الغزالى، لعبد الرحمن بدوى، وكالة المطبوعات الكوبية، ط الثانية، ١٩٧٧.
- المبسوط في القراءات، لابن مهران، ت سبيع حاكمي، مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٨.

- المجرحين، لابن حبان، دار الوعي بحلب، ١٤٠٢.
- مجمع الزوائد ونبع الفوائد، للهيثمي، مؤسسة المعارف.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد الرحمن بن قاسم، عالم الكتب، ١٤١٢.
- مجموعة رسائل الغزالى، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٧.
- المحصول من علم الأصول، للرازي، دار الكتب العلمية.
- مدارج السالكين، لابن القيم، دار الحديث.
- مستدرك الحاكم، طبعة دائرة المعارف العثمانية.
- مسند أبي داود الطيالسي، ت محمد التركى بالتعاون مع مركز دار هجر، دار هجر، ط الأولى، ١٤٢٣.
- مسند أبي يعلى الموصلى، ت إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، ط الأولى، ١٤٠٨.
- مسند أحمد، ت شعيب الأرناؤوط وجماعة، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية.
- مسند البزار، ت محفوظ الرحمن السلفي، مكتبة العلوم والحكم.
- معالم التنزيل في محسن التأويل، للبغوي، ت عثمان جمعة وزملائه، دار طيبة.
- المعجم، لابن المقرى، ت عادل محمد، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤١٩.
- المعجم الأوسط، للطبراني، ت محمود الطحان، دار المعارف - الرياض.
- المعجم الكبير، للطبراني، ت حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية.
- معجم المطبوعات العربية، لسركيس، دار صادر.
- المعني عن حمل الأسفار في الأسفار، للعرaci، ت أشرف عبد المقصود، دار طبرية، ط الأولى، ١٤١٥.
- مفتاح دار السعادة، لابن القيم، ت علي الحلبي، دار ابن عفان، ط الأولى، ١٤١٦.
- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ت محمد محبي الدين، مكتبة النهضة، ط الثانية، ١٣٨٩.

- الملل والنحل، للشهرستاني، ت أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٠.
- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، للصريفييني، ت محمد أحمد، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٠٩.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ت رشاد سالم، جامعة الإمام، ط الثانية، ١٤٠٩.
- موارد ابن تيمية العقدية، للبراك، طبع جامعة الملك سعود، ١٤٢٥.
- الموضوعات، لابن الجوزي، ت نور الدين شكري، أضواء السلف، ط الأولى، ١٤٢٠.
- ميزان الاعتدال، للذهبي، ت البجاوي، دار الفكر العربي.
- النبوتات، لابن تيمية، ت الطويل، أضواء السلف، ط الأولى، ١٤٢٠.
- نتائج الأفكار بتخريج الأذكار، لابن حجر، ت حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط الأولى، ١٤٢١.
- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب العلمية.
- نقض المنطق، لابن تيمية، دار الكتب العلمية.
- نكت الهيمان في نكت العميان، للصفدي، ت أحمد زكي باشا.
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ت الطناحي والزاوي، دار الفكر.
- هدية العارفين، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية.
- الراوبي بالوفيات، للصفدي، تحقيق جماعة من المستشرقين وغيرهم، جمعية المستشرقين، ١٣٨٩.
- الوسيط، للواحدي، دار الكتب العلمية.
- وفيات الأعيان، لابن خلkan، ت إحسان عباس، دار الفكر.



فهرس الموضوعات

٥	- مقدمة الطبعة الثانية.....
٧	- مقدمة التحقيق
٧	- بعض نصوص شيخ الإسلام في الأحزاب والأوراد المحدثة
٩	- بعض ما وقع للشيخ من مناظرات مع المبتدة خاصة الصوفية.....
١٠-٩	- ردود ونقاشات المصنف لأنواع الصوفية.....
١٢-١١	- اسم الكتاب، وسبب تأليفه، ومتى ألفه.....
١٤-١٣	- إثبات نسبة المؤلف
١٥	- تقسيم موضوعات الكتاب.....
	- أبرز الملحوظات التي أخذها المؤلف على الشاذلي في هذه الأحزاب.....
١٩-١٨	- فصل في كلام المؤلف في كتابه على الشاذلي
٢٢-٢٠	- موضوع الكتاب وطريقة المؤلف فيه.....
٢٥-٢٣	- ترجمة أبي الحسن الشاذلي صاحب الأحزاب.....
٣٤-٢٦	- وصف النسخ الخطية.....
٣٥	- التعريف بناسخ المخطوطة الأولى
٣٦	- النسخة الثانية
٣٩	- منهج التحقيق
٤٢	- نماذج من النسخ الخطية
٤٥	- النص المحقق.....
٣	- نص السؤال الموجه إلى شيخ الإسلام
٣	- نص «حزب البحر» المسؤول عنه
٥-٣	-

٥	- جواب المؤلف من وجهين
٣٧-٥	- الوجه الأول: التأصيل لمسألة الأحزاب والأوراد والمحدثات في الشرع وما يتعلّق بها.....
٥	- ليس لأحد أن يجمع الناس على عبادات غير شرعية
٦	- ذكر بعض الصلوات المبتعدة.....
٧	- كراهة الأئمة الكبار صلاة التسبيح
٧	- كلام الناس في جلسة الاستراحة من حيث إنها سنة راتبة أو لحاجة -
٩	من العبادات ما يُشرع فعلها على الانفراد، ومنها ما يجتمع عليه أحياناً دون اتخاذه عادة
٩	- قصة عبد الله بن مسعود في إنكاره على بعض عباد الكوفة اجتماعهم على ذكر معين بعدد معين
١٠	- كراهة الاجتماع غير المشروع إذا اتّخذ سنة راتبة
١٠	- ذكر المشروع من الأذكار والدعوات، وهي المسماة بـ «عمل اليوم والليلة»
١١	- في الأحزاب النبوية غنية
١١	- ما وُجد من الأحاديث الموضوعة في كتب «عمل اليوم والليلة» لا تكاد تشتمل على شرك أو كفر، بخلاف حال كثير من الأحزاب المبتعدة.....
١٢	- الفرق بين الأذكار المشروعة والأحزاب المحدثة من جهة محتواها وما لها
١٢	- وضع الملاحدة كابن سبعين وغيره أحزاباً لأنفسهم وضمّنوا ما هو من أعظم الكفر

١٢	- العادات أغذية القلوب وأدوية لها.....
١٢	- الإسلام مبني على أصلين: الإخلاص والمتابعة
١٢	- العمل الصالح.....
١٤	- المراد بالبدعة
١٤	- بعض الأمثلة للبدعة اللغوية
١٤	- من قال بتقسيم البدعة إلى حسن وغير حسن، فمورد هذه البدعة اللغوية
١٤	- معنى قوله: «كل بدعة ضلاله»، وتوضيح له
١٥	- ما تركه <small>عَزَّوَجَلَّ</small> مع قيام المقتضي كان تركه سنة و فعله بدعوة بخلاف ما تركه لعدم المقتضي وجود المقتضي بعد موته. والأمثلة على ذلك.....
١٥	- أصل الدين الفاسد إما عبادة غير الله أو تشريع ما لم يشرعه
١٦	- ذم الله تعالى المشركين بذلك
١٦	- بعض أقوال السلف الجامحة في الشريعة.....
١٧	- نتائج الخروج في العبادات عن الطريق الشرعية.....
١٨	- أنواع واضعي هذه الأحزاب، وكذلك الرقى والعزائم
١٨	- ثناء المؤلف على الشاذلي مقارنة بغيره من الصوفية
١٩	- بعض ما نقل المؤلف من أقوال الشاذلي في اتباع الكتاب والسنة ...
٢١	- الواجب على أبي بكر وعمر وسائر الخلق الاعتصام بالكتاب والسنة ومتابعة محمد <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>
٢١	- من كانت الواسطة بينه وبين الله عز وجل نور النبوة المحمدية كان أكمل

- أمثلة في بيان فضيلة علم أبي بكر على عمر بن الخطاب ٢٢ - ٢١
- أقوال بعض الصوفية المتبعين لكتاب وللسنة في اتباعهما ٢٢
- المجتهد في اتباع الكتاب والسنة إذا كان منه ما فيه خطأ لم يعاقب على ذلك، ولا يسقط به ما يستحقه من الموالاة والمحبة والحرمة. ٢٤
- تحريم اتباع أحد في خطأ تبين أن الكتاب والسنة بخلافه ٢٤
- المجتهد المصيب له أجران، والمخطئ له أجر اجتهاده، وبعض الأمثلة على بعض الأمور المتنازعة فيها هل هو عبادة مشروعة أم لا ٢٥
- التفصيل في حكم أنواع التعبد غير المشروع الذي يفعله بعض أهل الفضل والدين ٢٦
- من تبيّنت له السنة لم يكن له أن يعتقد ما يخالفها ٢٦
- من الناس من يكون له حزب لنفسه من جنس المشروع، فليس بمنكر إلا إذا اتخذ سنة راتبة للناس ٢٧
- ما صار في جنس العبادات من الأمور المشروعة وغير المشروعة صار نحوه في جنس الاعتقادات ٢٧
- ما يذكر من الاعتقاد إما أن يكون موافقاً لخبر النبي ﷺ وإما أن يكون مخالفًا له ٢٨
- ليس لأحد أن يضيق الاعتقاد الذي يجب اتباعه إلى غير النبي ﷺ ولا إلى طائفة غير الصحابة ٢٨
- ليس لكل من استحسن عبادةً بذوقه ووجده أن يجعلها من الشريعة والسنة ٢٨
- سبب ضلال كثير من طلاب العلم وكثير من أهل العبادة، ومدى شبّههم باليهود والنصارى ٢٩

٣٠	- أنواع الأحزاب التي اتخذها الشيوخ
٣٠	- مراتبها من حيث ما فيها من المعروف والمنكر.....
	- الشخص الواحد قد يكون مستحقاً للثواب والعقاب، ففيَّحْمَدْ من
٣٢ - ٣١	وجه ويدَّمْ من وجهه، وكذلك يُحَبُّ ويُبغَض
	- اختلاف الفعل الواحد باختلاف النية، وخلاف ابن الجبائي
٣٢	لجمهور الناس
	- هل يكون الفعل الواحد بعينه محموداً من وجه ومذموماً من
٣٤ - ٣٢	وجه؟
٣٥	- أجود ما في «الإحياء» للغزالى هو من كتاب أبي طالب
٣٦	- استدراكات على أبي طالب المكي في كتابه المذكور
٣٧	- المنقولات تحتاج إلى نقد ومعرفة
٣٨	- فصل: الوجه الثاني: ما في هذا الحزب من المنكرات
٣٨	- [الموضع الأول]: قوله: (وعلمك حسيبي)
٣٨	- السنة أن يقال: «حسبي الله والله حسيبي» وأدلة ذلك
٣٩	- مجرد العلم ليس بكاف للعباد
٤٠	- أصل هذه الكلمة أثر إسرائيلي، والكلام عليه
٤٣ - ٤١	- كمال التوكل
٤٣	- ما نقل عن الأنبياء المتقدمين وضوابط قبوله
٤٨ - ٤٤	- علم الرب لا يغني عن الدعاء
٤٨	- متزلة الدعاء وأنه من أعظم أسباب حصول المطلوب
٤٩	- الموضع الثاني: قوله: (نسألك العصمة في الحركات)
٤٩	- هذا الدعاء اعتداء ولا يجوز الدعاء به

٥١	- اعتقاد طائفة من المتنسبين للشاذلي بالغوث الفرد القطب الجامع .
٥٣	- شناعة اعتقادهم فيه وأنه شر من قول النصارى
٥٦	- العصمة من الذنوب لا تحصل لغير الأنبياء بالاتفاق.....
٥٦	- ما لا ينافي الرسالة لم يعصم منه الأنبياء.....
٥٧	- معنى قوله: (الظنون والشكوك والأوهام الساترة للقلوب)
٥٧	- يتحمل معنين، الأول: العصمة من كل شك وظن
٥٨	- الرد على هذا الاحتمال وإبطاله
٥٩	- لو فرض إمكان هذا الاحتمال فليس هو مما يقرب إلى الله
٦٠	- خلل هؤلاء في مفهوم العبادة أو عقهم في هذا الباب
٦٣-٦١	- ضلالهم في مفهوم العبادة والشفاعة والدعاء
	- لو كان سؤال العصمة مشروعاً فأولئك ما يسأل العصمة منه
٦٤	الذنوب
٦٤	- سبب كبير هؤلاء ما يحكى عنهم من المكاففات الباطلة.....
٦٥	- بعض مبالغات هؤلاء وأكاذيبهم
٦٥	- ضلال كثير من السالكين في طلبهم المكاففة دون طلب التقرب
	إلى الله
٦٦	- كرامات الأولياء ومتى تستخدم
٦٧	- الاحتمال الثاني: المراد هو العصمة من الشكوك المانعة من
٦٧	الإيمان
٦٧	- ويجاب عن هذا في مقامين
٦٧	- الأول: أن هذا ليس مطلوب الداعي لوجوه
٦٧	- أحدها
٦٩	- الثاني

٦٩	- الثالث.....
٦٩	- الرابع.....
		- المقام الثاني: هب أنه سلك تلك الطريق ففيها باطل كثير من
٧٠	وجوه:.....
		- أحدها ^(١) : الظن أنه بمجرد الزهد والرياضية يحصل الإيمان
٧٠	والقوى، بل لابد من متابعة الرسول ﷺ.....
٧٠	- آثار السلف في تعريف الإيمان
		- اختلاف متأخري أهل النظر والكلام في طريق معرفة الله على
٧٠	قولين
٧٠	- كثير من الطائفتين أعرضوا عن ملازمة الكتاب والسنة.....
٧١	- بعض أهل طريق الذكر قد ينهون عن الفكر ويحرمونه.....
٧١	- بعض أهل طريق الفكر لا يمدحون العبادة والزهد
٧٢ - ٧١	- كل من الطائفتين مخطئ من جهتين.....
٧٢	- الإيمان عند السلف قول وعمل ومعنى ذلك
٧٤ - ٧٢	- سلوك طريق العلم أو العمل، والصواب من ذلك
٧٤	- طريق الرياضة والزهد هل يفيد العلم؟ على ثلاثة أقوال
٧٦	- أهل الأعمال الصالحة ييسر عليهم العلم، وأدلة ذلك
		- القرآن يدل على ما أرانا الله من الآيات في أنفسنا وفي الآفاق، والرد
٧٧	على فهم أهل الكلام للآية.....
		- بعض المتصوفة ظنوا أن معنى الآية: أن يعرفوا الله ابتداء ثم
٧٨	يعرفوا به مخلوقاته

(١) لم يذكر المؤلف غير هذا الوجه.

- ٨٠ - فصل: ما ذكر بعده من زلزال المؤمنين... فهو في القرآن
- ٨٠ - الموضع الثالث: قوله: (فقد ابلي المؤمنون وزلزلوا....)
- ٨٠ - الموضع الرابع: قوله: (وسخر لنا هذا البحر...)
- ٨١ - في قوله: الملك والملكون، ومعناها.....
- ٨٣-٨٢ - صاحب الحزب وأمثاله ينظرون في كتب الصوفية الفلسفية
فيتقلون ذلك بالقبول
- ٨٢ - اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية عند الفلسفة كابن سينا
- ٨٣ - عباد أهل السنة والحديث وردتهم على من هو خير من الفلسفة...
- ٨٦-٨٣ - المتكلمون في التصوف والحقائق ثلاثة أصناف، وذكرها
- ٨٥ - ما ذكره الغزالى في بعض كتبه من التصوف الفلسفى
- ٨٧-٨٦ - لفظ الملكون والجبروت وتفسير المتأخرين له
- ٨٧ - قول الفلسفة في العقل الأول... وأنه من أعظم الكفر
- ٨٩ - صنف هذا الحزب للدعاء به عند ركوب البحر والجهال يتلونه في البر
- ٨٩ - قوله: (سخر لنا هذا البحر...) كلام باطل
- ٩٢ - الموضع الخامس: قوله: (وامسخهم على مكانتهم) وهو دعاء غير جائز
- ٩٢ - الموضع السادس: قوله: (بسم الله بابنا...)
- ٩٢ - الوجه السابع: مقصود الدعاء تيسير الركوب وليس هو من أعظم المطالب
- ٩٣ - الوجه الثامن: أن هذا الدعاء لو كان مشروعًا لم يكن إلا لمن قصد ركوب البحر

- الوجه التاسع: فيه انتزاع آيات من القرآن ووضعها في غير موضعها	
تنازع الناس في قراءة آيات الحرس ٩٣-٩٥	
- تنازع العلماء في قراءة القرآن بالإدارة ٩٥-٩٦	
- الوجه العاشر: أن استعمال الحزب ذريعة لاستعمال غيره مما هو شر منه ٩٦	
- [نقد الحزب الكبير= حزب البر] ٩٦	
- قوله في الحزب الكبير: (فالسعيد حقاً من أغنته...) ٩٧	
- الرد عليه ٩٧	
- كثير من أهل الضلال يعتقدون سقوط الواجبات عن الأولياء الواضلين إلى الحقيقة ٩٨-١٠٠	
- قوله: (حتى يأتيك اليقين) ومعناه ٩٩	
- تناقض كلام صاحب الحزب ١٠٠	
- سؤال الله إما أن يكون واجباً أو مستحبّاً ١٠١	
- إن قيل: إن المراد أن يعطيه دون حاجة للسؤال... والجواب عليه ١٠٢	
- توسل الصحابة بدعاء النبي ﷺ سؤاله ١٠٣	
- استحباب الاستسقاء بدعاء سؤال أهل الصلاح والدين ١٠٤-١٠٥	
- الرد على من قال: إن العبد قد يستغني عن سؤال الله ١٠٥	
- وإن قيل: مراده أن يلهمه عبادته وطاعته فيغنه عن سؤاله، والرد عليه ١٠٥	
- وإن قيل: مراده حاجات الدنيا أن يقضيها بدون سؤال ١٠٥	
- قيل: هذا باطل من وجوه ثلاثة ١٠٥	
- في أدعية النبي ﷺ سؤال صلاح الدين والدنيا ١٠٦-١٠٧	

- من حماقات الجهال قولهم: إن المقصود منها إصلاح النفس
١٠٧
- رأي هؤلاء الفلسفه في الدعاء والشفاعة
١٠٨
- تضمن بعض الكتب المنسوبة للغزالى بعض أصول الفلسفه
١٠٩
- ابن عربى وابن سبعين وغيرهما يستمدون من كلام الغزالى
١١٠
- قوله: والشقي حقاً من حرمه مع كثرة السؤال. كلام مخالف لما
أخبر الله به ورسوله
١١٠
- سبب الإجابة إما الطاعة للأمر أو الإيمان بآياته للداعي
١١٢
- ومنه قوله: (واذكرنا إذا غفلنا عنك...)
١١٢
- يقال: هذا الدعاء من الأدعية المحرمة
١١٣
- لا مساواة بين العاصي والمطيع، فكيف بمن يطلب تفضيل
ال العاصي
١١٤-١١٣
- إن قيل: يراد بذلك أن المطيع قد يحصل له إعجاب وكبار،
وال العاصي يحصل له ذلة وخشية. وجوابه
١١٤
- تأويل آخر لكلامه، والرد عليه من وجهين
١١٦-١١٥
- ومنه قوله: (واعمل سيراتنا سيرات من أحببت...)
١١٦
- الرد عليه
١١٦
- قوله: (الإحسان لا ينفع مع البغض) ليس بسديد
١١٦
- تأويل آخر لكلام صاحب الحزب، والرد عليه
١١٧
- اختلاف الطوائف في القدر والمشيئة
١١٧
- ما وقع بين الجنيد وطائفة من الصوفية فيما يسمى بـ «الجمع»
١٢٠-١١٨
- بعض أنواع الفناء والمقصود بها
١١٩-١١٨

- كل شيخ سالك ما لم يكن متابعاً للكتاب والسنّة فإن الله لم يرد به خيراً.....
 ١٢١
- الأحوال ثلاثة: رحمني، ونفساني، وشيطاني.....
 ١٢١
- الاحتجاج بالقدر على ترك التوحيد وغيره
 ١٢٢
- أنواع الصوفية في التزامهم بالكتاب والسنّة وخروجهم عليها.....
 ١٢٤ - ١٢٢.....
- صار لفظ «الصوفية» مجملًا
 ١٢٤
- ومنه قوله: (فليس كرمك مخصوصاً بمن أطاعك...)
 ١٢٤
- الله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه ويخبر بها ويكتبه كذلك ..
 ١٢٥
- قوله: (كرمك مبذول بالسابق...)
 ١٢٥
- احتمالات ماذا يريد بهذا الكلام، والرد عليها.....
 ١٢٥
- وقوله: (إن كرمك مبذول بالسابق...) كلام مجمل مع ذكر ما يحتمله والرد عليه
 ١٢٧
- قول القائل: إن الاعتبار بما سبق به العلم = كلام صحيح
 ١٢٧
- في الجنة والنار ومن يدخلهما
 ١٢٧
- أطفال المشركين، وهل يدخلون الجنة أو النار؟.....
 ١٣٠ - ١٢٨.....
- دلائل القرآن والسنّة تدل على أن الله لا يعذب من لم يذنب
 ١٣١
- كل مؤمن لا بد له من دخول الجنة، وكل كافر فلا بد له من دخول النار
 ١٣١
- حكم من لم تبلغه الرسالة.....
 ١٣٢ - ١٣١.....
- ومنه قوله: (وليس من الكرم ألا تحسن إلا لمن...) والرد عليه
 ١٣٢
- هل يوجب الله بنفسه على نفسه وهل يحرم بنفسه على نفسه؟
 خلاف.....
 ١٣٣

١٣٤	- إحسان الله إلى خلقه، وأنه ليس في حاجة إليهم.....
١٣٤	- للناس في أمر الله ونبيه ثلاثة أقوال.....
١٣٥	- محبة الله ورضاه هل هي بمعنى الإرادة أو أمر أخص؟
١٣٧	- تأويل آخر لمعنى الإحسان والإساءة إلى الله تعالى، والرد عليه من وجوه:.....
١٣٧	- أحدها: أن هذا اللفظ بدعة.....
١٣٨	- لا يجوز أن يقال: إن أحداً يسيء إلى الله من وجهين
١٣٩	- الوجه الثالث (١):.....
١٣٩	- الكرم والبخل للناس فيه أقوال.....
١٤٠	- قوله: (ليس من الكرم عقوبة العصاة...) باطل على كل قول.....
١٤٢	- قول الغزالى: ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم، وقول العلماء فيه
١٤٣	- الوجه الرابع: قوله: (كيف وقد أمرتنا أن نحسن إلى من أساء إلينا...) والرد عليه
١٤٤	- دعاء بعض العامة، وما فيه من محظورات.....
١٤٤	- فعل الرب لا يقال بأفعال العباد
١٤٥	- يحب الله من عباده أموراً اتصف بها ١٤٤-١٤٤
١٤٥	- قول الغزالى وال فلاسفة في التخلق بأخلاق الله.....
١٤٦	- الكلام على صفات الله تعالى وأقسامها ١٤٧-١٤٦
١٤٧	- قوله: (واقرب مني بقدرتك قرباً تتحقق به...) وتعقب ما فيه من أخطاء وشطحات.....

(١) لم يذكر المصنف الوجه الثاني.

- متى خرج الإنسان من الأوراد النبوية الشرعية وقع في الضلال من حيث لا يدرى ١٤٩
- قوله: (وقد وسعت كل شيء من جهالتي بعلمك...) ١٤٩
- بعض أقواله المجملة في الحزب والجواب عنها ١٥٠ - ١٤٩
- أقسام الفناء في اصطلاح الصوفية، وأنه يراد منه ثلاثة معانٍ ١٥٠
- النوع الأول: أن يفني عبادته عن عبادة من سواه ١٥١
- النوع الثاني: الفناء عن شهود السوى (الاصطدام) ١٥١
- في زوال عقل من كانت هذه حاله، وأحكام ذلك ١٥٣ - ١٥٢
- النوع الثالث: الفناء عن وجود السوى ١٥٤
- تطور الحال بأصحاب هذا الفناء إلى القول بوحدة الوجود ١٥٨ - ١٥٥
- فصل: في قول صاحب الحزب فيما صنفه في آداب الطريق (الطريق طريقان...) ١٥٨ - ١٦٤
- في كلامه أمور صحيحة وأمور باطلة ١٦٤
- في تقسيمه الطريق إلى خاصة وعامة ١٦٤
- انقسام الأولياء إلى عام وخاص ١٦٦ - ١٦٥
- الأنبياء نوعان: نبي ملك وعبد رسول ١٦٨ - ١٦٧
- في قوله: (عليك بمعرفة طريق العامة...) وما يشير إليه من الحلول والاتحاد ١٦٨
- قوله: (فأول منزل يطؤه المحب للترقي...) وأن الكلام في نوعين: ١٦٨
- الأول: في اختلاف المصنفين في عدد المنازل ١٦٩
- النوع الثاني: في لفظ النفس والروح والقلب والرؤاد ١٧٠

١٧٠	- لفظ النفس
١٧١	- لفظ الروح
١٧٣	- لفظ القلب
١٧٤	- في استقامة القلب واللسان استقامة الروح والبدن.....
١٧٦	- في تقديم مسمى النفس على القلب، وسمى القلب على الروح ...
١٧٧	- مذهب السلف: أن الرجل يجتمع فيه ما يحبه الله وما يبغضه
١٧٩ - ١٧٨	- أصحاب الحسن البصري وكيف اختلقو عليه وتفرقوا
١٨٠	- قوله: (حتى إذا آتست بصيرته برادف الأنوار...) والرد عليه
١٨١ - ١٨٠	- قوله: (ثم يمده الله بنور العقل الأصلي...)
١٨١	- الرد عليه بأن هذا مبني على أصول الفلسفة
١٨٢ - ١٨١	- كلام ابن عربي في (مشكاة خاتم الأولياء)
١٨٣ - ١٨٢	- الرد عليه
١٨٤	- كلام هؤلاء الفلاسفة في النبوة.....
١٨٥ - ١٨٤	- ذو القرنين وهل هو إسكندر المقدوني؟
١٨٥	- قول الفلاسفة بقدم العالم
١٨٦ - ١٨٥	- الكلام على الصابحة
١٨٦	- الفلاسفة المذمومون مشركون وسحرة
١٩١ - ١٨٦	- الكلام على الفلاسفة وبعض عقائدهم الباطلة
١٩١	- قوله عن العقل: (ثم يمده الله بنور العقل الأصلي...)، والرد عليه .
١٩١	- قوله: (فتارة يفنى وتارة يبقى...)، والرد عليه
١٩٢	- قوله: (إن الذي تشهده غير الله...)
١٩٢	- صاحب الحزب وهل يقول بوحدة الوجود

- الكلام على حديث: «أول ما خلق الله العقل...» ١٩٦-١٩٣
- قوله: (فأمده الله بنور الروح الرباني...) ١٩٧-١٩٦
- الرد عليه ١٩٧
- قوله: (فأمده بنور سرّ الروح...) ١٩٧
- الرد عليه ١٩٧
- تعظيم الصوفية للخيال والوهم ١٩٩-١٩٨
- قوله: (ثم أ美的 الله بنور ذاته...)، والرد عليه ١٩٩
- قوله: (فنظر جميع المعلومات...)، والرد عليه ٢٠٠-١٩٩
- قوله: (إإن المحجوب من حجب بالله عن الله...)، والرد عليه ٢٠١
- قوله: (بك منك إليك...) من جنس قول أهل الوحدة ٢٠٢
- الجهمية يتنهون إلى القول بالوحدة ٢٠٤
- قوله: (أعوذ بك منك) ٢٠٥
- هؤلاء يشهدون وحدة الوجود، وفطرتهم تشهد بتعدد الوجود ٢٠٥
- فصل: قوله: (وأما الطريق المخصوص بالمحبوبين...) ٢٠٦
- الرد عليه ٢٠٦
- قوله: (إذ أليسهم ثوب العدم فنظروا...) ٢٠٩
- كلامه له احتمالان؛ أحدهما: الفناء عن رؤية السوى ٢٠٩
- الثاني: الفناء عن وجود السوى ٢٠٩
- قوله: (فانطمست جميع العلل...)، وقوله: (ويقي من أشير إليه لا وصف له...) ومطابقته لمذهب وحدة الوجود ٢١٠-٢١١
- قوله: (لا اسم ولا صفة ولا ذات) ومراده بذلك ٢١٢
- قوله: (فهناك يظهر من لم يزل ظهوراً...) ٢١٣

٢٢٧-٢١٣.....	- والرد عليه وعلى أهل وحدة الوجود
٢١٨	- الحلول نوعان: مطلق ومقيد
٢١٨	- الحلول المطلق
٢٢١	- الحلول الخاص أو المقيد
٢٢٤	- مناظرة المصنف لبعض أهل وحدة الوجود
٢٢٥	- الحلول الخاص أنواع
٢٣١-٢٢٧.....	- قوله: (بل ظهر بسره في ذاته...) وماذا يريد به، والرد عليه.....
٢٣٣-٢٣١.....	- قوله: (فحبي هذا العبد بظهوره...)، والرد عليه
٢٣٨-٢٣٣.....	- معنى «الظهور» في كلام صاحب الحزب
٢٣٥	- أقسام الموجود باعتباراته المختلفة
٢٣٦	- الدور وأنواعه
٢٣٩	- فصل: في أن نقد صاحب الحزب من أجل نصيحة الخلق، وأنه لا يحمل كلامه ما لا يحتمل.....
٢٤١-٢٤٠.....	- قد يقال: إن هذا الشيخ لم يرد الحلول بل أراد مقام الفنان.....
٢٤١	- بنى المتفلسفة أمرهم على أصلين فاسدين:
٢٤١	- أحدهما: أن كمال الإنسان أن يعلم الوجود كما هو عليه.....
٢٤٢	- الثاني: أن منتهی العلم عندهم هو العلم بالوجود المطلق الكلي.....
٢٤٢	- أقسام الوجود المطلق
٢٤٥-٢٤٣.....	- العلوم عندهم ثلاثة.....
٢٤٦-٢٤٥.....	- الذين تصوفوا وتأنلوا كان متهم إثبات الموجود المشهود
٢٤٧-٢٤٦.....	- ضلال المتفلسفة في كمال النفس مركب من أصلين
٢٤٧	- جهنم وأتباعه خير من هؤلاء من جهتيين

- اعتراف ابن حزم بأن علوم الفلسفة لا توصل إلى النجاة ولا سعادة النفس ٢٤٨-٢٥٠
- ضلال المتكلسفة نشأ من جهتين ٢٥٠
- ما دخل فيه المتكلسفة من العقليات والسمعيات ٢٥٠
- أصل دين الإسلام ٢٥١
- أصل الفلسفة: أن العبادات وسائل إلى مجرد العلم ٢٥٢
- تقسيم الأمر عندهم إلى ملك وملكوت وجبروت ٢٥٣
- من الأصول المهمة: محبة الله تعالى ٢٥٤-٢٥٦
- الاستكبار عن عبادة الله، والكبر في المتنسبين للعلم ٢٥٦
- لابد من العلم ولا بد من العمل ٢٥٧
- قول جهن بمجرد التصديق ٢٥٨
- كلام الفلسفة في أنواع العلوم وتقويمها ٢٥٨-٢٦٠
- الكلام على الفناء، وأنه يطلق على ثلاثة أمور ٢٦٠-٢٦٢
- كلام الفرق في الصفات ٢٦٢
- التنزيه يعني به أصلان ٢٦٣
- إن قال النافي: أنا أنفي جميع الصفات...، والرد عليه ٢٦٤
- وإن قال: أنا أجعله وجود جميع الموجودات، والرد عليه ٢٦٥-٢٦٦
- مذهب نظار أهل الإثبات كالأشعري وغيره أن وجود كل شيء هو حقيقته الموجدة ٢٦٦
- إذا قيل: لفظ الوجود أو العلم أو الحياة... فله ثلاث اعتبارات ٢٦٨-٢٧٠
- فهارس الكتاب ٢٧١
- أولاً: الفهارس اللغوية: ٢٧٣

٢٧٥ ١- فهرس الآيات
٢٨٦ ٢- فهرس الأحاديث والآثار
٢٩١ ٣- فهرس الشعر
٢٩٢ ٤- فهرس الأعلام
٣٠٠ ٥- فهرس الكتب
٣٠٣ ثانياً: الفهارس العلمية:
٣٠٥ ١- فهرس التفسير
٣٠٦ ٢- مسائل العقيدة
٣١٧ ٣- الفوائد الحديبية
٣١٩ ٤- مسائل الفقه
٣٢٠ ٥- الفوائد المتفرقة
٣٢٤ ٦- المراجع
٣٣٣ فهرس الموضوعات

